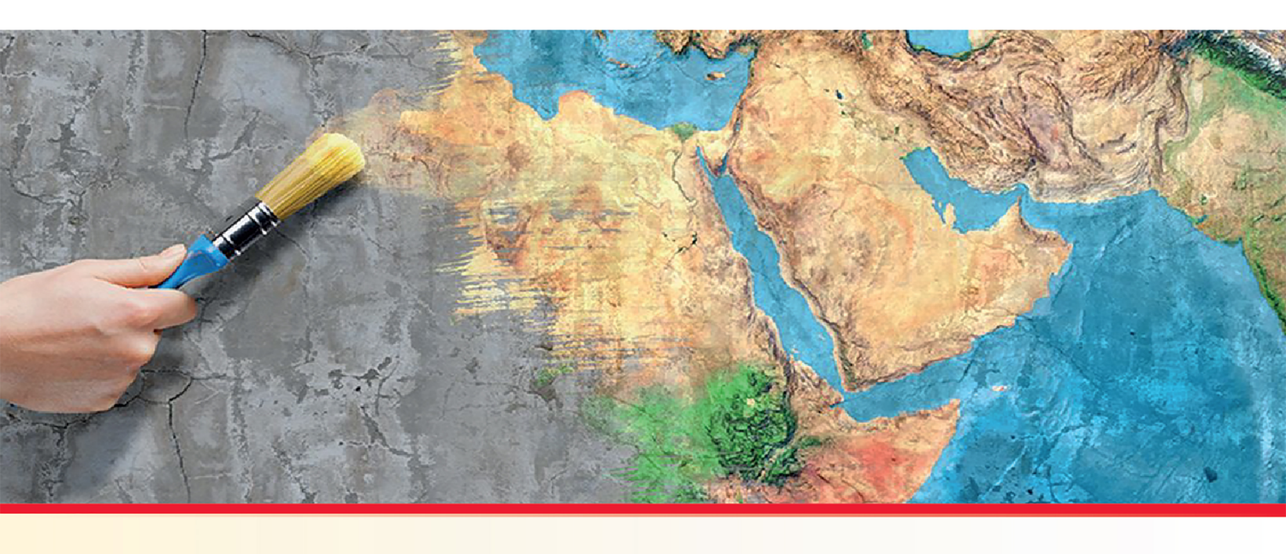
# مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية

(دراسة لنماذج مختارة)




تأليــف

مفاز مثنى عبدالله القزاز




# مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية

## (دراسة لنماذج مختارة)

**الطبعـة الأولـى**

**1440هـ - 2019م**






**شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع**

**المملكة الأردنية الهاشمية**

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

**E-mail: academpub@yahoo.com**

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

**(2017/7/3645)**

رقم التصنيف:336,0916

المؤلف ومن في حكمه:

مفاز مثنى القزاز

الناشر

**شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع**

**عمان – الأردن**

عنوان الكتاب: مستقبل دور منظومات التعوان الإقليمي في القارة الآسيوية(دراسة لنماذج مختارة)

الواصفات:

/ المنظمات الإقليمية/ / آسيا/



**ISBN :978-9957-637-40-8**

# مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي

# في القارة الآسيوية

## (دراسة لنماذج مختارة)

تأليـــف

مفاز مثنى عبد الـلـه القزاز




شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

## المقدمة

تعد منظومات التعاون الإقليمي نمطاً حـديثاً في العلاقـات الإقليميـة والدوليـة ظهرت مع أواخر النصف الأول من القرن العشرين اثر حدوث بعـض المتغـيرات عـلى المستويين الإقليمـي والـدولي وعنُيـت بـاهتمام دولي خـاص اسـتناداً إلى ميثـاق الأمـم المتحدة الذي أباح وجود ترتيبات إقليمية متعددة الإطراف تسعى إلى خدمـة السـلم والأمن الدوليين. وبناءً على ذلك شهدت قارة آسيا كغيرها من القـارات ظهـور العديـد من منظومات التعاون الإقليمي متأثرة بالنظام الدولي الـذي سـاد في مرحلـة مـا بعـد الحرب العالمية الثانية والذي اقتضى أنشاء أحلاف ومنظومات إقليميـة تـدور في فلـك إحدى القوتين العظميين وكان ذلك أمراً طبيعيـاً منسـجماً مـع طبيعيـة المواجهـة بـين القوتين، فحاولت إحدى القوتين أن تجعل من تلك المنظومات أدواتها الفاعلة للحفاظ على مصالحها ونفوذها في آسيا وترتب على ذلك تأثيرات انعكست بشكل سـلبي عـلى ادوار تلك المنظومات مما جعلها غير فعالة.

ومع انتقال النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام الأحادية وذلك على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومتـه الاشـتراكية حـدثت تحـولات مهمـة في البيئـة الدولية انعكست بشكل ايجابي على ازدياد فاعلية ادوار منظومات التعـاون الإقليمـي ناهيك عن ازدياد عددها وتتمثل تلك التحولات بظهور فواعل دولية أخرى غير الدول كالمنظمات الدولية والمنظومات الإقليمية والمؤسسات المالية العالمية وتراجـع العديـد من المفاهيم التقليدية وتغيـير الاسـتراتيجيات الدوليـة وظهـور مـا يسـمى بالمشـاركة الدولية لحل بعض المشاكل العالقة أو التحديات الدولية الجديدة وتحقيق الانسـجام بين الدول الكبرى.

وتجدر الإشارة بـان تلـك التحـولات قـد انعكسـت بشـكل ايجـابي عـلى البيئـة الإقليمية للقارة الآسيوية ودفعتها نحو التعـاون لاسـيما بعـد ظهـور توجـه عـام لـدى العديـد مـن دولهـا بضرورة التكيـف مـع المسـتجدات الجيوسياسـية وتبنـي آليـات الديمقراطية الحرة واقتصاد السوق والبدء تدريجياً في التعاون فيما بينهـا في المجـالات كافة، وبالفعل انعكس هذا التوجه على مضمون السياسة الخارجية والداخلية لأغلبية دولها وظهرت العديد من المنظومات الإقليمية التي اتسمت ليس فقـط بتزايـد عـدد الدول المنتمية إليها وإنما ايضاً في اتساع مجالات اختصاصها.

**ومما يضفي أهمية كبيرة على موضوع الكتاب الأهمية المتزايـدة لقـارة آسـيا وذلك لعدة اعتبارات** منها:

1- أن قارة آسيا تتسم بـالتنوع الشـديد فـيما بـين دولهـا اجتماعيـاً واقتصـادياً وثقافياً وبعدم التناسق بل والتنافر الذي يقـرب مـن التصـارع في بعـض الأحيـان. وان هذا الأمر يجعل من التعاون الإقليمي مسالة معقدة ومتشابكة.

2- أنها قارة النهضة المستقبلية ففيها توجد الصين واليابـان والهنـد ذات النمـو الاقتصادي المرتفع والمؤثر في الاقتصاد العـالمي زيـادة عـلى وجـود عـدة دول حققـت طفرات اقتصادية مهمة وهو ما أطلق عليها بالنمور الآسيوية فضلا عن احتوائها عـلى أسواق مالية وبورصات تعد الأكبر من نوعها على المستوى العالمي.

3- أنها تعد اكبر قارة تحتوي على مخزون استراتيجي هائل للطاقة سواء أكانت في الطاقة التقليدية مثل الفحم في الصـين أم الطاقـة الحديثـة مثـل الـنفط والغـاز في منطقة الخليج واسيا الوسطى وجنـوب شرق آسـيا مثـل اندونيسـيا وشرق آسـيا مثـل الصين.

4- احتواؤها على العديد من القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي كروسيا الاتحادية والصين واليابان والهند.

5- الدور الفاعل للولايات المتحدة الامريكية في عموم آسيا، إذ تقوم بدور الموازن في كل منطقة فرعية من مناطق آسيا سواء أكان في شرقها أم في وسطها أم جنوبها أم غربها.

6- تشهد العديد من مناطقها حدوث اضطرابات وتحولات سواء أكان في غربها أم في وسطها أم في شرقها وجنوب شرقها أم في جنوبها.

وفي ضوء ذلك يتكون هذا الكتاب من خمسة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة تضمنت النتائج التي تم الوصول إليها.

فأما عن الفصل الأول فقد تضمن الإطار النظري وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث اختص الأول بتوضيح مفهوم الدور وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى، أما الثاني فقد خصَّ توضيح مفهوم منظومات التعاون الإقليمي وتمييزه عن المفاهيم الأخرى، في حين ركز الثالث على الأهمية الجيواستراتيجية لقارة آسيا.

وانصرف الفصل الثاني إلى البحث في الدوافع الإقليمية الكامنة وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا وبموجب ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث الأول تناول الدافع الاقتصادي والتكنولوجي، الثاني التنافس الإقليمي، أما الثالث فتضمن النزاعات الإقليمية.

أما الفصل الثالث فأمتد إلى البحث في الدوافع الدولية الكامنة وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا وتم تكريسه في ثلاثة مباحث، فالأول خصَّ لدراسة متغيرات البيئة الدولية أما الثاني فركز على التحديات التي

ظهرت على أثر تغيير البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، في حين اهتم الثالث بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية في آسيا.

أما الفصل الرابع فتناول النماذج المختارة لمنظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول اختص بدراسة منظومة التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي (APEC)، والثاني اهتم بمنظومة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) بينما ركز الثالث على منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة (CICA).

أما الفصل الخامس فتطرق إلى المشاهد المستقبلية لادوار منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول الأول مشهد زيادة فاعلية ادوار منظومات التعاون الإقليمي القائمة، أما الثاني فقد اختص بمشهد تغير ادوار منظومات التعاون الإقليمي من الطابع العلاجي إلى الطابع الوقائي في حين انصرف الثالث إلى مشهد تغير ادوار منظومات التعاون الإقليمي مع إمكانية توسيع عضويتها.



# الفصل الأول

# الإطار النظري

تعد مسألة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في أية دراسة علمية من الأمور المهمة التي تدعو إليها مجموعة من الاعتبارات أهمها الاعتبار النظري للدراسة في ظل عدم الاتفاق العام على مفهوم محدد للمفاهيم النظرية، وذلك يعود إلى تأثر المفهوم بالظروف المحيطة به وبالمراحل الزمنية التي يمر بها، فضلا عن تأثره بالأفكار السياسية والفكرية التي يعتنقها الباحث، لذا وانسجاماً مع ما تقدم تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الدور وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى.

المبحث الثاني: مفهوم منظومات التعاون الإقليمي وتمييزه عن المفاهيم الأخرى.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لقارة آسيا.

## المبحث الأول

## مفهوم الدور وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى

إن عملية التأصيل النظري لمفهوم الدور لم ترق إلى مستوى الأهمية التي يتمتع بها، فمعظم الدراسات العربية في العلاقات الدولية تخلو من أية دراسة لموضوع الدور أما تلك التي تعرضت له فإنها فضلا عما انطوت عليه من تكرار لم تشكل في الغالب أكثر من جزيئات متناثرة.

**المطلب الأول: التعريف بالدور**

تأتي كلمة دور من الفعل أدار وأدار الرأي والأمر أي أحاط بهما ودار الشيء وتدوير الشيء معناه جعله مدورا والمداورة كالمعالجة [1].

وإن الحديث عن الدور السياسي يحتم علينا إعطاء فكرة واضحة عن نظرية الدور، إذ استحدثت نظرية الدور مفاهيمها الأساسية من الفن المسرحي وعلم النفس وعلم الاجتماع [2].

فهناك من يرى بأن كلمة الدور مستعارة أصلا من فن المسرح، حيث يفهم على انه سلوك الممثل الخاص في مضمون معين والممثل عليه أن يحفظ ويفسر دوره كما أن عليه أن يتصرف من خلال الحدود التي عينت له مستخدما إمكانياته كلها [3]. أما من ناحية علم النفس فيمكن فهم كلمة الدور بأنها

(1) إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، 2005، ص 361.

(2) احمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع" مدخل لتنمية المجتمع المحلي واستراتجيات رادار التنظيم الاجتماعي"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1984، ص 145.

(3) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع" نظريات وتطبيقات"، بيروت، مركز الكتب الثقافية، 1985، ص 53.

مجموعة من الأنشطة المرتبطة والأطر السلوكية التي يقوم بها القائد لتحقيق ما هـو متوقع منه في مواقـف معينـة ويترتـب عـلى الأدوار إمكانيـة التنبـؤ بسـلوك الفـرد في المواقف المختلفة وتحدد الأدوار للعاملين من خلال وصـف الأعـمال والواجبـات التـي سيقومون بها، ويرى آخـرون أن الـدور هـو توقـع في أنمـاط السـلوك لشـخص يمـارس منصبا وهذا التوقع قد يكون من المحيطين بصاحب المنصب أو مـن المجتمـع أو مـن القائد نفسه[1].

أما من الناحية الاجتماعية فتعني كلمة الدور الدلالـة الوظيفيـة للفـرد داخـل الجماعة أو الشخصية كما تنكشف من خـلال نمـط معـين للسـلوك حيـال الجماعـة[2] وهناك من يرى بأنها تعني المركز أو المنصب الذي يحتله الفرد والذي يحـدد واجباتـه وحقوقه الاجتماعية[3].

وهناك من يرى بان الدور هو مجموعة توقعات تخص مكانة نسـقية يشـغلها الفرد أو انه سلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد [4].

ويقول رأي آخر بأن الأدوار تتجسد في التنظيم الاجتماعي من حيث أن وظيفة الأدوار هي تنسيق النشاط الإنساني [5].

---

(1) جودت بني جابر، علم النفس الاجتماعي، الأردن، مكتبة دار الثقافة، 2004، ص 199.

(2) وضاح زيتون، المعجم السياسي ، الأردن، دار أسامة، 2010، ص 176.

(3) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربيـة للموسـوعات، 1999، ص 289.

(4) معز خليل عمرو وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، بغداد، دار الشروق، 1992، ص 262.

(5) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، القاهرة ،جامعة عين شمس، 1997، ص ص 57-58.

أما البعض الآخر فيرى "أن الدور يشمل الاتجاه والمشاعر المناسبة لمراكز محددة على أن تكون مقبولة من الأشخاص الذين هم في هذه المراكز" [1].

وتجدر الإشارة بأن الأدوار الاجتماعية لا يمكن أن تكون ثابتة ومترسخة إلا بعد إسنادها وتبريرها من قبل السلطة المؤسسية التي ينتمي إليها وتخضع لأحكامها وقوانينها، فالأدوار الاجتماعية في العائلة لا تعد شرعية ولا يمكن قبولها إذا لم تتبنها السلطة الأبوية في العائلة والأدوار الاجتماعية في الدولة أو الحزب السياسي لا يمكن أن تكون شرعية ومقبولة إذا لم يتبنها قائد الدولة ورئيسها أو مؤسس أو قائد الحزب السياسي [2].

ولكي نفهم سلوك العضو في الجماعة يستحسن أن نبحث عن الدور الذي يقوم به العضو فيها وتحدد الجماعة هذا السلوك المتوقع في إطار الثقافة العامة للمجتمع [3].

ومن الممكن أن يمارس الفرد عدة ادوار في آن واحد فالفرد يمكن أن يكون أباً و ابناً في الوقت نفسه وأن يكون طبيباً وعضواً في نادٍ في الوقت نفسه كما إن من الممكن أن يكون منتجاً و مستهلكاً في وقت واحد وهكذا [4].

وقد اختلف أساتذة علم الاجتماع في تحديد مستويات الأدوار الاجتماعية، فمنهم من اقترح الأدوار التي تتناسب مع الممارسة في المجتمع المحلي أكثر منها في المجتمع القومي مثل جروسر إذ حدد مستويات تلك الأدوار على

---

(1) محمد عاطف غيث، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري" دراسة تحليلية في النظم والمؤسسات العسكرية المقارنة"، الأردن، دار وائل للنشر، 2005، ص 33.

(3) احمد مصطفى خاطر، مصدر سبق ذكره، ص 156.

(4) محمد عاطف غيث، مصدر سبق ذكره، ص 54.

النحو الأتي (دور المساعد دور الوسيط، دور المدافع، دور المنشط)، وعلى العكس منه نجد محاولة ساندرز 1969 حين حدد أدواره في (دور المحلل، دور المخطط، دور المنظم أو المصمم للبرامج)، وهو بهذا التحديد يكون قد أسهم بتصميم برامج تنمية المجتمع القومي، بينما نجد روسي يجمع بين العمل على المستوى المحلي والقومي وبذلك فقد تحددت أدواره في (دور المرشد دور المساعد، أو الممكن ودور الخبير ودور المعالج الاجتماعي)[1].

أما إذا نظرنا إلى الدور في إطار الحقل السياسي فنجد انه بقي مفهوماً غامضاً في الأدب السياسي الدولي لمده طويلة. وقد شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي العديد من الدراسات التي قام بها مفكرون (والتز 1969 _ 1979، هولستي 1970، دش 1980)، في التأصيل والتنظير لمعنى الدور في السياسة الدولية وقد أثمرت جهود المشتركين في بحث ضمن مشروع (Creon) في جامعه ولاية أوهايو الأمريكية، لاسيما الكتاب الصادر عام 1985 عن ثلاثة منهم هم هارمان وهدسون وسنكر – في إعطاء إجابات مختلفة فيما يخص المصادر والأوضاع المرتبطة بتعريف الدور [2].

وبقدر تعلق الأمر بتعريف الدور في إطار العلوم السياسية نجد أن هناك أكثر من تعريف له، إذ عرفه قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية

---

(1) نقلاً عن احمد مصطفى خاطر، مصدر سبق ذكره، ص ص 171 - 174.

(2) نقلاً عن عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 42، 2005، ص ص 10 – 11.

والاجتماعية بأنه موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة [1] في حين عرفه كل من (هارمان وهدسون وسنكر) بأنه ((إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي وسعيهم لتحديد القرارات والالتزامات والأحكام المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي إن كانت موجودة)) [2] في حين يعرفه (محمد السيد سليم) بأنه الوظيفة التي تؤديها الوحدة الدولية بعد إدراك طبيعة موقعها في النسق الدولي وماهية العلاقات الدولية الرئيسة لوحدتها، [3] والدور هو سلوك سياسي تمارسه الدولة على وفق موقعها في بنية النظام الدولي[4] لذا نرى أن فهم فكرة الدور تعد ضرورية لمعرفة الحراك السياسي لهذه الدولة أو تلك في العلاقات الدولية [5].

وبهذا فإن لكل دولة دوراً تقوم به في النظام الدولي (وهذا الدور يعبر عن مجمل رؤية الدولة للوظائف الأساسية التي تضطلع بها في نظام دولي معين)، بمعنى أخر فإن الدور يعبر عن تصور الدولة لماهية العلاقات الدولية الرئيسة وللخط الاستراتيجي الرئيس لها في حقبه معينة في إقليم معين في نظام

---

(1) نقلا عن عطا عبد الزهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد2، 2002، ص 129.

(2) نقلا عن عادل عبد الحمزة، اثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان 38و39، 2009، ص 196.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 48.

(4) عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص 196.

(5) داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 64، 2010، ص 4.

دولي معين، فالدور إذاً (ليس قراراً ولا مجرد سلوك أو هدف بل هو شيء يعبر عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة)[1]، وعادة ما ترتبط أبعاد الدور بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوعية دوافعها في السياسة الدولية وكذلك توقعاته لحجم التغير المترتب على ممارسه ذلك الدور، وبناء على تلك التصورات تتبنى الدور الذي تراه ملائما لها [2].

ولابد لنا من القول بأن الدولة قد تقوم بأكثر من دور واحد في العلاقات الدولية وهذا هو الوضع الأكثر شيوعاً أي أن الدولة لا تقوم بدور واحد بل بمجموعة من الأدوار التي تعبر عن مجمل علاقاتها الإقليمية والدولية.

**المطلب الثاني مفهوم الدور وتمييزه عن المفاهيم الأخرى**

**1. مفهوم الوظيفة**

لغويا يعني مصطلح الوظيفة ما يقدر للإنسان في كل يوم من طعام أو رزق وتأتي من كلمة وظف ويقال وظف الشيء توظيفا [3]. أما اجتماعيا فيمكن تعريف الوظيفة بأنها كل فعل متكرر مثل معاقبة جريمة أو حفل تأبيني تتمثل في الدور الذي يلعبه في الحياة الاجتماعية وفي مساهمته في ضمان استمرارية البنى الاجتماعية [4] وهناك من يعرفها بأنها تمثل (كل نشاط متكرر

---

(1) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والدولي، في علي محافظة "محرر"، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان، دار فارس، 2005، ص 190.

(2) منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر" إشكالية المصالح الوطنية أولا"، بحث القي في الندوة الموسومة "الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية 25/24 يونيو، 2003، ص4.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، مصدر سبق ذكره، ص 1148.

(4) إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، الأردن، دار الشروق، 1998، ص 93.

في الحياة الاجتماعية مأخوذا من زاوية مساهمته في وجود البنى الاجتماعية واستمرارها)[1].

إذاً كل نشاط متكرر هو وظيفي، والوظيفة الاجتماعية تكون دائما استجابة لإشباع حاجات سواء تعلقت بالوجود الطبيعي للناس أم تعلقت بقيم الحضارة التي يحملها النظام[2] والجدير بالذكر إن مصطلح الوظيفة يستخدم في عدة مجالات كالرياضيات، وعلم الأحياء، وعلم الاجتماع، والاقتصاد والسياسة... الخ من العلوم[3] الأمر الذي ترتب على ذلك تعدد المعاني التي يشير إليها هذا المصطلح وكما يأتي:

- المعنى الاجتماعي: ويتضمن الواجبات والفعاليات والنشاطات التي تقوم بها المنظمة الاجتماعية والتي تشارك مشاركة فعالة في إشباع حاجات الأفراد وتلبية طموحاتهم الذاتية والاجتماعية.

- المعنى الرياضي: ويقصد به الترابط والتكامل أي ان أي تغير يحدث في جزء لابد ان يسبب تغيرا مماثلا في الأجزاء الأخرى[4].

- المعنى العام: فقد يدل تعبير الوظيفة على حرفة أو شغل أو مركز ويتضمن تعبير الوظيفة بموجب هذا المعنى مجموعة من المهمات التي تقع على عاتق الشخص الذي يشغل مركزاً ما.

---

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي " أسسه وأبعاده "، بغداد، جامعة بغداد، 1990، ص 80.

(2) المصدر نفسه، ص 80.

(3) إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي الياباني، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص 8.

(4) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، 1984، ص ص84-85.

- المعنى الحياتي البيولوجي: وبمقتضاه ينطوي تعبير الوظيفة على معنى المساهمة التي يقدمها العنصر إلى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها[1].

ويمكن إرجاع سبب استعمال مصطلح الوظيفة إلى التأثير الذي مارسته البيولوجيا على علماء الاجتماع حيث قام بعض علماء الاجتماع بمماثلة عضوية بين الجسم الحي والمجتمع، وعلى رأس هؤلاء (سبنسر) الذي استعار من البيولوجيا التمييز بين البيئة والوظيفة وان المجتمع كالكائن الحي يبحث عن التوازن حتى في إطار التطور المستمر الذي يتعرض له، وقد ترتب على هذه المماثلة نشر وترويج استخدام فكرتي (البناء) و(الوظيفة) [2] من حيث أن للمجتمع بناءً ووظيفةً وان هنالك تكاملا بين الجانب البنيوي للمجتمع والجانب الوظيفي إذ ان البناء يكمل الوظيفة، والوظيفة تكمل البناء وبناء على ذلك فان النظرية الوظيفية تعترف بان لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة بناء، والبناء يتحلل إلى أجزاء وعناصر تكوينية ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة [3].

ولابد لنا من القول بأن الوظائف التي تمارس ضمن البناء الاجتماعي تصنف إلى نمطين: الوظائف الظاهرة و الوظائف الكامنة، ويشير مفهوم الوظائف الظاهرة إلى تلك الوظائف المقصودة والتي تبدو واضحة، أما مفهوم

---

(1) صادق اسود، مصدر سبق ذكره، ص 80.

(2) احمد أبو زيد، البناء الاجتماعي" مدخل لدراسة المجتمع"، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 20.

(3) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العنف والإرهاب، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص ص99-100.

الوظائف الكامنة فتشير إلى تلك الوظائف غير المقصودة وغير الواضحة غالبا[1]، ونستنتج مما ذكر بان كلاً من الدور والوظيفة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في علم الاجتماع ويكمل احدهما الأخر من خلال بنائهما التحليلي الذي يرتكز على أن كلاً من المؤسسة أو النسق الفردي له بناء يتحلل إلى عناصر بنيوية يطلق عليها الأدوار، وبما إن لكل دور وظيفة فتصبح الوظائف مكملة للأدوار.

أما فيما يتعلق باستخدام الوظيفة على صعيد العلاقات الدولية فيعني تلك المهمة القيمية التي ينفذها الفاعل في محيط النظام السياسي الدولي وبهذا فهي تختلف عن الدور الذي لا يعدو أن يكون نمطاً من السلوك[2] وكل دولة تحاول أن تكيف من إمكاناتها وقدراتها لكي توظفها توظيفاً استراتيجياً يتكيف ويتطاوع مع البيئة الإقليمية و الدولية بما يخدم مصالحها القومية ويحقق أهدافها الإستراتيجية العليا [3]، فعلى سبيل المثال لم تتغير الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ مرحلة نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي تتمحور حول إلغاء أو إضعاف الخصوم والمنافسين سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء لكي تتمكن من الحفاظ على ممارسة دور الدولة العظمى أطول مدة ممكنة ومن اجل ذلك فهي تعمل على توظيف الوسائل الاقتصادية والعسكرية

(1) طلعت إبراهيم لطفي وآخرون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ب ت، ص74.

(2) سوسن إسماعيل العساف، الأمم المتحدة والانفرادية الأمريكية في ظل التغييرات الدولية " الواقع والمستقبل"، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد17، 2002، ص116.

(3) عادل عبد الحمزة، مصدر سبق ذكره، ص 213.

والثقافية وتسخيرها من اجل ممارسة ذلك الدور [1]، قدر تعلق الأمر بالوسائل الاقتصادية حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مرحلة الحرب العالمية الثانية على أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، فتمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية التي افرزها نظام "بريتون وودز" والتي تهيمن عليها من خلال التمويل الخاص البالغ 30% عن طريق حقوقها التصويتية في هاتين المؤسستين فضلا عن سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي وتمكنها من اختراق اقتصادات بلدان العالم جلها. أما الوسائل العسكرية فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفوذها العسكري في العالم سواء أكان ذلك بطريقة زجرية بناء على تدخلات قهرية أم بطريقة ودية في إطار اتفاقات إقليمية أو ثنائية، ناهيك عن سعيها للبقاء بوصفها أقوى قوة عسكرية في العالم من خلال ما توظفه من ميزانيتها للإنفاق العسكري[2]. أما فيما يتعلق بالوسائل الثقافية والمعلوماتية فتسعى إلى السيطرة شبه الكاملة على وسائل الاتصال والأقمار الصناعية والقوة التكنولوجية وتوجيهها بما يخدم مصالحها[3]. وبناءً على ذلك فهي تسعى إلى توظيف تلك الوسائل من اجل الحفاظ على ممارستها لدور الدولة العظمى وبهذا يتضح أن الوظيفة تسبق الدور ويمثل الأخير تعبير ملموس عن الوظيفة.

---

(1) سعيد اللاندوي، أمريكا في مواجهة العالم " حرب باردة جديدة"، القاهرة، دار النهضة، 2004، عرض كتاب لمنى عبد العزيز شهاب وعلى الموقع:

Imaddinl.arabbologs.com

(2) إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك " مقومات الريادة واكراهات التراجع"، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 291، 2003، ص ص 13-15.

(3) سعيد اللاندوي، مصدر سبق ذكره.

### 2- مفهوم المكانة:

تشتق من كلمة "مَكَنْ " مكنه الله من الشيء تمكيناً وأمكنه منه بمعنى استمكن الرجل من الشيء، ويقال فلان لا يمكنه النهوض أي لا يقدر عليه وقد تدل المكانة على الاستقامة حيث يقال الناس على مكانتهم أي على استقامتهم وتدل أيضا على الموضع أي المكان حيث يقال يجوز أن يراد به على أمكنتها أي على مواقعها [1]. أما من الناحية الاجتماعية فقد تم تعريف المكانة الاجتماعية بوصفها الشرف الذي يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية وهناك أسباب تستعصي على الحصر لمثل هذا الشرف ومنها الخلفية العائلية الملكية أو الارستقراطية والأصل العرقي والمهنة والملكية والتعليم [2]. وهناك من يعرف المكانة بدلالة الموقع فيرى أنها مواقع هرمية متسلسلة ومترابطة كل منها يتصف بشروط ومستلزمات وواجبات لا تقبل أن يشغلها احد إلا إذا توافرت فيه تلك الشروط على صعيد الخبرة المهنية والاختصاص الدقيق والمستوى التعليمي المتقدم[3] وهناك من يعرفها بدلالة المركز، فيرى أن كلاهما يعبران عن مجموعة من الحقوق والواجبات، فضلاً عن أن كلاهما يمثلان مقاييس توزع عليها الأدوار حيث يكون المركز حافزا للأفراد لأداء أدوارهم غير أن هناك من لا يتفق مع هذا الرأي ويرى أن المكانة هي المركز مضافاً إليها الحكم القيمي[4]. أما معجم المصطلحات السياسية فقد عرف المكانة الاجتماعية بأنها مفهوم يقوم على

---

(1) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، الكويت، دار الرسالة، 1987، ص 630.

(2) محمود عودة، أسس علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة، ب ت، ص 217.

(3) معز خليل عمر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 258 – 259.

(4) احمد مصطفى خاطر، مصدر سبق ذكره، ص 158.

التمايز بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع على أساس الهيئة والتقدير الاجتماعي الذي يتحقق من خلال العضوية في المجتمع[1]. وتصنف المكانة الاجتماعية إلى نوعين فيشير النوع الأول إلى مكانات موروثة وتعني تلك التي يولد فيها الشخص والتي ليس له عليها أي ضبط أو إرادة وتشتق من عضوية الفرد في جماعة لا اختيارية فمثلا مكانة القرابة موروثة وليس للفرد قدرة على فعل شيء حيالها، أما النوع الثاني فيشير إلى مكانات مكتسبة وتعني تلك التي يحصل عليها الشخص بمجهوده الذاتي وتشتق من عضوية الفرد في جماعة اختيارية فمثلا مكانة الطالب في الجامعة تعد مكتسبة وغير موروثة [2].

أما على صعيد العلاقات الدولية فيقصد بها تلك الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقاتها بالوحدات الأخرى وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة [3].

وهناك من يرى بان المكانة تعني بأبسط صورها تحقيق الدولة لأعلى مكانة تستطيع الوصول لها في داخل المجتمع الدولي أو الإقليمي، وتعد المكانة غاية سياسية في حد ذاتها ولكن هي ليست فقط مرهونة بالسلوك السياسي الخارجي للحكام ولكن رهن بإستراتيجية تلك الدولة ومقوماتها أيضا[4]، وتتحدد مكانة

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العرب للنشر، 2008، ص ص 261-262.

(2) محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبه، 1982، ص ص 52-57.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(4) مازن الياسري، مستقبل العراق في ضوء سياسة المكانة، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: iraqparliament.com

كل وحدة في النسق الدولي طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات دنيا فضلا عن إن المكانة تحكمها بعض المؤشرات التي يعد وجودها عنصر قوة للفاعل الدولي أو المكانة في النسق الدولي، ويعد فقدانها عنصر ضعف يؤثر سلباً في مكانة الفاعل الدولي والتي تشتمل على القوة العسكرية ومستوى التصنيع والمستوى التعليمي والحالة الحضارية ومستوى دخل فرد، وعليه فوجود هذه المؤشرات يدعم مكانة الفاعل الدولي وفقدانها يؤثر سلباً في المكانة الدولية لأي فاعل دولي بشكل أو بآخر[1].

فعلى سبيل المثال شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة حكم جورج بوش الابن تراجعاً في مكانتها، لذا حاولت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) استرجاع تلك المكانة من خلال محاولتها تبني إستراتيجية تم الإعلان عنها في وثيقة الأمن القومي الصادرة عام 2010 التي انطوت على الالتزام بتجديد الاقتصاد الذي يعد بمثابة منبع للقوة الأمريكية من خلال وضع أسس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل فضلا عن تعزيز الابتكار وتطوير التعليم وخفض العجز في الميزانية الفيدرالية وخفض تكلفة الرعاية الصحية وتحويل اقتصاد الطاقة إلى قوة وخلق فرص عمل جديدة وتطوير مصادر جديدة وخفض الاعتماد على الطاقة الأجنبية[2]، هذه الخطوات كلها جاءت من اجل الحفاظ على قدرتها على قيادة العالم والاحتفاظ بمكانتها بوصفها دولة عظمى في

---

(1) تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعه النهرين، 2008، ص 23.

(2)National Security Strategy، United States، Executive Power in Government of the United States، 2010، p2

النظام الدولي، وبهذا يتضح أن مكانة الدولة في النظام الدولي تتحدد بموجب ما تمتلكه من مقومات، فالمقومات هي التي تدفع الدولة لتحديد الوظائف التي تتسق مع الدور الذي ترغب بممارسته، وعليه يمكن القول إن المكانة هي التي تحدد مدى قدرة تفاعل الإمكانيات المتوفرة للدولة لتنتج وظائف يتاح من خلالها ممارسة الدور الملائم لها. وبموجب ما تقدم يمكن الاستنتاج أن المكانة تسبق الوظيفة وتحددها أما الوظيفة فهي تتوسط المكانة والدور، في حين أن الدور يأتي بعد الوظيفة ويعبر عنها، وبعبارة أخرى يمثل تعبيرات ملموسة عنها.

**المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في دور الدولة**

إن الدول لا يمكن أن تمارس أي دور سواء أكان على الصعيد الإقليمي أم الدولي من دون أن يكون لديها متغيرات ترتكز عليها حيث تعد تلك المتغيرات بمثابة القوه الدافعة للدولة التي تتيح لها ممارسة دور معين، وتتغير تلك المتغيرات ويختلف تحديدها باختلاف رؤية الباحثين فمنهم من حددها بالمتغير الاقتصادي والسكاني والتكنولوجي والزراعي ومدى توفر المواد البيئية فضلا عن السياسة الدولية وسياسة الدولة المحلية[1]، ومنهم من حددها بالمتغير الجغرافي والقوة العسكرية والطاقة الصناعية والموارد الطبيعية والمتغير السكاني والشخصية القومية والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية ونوعية الحكم[2]، وهناك من حددها بالمتغيرات الذاتية والموضوعية وهو ما سيتم الاعتماد عليه[3].

(1)Gregory F. Treverton، Measuring National Power، United State، Rand Corporation،2005، p.4

(2) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن، المكتبة الوطنية، 2009، ص 76.

(3) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص 14.

**أولا: المتغيرات الذاتية**

تشمل المتغيرات الذاتية مقومات القوه المادية والمعنوية التي تتمتع بها الدولة مضافا إليها متغير الإرادة والرغبة في أداء دور معين وتشمل هذه المتغيرات الأتي[1]:

1- **المتغير الجغرافي**: ويعد من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية حيث قال(نابليون بونابرت) "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"[2].

ونظرا لأهمية هذا المتغير فقد أصبح مثار اهتمام علماء " الجيوبولتكس " الذي انصرف اهتمامهم إلى البحث في تأثير ظروف البلدان الجغرافية وحجومها على نفوذها السياسي الدولي[3].

ويكمن تأثير المتغير الجغرافي في الدور السياسي للدولة من خلال حجم الإقليم وموقعه وحدوده[4] فالدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أفضل من غيرها وذلك لان كبر حجم الإقليم يوفر لها عمقاً استراتيجيا ويجعل احتلالها أمراً صعباً ومكلفاً [5] والدولة التي يشكل جزء من إقليمها طريقاً طبيعياً

---

(1) المصدر نفسه، ص 14.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 131.

(3) هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد، 1982، ص 20.

(4) المصدر نفسه، ص 20.

(5) نوار جليل هاشم، قياس قوه الدولة " إطار تحليلي لقياس قوه الصين مقارنة بدول كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، 2010، ص 79.

للمرور الدولي تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص لها من الالتجاء إلى هذا الطريق[1]. والدولة التي لها حدود جغرافية منيعة كأن تتمتع بسلسلة جبال حدودية عالية تشكل مصدر قوة لها وعائقا أمام الدولة المجاورة المعتدية أو غيرها من الاحتلال [2].

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والأسلحة الحديثة قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي إلا أنها لم تستطع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إيلاء الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة لمنطقة آوراسيا من خلال محاولتها وضع إستراتيجية جغرافية متكاملة وشاملة وطويلة للمنطقة المذكورة لطالما أصبحت الأخيرة المسرح المركزي للعالم من منطلق إن ما يحدث لتوزيع القوة على القارة الاوراسيوية سوف تكون له أهمية حاسمة على سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وميراثها[3].

2- **المتغير الاقتصادي:** ويعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة، ويشتمل على ذلك المستوى الذي تبلغه الدولة في نواحي الكفاءة الاقتصادية ومدى توافر الموارد ودرجة التصنيع النسبي فيها من حيث

---

(1) محمد طه بدوي، أصول علم العلاقات الدولية، القاهرة، المكتب العربي، 1989، ص ص 78-79.

(2) صايل زكي الخطايبة، مدخل إلى علم السياسة، عمان، دار وائل للنشر، 2010، ص 241.

(3) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2009، ص185.

القدرة على استغلالها اقتصادياً وتقنياً[1]، ويؤثر المتغير الاقتصادي تأثيراً كبيراً على رسم السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها لاسيما بعد أن أصبح الاقتصاد أداة ربط وتشابك في العلاقات الدولية من خلال حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الكبيرة المباشرة وغير المباشرة والمراكز المالية الدولية وتقلباتها فضلا عن ظهور العديد من المؤسسات الدولية المالية والنقدية التي أصبحت تشارك الدول في رسم سياستها الخارجية بما يتوافق مع أهدافها وبرامجها، هذه التحولات الجديدة في ميدان العلاقات الدولية شكلت ضغوطا أمام صانع القرار السياسي الخارجي عند تنفيذه لسياسته الخارجية حيث أصبح الدور الذي تلعبه الدولة في سياستها الخارجية وقراراتها يرتبط بنوعية إمكاناتها الاقتصادية من جهة وبالكيفية التي يتم فيها توظيف تلك الإمكانات بغية تحقيق مصالحها القومية والوطنية من جهة أخرى[2].

3- **المتغير العسكري:** لاشك أن القوة العسكرية كانت ولا تزال العنصر الحاسم والأساسي في أي عمل عسكري سواء أكان على الصعيد الداخلي أم الخارجي فهي أداة الحرب الأولى التي تشن بواسطتها المعارك سواء أكانت في عمليات دفاعية أم هجومية وهي كذلك أداة تحقيق الأمن الداخلي الوطني للدولة. ويشمل المتغير العسكري القوة التقليدية والقوة النووية مع الأخذ بنظر

(1) هشام بن عبد العزيز، مكانة الصين الدولية " دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، 2008، ص55.

(2) هزاع المفلح وآخرون، اثر العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، مجله المنارة، الأردن، العدد 1، 2010، ص76.

الاعتبار نوعية القوة وكفاءتها [1]. وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الحديثة قد أدت إلى انحسار الركون إلى القوة العسكرية سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولعل من أهم تلك التطورات **أولاً** التقدم الذي طرأ في المجال العلمي والتكنولوجي، فعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد تمد الدولة بجبروت عسكري لا يضاهى ولكنها في الوقت نفسه تحدث تزايدا تدريجيا في التكاليف السياسية والاجتماعية في حالة استخدامها من اجل الغزو فمثلا الأسلحة النووية كانت مقبولة للردع ولكنها أثبتت أنها مدمرة وذات تكلفة عند استعمالها في الحرب لذا بقيت مقيدة. أما **التطور الثاني** فيتمثل في التطور الذي طرأ على تقنية الاتصالات الحديثة وما ولدته من نشوء للنزعة القومية وانتشارها الأمر الذي جعل الحكم الاستعماري المباشر ذا تكلفة باهظة. في حين انطوى **التطور الثالث** على المتغيرات الاجتماعية التي حدثت داخل الديمقراطيات الكبيرة والتي زادت من تكاليف استخدام القوة العسكرية إذ إن ديمقراطيات ما بعد التصنيع ترتكز على الرفاهية بدلا من المجد كما إنها تكره الإصابات الكثيرة الأمر الذي اوجد ضرورة وجود مسوغ أخلاقي متقن لضمان التأييد الشعبي لاستخدامها. أما **التطور الرابع** فيتضمن ظهور بعض المفاهيم التي ينطوي مضمونها على الابتعاد عن اعتماد القوة العسكرية بشكل رئيس كالتعاون والقوة الناعمة حيث ساد اعتقاد بأن المجتمعات التي تحسن قدراتها على التعاون مع الأصدقاء والحلفاء قد تكسب أيضا ميزات تنافسية على منافسيها [2].

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص ص 80-81.

(2) جوزيف ناي، القوه الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن، السعودية، العبيكان، 2007، ص ص 42-47.

وان الدولة يجب أن ترتكز سياستها على القوتين الصلبة والناعمة فترجيح القوة الصلبة على الناعمة قد يدفع بالدولة إلى مزيد من التكاليف التي ترهقها ناهيك عن أن العديد من القضايا المصيرية كالاستقرار المالي أو تغير المناخ لا تتطلب استخدام القوة العسكرية لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد رئيسها (باراك اوباما) إلى تبني إستراتيجية القوه الذكية التي تستند إلى القوه الصلبة والقوه الناعمة بما تحتويه من دبلوماسية ومساعدات اقتصادية واتصالات لكون المؤسسة العسكرية لا تستطيع الدفاع عن مصالح أمريكا في مختلف أنحاء العالم [1].

وعلى الرغم مما سبق ذكره فإن المتغير العسكري ما يزال يشكل عنصراً حاسماً من عناصر القوة العالمية ومن الخطأ أن نستبعد دوره بالكامل ونستند في ذلك إلى ما قاله (باراك اوباما) ((بأنه يتعين علينا أن نبدأ بالاعتراف بحقيقة مريرة ثابتة مفادها أننا لم نتمكن من استئصال الصراعات العنيفة أثناء حياتنا ولسوف يشهد العالم زمنا حيث تجد الأمم سواء من خلال العمل الفردي أو الجماعي أن استخدام القوة لا يشكل ضرورة فحسب بل وله ما يبرره أخلاقيا)) [2].

4- **المتغير التكنولوجي:** تتمثل الإمكانات التكنولوجية للدولة في القدرة على الاستخدام والتكامل الفعال للمعارف التكنولوجية و تشمل كل من المهارات التي تتوافر لدى رأس المال البشري وحجم ونوعية رأس المال المادي المتاح بالاقتصاد والنظم التكنولوجية السائدة لدى الدولة عند نقطة زمنية معينة.

---

(1)Joseph Nye، The War on Soft Power، www.foreignpolicy.com.

(2)Josephs Nye، is military Power Becoming Obsolete، www.project-syndicate.org.

وتنقسم التكنولوجية عادة إلى تكنولوجية تقليدية وتكنولوجية متقدمة مستندة إلى العلوم الحديثة، وتشمل التكنولوجية التقليدية الصناعات الكيماوية وصناعات الحديد الصلب والصناعات البتروكيميائية والصناعات التسليحية... الخ.

أما التكنولوجية الحديثة فتشمل المواد الجديدة بما في ذلك الموصلات الفائقة بدرجات الحرارة العالية وتكنولوجية الالكترونيات الدقيقة والتصاميم المعتمدة على الحاسوب وتطبيقاتها في الصناعات المختلفة وتكنولوجية الروبوت وتكنولوجية الليزر والآليات البصرية وتكنولوجية الفضاء والاتصالات والتكنولوجية الحياتية(1).

ولابد لنا من القول بأن التكنولوجية غير ثابتة وإنما تتطور بتقدم الأزمان محدثة ثورات أخرى في ذلك المجال. فمثلا التقدم الذي حصل في تكنولوجية النانو(*) التي عدت الشرارة لثورة العلم والتقدم والركن المهم من أركان تكنولوجية القرن الحادي والعشرين قد قاد إلى حدوث ثورة في علم

---

(1) محمد سيد ابو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو ألاقتصادي سلسله دورية جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، 2010، ص3.

(*) **النانو**: وتعرف تقنية النانو بأنها التقنية التي تتعامل مع الأجسام ذات الأبعاد التي تتراوح بين 0،1 و1000 نانومتر كالماء مثلا وتعنى أيضا في إنتاج المواد بالتحكم الدقيق في جزيئاتها وذراتها وتوجيهها إلى وجهتها المقصودة لإنتاج مواد ذات صفات محددة فيما يعرف بالتصنيع الجزئي فمثلا التحكم في توجيه ذرات الكربون عند التفاعل قد يفضي إلى إنتاج الماس. ينظر: محمد بن عتيق الدوسري، التقنية المتناهية الصغر "النانو"، مجلة الأمن والحياة، السعودية، العدد 358، 2011، ص ص 62-64.

الالكترونيات[1] كما قاد التطور في علم وتكنولوجيا المعلومات إلى الحديث عما يسمى بالموجه الرابعة ((العصر الافتراضي)) الذي قد يتحقق واقعيا وتتضح معالمه بدقة بعد عقدين من هذا القرن، وسوف تتميز تلك الموجة بالإمكانات والانجازات الهائلة التي لا تحدها حدود في كل المجالات والتي قد تتجاوز حدود كوكب الأرض لتشمل الكون بأسره [2].

وبناءً على ما تقدم تسعى الدول إلى اللحاق بركب التطور والتقدم التكنولوجي من اجل تعزيز دورها الإقليمي أو الدولي لاسيما إذا ما علمنا انه يعد أهم المتغيرات التي تقاس من خلالها قوة الدول في القرن الحادي والعشرين من خلال ما يؤديه من دور مهم في تهيئة الوسائل التي تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية، وبقدر تعلق الأمر بالحديث عن مدى تقدم الدولة تكنولوجيا فيمكن وبالاستناد إلى برامج الأمم المتحدة للتنمية " UNPP" صياغة مؤشرات عدة يمكن أن تعرف من خلالها قدرة البلد التكنولوجية ألا وهي القدرة الإبداعية أي طاقة بلد ما على تصميم منتجات ومسافات إنتاجية جديدة عن طريق برامج البحث والتطوير والقدرة التطبيقية أي مدى الاستفادة الفعلية من التكنولوجية الحديثة وكذلك من التكنولوجيات

---

(1) طارق بن طلق المطيراني، دور تقنية النانو في الحد من الكوارث، ورقة عمل مقدمة للجنة الحلقة العلمية المنعقدة بكلية التدريب في جامعة نايف العربية والموسومة "استخدام التقنيات الحديثة في مواجهة الكوارث"، ماليزيا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص8.

(2) احمد أبو زيد، الموجة الرابعة ثورة معرفة عالمية، مجله العربي، الكويت، العدد 632، 2011، ص32.

التطبيقية في ميداني الإنتاج والاستهلاك معاً، فضلا عن القدرة البشرية أي حجم القوه العاملة المتاحة ونوعيتها في قطاعي التكوين والابتكار[1].

5- **المتغيرات المجتمعية:** وتشمل القيم الثقافية والتقاليد الاجتماعية والتجارب التاريخية وما يتصل بها والتي تؤثر في الرأي العام والجماعات الضاغطة والإطار الإقليمي للنظام السياسي وما يتعلق به من أحزاب وأيديولوجيات وإرادات[2].

وهناك من رادف المتغيرات المجتمعية بالمتغيرات الإنسانية ورأى أنها تشتمل على طبيعة النظام السياسي والخصائص الشخصية لصانع القرار ومستوى التماسك الوطني، فيما يتعلق بالنظام السياسي فكلما كان مغلقاً ومتسماً بالكتمان كلما انقطع صانع القرار عن التحليل الموضوعي للظروف الداخلية والخارجية متخذا قرارات ذات مخاطر عالية من شأنها أن تؤثر في دور الدولة، وكلما كان النظام السياسي مفتوحاً تسوده الديمقراطية كلما ابتعد صانع القرار عن اتخاذ القرارات الخطيرة والمؤثرة في ادوار الدولة بشكل كبير[3].

أما الخصائص الشخصية لصانع القرار فتتحدد بأمور معينة منها طبيعة القرار الذي يتخذه ومدى توفر المعلومات عن القضية المتعلقة وطبيعة النظام السياسي الذي يتم فيه صنع القرارات فكلما كان صانع القرار منفعلا مع قضية معينة أو موقف مبهم حيث أن المعلومات المتاحة عنه قليلة في ظل بيئة سياسية

(1) الشاذلي الصيادي، أهمية البعد المعرفي في التوازنات العالمية الجديدة في القرن الواحد والعشرين، في علي محافظة "محرر"، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 126-127.

(2) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص14.

(3) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص185 -186.

مستقرة كلما زادت التأثيرات النفسية لصانع القرار على القرار المتخذ [1]. أما مستوى التماسك الوطني فيعد من القضايا المهمة المؤثرة في أداء الدولة لدورها كونه يتعلق بالاستقرار الداخلي للدولة، إذ إن التجانس العنصري والعرقي ووحدة المعتقدات الدينية والتقارب في المستويات الحضارية تعين المجتمع على تعزيز أواصر استقراره، أما تباين المعتقدات الدينية والمذهبية واختلاف المستويات الحضارية والطبقية تثير المشكلات الاجتماعية التي تفضي إلى إشاعة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي[2]، لذا فالتماسك يعد مصدر قوة غير مادي يحدث غيابه فجوة في جدار قوة الدولة ومن ثم يصبح هناك خشية من أن تتفكك الدولة سياسيا نتيجة التفكك الاجتماعي[3].

6- **متغير الإرادة:** إن سلوك وحدة دولية ما ومدى فاعليتها في البيئة الدولية أو الإقليمية لا يعتمد على وجود مقومات ذاتية فقط سواء أكانت مادية أم معنوية بل يعتمد على العلاقات الوثيقة بين امتلاك تلك المقومات وإرادة الوحدة السياسية على استغلالها بما يحقق لها أهدافها الخارجية [4]من خلال أدائها لدور معين. فالوحدة الدولية لا يكفي لتؤدي دوراً سياسيا معيناً أن تتوافر لها إمكانات هذا الدور، ولكن يجب أن تكون لديها الرغبة المقترنة بالإرادة السياسية الحقيقية التي تدفعها للقيام بالدور المذكور، فعلى سبيل المثال لو راجعنا

---

(1) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، شركة أياد للطباعة، 1987، ص ص152-156.

(2) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 187.

(3) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد، شركة أياد للطباعة الفنية، 1988، ص200.

(4) إيلاف راجح هادي، مصدر سبق ذكره، ص ص22-23.

التاريخ الأمريكي لوجدنا أن إرادة الولايات المتحدة الأمريكية مترسخة منذ بدايات القرن العشرين في أن تكون بمستوى دولة عظمى حيث تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق (أبراهام لنكولن) عنها "بوصفها أخر أحسن الآمال بالنسبة للعالم"، في حين تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق (توماس جيفرسون) "إننا نعمل لا من اجل أنفسنا بل من اجل الإنسانية جمعاء"[1].

**ثانياً: المتغيرات الموضوعية**

وتنقسم تلك المتغيرات إلى:

1- **بيئة دولية مواتية:** عند الحديث عن البيئة المواتية لقيام دولة بدور معين فلابد لنا من التطرق إلى تغيرات النظام الدولي ورؤية القوى الدولية لطبيعة الدور الذي ترغب بممارسته الدولة.

ويقصد بتغيرات النظام الدولي تلك التغيرات التي يمكن أن تحدث على مستوى هيكلية النظام الدولي ومن ثم تؤثر على مستوى الدول وما تمارسه من ادوار، فقد تتراجع دول عما قامت به من ادوار وتتقدم دول أخرى لتقوم بأدوار لم تمارسها من قبل[2]. فعلى سبيل المثال عندما يكون النظام الدولي أحادي القطبية حيث تنفرد قوة دولية واحدة بالسيطرة عليه ففي هذه الحالة سوف تغلب الهيمنة من قبل تلك القوة ناهيك عن تجاهل مصالح الآخرين ومكانتهم وحقهم في صنع اتجاهات وقرارات السياسة الدولية الأمر الذي ينعكس بدوره سلباً على الأدوار التي ترغب الدول الأخرى تبنيها وممارستها، أما عندما يكون

---

(1) نقلاً عن ريتشارد نيكسون 1999 " نصر بلا حرب"، إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم، القاهرة، مركز الأهرام، 1993، ص320.

(2) عطا عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص135.

النظام الدولي ثنائي القطبية يتركز فيه النفوذ الدولي في قطبين رئيسـيين فيوجـد هنـاك شكلان لمدى تأثير ذلك على ادوار الدول.

- **نظام ثنائي القطبية الجامد:** ففي ظل هذا الشكل تمارس القوتـان العظمتـان ضغوطاً شديدة على الدول المتحالفة معهما والمنضوية تحـت كتلتـيهما لضـمان إتبـاع تلك الدول لسياسات تؤدي إلى حماية تماسك الكتلة.

- **نظام ثنائي القطبية المرن:** أما بوجود هذا الشكل من النظام الـدولي فتتمتـع بعض الدول بحرية الحركة المستقلة لاسيما الوحدات المتوسطة والصغيرة.

وبهذا يتضح إن الشكل الأول من النظام الثنائي القطبية يمارس تأثيرا اكـبر عـلى تأدية الدول لأدوارها من الشكل الثاني من ذلك النظام.

أما في حالة وجود نظام دولي متعدد الأقطاب من خلال وجـود مجموعـة مـن القوى الدولية التـي تمتلـك مـوارد وإمكانـات اقتصـادية متكافئـة، عنـد ذلـك سـوف يضعف تأثير النظـام الـدولي عـلى مـا تمارسـه الـدول مـن ادوار وبـالأخص الوحـدات المتوسطة والصغيرة، ولكن ما تجدر الإشارة إليه إلى انه لا يعد دائما صـمام امـن دائـم لحمايتها لاسيما في حاله اتفاق مصالح الدول الكـبرى فـإن تلـك المصـالح سـيكون لهـا الأولوية ومن ثم يحصل تأثير على سياسات تلك الدول وأدوارها [1].

أما رؤية القوى الدولية لاسيما القوى الرئيسة لطبيعة الدور الذي تتبنـاه الدول والى أي حد يتوافق أو يتعارض أو يهدد مصالحها، فتؤثر بشكل كبير على الأدوار التي تتبناها الدول أو ترغب بتأديتها، فمثلا لـدى طـرف إقليمـي معـين مقومات كافة للقيـام بـدور إقليمـي معـين إلا أن رؤيـة الأطـراف الإقليميـة أو

---

(1) علي عواد الشرعة، اثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990 - 2005، مجلة المنارة، الأردن، العدد 2، 2008، ص ص 216-217.

الرئيسة في النظام الدولي لهذا الدور تعد عاملاً محدداً لقيام هذا الطرف بالدور الذي حدده ويسعى إلى القيام به. إذ قد تدفع هذه الرؤى وما يترتب عليها من ردود أفعال متوقعة أو محتملة إلى قيام هذا الطرف الإقليمي بتعديله أو ربما العزوف عنه إذا ما وجد أن تكلفة القيام بهذا الدور تفوق العائد المتوقع من القيام به[1].

2- **وجود الحافز الخارجي:** يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز "سلوكيات" عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي قد تكون ذات طابع صراعي أو ذات طابع تعاوني، ولكن هذه الحوافز تضطر الدولة إلى التصرف تجاهها بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز [2].

ولقد ميز (تشارلز هيرمان) بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية للدولة في إطار استجابتها للحوافز الخارجية وهي[3]:

- **التغير التكيفي:** ويعني التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.

---

(1) محمد سعيد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134، 1998، ص130.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 326، ولمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، 2002، ص ص30-31.

(3) عبد الناصر محمد، اثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية 1990-1991، مجلة الجامعة الإسلامية، غزه، العدد 1، 2005، ص111.

– **التغير البرامجـي**: ويعنـي حـدوث تغـير في أدوات السياسـة الخارجيـة مـع استمرار الأهداف كما هي.

– **التغير في أهداف السياسة الخارجية** وليس مجرد تغيير الأدوات.

- **التغير في توجهات السياسة الخارجية**: وهو أكثر أشكال التغير تطرفا ويـؤدي إلى تغير التوجه العام للسـلوك الخـارجي بحيـث يشـمل تغـيراً في الأدوات والأهـداف والاستراتيجيات.

وتجدر الإشارة بأن الدولة قد تتعرض للتأثير الخارجي في حالـة لـيس لهـا مصـدر آخر بديل للمساعدات، أو لا تستطيع دفـع أمـوال ضـخمة مقابـل تلقيهـا للأسـلحة، أو بسبب المعونات الاقتصادية المقدمة لها، أو ليس لديها القدرة على إنتاج نماذج متقدمـة من السلاح، أو القدرة على القيام بمهمات التـدريب المتفـوق، أو في حالـة تعـرض أمنهـا الداخلي والقومي للتهديد المستمر[1] ، أو في حالة وجود مصالح حيوية للدولة العظمـى في المنطقـة المتواجـدة فيهـا تلـك الدولـة، أو في حالـة تعـرض المصـالح الحيويـة للدولـة العظمـى في المنطقـة المتواجـدة فيهـا تلـك الدولـة للخطـر، عنـد ذاك تتطـابق مصـالح الطرفين وتدفع الدولة العظمى تلك الدولة لإتباع سياسة متطابقة مع مصـالحها في تلـك المنطقة، وبالمقابل تجد تلك الدولـة الواقـع عليهـا التـأثير بـان في ذلـك فرصـة لا تفـوت ستجلب لها نفعاً، فمثلا مع بداية السبعينيات من القرن الماضي حـدثت عـدة تطـورات في الخليج العربي أهمهـا: انسـحاب القـوات البريطانيـة منهـا مـما أدى إلى دخـول تلـك المنطقة في نطاق امن الولايات المتحـدة الأمريكيـة راغبـة مـن خـلال توظيفهـا إلى منـع تمدد النفوذ السـوفيتي إليهـا وتحقيـق الوصـول إلى بترولهـا، وان تضـمن حريـة حركـة السـفن الأمريكيـة فيهـا، وتزامنـت تلـك التطـورات مـع رغبـة إيـران في أن تصـبح قـوة

(1) المصدر نفسه، ص 111.

عسكرية كبرى في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، في ظل هذه التطورات دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إيران إلى ممارسة دور شرطي الخليج في إطار تبنيها لسياسة (العمودين) وذلك من خلال إمدادها بالأسلحة الضخمة التي بفضلها أصبحت اكبر قوة عسكرية في المنطقة، وبموجب ذلك الدور سعت إيران إلى حماية طرق المواصلات المستعملة من قبل الدول الرأسمالية لاسيما مضيق هرمز كما فسحت المجال لإقامة خمس محطات أمريكية للتنصت فوق أراضيها للمراقبة من اجل وقف الاتصالات اللاسلكية والتلفزيونية للجيش السوفيتي ومراقبة التجارب الجارية على الصواريخ السوفيتية [1].

وتجدر الإشارة إلى انه قد تستجد أحيانا بعض الأحداث على الساحة الدولية قد تشكل حافزاً لدولة ما لتبني نمط معين من الأدوار، فمثلا تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 دفعت مصر إلى تبني دور صانع سلام إقليمي لمدة معينة، إذ تبلور الخطاب السياسي المصري حول أن (الإرهاب) ظاهرة دولية لا يرتبط بدولة معينة أو بدين أو بأمة من الأمم، كما دعت إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب فحاولت الدفاع عن المصالح العربية مؤكدة أن العنف السياسي في الشرق الأوسط سببه الشعور بالظلم نتيجة الممارسات الإسرائيلية الخاطئة ومحاولة إسرائيل فرض تسوية غير عادلة وغير متوازنة[2].

---

(1) فؤاد شهاب، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، البحرين، مكتبة فخراوي، ب. ت، ص ص34-36.

(2) محمد سعيد أبو عامود، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد 148، 2002، ص 57.

## المبحث الثاني

## مفهوم منظومات التعاون الإقليمي وتمييزه عن المفاهيم الأخرى

إن الاهـتمام المعـاصر بمنظومـات التعـاون الإقليمـي يشـكل بـلا شـك احـد الاتجاهات المهمة في العلاقـات الدوليـة المعـاصرة التـي دفعـت إليهـا مجموعـة مـن المتغيرات الإقليمية والدولية.

### المطلب الأول: التعريف بمفهوم منظومات التعاون الإقليمي

لغوياً، تشتق لفظة منظومة من الجذر نظم. النون والظاء والميم أصل يدل عـلى تأليف الشيء وتكثيفه[1]، وتميل أغلبية معاجم اللغـة العربيـة إلى وضـع كلمـة منظومـة مرادفة لكلمة نظام الذي يعني للمعاجم القديمة السلك الذي يجمع الخـرز أو الـدر أو اللؤلؤ [2]، أما فيما يتعلق بالمعـاجم المتـأخرة فتعنـي مـا نظمـت فيـه الشيء مـن خـيط وغيره، والقوم على نظام واحد أي على منهج غير مختلف، في حين تعني للمعاجم ثنائية وثلاثية اللغة ترتيباً منطقياً للمعطيات أو الأشياء أو الناس أو المبادئ [3]، وقد تأتي كلمـة منظومة بدلالات وصيغ متعددة كمنظومـة اتصـالات أو منظومـة شمسـية أو منظومـة دفاعية أو منظومة إقليمية وكلها يصب معناها فيما سبق ذكره [4].

---

(1) ابراهيم شمس الدين، مقاييس اللغة لابن فارس ووضع حواشيه، بيروت، دار الكتب العلميـة، 2008، ص567.

(2) جار الـلـه محمد الزمخشري، أساس البلاغة، القاهرة، المطبعة العصرية، 2005، ص860.

(3) معجم الوافي البستاني، بيروت، مكتبة لبنان، 1980، ص ص636-637.

(4) يوسف خياط، معجم المصطلحات العلمية والفنية، بيروت، دار لسان العرب، ب ت، ص547.

أما التعاون فيعني لغوياً تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة، أما اصطلاحاً فيعني التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم [1].

وهو بوصفه مفهوماً يعد حديث النشأة إذ ظهر في القرن الماضي على اثر ظهور المنظمات الدولية وتعزز بعد الحرب العالمية الثانية على اثر ظهور المنظومات الإقليمية [2].

أما الإقليم فيعني لغةً جزءً من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة[3]، أما اصطلاحاً فيعني ذلك الجزء من سطح الأرض المتجانس داخلياً ببعض السمات والمميزات الواضحة الذي تجعله يختلف عما يجاوره من الأجزاء الأخرى [4].

والإقليم مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد عملياً بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وخبراته المشتركة ويتوجب التنبه إلى كون الإقليم كياناً ديناميأ

---

(1) عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص764.

(2) مصطفى عبدالله أبو القاسم، التنسيق والتعاون تجاه الشراكة الأوربية المتوسطة "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 148، 2002، ص9.

(3) صلاح الدين الهواري، المعجم الوسيط، بيروت، دار ومكتبة هلال للطباعة والنشر، ب ت، ص46.

(4) علي حسين الشلش، جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1980، ص11.

متحركا فهو ليس ساحة جامدة تقاس بنظام دولي ثقافي واقتصادي وسياسي يستمر عبر الأزمنة [1].

ابتداءً لابد لنا قبل التطرق إلى تعريف منظومات التعاون الإقليمي الإشارة إلى أن هناك خلطاً واضحا بين الباحثين حول مفهوم المنظومة والتنظيم، فالبعض يجد أنهما مترادفان من حيث المعنى والوظيفة ويعنيان معنى واحداً، ولكن الواقع يشير إلى أنهما يختلفان لكن الاختلاف بينهما لا يعني التقاطع في المعنى، إذ إن التنظيم الإقليمي يمثل التركيب العضوي للجماعة الإقليمية أو الدولية من خلال وسائل تشتمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل. أما المنظومة الإقليمية فهي كل هيئة دائمية تتمتع بالشخصية القانونية وتتفق مجموعة من الدول على إنشائها بوصفها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري فيما بينها على وفق الاتفاق المنشئ للمنظومة[2]، وبقدر تعلق الأمر بمفهوم منظومات التعاون الإقليمي فيلاحظ أن هناك انقساماً في الرأي حول مسألتين مهمتين تتعلق بها **الانقسام الأول** يدور حول تسميتها، أما **الانقسام الثاني** فيتركز حول انقسام الفقه الدولي بشأن تعريفها، ففي **الانقسام الأول** يلاحظ أنه لا يوجد هناك إجماع بين الباحثين حول تلك التسمية على الرغم من اتفاقهم حول ما يقصد بها من ناحية المعنى إذ إن هناك العديد من المصطلحات التي تم

---

(1) مارتن غريتش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص67.

(2) زياد عبدالوهاب النعيمي، التنظيم الإقليمي في ظل القانون الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2011، ص34.

استخدامها للإشارة إليها كالمؤسسات الإقليمية[1] والتكتلات الإقليمية[2] والمنتظمات الإقليمية[3] والمنظمات الإقليمية[4] فضلاً عن أن هناك من استخدم مصطلح المنظومات الإقليمية استخداما مباشراً وهو ما سيتم اعتماده في هذا الكتاب[5] لاسيما أن هذه التسمية استقرت في الأدب السياسي الدولي والإقليمي خلال العقدين الأخيرين.

أما **الانقسام الثاني** فيمكن القول بأن الفقه الدولي انقسم حول تعريف المنظومة الإقليمية ولعل سبب هذا الانقسام يعود إلى عدم اتفاق الفقهاء على المعيار الأصلح لتفسير قيام هذه المنظومات بين الدول، فظهر في الفقه الدولي عدة اتجاهات في وصف المنظومات الإقليمية، واعتمد كل اتجاه على معيار يرى أنصاره أنه يشكل أساساً للمنظومات الإقليمية وكما يأتي:

**الاتجاه الأول**: يشترط أصحاب هذا الاتجاه لوصف المنظومة الإقليمية، قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، ثم يختلفون بعد ذلك حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية فيشترط البعض لزوم توافر

---

(1) محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007، ص70.

(2) محمد عزيز شكري، التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 38، 1974، ص94.

(3) محمد السيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1978، ص9-10.

(4) عبدالله عبو، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، 2010، ص288.

(5) هاني الياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص103.

رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظومة، بينما يكتفي البعض الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظومة النطاق المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظومة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول، بل ولو لم تنتمي جميعها إلى هذا الإقليم جغرافياً، كأن تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مثلا مع بعض دول إقليم جنوب شرقي آسيا على إنشاء منظومة الهدف منها هو الدفاع عن هذا الإقليم ضد أي عدوان محتمل، فمثل هذه المنظومة لا يمكن عدها منظومة إقليمية بالمفهوم الجغرافي الإقليمي، إذا ما أخذنا بالمعيار الأول الذي يعد الجوار الجغرافي معيارا للإقليمية ولكنها منظومة إقليمية عند من يرون في تعلق أهداف المنظومة بإقليم جغرافي معين معياراً للإقليمية [1].

**الاتجاه الثاني**: يذهب هذا الاتجاه إلى إعطاء المنظومة الإقليمية مفهوماً جغرافياً وسياسياً، فهو يشترط الجوار الجغرافي ويضيف لذلك شروط ترابط أخرى بين أعضاء المنظومة كوحدة اللغة أو التاريخ أو الثقافة أو المصالح الاقتصادية أو السياسية [2]، ولقد اعتنق الوفد المصري في مؤتمر سان فرانسيسكو هذا الاتجاه أثناء مناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة، واقترح في هذا الشأن أن يفسر اصطلاح المنظومات الإقليمية على أنها "الهيئات الدائمية التي تضم في منطقة جغرافية معينة عدداً من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الجغرافي واللغوي والتاريخي والروحي وتتعاون جميعاً على

---

(1) محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1982، ص224.

(2) فخري رشيد المهنا، المنظمات العربية، جامعة بغداد، كلية القانون، 1988، ص46.

حل ما قد ينشأ من منازعات حلاً يعين على حفظ السلم والأمن في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية"[1].

**الاتجاه الثالث:** يذهب أنصاره إلى القول إنه لا يشترط أن يتوافر دائماً المعيار الجغرافي أو معيار التضامن الاجتماعي بين مجموعة من الدول لقيام المنظومات الإقليمية، بل يمكن أن تتوفر بين مجموعة من الدول مصلحة مشتركة تدفعهم إلى إنشاء مثل هذا النوع من المنظومات مهما كانت طبيعة هذه المصلحة "سياسية اقتصادية دفاعية دينية"، وهذا يعني أن أصحاب هذا الاتجاه يدافعون عن المعيار "المرن" في وصف المنظومات الإقليمية وعدم وضع تعريف جامد لها بل النظر إلى كل تنظيم دولي على حدة ومدى انطباق مفهوم الإقليمية عليه[2]. وبهذا يدخل ضمن هذا الاتجاه كافة التجمعات والمنظومات سواء أكانت التي تجمع دولا متجاورة جغرافياً أم غير متجاورة [3].

ويعد الاتجاه الأخير هو الأولى بالتأييد وذلك كون أن الاتجاهين السابقين للإقليمية ضيقان جداً ويخرجان من نطاقهما عدداً من المنظومات التي لا تتوفر فيها خصائص المنظومة الإقليمية مثل منظومة الدول المصدرة للنفط (OAPEC)[4] ومنظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)

---

(1) محمد السيد الدقاق، القانون الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980، ص23.

(2) عبدالله عبو، المنظمات الدولية "الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية"، ط2، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، 2011، ص293.

(3) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004، ص259.

(4) فخري رشيد مهنا، مصدر سبق ذكره، ص47.

لأنها لا تضم دولاً متجاورة ولا تستند إلى قاعدة حضارية مشتركة بل تجمعها المصالح المشتركة [1].

وبهذا يمكن تعريف المنظومة الإقليمية بأنها المنظومة التي تضم عدداً محدوداً من الدول والتي ترتبط بعضها بالبعض الآخر برابطة معينة من التضامن ترجع إلى الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بحيث تسعى هذه المجموعة إلى تحقيق مصالحها من خلال تلك المنظومة [2]. ويمكن تعريفها أيضا بأنها كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية، أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيها والتي لا تنتقص سيادتها على الرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها [3].

ولابد لنا من القول إنه لم يرد أي تعريف للمنظومة الإقليمية في ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من المحاولات التي بذلت في مؤتمر (سان فرانسيسكو) لتحديد معنى الاتفاق الإقليمي المنشئ للمنظومة حيث لم يتضمن الميثاق تحديداً

---

(1) عطارد عوض عبد الحميد الشريفي، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص7.

(2) حسين عمر حاجي، دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2003، ص59.

(3) شيماء عبد المحسن البكر، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2001، ص21.

دقيقاً لمعنى المنظومة الإقليمية [1]، وإنما فقط أجاز قيامها وحدد نطاق أعمالها في الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين من خلال الحصول على إذن من مجلس الأمن من اجل المبادرة بأي عمل من أعمال القمع باستثناء التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء على وفق المادة (107) مع وجوب معرفة مجلس الأمن بالتدابير المتخذة من قبل المنظومات لحفظ السلم والأمن الدوليين[2]، وهذا ما دفع بعض الشراح إلى القول بإمكان وجود أنواع متعددة من المنظومات التي يطلق عليها صفة "إقليمية" والتي يمكن أن تبدأ من مجرد التحالف البسيط الذي قد يوجد بين مجموعة من الدول كما أشاروا أيضا إلى انه كان من الأفضل تقييد معنى الأمن في المنظومات التي يطلق عليها صفة الإقليمية بحيث لا يكون الهدف الوحيد الأساسي لقيامها[3] لاسيما مع وجود منظومات إقليمية ذات أغراض أخرى قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حتى وان كان وجودها لا يتعارض مع مبادئ الميثاق[4].

وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف المنظومة الإقليمية بأنها تلك المنظومة التي تنشأ بموجب اتفاق إرادي بين مجموعة محددة من الدول تجمعها رابطة معينة قد تكون جغرافية أو تضامنية أو مصلحة مشتركة، وتسعى من خلالها إلى تحقيق مصالحها وتعزيز استقرارها وبما يخدم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

---

(1) ابراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي " دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية "، بيروت، الدار الجامعية، 1984، ص519.

(2) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، ب ت، ص ص 35-36.

(3) ابراهيم احمد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص520.

(4) حسن العطار، المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، 1970، ص282.

وقد اختلف الباحثون فيما بينهم في تحديد مرحلة معينة لنشوء الإقليمية، فمنهم من يرجعها إلى مرحلة التضامن الأوربي الإقليمي وما انبثق عنها من مؤتمرات [1]، ومنهم من يردها إلى مرحلة التضامن الأمريكي الإقليمي[2] إلا أن الغالبية العظمى من الباحثين لاسيما في مجال العلاقات الدولية يردوها إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية [3] حيث ساد جدل واسع ما بين دعاتها والمدافعين عنها وبين دعاة العالمية، وانصب هذا الجدل حول أيهما يجب أن تكون له الأولوية في اهتمامات الدول: التنظيم الدولي الإقليمي أم التنظيم الدولي العالمي؟ وقد تمثلت حجج دعاة الإقليمية في أن الإقليمية الدولية تتمتع بقدرة اكبر على الانجاز من المنظمات العالمية بسبب قلة عدد الأطراف في ترتيبات التعاون الإقليمي التي عادة ما تشدها إلى بعضها أواصر قوية في التقاليد المشتركة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة، أما دعاة العالمية فينسبون إليها أنها اقدر على صيانة السلم الدولي بافتراض أن هذا السلم لا يتجزأ، وان حمايته تقتضي توحيد الجهود والطاقات الدولية كافة في كل مكان[4]، وفي النهاية انتصرت الإقليمية في مواجهة العالمية، لاسيما بعد اعتراف ميثاق الأمم المتحدة بالمزايا السياسية العديدة التي يتيحها قيام منظومات إقليمية.

---

(1) شيماء عبدالمحسن بكر، مصدر سبق ذكره، ص ص 12-20.

(2) زياد عبد الوهاب النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ص23-24.

(3) هاني الياس الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي دراسة نظرية مع تطبيق على حالة العراق، مجلة أم المعارك، بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، العدد15، 1998، ص35.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011، ص118-119.

وهناك مجموعة من الشروط التي يتوجب توافرها لقيام منظومة إقليمية حتى يمكننا تلافي الخلط بينها وبين الصور الأخرى من صور التعاون الدولي ولعل أهم تلك الشروط:

1- وجود تجاور جغرافي أو تقارب سياسي أو أيديولوجي بين دول المنظومة.

2- أن توجد بين هذه الدول مظاهر دقيقة من التضامن ترجع إلى وحدة الجنس والثقافة أو ضروريات الاقتصاد الحديث، فهذه الجماعات لا تهدف فقط إلى تحقيق أغراض دفاعية وحربية، بل ينبغي أن تتعاون لحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة [1].

3- وجود تنظيم خاص وهيئات دولية ذات اختصاص محدد تشرف على المنظومة وتهتم بأمورها وترسم سياستها.

4- وجود أهداف نبيلة تسعى إليها المجوعة الدولية المنخرطة في المنظومة الإقليمية كالتعاون مثلا في الميادين الثقافية والاقتصادية والفنية.

5- وجود اتفاقات أو مواثيق منشئة للمنظومات الإقليمية لها صفة الدوام والاستمرار والاستقرار [2].

وقد وضع ميثاق الأمم المتحدة شرطين أساسيين لقيام المنظومة الإقليمية كما وردت في المادة 52 فقرة (1) من الميثاق الذي يتضمن فحواها:

1- أن تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

---

(1) محمد حافظ ابراهيم، محاضرات في المجتمعات الدولية الإقليمية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958، ص111.

(2) محمد المجذوب، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، بيروت، منشورات الحلبي، ط 8، 2006، ص366.

2- أن تكون نشاطات هذه المنظومات متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها [1].

وتتميز المنظومات الإقليمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المنظمات الدولية ولعل من أهمها محدودية العضوية حيث إنها غير قادرة على استيعاب دول العالم كافة [2]، وسلطاتها تعد نوعاً ما أقوى من سلطات المنظمات الدولية. أما نظام التصويت فيها فما يزال الغالبية منها يعمل بقاعدة الإجماع[3].

**المطلب الثاني :تمييز مفهوم منظومات التعاون الإقليمي عن المفاهيم الأخرى**

**1- النظام الدولي:** عرف الأدب السياسي الدولي عدة محاولات لتعريف النظام الدولي، فقد عرفه (كينث بولدنغ)بأنه مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً ودولاً، و يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجودها علاقات معينة فيما

(1) ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(2) مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت، ص273.

(3) جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008، ص238.

بينها[1]، أما(كينث والتز) فعرفه "بأنه مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينهـا"[2].

في حين عرفه (عبدالقادر محمد فهمي) "بأنـه هيكـل بنيـوي تشـكله وحـدات متعددة "دول، منظمات، شركات متعددة الجنسية" تتفاعل على وفق أنمـاط سـلوكية منتظمة ترتب جملة نتائج سلبية سواء أكانت أم ايجابية بعضـها عـلى الـبعض الآخـر من ناحية وعلى الإطار الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى"[3].

كما عرف أيضـا بأنـه انتظـام واقعـي لمجموعـة مـن القـوى الدوليـة التـي تتفاعل فيما بينها بشبكة من العلاقات الدولية في مرحلة زمنية معينـة [4]، ويشـير النظام الدولي إلى علاقات الاعـتماد المتبادلـة التـي تنشـا وتتكـرر بانتظـام نتيجـة للمبـادلات والمعـاملات والاتصـالات والتحركـات التـي تقـوم بهـا مختلـف الـدول وغيرها من أنماط الفاعلين الدوليين والكتل الدولية والمنظمات العالمية والإقليميـة والشركـات المتعـددة الجنسـيات وحركـات التحـرر الـوطني... الـخ، مضـافا إليهـا التأثيرات الناشئة عن الأحداث المتشابكة التي وقعت في المـاضي القريـب والبعيـد على أن يؤخذ في الحسبان أن اثر تلك المعـاملات والمبـادلات والاتصـالات يمتـد إلى المستقبل ليؤثر في نمط النظام نفسه سواء أكان ليجعله يستمر على مـا هـو عليـه

---

(1) نقلاً عن عبد القادر محمد فهمـي، نظريـة السياسـة الخارجيـة، السـليمانية، مركـز كردسـتان للدراسات الإستراتيجية، 2010، ص33.

(2) نقلاً عن رباحي امينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظـير في العلاقـات الدولية، الجزائر، الأكاديمية للدراسات السياسية والاجتماعية، 2011، ص28.

(3) عبد القادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص35.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابـان ومقومـات القطبيـة العالميـة، بـيروت، دار المنهـل، 2009، ص18.

أم لينقله إلى نمط جديد ينشأ عن درجة كبيرة من عدم استقرار النمط السابق[1]، وكما يتكون كل نظام من نظم فرعية فان النظام الدولي يمكن أن يشتق منه أو يتفرع منه أنظمة أخرى متعددة منها الدول الأعضاء في النظام التي تشكل كل مجموعة منها نظاما قائما يتفاعل وغيره على نحو منسق ومستمر، وعلى هذا تدرج تحت النظام الدولي أنظمة فرعية إقليمية[2] سواء أكانت نظماً فرعية إقليمية وذلك عندما يكون معيار تقسيم النظام الكلي إقليمياً أو جغرافياً مثل النظام الإقليمي لأوربا الشرقية أو النظام الإقليمي لأمريكا اللاتينية أو النظام الإقليمي الشرق أوسطي أم نظماً فرعية وظيفية مثل منظمة الاوابك أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3].

بهذا يتضح بأن مفهوم النظام الدولي يختلف عن مفهوم المنظومة الإقليمية، فالمنظومة هي تجمع إقليمي يشترط أن يكون أعضاؤه من الدول فقط تنشأ بموجب معاهدة لتحقيق أهداف محددة وتكون لها شخصية قانونية مستقلة عن الدول المكونة لها، أما النظام الدولي فهو ترتيب لمجموعة من الوحدات الدولية خلال مدة زمنية معينة وقد تتعدد وحداته فلا تقتصر على الدول،وإنما تمتد إلى شركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطني والمنظمات الدولية ولا ينشأ بموجب معاهدة وحتما يخضع لتأثيرات الدول المهيمنة عليه.

(1) مصطفى علوي، التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 56، 1979، ص68.

(2) ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد127، 2008، ص22.

(3) مصطفى علوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 68-69.

**2- النظام الإقليمي**: اختلف الباحثون في تحديد المعيار الذي يتم الاستناد إليه لتعريف النظام الإقليمي فمنهم من استند إلى معيار العضوية أساساً لتعريفه من خلال التمييز بينه وبين النظام الدولي، ومنهم من ركز على معيار التقارب الجغرافي وجعله المنطلق لتعريفه وللتمييز ما بين النظم الإقليمية، ومنهم من ارتكز على معيار التماثل بين الدول في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، في حين ركز آخرون على المعيار الحيوي من خلال الاستناد إلى التفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تحدث بين دوله واتخاذها معيارا أساسياً لتعريفه [1]، ومنهم من ارتكز على المعيار الحيوي والجغرافي وانطلق من خلالها لتعريف النظام الإقليمي[2]، ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف النظام الإقليمي بأنه ذلك الجزء الذي يضم مجموعة من الدول المتجاورة والمتماثلة والمتداخلة فيما بينها بموجب إطار تفاعلي ينتج عنه نوع من العلاقات فيما بينها يمكن أن تتخذ معيارا للتمييز بين النظم الإقليمية.

ويتكون كل نظام إقليمي من ثلاثة مكونات رئيسة ألا وهي دول القلب أو المركز القائدة إقليميا التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي وأكثرها كثافة، فهي البؤرة التي تتركز فيها التفاعلات وتنبثق منها تأثيرات مهمة تمس وحدات وأعضاء النظام جميعها، ودول الأطراف التي هي أعضاء في النظام الإقليمي لكن لاعتبارات جغرافية وسياسية لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع

---

(1) جميل مطر وآخرون، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص23-24.

(2) احمد عارف أرحيل، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء "احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، العدد الثاني، 2009، ص622.

بقية أعضاء النظام ووحداته، ودول الهامش التي تقع على حواف النظام الإقليمي (أي قريبة منه جغرافياً) ولكنها ليست منه لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية... الخ [1].

ويلاحظ أن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وبوصفه مستوى لتحليل العلاقات الدولية هو مفهوم حديث حيث لم تتداوله الدراسات إلا في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي ويعد نظاماً فرعياً ضمن إطار البيئة الخارجية التي تشكل منها النظام الدولي[2].

وهو بهذا يتميز عن النظام الدولي من خلال ارتكازه على مجموعة من المعايير التي متى ما تحقق وجودها أمكن الحديث عن وجود نظام إقليمي ولعل من أهم تلك المعايير:

- انه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- انه يشمل ثلاث دول على الأقل أو أكثر[3].
- تشترك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة وتتفاعل فيما بينها بانتظام وقوة فتقيم بذلك نمطا من العلاقات والروابط بينها ونتيجة لذلك قد يؤدي التغير في بعض أجزاء النظام إلى التغير في الأجزاء الأخرى.

---

(1) حامد عبد الماجد قويسي، مفهوم النظام الرسمي العربي" رؤية نقدية تحليلية"، في محمد عبد العاطي "محرر"، الملفات البحثية أزمة النظام الرسمي العربي، قطر، مركز الجزيرة للدراسات والنشر، 2009، ص7.

(2) هاني الياس الحديثي، أهمية التعاون الإقليمي...، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص25.

- يعترف بالنظام الفرعي من قبل اللاعبين الداخلين والخارجين [1]. ومن الجدير بالذكر أن مستوى تطور النظام الإقليمي وتقدمه يتحدد بعدة محددات هي أعضاء النظام، ومستوى تطورهم السياسي والاجتماعي كل على حدة، ثم العلاقات فيما بينهم، وحجم ومستوى التنازل عن السيادة في مجالات، والذي يرتضون تحويله إلى منظومة إقليمية يشتركون في بنائها معاً[2].

وتصنف النظم الإقليمية إلى عدة أنواع بحسب الأساس الذي يستند إليه الباحثون في تصنيفها، فمنهم من استند إلى أساس طبيعتها فصنفها إلى نظام إقليمي مؤسس، وهو ما يعني بمؤسسية النظام ومدى اعتماده في أدائه لوظائفه على بنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجميع الملفات وتحديد البدائل واتخاذ القرار[3]، ونظام إقليمي وظيفي أي الذي ينشأ لأداء وظائف معينة، ويركز على التفاعل بوصفه أولوية على حساب المعايير الأخرى[4]، ونظام إقليمي قومي و يتميز بان العلاقات بين الأطراف لا تقتصر على الدول بل تمتد إلى المجتمعات والشعوب [5]. ومنهم من استند إلى معيار التفاعل والتضامن بين وحدات النظام الإقليمي وجعلها المنطلق الأساسي لتصنيف

(1) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص25.

(2) حسن أبو طالب، مستقبل النظام والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 122، 2005، ص92.

(3) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية "دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص ص28-29.

(4) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص18.

(5) المصدر نفسه، ص30.

النظم الإقليمية، وبناء عليه فقد صنفها إلى نظام تكاملي يتميز بتكامل وحدات النظام من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل نظام أمريكا الشمالية، والنظام التضامني ويعني ذلك النظام الذي لا يشهد عملية توحيد متكاملة بين وحداته مع انعدام الرغبة في الدخول في صراع عسكري مثل قطاع القلب في أمريكا اللاتينية، والنظام المتماسك ويتميز بوجود مستوى من التضامن والتماسك والتفاعل فيما بين أعضائه دون أن يقود ذلك إلى عملية توحيد متكاملة، ولكن مع توافر احتمالية اندلاع صراع عسكري مباشر، أما النظام المترابط فهو ذلك النظام الذي تتوافر فيه درجة اقل من التماسك والاتصالات مقارنة بالأنواع الثلاثة السابقة مع لجوء مستمر إلى القوة ووجود صراع متكرر مثل إقليم جنوب شرق آسيا [(1)].

ويمكن القول بناءً على ما سبق ذكره بأن مفهوم النظام الإقليمي هو أنموذج للتفاعل بين مجموعة من الدول متجاورة جغرافياً، ويختلف ذلك التفاعل من نظام إقليمي لآخر، وكلما ازداد التفاعل والتضامن والترابط بين أعضائه كلما قاد ذلك الدول الأعضاء في ذلك الإقليم إلى محاولة تشكيل منظومة إقليمية تسعى إلى تحقيق مصالحها والعكس صحيح، أما المنظومة الإقليمية فهي جزء فرعي وظيفي عن النظام الإقليمي.

**3- التكتلات الإقليمية:** قد يجد الباحث صعوبة بالغة عند البحث عن المفهوم الخاص بالتكتل الإقليمي كون أن مضمون هذا المفهوم غير متفق عليه ومثار اختلاف بين الباحثين، فظهرت أربعة اتجاهات حاولت إعطاء مفهوم للتكتل الإقليمي، **فالاتجاه الأول** يرى أن التكتل هو ذلك الكيان الذي تشكل في

---

(1) إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص54-55.

إطار المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي[*]، ويستند في ذلك على ما حدث من تطورات للتكتل الاقتصادي الأوربي، أما **الاتجاه الثاني** فيرى أن مصطلح التكتل يطلق على الكيان الذي يأخذ صورة منطقة تجارة حرة فيجمع بين دول متقدمة غير متجانسة اقتصادياً كأن يجمع بين دول متقدمة ودول نامية ويستند في ذلك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية[1] في حين يرى **الاتجاه الثالث** أن التكتل الإقليمي هو ذلك الكيان الذي ينشأ بناءً على ظروف موضوعية تتطلبها الضرورات العملية ويسعى لتحقيق هدف واحد ومحدد قد يكون اقتصاديا في اغلب الأحيان وقد يكون مؤقتا لمدة محدودة ولا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الدول المكونة له ويستند في ذلك على السوق الأوربية المشتركة[2] أما **الاتجاه الرابع** فيرى أن التكتل الإقليمي هو ذلك الكيان الذي ينشأ على وفق أي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي سواء أكان منطقة تجارة حرة أم اتحاداً جمركياً أم سوقاً مشتركة [3].

ومن المرجح أن الاتجاه الثالث هو الأقرب إلى مضمون مفهوم التكتل الإقليمي، وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف التكتل الإقليمي بأنه التجمع الذي ينشأ نتيجة متغيرات موضوعية وعملية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً والى حد ما اقتصادياً، ويهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي

---

(*) وتتمثل مراحل التكامل الاقتصادي بـ( منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الكمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاندماج الاقتصادي).

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والآفاق في الألفية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

(2) زياد عبدالوهاب النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) محمد ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، اليمن، المركز الوطني للبيانات الزراعية، 2008، ص1.

بالدرجة الأساس من خلال محاولته إزالة التميز ما بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وزيادة حجم التجارة الإقليمية فيما بينها الأمر الذي يعزز مركزها التنافسي في السوق العالمية.

ويعد الدافع الاقتصادي الدافع الرئيس الذي يكمن وراء إنشاء التكتلات حيث تسعى الدول من خلال إنشائها إلى تكوين قاعدة إنتاجية تكون الحافز الأساسي لأية دولة في المشاركة فيه من اجل زيادة المكاسب الاقتصادية، كزيادة معدل النمو وتحقيق الاستقرار والتخفيف من اثر التقلبات الاقتصادية(1)، فضلاً عن محاولتها التخفيف من وطأة القيود المعرقلة لانسياب السلع ورؤوس الأموال والاستثمارات فيما بينها(2)، إلى جانب الرغبة في الحصول على ميزات تجارية أكثر ما تحصل عليه الدول الأعضاء خارج التكتل، وتوفير الحماية لاقتصادياتها من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى لاسيما بعد انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية وفتح الأسواق وبشكل خاص في مراحل الركود الاقتصادي(3).

ومن الجدير بالذكر إن التكتلات الإقليمية تختلف فيما بينها من حيث درجة ارتباط دول كل كتلة واختلافها عن الكتل الأخرى حيث تبدأ من **"الاندماج التجاري"** أو ما يعرف **"بمنطقة التجارة الحرة"** التي تنطوي على

---

(1) سعد سليم سالم، أهم الاتجاهات الاقتصادية الحديثة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القادة والأركان للعلوم المسلحة، المملكة العربية السعودية، 2001، ص ص 19-21.

(2) احمد الغندور، التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 5، 1966، ص 10.

(3) مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، اليمن، مركز البيانات الزراعية، 2005، ص13.

تحرير العوائق التجارية الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء ثم تأتي مرحلة **"الاتحاد الجمركي"** ويعني توحيد التعريفات الجمركية على واردات الدول الأعضاء في تعريفة جمركية واحدة[1] والمرحلة الأعلى من ذلك تنطوي على إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء فيما يعرف **"بالسوق المشتركة"** ثم تأتي مرحلة **"الاتحاد الاقتصادي"** الذي يشمل فضلا عن المراحل السابقة الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب. أما المرحلة الأخيرة فيطلق عليها **"الاندماج الاقتصادي"** إذ تشتمل على توحيد كافة السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية عُليا وعملة موحدة تتداول بين الدول الأعضاء وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وبالمقابل تتفق كل دولة على تقليص سلطتها التنفيذية الذاتية، وبهذا فإن الاندماج لا يحتاج إلا إلى خطوات محددة للوصول إلى الوحدة السياسية الفعلية[2].

ومما سبق يمكن القول إن التكتل الإقليمي يختلف عن مفهوم المنظومة الإقليمية، فالتكتل هو تجمع يشمل مجموعة من الدول الإقليمية لتحقيق هدف اقتصادي يتمثل في إحدى المراحل الأربعة الخاصة بالتكامل الاقتصادي. أما المنظومة الإقليمية فعلى الرغم من أنها تضم أيضا دولاً إقليمية، ولكن العديد

---

(1) المصدر نفسه، ص11.

(2) سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "دراسة لحالة الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 1، 2002، ص87.

منها يسعى إلى تحقيق أكثر من هدف كأن يكون امنياً واقتصادياً أو امنياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى وإن وجدت منظومات تسعى إلى تحقيق هدف اقتصادي فقط فلا يعني هذا أن تلك المنظومات تعني تكتلات لاسيما مع توافر أهداف أخرى لا تتمثل في إحدى المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي.

4- **المنظمة الدولية:** ليس من اليسر بمكان إعطاء تعريف جامع مانع للمنظمة الدولية وذلك لان لكل منظمة سمات خاصة بها وهي تزداد تنوعاً كلما تطورت المنظمات الدولية وكثر عددها وبصفة عامة يمكن القول بأنها هيئة تستطيع أن تفصح وبصورة مستديمة عن إرادة تتميز من الوجهة القانونية عن إرادة أعضائها وهي وليدة اتفاق منشئ لاختصاصاتها بعدَّها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة اتفقت إرادات الدول الأعضاء على تحديدها[1]، وهناك من عرفها بأنها هيئات تنشئها مجموعات من الدول بإرادتها للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة وتمنحها اختصاصات ذاتية تباشرها هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء بنفسها [2].

إن المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها تشترك بصفة عامة بمجموعة من العناصر منها **العنصر الأول** كيان دائم وذلك بمعنى أن يتم إنشاء مجموعة من الأجهزة تقوم بمباشرة عدة نشاطات يتطلب تحقيقها تواجد هذه الأجهزة بصفة دائمة، أما **العنصر الثاني** فيتضمن الصفة الدولية إذ إن الدول هي التي تقوم عن طريق الاتفاق فيما بينها بتأسيس المنظمات الدولية وليس الأفراد

---

(1) خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، بغداد، جامعة بغداد، 1991، ص11.

(2) عصام العطية، القانون الدولي العام، بغداد، جامعة بغداد، 1980،ص561.

والهيئات الخاصة [1]، في حين ينطوي **العنصر الثالث** على وجود الإرادة الذاتية للمنظمة وتمتعها بالشخصية القانونية المستقلة عن شخصية الدول المكونة لها، أما **العنصر الرابع** فيتمثل في أن المنظمة الدولية هي وسيلة للتعاون الاختياري فيما بين الدول ومن ثم فلا تمتلك سلطة فوق سلطة الدول [2]، أما **العنصر الخامس** فيتضمن ضرورة وجود أهداف مشتركة فيما بين الدول تسعى من خلالها إلى تأسيس المنظمة الدولية وقد تتنوع هذه الأهداف فقد تكون سياسية وأمنية أو اقتصادية أو ثقافية بل قد تجمع بين كل هذه الأهداف[3]، وأخيراً يشمل **العنصر السادس** على ضرورة وجود معاهدة دولية جماعية متعددة الأطراف، فالمعاهدة هي التي تنشئ المنظمة وتحدد نظامها القانوني ومبادئها واختصاصاتها وفروعها وأجهزتها المختلفة التي يناط بها تحقيق مقاصدها [4].

وبقدر تعلق الأمر بالمنظمات الدولية، فقد اختلف الفقهاء فيما بينهم في تقسيمها فمنهم من استند إلى نطاق العضوية فقسم بموجبها المنظمات الدولية إلى منظمات عالمية ومنظمات إقليمية [5] ومنهم من استند على نوع السلطات فقسم المنظمات الدولية إلى منظمات استشارية، منظمات ذات سلطات، منظمات فوق الدول ومنهم من استند إلى مجال النشاط فقسمها إلى منظمات دولية شاملة

(1) محمد السيد الدقاق وآخرون، المنظمات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار المعارف، ب ت. ص ص 17-21.

(2) خليل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) محمد السيد الدقاق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص18.

(4) خليل اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ص 17-18.

(5) محمد السعيد الدقاق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص27.

وأخرى نوعية[1] ومنهم من استند إلى الاندماج فقسمها إلى منظمات دولية عادية ومنظمات تحدث سلطة أو سلطات تفرض نفسها على إرادة الدول المنخرطة[2] ومنهم من استند في تقسيمه للمنظمات الدولية إلى مبدأ الفصل بين السلطات وبهذا قسمها إلى المنظمات الدولية العالمية العامة، والمنظمات الدولية الفنية، والمنظمات الدولية القضائية، والمنظمات الدولية الإقليمية[3].

ويتضح مما تقدم بأن المنظمات الدولية وإن كانت تجمعها مع المنظومات الإقليمية العديد من نقاط التشابه كضرورة وجود معاهدة منشئة لها ووجود إرادة ذاتية مستقلة عن أعضائها ، فضلاً عن وجود أجهزة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها، لكن مع ذلك يوجد اختلاف بينهما ويكمن هذا الاختلاف في عضوية الدول المنضمة إلى المنظمة الدولية، فالمنظومة الإقليمية تشترط في عضويتها دولاً إقليمية وإن كان مثل هذا الشرط قد قل أثره بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة لكن مع ذلك تعد عضويتها محدودة، أما المنظمة الدولية فعضويتها متاحة لجميع الدول وبهذا فهي أوسع واشمل.

5- **الأحلاف:** تعرف الموسوعة السياسية والعسكرية الحلف بأنه عبارة عن معاهدة تحالف ذات طابع عسكري تبرم بين دولتين أو أكثر للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينهما، والواضح أن الأحلاف العسكرية تبرم بين دولة

(1) مصطفى احمد فؤاد، قانون المنظمات الدولية، مصر، دار الكتب القانونية، 2004، ص ص110-113.

(2) غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، الإسكندرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، 2009، ص152.

(3) عبد الكريم علوان، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2007، ص ص179-180.

كبرى وبعض الدول الصغرى التي تعد نفسها مهددة من خطر خارجي، وبذلك تفرض الدولة الكبرى سيطرتها عليها سواء أكان في وقت السلم أم في وقت الحرب، وتتضـمن هذه المعاهدات إنشاء تحالف عسكري ونظامـاً للـدفاع المشـترك والاحتفـاظ بقواعـد عسكرية في ارض الدولة الصغرى مع السماح للدول الكبرى بحريـة اسـتخدام المـوانئ والمطارات الإستراتيجية [1]، في حين يعرف قاموس العلـوم السياسـية الحلـف عـلى انـه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلـة في حالة الحرب وتعد سياسة الأحلاف البديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسـؤولية على أمن الدول الأخرى وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي من حيـث المبدأ تعمم مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصـدى لـه عنـد الضرورة...[2]. أما (اوسود) فيعرف الحلف بأنه اتفاق رسمي تتعهد بموجبـه مجموعـة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضـد دول أو دولة معينة كما تلازم بمقتضـاه الـدول الموقعـة باسـتخدام القـوة أو التشـاور باستخدامها في ظل ظروف معينة[3]. أما (هولستي) فقد عـرف الأحـلاف بأنهـا اتفـاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في قضايا تخص الأمن القومي[4].

---

(1) فراس البيطـار، الموسـوعة السياسـية والعسـكرية، الأردن، دار أسـامة للـنشر والتوزيـع 2003، ص8.

(2) نقلاً عن محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسـة العالميـة، الكويـت دار المعرفـة، 1976، ص11.

(3) نقلاً عن عادل السلمان، الأحلاف والتكتلات الدولية، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العـدد 930، 2004، ص2.

(4) المصدر نفسه، ص2.

وتلجأ الدول عادة إلى سياسة التحالف إما استجابة إلى بعض المقتضيات الضرورية كالخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى درء هذا الخطر، أو عندما يكون هناك رغبة لدى الدول لزيادة قوتها فتعمد إلى انتهاج سياسة التحالف وتلجأ إلى تلك السياسة بديلاً لسياسة التسلح التي تستنزف موارد اقتصادية هائلة[1]، أو قد تدفعها إليها اعتبارات توازن القوى سواء أكان ذلك على الصعيد الدولي أم الإقليمي[2].

وقد تعددت التصنيفات الخاصة بالأحلاف الدولية وذلك لتعدد المعايير التي تستند إليها تلك التصنيفات، فمن حيث معيار قانونية التحالف تقسم الأحلاف إلى أحلاف رسمية وأحلاف غير رسمية، ومن حيث معيار عدد الأعضاء تقسم الأحلاف إلى أحلاف ثنائية وأحلاف جماعية، ومن حيث الهدف من التحالف تقسم الأحلاف إلى أحلاف دفاعية وأحلاف هجومية، ومن حيث معيار الزمن تقسم الأحلاف إلى أحلاف مؤقتة وأحلاف دائمية، ومن حيث معيار العلانية تقسم الأحلاف إلى أحلاف علنية وأحلاف سرية[3]، ومن حيث معيار الشمولية تقسم الأحلاف إلى أحلاف عامة وأحلاف محددة، ومن حيث الفعالية يمكن تقسيمها إلى أحلاف فعالة وأحلاف غير فعالة [4].

(1) المصدر نفسه، ص4.

(2) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الأردن، عمان الأهلية للنشر والتوزيع 1998، ص160.

(3) عادل السلمان، مصدر سبق ذكره، ص5.

(4) محمد عزيز شكري، التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق، مصدر سبق ذكره، ص ص75-76.

وبقدر تعلق الأمر بالحلف وفيما إذا كان يعد منظومة إقليمية فقد اختلف الباحثون حول تلك المسألة، منهم من حدد معيارين يمكن الاستدلال من خلالهما عن وجود فرق بين المنظومة والحلف، **فالمعيار الأول** يستند إلى المواثيق إذ أن مواثيق الأحلاف تهدف أساسا إلى تحقيق أمن الدول الأعضاء تجاه عدد معين من الدول وبذلك فهي تستند إلى تحقيق الأمن الخاص الذي يعرف بأنه ذلك الأمن المتعلق مباشرة بالدول الموقعة على معاهدة التحالف لتحقيقه ومن ثم فهو لا يمس الأمن العام إلا بصورة غير مباشرة ويعد الهدف الوحيد والأساسي للحلف وإن كان تحقيقه في بعض الأحيان قد يقضي تحقيق أهداف أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن ذلك يكون وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى وهو الأمن، أما مواثيق المنظومات الإقليمية لاسيما الأمنية منها يلاحظ أنها تستهدف تحقيق الأمن الإقليمي الذي يعنى بتحقيق الأمن العام لإقليم معين دون تحديد لذات المعتدى عليهم، وبهذا فهو صديق للجميع من ناحية المبدأ ولكنه قد ينقلب ويصبح عدواً للمعتدي أياً كان هذا المعتدي، زيادة على ذلك فهي تسعى إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بوصفها اهدافاً في حد ذاتها وليس بوصفها وسائل لتحقيق الأمن كما هو الحال مع الأحلاف [(1)]، أما **المعيار الثاني** فهو قانوني يستند إلى أن المنظومات الإقليمية عندما تلجأ إلى استعمال القوة فأنها تستعملها في حدود الضوابط القانونية التي قررها ميثاق الأمم المتحدة للأمن الجماعي أما الأحلاف فقد أنشئت أساسا للقيام بأعمال عسكرية وهي تعمل مستقلة عن مجلس الأمن وبدون الرجوع إليه

---

(1) إبراهيم احمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1985، ص ص589-590.

أو الالتزام بما يقرره[1]، أما القسم الآخر من الباحثين فقد عد الأحلاف منظومات إقليمية ويستندون في ذلك إلى المواثيق والأجهزة الدائمة القائمة منذ تأسيسه ناهيك عن استنادهم إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي أباح إقامة المنظومات الإقليمية وبهذا فهم يعدون كل مؤسسة قانونية دولية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها بموجب الاتفاق المنشئ لها منظومة إقليمية[2].

وبناءً على ما سبق ليس هناك إجماعا بين الباحثين حول ما إذا كان الحلف يعد منظومة إقليمية وإن كان الرأي الغالب يرجح اعتبار الحلف منظومة إقليمية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود فوارق واضحة بينهما إذ على الرغم من أن الأحلاف تنشأ بموجب معاهدة وتضم أحيانا دولاً إقليمية مجاورة وتستهدف تحقيق أمن واستقرار أعضائها، إلا أنها بالمقابل قد تميل أحيانا إلى تبني سياسات هجومية تتعدى حدود الدول المكونة لها على عكس المنظومات الإقليمية لاسيما الأمنية منها.

**المطلب الثالث: الدوافع الكامنة وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي**

ابتداءً يمكن القول بأن هناك مجموعة من الدوافع التي دفعت لإنشاء منظومات التعاون الإقليمي ويمكن حصرها في دوافع نظرية ودوافع عملية.

فالدوافع النظرية تتعلق بالنظريات التي نادت بها المدارس الفكرية للعلاقات الدولية حيث شكل تواجدها وإسهامها الفكري عاملاً محفزاً ساعد على بلورة مفهوم الإقليمية وأهم تلك المدارس:

---

(1) المصدر نفسه، ص590.

(2) محمد عزيز شكري، التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق، مصدر سبق ذكره، ص99.

**1- المدرسة الإقليمية:**

هي المدرسة التي نشأت في مواجهة العالمية التي دعت إلى نظام دولي جديد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لحفظ السلم والاستقرار، وعدَّ دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين [1]، وما عزز أفكار هذه المدرسة هو اعتراف واضعي ميثاق الأمم المتحدة بالمزايا السياسية التي يكفلها قيام التنظيمات الدولية الإقليمية لاسيما في أمور ومجالات حيوية مثل الأمن والتعاون السياسي والاجتماعي بين الدول التي تجمعها ببعض آواصر التجاور الجغرافي[2]، وقد تبلور تأييدها لأفكار تلك المدرسة ومناداتها بضرورة تعميق آواصر التعاون الاقتصادي والسياسي بوصفه دعامة من دعامات حفظ السلم فظهر إلى حيز الواقع العديد من الأجهزة الدولية الإقليمية المتخصصة في هذا المجال واستطاع بعضها أن يحقق نجاحات بارزة[3] مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية أو ما يعرف بالسوق الأوربية المشتركة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجلس الآسيوي الباسيفيكي [4].

---

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية "دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية"، مصدر سبق ذكره، ص31.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص ص372-373.

(3) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية "دراسة في أصول العلاقات الدولية"، مصدر سبق ذكره، ص32.

(4) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص374.

**2- المدرسة التكاملية:**

تعد المدرسة التكاملية من أهم المدارس الفكرية المنادية بالتكامل الإقليمي والتكامل الوظيفي[1] وانعكست أفكارها في ثلاث مدارس تفرعت عنها هي :

**أ- المدرسة الاتحادية:** وتعد أقدم المدارس في هذا المجال وأكثرها ذيوعاً حتى الحرب العالمية الثانية، وقد نشأت في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية وبذلك فهي تمثل مدخلاً مؤسسياً مباشراً في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع القطري إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد على وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه [2]. وتشترط هذه المدرسة وجود شعور لدى مختلف الفئات الاجتماعية بأن التجمع الاتحادي قادر على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها [3].

**ب- المدرسة التعاملية:** تنطلق أفكار هذه المدرسة من ضرورة خلق منظومات إقليمية تتولى عدداً من الشؤون الفنية التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة ومن ثم يتم القضاء على الكثير من التعقيدات التي

---

(1) دنيا جواد مطلك الجبوري، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة" دراسة أنموذج آسيا الباسفيك"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص92.

(2) صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الأردن، دار الحامد، 2011، ص46.

(3) آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر باتنة، 2007، ص9.

تثير حساسية الدول وتنفرها منها خوفاً من عواقب فقدان سيادتها، وتحقيق تلك الأفكار يتم عن طريق تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية بإنشاء التنظيم دون الالتزام بأطر مؤسسية محددة أو مراحل محددة [1].

**ج- المدرسة الوظيفية:** جاءت الوظيفية "Functionalism" التي يعود الفضل في وضع نواتها الفكرية الأولى(لديفيد ميتراني) خلال الحرب العالمية الثانية بوصفها رد فعل لانهيار نظرية توازن القوى وغيرها من النظريات التي أصلت لاستمرار حالة السلم العالمي، وانطلقت النظرية الوظيفية من تصور أن الدولة القوية لا تستطيع بمفردها أن تنهض بتبعات مواجهة المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية التي تواجهها بالنظر إلى أن المجتمع الدولي المعاصر قد تم تقسيمه على نحو تحكمي إلى وحدات سياسية منفصلة تقوم على أساس الإقليم وليس على أساس وحدة المشاكل التي يتعين البحث عن حلول مناسبة لها، وانه من المناسب لتحريك عملية التكامل أن يتم البدء بالتعاون في ميادين "السياسة الدنيا" أي تلك التي ليست على قدر كبير من الأهمية سياسياً كالقضايا الاجتماعية والثقافية العامة والتي يمكن اقتطاعها من ميادين "السياسة العليا" كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي، وبهذا يتضح من وجهة نظر أصحاب هذه المدرسة أن عملية التكامل عملية تدريجية تبدأ من القاعدة بتحقيق التكامل بين قطاعات معينة تتسع تدريجياً لتشمل القطاعات كلها وليست عملية فجائية تبدأ من القمة عن طريق توحيد البنى والهياكل السياسية [2]، وتجدر الإشارة إلى

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 9-10.

(2) محمد شوقي عبد العال، أمتي في العالم "حول إصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات الإنسانية، ب ت، ص ص 4-5. ولمزيد من التفاصيل ينظر: عمر ابراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا، جامعة قار يونس، 2010، ص25.

أن هـذه المدرسـة قـد تعرضـت إلى انتقـادات عديـدة منهـا صـعوبة فصـل النشـاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة، فضلا عن أن الدول لم تبدِ رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية ناهيك عن أن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعمـيم [1]، وأن مثـل هـذه الانتقـادات دفعـت كـل مـن (جوزيـف نـاي) و(تانجولـد ليندبرج) إلى استلهام هذه النظرية وتطويرها عـلى الصـعيد الإقليمـي فظهـر مـا سـمي بالوظيفية الجديدة التي تنطلق من فكرة التعاون ثم التكامل إلى مداه الأقصى الـذي قـد يصل إلى حد الاندماج [2]، وبهذا فهي تتعامل مع العلاقـات السياسـية بمسـتوياتها الـدنيا لاسيما أن التكامل الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بالعلاقات السياسية [3].

**3- المدرسة الواقعية Realism**

ترى المدرسة الواقعية بأن التعاون الإقليمي هـو عبـارة عـن إسـتراتيجية تتبعها الدول من اجل تحقيق مصالح وطنية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم جيواستراتيجية، فالتجمعات الإقليميـة مـا هـي إلا اسـتجابة لحاجـة الـدول

(1) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، 1994، ص39.

(2) خليل اسماعيل الحديثي، الوظيفة والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الـدول العربيـة، سلسـلة دراسات إستراتيجية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، العـدد 62، 2001، ص20.

(3) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، مجد للدارسات والنشر، 2010، ص169.

ومصالحها وأن الدول الكبرى هي التي تدفع للتعاون الإقليمي خدمة لمصالحها[1].

**4- المدرسة الليبرالية**

تنطلق المدرسة الليبرالية من إدراك مفاده بأن التطور المتزايد في التقانات الحديثة وتطور وسائل الاتصال والنمو الكبير في الاقتصاد الدولي أدى إلى ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي حتى أضحت الدول في وضع لا يسمح لها بالاكتفاء بما لديها من موارد وانتهاج سياسة العزلة [2]، وبقدر تعلق الأمر بالمنظومات الإقليمية فترى هذه المدرسة أنها تساعد الدول على التعامل مع مشاكلها من جهة وتعزز الرفاه والتقدم من جهة أخرى [3].

أما الدوافع العملية فيمكن تجسيدها بدوافع إقليمية ودوافع دولية، وبقدر تعلق الأمر بالدوافع الإقليمية فقد تعددت بدءاً من دوافع سياسية إلى دوافع اقتصادية ومن ثم أمنية، فالدوافع السياسية تكمن في الرغبة في وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات القائمة في الإقليم وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية، والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي

(1) رمزي بن دبكة، الدارسات الإقليمية المعاصرة" نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية"، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: .www.Politics.com

(2) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية "دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص ص 269-270.

(3) رمزي بن دبكة، مصدر سبق ذكره.

لدول الإقليم ومنعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن الإقليم وسيادته[1].

أما الدوافع الأمنية فتهدف إلى تفادي الصراع ضمن الإقليم واحتوائه وحله والسعي لتعاون عسكري في سياقات لا تحتم أن يكون فوز طرف مرافقاً لخسارة طرف آخر مثل مهمات السلام الدولية واتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح[2]. في حين الدوافع الاقتصادية يمكن حصرها في الرغبة في الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في المنظومة وتوسيع حجم التبادل التجاري بما يحقق زيادة النواتج القومية في هذه البلدان [3].

أما الدوافع الدولية فيمكن إرجاعها إلى التطورات التي شهدتها البيئة الدولية خلال القرن العشرين وما أفرزته من متغيرات انعكست بشكل ايجابي لصالح إنشاء منظومات التعاون الإقليمي ويمكن إيجاز تلك التحولات في مرحلتين:

**المرحلة الأولى تتمثل بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:** فشهدت تلك المرحلة تطورات استوجبت إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية

---

(1) خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: www.drkhalih ussin.blogspot.com

(2) اليون ك، بيلز وآخرون، التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي2007، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص266.

(3) هيفاء التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الأردن، دار الحامد، 2010، ص457.

فتعاقب حربين عالميتين خلال ربع قرن وما ترتب عليهما من دمار فضلاً عـن التطـور الكبير الذي حدث في البيئة الدولية والتي انتقل بموجبها النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية وبروز الحرب الباردة [1]، التي قامت أساساً على فكرة التكتل وتقسيم العـالم إلى كتلتين [2]، كل ذلك قاد إلى بزوغ وترسيخ الإقليميـة لاسـيما بعـد فقـدان الثقـة في المنظمات الدولية على اثر الفشل الذي منيت به عصبة الأمم عندما لم تسـتطع منـع الحرب فضلاً عن ظهور الاعتقاد السائد بأن وضع الحلول الفاعلة للقضايا الإقليمية لا يوفره ولا يضمنه سوى الدخول في ترتيبات إقليمية لاسيما إذا مـا علمنـا بـأن الأفـراد يكونون أكثر تقبلاً لـروابط التجمـع الإقليمـي بوصـفه حقيقـة سـايكولوجية أساسـية لتأييد الواقع الجغرافي والسياسي أكثر ما هو للمنظمات الدولية العالميـة[3] فضـلاً عـن مساهمة الثورات التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي في تنمية الاتجاه الإقليمي بوصفها سبيلاً فعالاً لتحقيق مصالحها الذاتية[4]، ناهيك عن التطـورات التـي لحقـت بالدولة حيث لم تعد بمفردها قادرة على الوفاء باحتياجات شعبها لاسيما في مجـالات الأمــن، وأن وجــود تكــتلات وتجمعــات معينــة فــرض عليهــا ضرورة مواجهتهــا

(1) صبيحة بخوش، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامـل الاقتصـادي الإقليمـي، مجلـة الباحث، الجزائر، العدد7، 2010، ص108.

(3) هاني الياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، مصدر سبق ذكره، ص34.

(4) علاوي محمد محسن، مصدر سبق ذكره، ص108.

بذات المستوى الجماعي فالتكتل يخلق التكتلات المضادة [1]، ولابد لنا في هـذا الصـدد من الإشارة إلى أن غياب الفاعلية القانونية للأمم المتحدة في القيام بواجباتهـا الدوليـة تجاه الدول لاسيما مع قيام الولايات المتحدة الامريكية بمغادرة ميثاق الأمـم المتحـدة واللجوء إلى وسائل ذاتية تمثلت بالأحلاف العسكرية قـد مثلـت عـاملاً حـافزاً حقـاً في صالح التعاون الإقليمي[2].

**أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد انتهاء الحـرب البـاردة:** وتتمثـل في العقد الأخير من القرن الماضي، إذ صـاحب تلـك المرحلـة العديـد مـن المتغـيرات التي صبت في صالح زيـادة الاتجـاه نحـو إنشـاء منظومـات التعـاون الإقليمـي، تمثلت في انتقال النظام الدولي من ثنـائي القطبيـة إلى أحـادي القطبيـة عـلى اثـر تفكـك الاتحـاد السـوفيتي الأمـر الـذي ولـد اختفـاء معـالم الصراع السـياسي والأيديولوجي التقليدي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وذهب باتجـاه الـدفع إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن الدولي، فتراجعت فيه الإبعاد السياسية والعسـكرية وتزايـدت فيـه المكونـات الاقتصـادية [3] الأمـر الـذي ولـد ظهـور نمـط جديـد مـن

---

(1) ايمن عبدالوهاب، المنظمات الإقليمية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2007، عرض الكتـاب شـوقي مصطفى، جريدة قراءات العرب، 2007 وعلى الموقع: .www.AL-Arab Review.com

(2) التقرير الاستراتيجي 2009-2010، تحرير إبـراهيم خليـل العـلاف وآخـرون، جامعـة الموصـل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011، ص430.

(3) محمد السعيد ادريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدوليـة، القاهرة، العدد 138، 1999، ص38.

الإقليمية عرف بالإقليمية الجديدة[1]، فضلاً عما افرزه النظام الدولي الجديد من قضايا وموضوعات شكلت باعثاً أساسياً باتجاه تنشيط التعاون الإقليمي مثل "قضايا نزع السلاح، فرض العقوبات العسكرية، مشاكل المهاجرين، اللاجئين والمخدرات والتلوث البيئي" والتي حتمت توفير قدر من التنسيق والتعاون لحلها، كما شكلت قرارات الأمم المتحدة منذ إصدار خطة السلام مروراً بقمة الأول من آب عام 1992 التي حثت على التعاون الإقليمي البناء عاملاً محفزاً باتجاه إنشاء منظومات لهذا الغرض[2].

وتجدر الإشارة إلى أن خصائص منظومات التعاون الإقليمي التي نشأت في مرحلة الحرب الباردة تختلف عن تلك التي نشأت ما بعد انتهائها سواء أكان ذلك من ناحية النشأة حيث اتسمت المنظومات التي نشأت في مرحلة الحرب الباردة بسمات منها اعتمادها على التجاور الجغرافي بوصفه عنصراً رئيساً في تكوينها فضلاً عن خضوعها للتهديدات الأمنية والاعتبارات الأيديولوجية [3] وبانتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية النسبية لكلا العاملين أساساً لتشكيل المنظومات وركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشاء منظومات بين دول غير متقاربة جغرافياً ولا ثقافياً ولا أيديولوجيا [4]، أم من الناحية الاقتصادية اتسمت المنظومات التي نشأت في مرحلة الحرب الباردة

---

(1) محمد فائز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 111، 2005، ص23.

(2) جبار علي عبدالله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد الأول، 2009، ص ص 9-10.

(3) محمد فائز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص20.

(4) محمد السيد سليم، خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي"حالة الآسيان"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 366، 2009، ص ص 98-99.

بالتوجه الداخلي وتفادي الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما ركزت على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية للتعاون ابتداءً من خفض التعريفات وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية وتميزت أيضا بتطبيق منهج في تحرير التجارة الإقليمية يقوم على التحرير التفضيلي أو ما يعرف بالتحرير التمييزي من خلال قصر مزايا التجارة الإقليمية على الدول الأعضاء[1] أما بعد انتهاء الحرب الباردة فقد تبنت المنظومات عملية تحرير التجارة المميز بالطابع غير التمييزي في مواجهة الأطراف الخارجية غير الأعضاء، فضلاً عن تركيزها على تحرير التجارة البينية ونقل التكنولوجية وتسهيل انتقال الاستثمارات[2]، أم من الناحية التنظيمية فقد ركزت المنظومات التي نشأت خلال الحرب الباردة على ضرورة إنشاء مؤسسات "الأمانة العامة والمؤسسات التنظيمية المساعدة" فضلاً عن غلبة الطابع الحكومي على إنشائها[3]، أما بعد انتهاء الحرب الباردة فقد أصبح من الممكن إنشاء مؤسسات محددة تابعة لها للتعاون، كما أصبح من غير الضروري أن يكون البعد الحكومي هو المسيطر على إنشائها حيث انه من الممكن أن يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات أكاديمية في بناء تلك المنظومات[4].

(1) محمد فائز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ص 21-27.

(2) محمد السيد سليم، خبرات التكامل... مصدر سبق ذكره، ص ص 98-99.

(3) محمد فائز فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ص 21-23.

(4) محمد السيد سليم، خبرات التكامل... مصدر سبق ذكره، ص99.

## المبحث الثالث

## الأهمية الجيواستراتيجية لقارة آسيا

تحظى قارة آسيا باهتمام عالمي متزايد حتى انه أصبح من الكلام المألوف القول إنها قارة المستقبل وان القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الأسيوية، نظرا لما تتمتع به من أهمية كونها تعد الأكبر والأكثر كثافة سكانية فضلا عما تتمتع به من أهمية اقتصادية وتجارية وصناعية.

### المطلب الأول: مفهوم الجيواستراتيجية.

ظهر مفهوم الجيواستراتيجية على اثر التطور الذي طرأ على منهج التفكير الاستراتيجي بخصائصه الجغرافية والذي خرج فيها من الإطار الكلاسيكي الضيق ((الجيوبولتيك))(*) إلى آفاق أرحب وهي الآفاق الجيواستراتيجية لتشكل اصطلاحا مفاهيميا يدعى ((الجيواستراتيجية)) [1]،وينطوي مصطلح الجيواستراتيجية على وجود منطقة لها أثرها في سلوك دول العالم من الناحية السياسية، وهي تعني تطبيقا واسعا للأسس التي تفسر الشؤون الدولية وتقويم

(*) **الجيوبولتيك**: تعد كلمة الجيوبولتيك بمفهومها الألماني الدولة والسياسة أو سياسة الأرض والكره الأرضية والكلمة مكونة من مقطعين (geo) بمعنى الأرض و(politic) بمعنى السياسة الجغرافية أو سياسة المكان كما تسمى وتعني النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض أو ما يتعلق بالأرض ممثلا في سياستها أي أن هذا المصطلح يعنى بالجمع بين الجغرافية والسياسة أي انه يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة وسياستها الخارجية. ينظر: علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، القاهرة، دار الفكر، 2003، ص 34. وكذلك ينظر: محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، جامعة الموصل، دار ابن الأثير، 2008، ص35.

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بغداد، دار الرقيم للنشر والتوزيع، 2005، ص85.

إمكاناتها الذاتية [1] وبناء عليه يشمل هذا التحليل موقع المنطقة ومساحتها وسطحها ومناخها وسهولة الوصول إليها والحدود والعلاقة بالبحار والمحيطات وموارد الثروة والسكان[2].

وبموجب تحليل آخر تعني الجيواستراتيجية ((التخطيط السياسي الأمني العسكري الاقتصادي الاجتماعي لمنطقة جغرافية إقليمية بما تمتلكه من مقومات مادية ومعنوية وفي إمكانية توظيفها في تحليل وإدراك الإشكاليات السياسية وغيرها ذات الصفة الإقليمية والدولية))[3].

وبهذا يتضح بأن مفهوم الجيواستراتيجية يركز على الخصائص الإستراتيجية لإقليم أو منطقة معينة وليس دولة بذاتها واثر تلك الخصائص على حركة القوى الدولية من خلال محاولتها للسيطرة عليه من اجل إتمام سيطرتها العالمية [4].

**المطلب الثاني: الوصف الجغرافي لقارة آسيا.**

إن آسيا تسمية قديمة جداً ويعتقد أنها مشتقة من الكلمة الآشورية (Asu) آسو والتي تعني الشرق كما يعتقد أن الإغريق أطلقوها على البلاد الواقعة إلى الشرق من موطنهم، ويرد تفسير آخر لها وهي أنها تسمية محلية أطلقت على سهول (ايفيس Ephesus) حيث كانت تقع مدينة إغريقية قديمة بهذا الاسم ما

---

(1) عيسى إسماعيل عطية، الأهمية الجيوبولتيكية لآسيا الوسطى، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، 2008، ص5.

(2) علي محمد المياح، آسيا المحيط الهادي في العرب وآسيا، سلسله المائدة الحرة، بغداد، بيت الحكمة، العدد 46، 2000، ص8.

(3) محمود سالم السامرائي، احتلال العراق التحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة آراء، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 81، 2011، ص53.

(4) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص83.

تزال خرائبها مطمورة قريبة من قرية (سلجوك Seljuq) في محافظة أزمير في تركيا، ويبدو إن هذه التسمية شملت تدريجيا كل بلاد الأناضول ومن ثم امتدت شرقا لتشمل بقية أجزاء القارة [1]. وتعد اكبر قارات العالم من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 44,043,000 كم$^2$ [2] وبذلك فهي تكون نحو ثلث مساحة اليابس في العالم، ويحدها المحيط القطبي الشمالي في الشمال ومضيق بيرنج والمحيط الهادي في الشرق والمحيط الهندي في الجنوب ويحدها في الشمال الغربي قارة أوربا التي يفصلها عنها جبال الاورال ونهر الاورال إذ تمتد هذه الجبال من المحيط القطبي الشمالي إلى نهر الاورال الذي يصب في بحر قزوين، وفي القرب من بحر قزوين تمتد جبال القوقاز إلى البحر الأسود مكملة الفصل الطبيعي بين القارتين، ويحدها من جهة الغرب البحر الأسود ومضيق البسفور وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل وبحر ايجة والبحر المتوسط، أما في الجنوب الغربي فتوجد قناة السويس والبحر الأحمر اللذان يفصلان القارة وشبه الجزيرة العربية ((عن قارة إفريقيا))[3].

كما أنها تقترب من المحيط الهادي ((الباسفيك)) من خلال جنوب شرقها حيث العقدة الجبلية الوسطى إلى شمال الهند فسلاسل الجبال المرتفعة التي تمتد

(1) محمد خميس زوكة، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار الكندي للطباعة والنشر، 2000، ص15.

(2) سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، الأردن، دار أسامة، 2005، ص7.

(3) محمد محمد عتريس إبراهيم، معجم بلدان العالم، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010، ص18.

صوب الجنوب الشرقي عبر اندونيسيا إلى ميتوجينسيا ومن ثم نيوزيلندا[1][*]. وتتميز عن بقية القارات بوجود عقدة جبلية تتفرع منها سلاسل جبلية التوائية تحصر بينها هضاب مختلفة وأحواض داخلية [2].

وبما أنها تتميز بتعرج سواحلها فقد أدى ذلك إلى تداخل عدة اذرع بحرية في اليابس منها مكونة بحارا وخلجانا وأهمها بحر اوخستك المحصور بين اليابس وشبه جزيرة كمتشيكا في روسيا الاتحادية، والبحر الأصفر المحصور بين اليابس وشبه جزيرة كوريا، وبحر العرب المحصور بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية، فضلا عن خلجان الانديز، البوترسكي، اوكا، كروتوكسكي، بنزينا، شيليكون، اوابنسيكي، كوريا، سبهلي، يوهاي، تونكين، سيام، مرتبان، بورما، البنغال[3]. ويبرز من يابسها عدد من أشباه الجزر التي تتباين من حيث الشكل والمساحة كشبه الجزيرة الهندية التي تعد من أكثر أشباه الجزر الآسيوية اتساعا إذ تبلغ مساحتها حوالي نحو(1250) مليون ميل مربع وهو ما يعادل (7،33%) من جملة مساحة القارة وشبه جزيرة العرب ذات المساحة البالغة حوالي (1) مليون ميل مربع وتشكل (5،87%) من جملة مساحة القارة وكذلك شبه جزيرة الهند الصينية التي تصل مساحتها إلى حوالي (803) ألف ميل مربع وتعادل

---

(1) يسرى الجوهري وآخرون، جغرافية العالم، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988، ص325.

(*) وبناء عليه تم اعتبار منطقة الباسفيك من ضمن قارة آسيا وهو ما سيتم التحدث عنه لاحقا (نهاية المطلب الثاني).

(2) احمد حسين حديد وآخرون، جغرافية القارات، بغداد، مطبعة وزارة التربية، 1988، ص ص12-14.

(3) جودة حسنين جودة وآخرون، جغرافية اوراسيا الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2001، ص ص315 -317.

(4،71%) من مساحة القارة كما يبرز في اليابس الآسيوي عدد آخر من أشباه الجزر يأتي في مقدمتها شبه جزيرة كمشتكا وشبه جزيرة كوريا وآسيا الصغرى ((الأناضول))[1].

زيادةً على ما تقدم تتميز القارة بوجود العديد من الجزر بعضها يمتد في شكل جزر منفردة مثل سخالين، فرموزا، هونان، سيلان، مصيرة عمان، البحرين، منلكة، بوبيان، بريم عند مدخل باب المندب وبعضها الآخر يمتد في شكل مجموعات جزر وأهمها وأكبرها جزر اليابان، كوريل، يوكيو "نانسي" الفلبين اندونيسيا، جزر الهند الشرقية، اندمان، فكوبارلكديف، مالديف [2]، فيجي، كوك، سليمان، تونكا، بولينزيا الفرنسية [3]، إلى جانب الجزر العربية التي تشمل أساساً جزر مضيق هرمز، طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى، تمران، اليمن الجنوبية، فرسان المملكة العربية السعودية، فضلا عن جزر سيبيريا الجديدة المنتشرة في المحيط المتجمد الشمالي إلى الشمال من كتلة القارة الآسيوية وينحصر بين معظم الجزر المذكورة واليابس الآسيوي عدد من البحار الداخلية أهمها خليج ترتري، بحر اليابان، بحر شرق الصين، بحر جنوب الصين، بحر انداما ن. كما تحصر بعض هذه الجزر فيما بينها عدد آخر من البحار أهمها بحر سولو في الفلبين وبحار سيليبس في مولوكا، جاوه بنذا في اندونيسيا وبحر ارموزا

(1) محمد خميس زوكة، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986، ص ص21-22

(2) هاشم خضير الجنابي، جغرافية اورآسيا "دراسة في الجغرافية العامة والإقليمية"، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1987، ص ص14-16.

(3)Islands Oceania، www.accrossoceaniu.com

جنوب غرب غينيا الجديدة[1]. ويجري فوق آراضيها بعض الأنهار التي تندرج ضمن أهم انهار العالم من حيث طول المجرى والأهمية الحضارية والقيمة الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر انه من بين أطول أربعة عشر نهراً في العالم يوجد سبعة منها فيها [2]، ومن أهم الأنهار الموجودة فيها: ((لينا، اوب، ينيسي، امور، اراودي، يانج، مري ودارلنج، الميكونج، ابراهام بوترا، الهندوس، ونهري دجلة والفرات))[3].

وتتصدر آسيا قارات العالم باستثناء انتاركتيكا من حيث الارتفاع إذ يبلغ المتوسط العام لمنسوب آراضيها ثلاثة ألاف قدم فوق مستوى سطح البحر، في حين لا يتجاوز هذا المتوسط ألفي قدم في أمريكا الشمالية و (1900) في أفريقيا و(1800) قدم في أمريكيا الجنوبية و(980) قدم في أوربا واسهم في ارتفاع مستوى سطح القارة الآسيوية بهذه الصورة العاملان الآتيان:

- عظم المساحة التي تشغلها السلاسل الجبلية والهضاب العالية التي تشكل أكثر من نصف مساحة القارة تقريبا.

- تعدد القمم الجبلية المرتفعة المنسوب جدا في القارة[4] ولتأكيد ذلك إن من بين أعلى ثلاثين قمة جبلية في العالم يوجد في قارة آسيا 24 قمة جبلية[5].

---

(1) هاشم خضير الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ص14-16.

(2) محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، القاهرة، دار المعرفة، 2000، ص45.

(3) احمد حسون محمد السامرائي، جغرافية اورآسيا "دراسة في الجغرافية الإقليمية"، بغداد، جامعة بغداد، 1991، ص ص12-16.

(4) جودة حسين جودة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص315.

(5) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 51.

ويوجد فيها العديد من البحار التي تكونت بفعل تداخل المحيطات في أجـزاء كبيرة من اليابس الرئيس لآسيا مثل بحر اوخستك وبحر اليابان والبحر الأصـفر وبحـر الصين الجنوبي والشرقـي وخلـيج سـيام وبحـر جـاوه وهـذه جميعهـا ضـمن المحـيط الهادي.

أما خليج البنغال والبحر العربي وخلـيج عـمان والخلـيج العـربي وخلـيج عـدن والبحر الأحمر فهي ضمن المحيط الهنـدي، أمـا بحـر قـزوين والبحـر الأسـود فتتـوزع سواحلها بين آسيا وأوربا، أما البحر المتوسط فتتوزع سواحله بين قارات العـالم القـديم الثلاثة [1]، وكثيراً ما يطلق عليها ارض المتطرفات، إذ يوجد بها أشهر السلاسـل الجبليـة في العالم وأكثرها اتساعا وأعظمها ارتفاعا وهي سلسلة الهملايا التـي يوجـد بهـا أعـلى قمة على سطح الأرض وهي افرست البالغ ارتفاعها (29028) قدم فوق مستوى سطح البحر، كما إنها تضم أعلى هضبة في العالم وهي هضبة التبت المعروفـة باسـم سـقف العالم لارتفاعها الشديد البالغ أكثر من (12) ألـف قـدم فـوق مسـتوى سـطح البحـر، ويوجد في القارة أدنى نقاط سطح الأرض منسوبا وهي بحيرة بيكال البالغ عمقها أكـثر مـن خمسـة آلاف قـدم تحـت مسـتوى سـطح البحـر وشـواطئ البحـر الميـت البـالغ منسوبها (1286) قدم تحت مستوى سطح البحر. كما يوجد فيهـا أعمـق بقعـة عـلى سطح الكرة الأرضية وهي البقعة المعروفة باسـم خنـدق فريـانس الممتـد شرق جـزر الفلبين ضمن مجموعة جزر ميكرونيزيا في شكل قـوس ينثنـي صـوب الشرق ويعـرف الطرف الشمالي باسم حـوض مليمـنج وعمقـه (28380) قـدم تحـت مسـتوى سـطح المحـيط الهـادي في حـين يعـرف طرفـه الجنـوبي باسـم حـوض تشـالينجي وعمقـه

(1) يوسف محمد سلطان وآخرون، الجغرافية الإقليمية للقارات "آسيا، أفريقيا، اسـتراليا"، البـصرة، جامعة البصرة، 1986، ص ص14-15.

(35640) قدم تحت مستوى سطح المحيط في حين يبلـغ عمـق خنـدق مريـان نفسـه (36198) قدم تحـت مسـتوى سـطح المحـيط وهـو منسـوب يعـادل (124،7%) مـن منسوب قمة افرست ولكن تحت مستوى سطح المحيط الهادي لـذلك تقـترب درجـة حرارة المياه بالقرب من القاع من نقطة التجمد على الـدوام، وتضـم أيضـا أكـثر بقـاع العالم برودة وهي منطقة فرخـو بانسـك الواقعـة في أقصى شـمال شرق سـيبيريا التـي سجل فيها ثاني اقل درجة حـرارة عـلى سـطح الأرض في العـالم وهـي (89،9°م) تحـت الصفر ومع ذلك تضم القارة نطاقاً يعد من أكثر منـاطق العـالم حـرارة وهـي منطقـة جاكو بابا في باكستان التي سجل بها ثالـث أعـلى درجـة حـرارة عـلى سـطح الأرض في العالم وهي (126°م) ، ويوجد فيها نطاقات تعد من أكثر بقاع العـالم زحامـاً بالسـكان كما هو الحال لجزر اليابان وبعض جهات الصين الشعبية والهند وشـبه جزيـرة الهنـد الصينية، كما تضم القارة أكثر الوحدات السياسة كثافة بالسكان في العالم وهي هونـغ كونغ وسنغافورة ولذلك يوجد في شرقهـا وجنوبهـا نحـو (60%) مـن مجمـوع سـكان العالم، في الوقت نفسه يوجد فيها نطاقات واسعة تكاد تخلو تماما مـن السـكان كـما هـو الحـال مـع الأقـاليم الصـحراوية الجافـة في الوسـط والجنـوب الغـربي والأقـاليم الجليدية في أقصى الشمال والأقـاليم الجبليـة شـاهقة الارتفـاع في النطـاق الأوسـط في القارة، لذلك فليس من الغريب إن تعرف بأرض المتطرفات[1].

(1) جودة حسنين جودة، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفـة، 2000، ص ص23-24

ومما يستوجب ذكره أنها تنقسم إلى عدة أقاليم فرعية (*) هي: شرق آسيا، وسط آسيا، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا، غرب آسيا[1] واوقيانوسيا "الباسفيك".

**المطلب الثالث: المقومات الجيواستراتيجية للقارة**

**أولاً: الموقع**

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به قارة آسيا فضلا عن سعة الامتداد وترامي الأطراف منحها ميزات عدة جعلها ذات أهمية جيواستراتيجية حيث أصبحت القارة بموجب هذا الموقع تشرف وتسيطر بصورة مباشرة وغير مباشرة

---

(*) يوجد اختلاف بين الباحثين حول تقسيم الأقاليم الفرعية لقارة آسيا إذ يشير البعض إلى إن قارة آسيا تشمل خمسة أقاليم فرعية هي: ((وسط آسيا، شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، غرب آسيا، جنوب آسيا))، وفي حين يشير البعض الآخر إلى إن تغيرات الهيكلية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور مفهوم الإقليمية الجديدة ومحاولة انخراط العديد من دول الاوقيانوس مع آسيا سواء أكان ذلك من خلال المنظومات الإقليمية الرسمية أم المنظومات الإقليمية غير الرسمية، كل ذلك أسبغ على تلك المنطقة صفة آسيوية وأصبحت تعد بموجب نظر العديد من الباحثين بأنها دولا آسيوية ونستند على ما ذكر آنفا بدراسة أجراها بنك التنمية الأسيوي عام 2009 إذ أشارت تلك الدراسة إلى الصعوبات التي تطرأ عند محاولة تحديد منطقة آسيا وذلك بسبب امتداد جغرافيتها الواسعة وانتهت الدراسة إلى إن آسيا تشمل خمسة أقاليم فرعية هي ((وسط آسيا، شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، اوقيانوسيا))، وبالإمكان ترجيح الاتجاهين حيث لا يمكن إهمال أي إقليم من الأقاليم المذكورة سواء غرب آسيا أو الاوقيانوسيا نظراً لأهميتهما ودخولهما في التفاعلات المؤثرة مع دول آسيا لمزيد من التفاصيل ينظر:

Need For institution for regional in Asia and the pacific، Philippines، Asian Development Bank، 2010، p.8..

(1)All countries.Eu. www.projectvisa.com

على عدد من الأذرع والمضائق المائية التي تتحكم في طرق التجارة والمواصلات البحرية والتي تقوم بدور مهم بوصفها حلقة اتصال بين الشرق والغرب بدءاً من قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب ومضيق هرمز في جنوب غرب القارة إلى مضيق ملقا الاستراتيجي في جنوب شرقها إلى جانب الممرات البحرية الرئيسة التي تمتد خلال الأرخبيلات الآسيوية العديدة التي يأتي في مقدمتها تلك التي تربط بين شرق آسيا لاسيما اليابان ومنطقة الخليج العربي في الجنوب الغربي من القارة [1] حيث توجد مجموعة كبيرة من حقول البترول الضخمة التي تعد من اكبر الحقول المنتجة في العالم والتي أسهمت في تزايد أهمية موقعها الجغرافي بل وتعاظم دورها الاستراتيجي.

فضلاً عن ذلك فإن الامتداد الواسع للقارة قد عزز ارتباطها بأوربا عبر مرتفعات الأورال وأفريقيا عبر قناة السويس، واستراليا عبر جزر سوندا، وأمريكا الشمالية عبر مضيق بيرنج، الأمر الذي هيأ لها الهيمنة على مكونات العالم القديم وبذلك اتسعت هيمنتها لتشمل خارطة العالم وقد ترتب على ذلك أن أصبحت ذات تأثير استراتيجي في ظروف الحرب والسلم [2].

وقد تناولت النظريات الجيواستراتيجية أهمية القارة من خلال ما تتمتع به من موقع إستراتيجي، فوفقاً لنظرية (ماكندر) يتحقق النصر النهائي بقوة تنطلق من سويداء آسيا أو المحور الآسيوي، وهو عبارة عن منطقة تقع خلف سلاسل الجبال المحيطة بها والصحارى والبحار المتجمدة لا يمكن الوصول إليها إلا من سهول شرق أوربا، وقسم العالم تبعاً لذلك إلى منطقة المحور ومنطقة الهلال الداخلي ومنطقة الهلال الخارجي، وحدد المنطقة الأولى بوصفها أرض روسيا

---

(1) هاشم خضير الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص16.

(2) جوده حسنين جودة، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص37.

القيصرية من موسكو ((من نهر فولغا)) شرقا حتى حافة سيبيريا الشرقية فضلا عن آسيا الوسطى بما في ذلك أفغانستان وبلوجستان، ثم أعاد ماكندر أبعادها متجها نحو الغرب... حيث قال إن توازن القوى يميل لصالح الدولة التي تحتل المحور مما سيفسح لها المجال للسيطرة على منطقة الأطراف في كل من قارتي أوربا وآسيا أي السيطرة على ما سماه جزيرة العالم[1]. أما (سبيكمان) فقد عد المنطقة الآسيوية المركزية هي مركز القوه العالمية[2] إذ أعطى أهمية إستراتيجية لما أطلق عليه منطقة آل رملاند وهي تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا، فمن يسيطر على هذه المنطقة يستطيع أن يسيطر على العالم[3]. وبهذا فقد ترتب على موقعها الإستراتيجي المهم أن أصبحت القارة مسرحا لتنافس القوى العالمية للسيطرة عليها سواء أكان ذلك من قبل بريطانيا وفرنسا ثم روسيا في الماضي أم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر التي ما فتئت تسعى للتأثير عليها وتوجيهها، ويبدو ذلك واضحا في نظرية الأحلاف مثل حلف بغداد أو السنتو وحلف جنوب شرق آسيا "السياتو"، فضلا عن القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في اليابان شرقاً إلى الخليج العربي غرباً إلى آسيا الوسطى شمالاً والمحيط الهندي جنوباً [4].

---

(1) محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص12.

(2) باراج خانه، العالم الثاني "السلطة والقوة في النظام العالمي الجديد"، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص353

(3) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص133 .

(4) محمد نعمان جلال، التجارب التنموية الأسيوية الدروس المستفادة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 160، 2005، ص200.

**ثانياً: السكان**

تتصدر آسيا قارات العالم من حيث حجم السكان، إذ بلغ عدد سكانها على وفق إحصائيات 2011 نحو (4,58) بليون نسمة[1] وبهذا فهي تمثل مركز الثقل السكاني الأول والأساسي في العالم مما دفع بالبعض إلى تسميتها ((بيت البشرية))[2].

ويتميز التوزيع السكاني فيها بأنه لا يسير على نسق واحد، فهو توزيع غير منتظم حيث يلاحظ ارتفاع الكثافات السكانية في جنوبها وشرقها ففي هذه الأجزاء من القارة التي تدعى باسم شامل هو ((آسيا الموسمية))، تتركز أعلى الكثافات السكانية في العالم[*].

بينما تتوسط الكثافة السكانية في بعض جهات بلدان غربها كتركيا وإيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، وبعض الأجزاء الداخلية من شبه جزيرة الدكن، وأجزاء من أراضي تايلاند وبورما وجهات متفرقة من جنوب الصين وشمالها، وبعض جزر اندونيسيا كجزيرة سومطرة وغرب بورشو، في حين تنخفض الكثافة السكانية في أجزاء واسعة متفرقة من القارة مثل بعض الجهات

---

(1)2011 World Population Data Sheet، Washington، Population Reference Bureau،2011، p.p 7-9.

(2) محمد خميس زوكة، مصدر سبق ذكره، ص26.

(*) تبلغ الكثافة السكانية في هونغ كونغ (4179،6) نسمة/كم2 وماكاو (4733،18) نسمة/كم2 وفي سنغافورة (7،585،6) نسمة/كم2 وفي بنغلادش(5،1040) نسمة/كم2 وفي مالديف (293،3) نسمة/كم2 وفي الصين (0،134) نسمة/كم2 وفي اليابان (1،336) نسمة/كم2 وفي الهند (2،349) نسمة/كم2 وفي توفالو (7،428) نسمة/كم2 وجزر مارشال (8،406) نسمة/كم2، لمزيد من التفاصيل ينظر: جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، مكتب الجامعي، 1998، ص ص79-80.

التي تقع في جنوب شرقها والأقاليم الباردة التي تقع في شمالها ناهيك عن أواسطها، في حين يندر السكان وتصل كثافته السكانية أدناها في الأراضي الصحراوية والجبلية في الإقليم الموسمي والأراضي الصحراوية الحارة الواقعة في جنوب غربها وكذلك الحال في الصحارى الكبرى الباردة والجليدية التي تمتد في شمال القارة في هيئة نطاق متصل لا يعمره سوى أقوام قليلة العدد ومثلها في ندرة السكان أعالي الجبال في وسط القارة وجنوبها[1].

والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من العوامل ساهمت في عدم توزيع سكانها توزيعاً جغرافياً عادلاً و في مقدمتها يأتي ملامح البيئة الطبيعية وخاصية المناخ والسطح التي تؤثر في طبيعة العمليات الإنتاجية وأشكال الاستيطان البشرية، إلى جانب الموارد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة، فضلاً عن العوامل البشرية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة والتي تؤدي إلى تباين معدلات السكان في النطاقات المختلفة [2]. أما فيما يتعلق بالأصول العرقية لسكانها فيمكن إرجاعها إلى أربع مجموعات بشرية وهم: المغولية، والقوقازية، والزنجية، والهجناء.

ويلاحظ على **المجموعة الأولى** أي المغول الأصليين يتمركزون في جمهورية منغوليا بينما نجد فروعهم التي أخذت تسميات إقليمية مختلفة ينتشرون في سائر أجزاء أواسط آسيا وشمالها وشرقها. أما **المجموعة الثانية (القوقازية)** فنجدهم يتمركزون في جنوب آسيا وجنوبها الغربي، بينما تقطن **المجموعة الثالثة (الزنوج)**

(1) جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص ص79-82 .

(2) محمد خميس زوكة، مصدر سبق ذكره، ص176.

المناطق البعيدة النائية في جنوبي الملايو وبعض جهات الفلبين[1]. في حين تنتشر **المجموعة الرابعة (الهجناء)** بكثرة في بولنيزيا وميكرونيزيا، وفيجي، وكاليدونيا الجديدة [2]. وكما تتعدد الأعراق فيها تتعدد كذلك الأديان واللغات، وبقدر تعلق الأمر بالأديان تتسم القارة بتنوع دياناتها ولعل من أبرز الديانات المنتشرة فيها هي: الإسلامية، والمسيحية والهندوسية والكونفوشوسية والبوذية واليهودية والإحيائية واللادرية والعقلانية. أما اللغات فيلاحظ أنها تختلف مابين أجزاء آسيا أشد من اختلاف الدين حيث تتعدد تعدداً كبيراً حتى ضمن الدولة الواحدة[3]. ولابد لنا من القول بأن كثرة عدد سكان آسيا على الرغم من العديد من الجوانب السلبية المحيطة بها قد أضفى عليها عنصر ثقل كان له أثره في جعلها مركزاً للقوة العالمية، لاسيما عند الإدراك بأن أي بلد لا يمكنه أن يصبح قوة عظيمة وهو لا ينتمي لأكثر أمم الأرض سكاناً لاسيما إذا ما اجتمعت الكثرة العددية مع التطور الصناعي والتقني كما هو الحال في الصين والهند[4].

**ثالثاً: التعدين**

تحتوي آسيا على ثروة هائلة من الموارد الطبيعية، ففيها ما لا يقل عن ثلثي احتياطي العالم من البترول والغاز الطبيعي، وقد تزيد هذه النسبة نتيجة

---

(1) علي موسى وآخرون، جغرافية القارات، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1997، ص ص220-225.
(2) التوزيع القاري للأجناس البشرية مقالة منشورة على شبكة معلومات العالمية (الانترنيت) وعلى الموقع:www.samsec.com
(3) علي موسى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص222-225.
(4) علي محمد المياح، مصدر سبق ذكره، ص11.

لعمليات الاستكشاف المستمرة في سيبيريا وبحار جنوب شرقها فكثير من جزرها، سومطرة وجاوة وبورنيو وكذا الصين وماليزيا توجد بها حقول بترول منتجة، أما غربها- السعودية والكويت وإيران والعراق والأمارات العربية المتحدة فتملك أكبر احتياطات البترول[1]، إذ قدرت نسبة احتياطاتها (66,683) مليار برميل[2]، أما حقول البترول الموجودة على شواطئ بحر قزوين فتفوق مثيلاتها في الولايات المتحدة الامريكية، ناهيك عن أنها تحتوي على ثروة هائلة من المناجم كالذهب في جبال الأورال، والتاي في شرق سيبيريا، والبلاتينيوم في الأورال واستراليا واندونيسيا وبابوا نيوغينيا الجديدة والصين والفلبين، والنحاس في اليابان والهند وسيبيريا، والقصدير في الملايو، والزئبق في اليابان، ويوجد خام الحديد في المناطق الجبلية كلها تقريبا ولاسيما في آسيا الوسطى وتركستان والهند وإيران وآسيا الصغرى، كما يوجد الماس في الهند والياقوت في سيلان وبورما وتركستان، ويوجد التوباز والبيريل وغيرها من الأحجار الكريمة في جبال الأورال[3].

وتعد منطقة آسيا الباسفيك المصدر الرئيس للأحجار الكريمة حيث تحتوي على العديد من الودائع والأحجار الكريمة كالزمرد واللازورد والياقوت وتوجد مثل هذه الودائع تحديداً في أفغانستان واستراليا وكمبوديا ولاوس وسريلانكا

(1) محمد محمد عتريس إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص19.

(2) نقلا عن اوابك 683، 66 مليار احتياطات المنطقة من النفط الخام 2011، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: ammanxchange.com

(3) محمد محمد عتريس إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص19.

وتايلاند [1]، وما تجدر الإشارة إليه انه يوجد فيها العديد من الدول المتصدرة في إنتاج المعادن المهمة في العالم ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الإشارة إلى تلك الدول وكمية ما أنتجته، ولعل من أبرز تلك الدول الصين التي تصدرت المرتبة الأولى على صعيد العالم في عام 2010 في إنتاج كل من الألمنيوم بتقدير (28,939,000) طن متري والانتيمون بتقدير (16,194,500) طن متري والذهب بتقدير(340,880) طن متري والحديد بتقدير(590,218,000) طن متري والفحم بنسبة (3,240,000,000) طن متري، وروسيا التي احتلت المرتبة الأولى في العام نفسه في إنتاج الماس بتقدير (34,856,600) طن متري، واستراليا التي تصدرت جميع بلدان العالم محتلة بذلك المرتبة الأولى في إنتاج كل من خام الحديد بنسبة (433,452,000) طن متري والبوكسايت بتقدير (68,535,000) طن متري من العام نفسه[2]، وبهذا يمكن القول بأن مثل هذا الإنتاج المهم من المعادن قد أضفى عليها وزنا استراتيجيا مهما.

**رابعا: النشاط الزراعي**

تعد الزراعة العنصر الحاسم في اقتصادات دول آسيا، فلا تزال هي المصدر التقليدي للمعيشة للأغلبية العظمى من السكان وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي ثلث القارة [3]، وتتباين الأراضي الزراعية في القارة من حيث التوزيع والشكل والقيمة الاقتصادية من نطاق لآخر تبعا لاختلاف عوامل عدة

---

(1)Stephen.G، Geology and Nonfuel Mineral Deposits of Asia and the Pacific، Virginia، National Center Reston، 2005، p.p12-13

(2)Tj.Brown، World Mineral Production 2006-2010، British، Geological Survey، 2012، p.p 9-39.

(3) محمد محمد عتريس ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص19.

تأتي في مقدمتها أشكال السطح وخصائص العناصر المناخية وسمات التربة ونظم الـري والصرف. وينقسم النشاط الزراعي في القارة إلى أربعة أنواع رئيسة:

1- **الزراعة البسيطة البدائية:** هي التي يقوم بها عدد قليـل مـن السـكان في منـاطق زراعيـة صـغيرة معزولـة، متخـذين الأدوات البدائيـة البسـيطة لغـرض تـوفير الاحتياجـات الغذائيـة اللازمـة دون وجـود فـائض للتصـدير، وتظهـر في بعـض الجـزر الاندونيسية وأجزاء من بورما وكوريا وفي جزر المحيط الهادي.

2- **الزراعة الكثيفة:** يقصد بها زراعـة الأراضي بشـكل مكثـف لإشـباع حاجـة السكان، وعادة ما توجد في المناطق كثيفة السكان ذات المنـاخ الحـار والمعتـدل التـي تتوافر فيها المياه من الأنهار والأمطار ذات التربـات الخصـبة، وينـتشر هـذا النـوع في استراليا ونيوزيلندا والصين والهند وسريلانكا والفلبين واندونيسيا وتايلند.

3- **الزراعة التجارية والعلمية:** وتعرف بنظام الزراعة الواسعة التي تعتمد على الطرق العلمية الحديثة، وتسـتخدم احـدث الآلات الزراعيـة، وتـنشر في مـزارع المطـاط والشاي في جنوب شرقها وفي بعض مناطق استراليا التي تشتهر بزراعة القمح [1].

4- **زراعة الواحات:** وتتم هذه الزراعة في آراضي المنخفضات الصحراوية عند توفر الري، كما هو الحال في بعض المناطق الجافة في غـرب الصـين وإيـران ومنغوليـا وباكسـتان، وشـبه الجزيـرة العربيـة[2]، وتتميـز آسـيا بإنتـاج العديـد من المحاصيل الزراعية التي تتميـز بـالتنوع والتعـدد حسـب الأقـاليم الفرعيـة

---

(1) قـارة آسـيا، بحـث منشـور عـلى شـبكة المعلوماتيـة العالميـة الانترنيـت وعـلى الموقـع: www.jaeead.org.

(2) علي موسى وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص229.

المنقسمة بموجبها القارة، ومن أهم تلك المحاصيل الأرز والذرة والبقول وقصب السكر وبذور الزيت والخضراوات، والتي تشتهر بزراعتها اندونيسيا والفلبين ووسط شرق الصين وميانمار وتايلاند، وفيتنام، وتشتهر ماليزيا وكمبوديا والفلبين وفيتنام وبابوا غينيا الجديدة وجنوب الصين وتايلاند بإنتاج المطاط وزيت النخيل وجوز الهند والقهوة والشاي والكاكاو والتوابل، أما بلدان شرقها وجنوب شرقها وشمال ووسط الصين ومنغوليا فإنها تشتهر بإنتاج البقول وقصب السكر والحبوب الزيتية والفواكه والزيتون، أما الدول التي تشتهر بزراعة الأرز والقمح والخضراوات فتشمل بنغلادش وغرب البنغال والتاميل وولاية كيرلا في الهند، وجنوب سريلانكا وباكستان ومنطقة شمال الهند. وتشتهر منطقة جنوب غربها وغربها وشمالها بانتشار إنتاج أنواع الفواكه المختلفة لاسيما أشجار الحمضيات والموز والبرتقال [1].

وتجدر الإشارة إلى إن قارة آسيا قد احتلت المرتبة الأولى في إنتاج القمح على المستوى العالمي وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2011 إذ بلغ إنتاجها (314,850,585) طن متري مقارنة بإنتاج الاتحاد الأوربي الذي بلغ (225,924,890) طن متري، والولايات المتحدة التي بلغ إنتاجها (107,814,727)، واحتلت المرتبة الأولى في الإنتاج العالمي لخيوط القطن والأرز إذ بلغ إنتاجها منهما(17,917,990) طن متري و(653,835,445) طن متري على التوالي متغلبة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ

(1)Katinka Weinbevger، High Value Agricultural Products in Asia and the Pacific For Small-Holder Farmers: Trends Opportunities. and Research Priorities،International Workshop، Colombia، the World Vegetable Center، 2005، p5.

إنتاجها لخيوط القطن (5,783,336) طن متري والأرز (37,554,392)، [1]، وهي بهذه الإنتاجية والإنتاج تعد مؤثرة في الإنتاج العالمي ومساهمة بشكل كبير فيه.

**خامساً: النشاط الصناعي**

تتميز قارة آسيا بتنوع الصناعات القائمة فيها وتعددها، فيوجد الصناعات القائمة على الزراعة والخشب وصيد الأسماك وتمتد من باكستان إلى الهند وبنغلادش وكمبوديا وفيتنام وجنوب الصين، وهناك الصناعات القائمة على المعادن والتعدين والنفط وتنتشر في شمالها ووسطها، فضلاً عن الجزء الغربي منها، كما توجد الصناعات القائمة على السيارات والالكترونيات والمنسوجات ويعد شرقها أحد المناطق الرائدة في هذا المجال كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتتميز هذه المنطقة بوجود العديد من الشركات العملاقة الأمريكية والأوربية، التي عادة ما تلجأ إلى الاستثمار في تلك المنطقة بسبب توفر العمالة الرخيصة والتنمية المتطورة فيها.

وهناك أيضا الصناعات القائمة على المالية وتكنولوجية المعلومات والتعهدات والاتصالات، حيث تصدرت قارة آسيا قارات العالم في إنتاج تكنولوجية المعلومات والاتصالات، حيث قدرت مساهمتها في الإنتاج العالمي بنسبة (66,3%) من الإنتاج العالمي وفقاً لإحصائيات الاونكتاد عام 2009[2].

---

(1) 2011 Data Now Available Faostat Food and Agriculture Organization of the United Nation، www.fao.org.

(2) Asian Industry. www.economy watch.com.

**سادساً: التجارة**

شهدت القارة انتعاشاً كبيراً في تجارتها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، إذ بلغت مساهمتها في الصادرات العالمية نسبة(37,9%) وبلغت وارداتها (36,2%) لعام 2010، متقدمة بذلك على الاتحاد الأوربي الذي بلغت نسبة مساهمته في الصادرات العالمية (22,9%) ونسبة وارداته (24,9%) [1] والولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة مساهمتها في الصادرات العالمية (13%) وواردتها (16%) من العام نفسه [2]، وتعد منطقة شرق وشمال شرقها ذات مركز ثقل في التجارة العالمية من السلع، إذ استأثرت بـ (21%) من صادرات العالم و(19%) من وارداته في عام 2010، في حين ساهمت المناطق الفرعية الأخرى وهي شمالها ووسطها وجنوب شرقها وجنوب غربها وجنوبها نسبة (15%) من الصادرات و (14%) من الواردات من العام نفسه [3]. أما تجارة الخدمات فتعد القارة من القارات المزدهرة في هذا المجال، إذ بلغت نسبة صادرات شرقها وجنوب شرقها وجنوبها فضلا عن غربها(28%) من الصادرات العالمية عام 2010 في حين بلغت وارداتها (45%) أما المناطق الفرعية الأخرى كالباسفيك فقد بلغ حجم صادراتها في الخدمات(1%) أما وارداتها (3%) من العام نفسه، أما شمالها ووسطها بلغت صادراتها (3%) مقابل وارداتها التي بلغت (2%) من العام نفسه[4].

---

(1)Asia Eu Bilateral Trade and Trade with the world D.G Trade،2010، p.p1.2، Trade.europe.eu

(2) بيانات البنك الدولي على الموقع data.al bank a ldawl:org.

(3) Statistical Yearbook For Asia and the Pacific 2011، Thailand، United Nation،2011.pp123-124.

(4)Trade Support Institution، International Trade Center، 2011 ،www .intracen.org.

**الجدول رقم (1)**

**مقارنة بين قارة آسيا وأقاليمها الفرعية مع مناطق أخرى من حيث تجارة السلع والخدمات لعام 2010**

| المنطقة | تجارة البضائع | | تجارة الخدمات | |
|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
| شمال أمريكا | 1964620 | 2683250 | 602600 | 471300 |
| جنوب ووسط أمريكا | 577000 | 577800 | 111600 | 136200 |
| أوربا | 5631805 | 5859305 | 1743000 | 1515500 |
| منظومة كومنولث الدول المستقلة | 588020 | 413865 | 79300 | 107100 |
| أفريقيا | 508000 | 469900 | 84600 | 139000 |
| آسيا | 5072300 | 4836500 | 96600 | 184100 |
| الشرق الأوسط | 894900 | 561800 | 974900 | 958000 |
| العالم | 15237000 | 15402000 | 3692500 | 3511200 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**International Trade Statistics 2011، World Trade Organization، 2011. www.wto.org**

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول إن آسيا ذات مركز ثقل كبير في التجارة العالمية وان مثل هذا المركز سيعزز قوتها في النظام الدولي.

**سابعا: الاستثمار**

شهدت دول آسيا تطوراً كبيراً في مجال تدفق الاستثمارات فخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان الاستثمار في دولها يتم من خلال التسويق المؤسساتي عبر إقامة شراكات مع فروع الشركات العالمية وتتركز على المنتجات ذات القيمة المتدنية كالملابس والمنسوجات، أما منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن وبناء على ما امتلكته من تكنولوجية ومعرفة وأداء اقتصادي متميز لتوطين الاستثمارات أخذت تركز

على إنتاج السلع ذات القيمة المرتفعة المضافة التي تدخل فيها الأبحاث والمعرفة والتكنولوجية بوصفها مكوناً رئيساً[1]، وتعد المقصد الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر رغم أن التدفقات قد تتباين فيما بين أقاليمها الفرعية، إذ بلغ حجم تدفق الاستثمارات إلى آسيا الباسفيك (333,6) بليون دولار من إجمالي الاستثمار العالمي البالغ (1122,1) بليون دولار لعام 2010، في حين بلغ في جنوب شرقها (274,6) بليون دولار أما غربها فقد بلغ (57,2) بليون دولار من إجمالي الاستثمار العالمي من العام نفسه، وبذلك تصدرت آسيا قارات العالم من حيث حجم تدفق الاستثمارات إليها في عام 2010 لاسيما عند مقارنتها بشمال أمريكا التي بلغ حجم تدفق الاستثمارات إليها (186,1) بليون دولار وأوربا (295,4) بليون دولار وأفريقيا (50,1) بليون دولار وأمريكا اللاتينية (141,1) بليون دولار من العام نفسه[2]، ويمكن أن يعزى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إلى عدد من العوامل أهمها الضغوط التنافسية المكثفة في الكثير من الصناعات التي تحفز الشركات على استكشاف سبل جديدة لتحسين قدرتها التنافسية بما فيها توسيع العمليات إلى الأسواق سريعة النمو في الاقتصادات الناشئة لرفع المبيعات وترشيد أنشطة الإنتاج بهدف جني وفورات الحجم، وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما أدى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية إلى زيادة حفز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن [3] وعلى الجانب الآخر فقد تضاعف تدفقات آسيا من الاستثمار المباشر إلى الخارج، إذ بلغت تدفقات آسيا الباسفيك من الاستثمارات إلى الخارج (45,3) بليون دولار من إجمالي الاستثمار العالمي

(1) إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو آسيا، مجلة آفاق المستقبل، الإمارات، العدد7، 2010، ص ص90-91

(2)The report Global Investment Trends Monitor Global and Regional FDI Trends in 2010، New York، United nations"unctad"،No5،17 January 2011، p.3.

(3) تقرير تحقيق العمل اللائق في آسيا، جنيف، مكتب العمل الدولي، 2006، ص13.

الخارجي البالغ (341,4) بليون دولار لعام 2010، أما جنوبها و شرقها وجنوب شرقها فقد بلغت تدفقات استثماراتها إلى الخارج (31,5) بليون دولار. أما غربها فقد بلغ (4,8) بليون دولار من العام نفسه [1]. ولغرض مقارنة حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إليها والخارج منها مع غيرها من المناطق ينظر الجدول رقم(2).

**الجدول رقم (2)**

**مقارنة بين تدفقات الاستثمار الداخلة والخارجة لمناطق مختارة لعام 2010.**

| المناطق | تدفقات من المشتريات والمبيعات | التدفقات من الأوراق المالية | التدفقات إلى الخارج من مبيعات ومشتريات | تدفقات إلى الخارج من الأوراق المالية |
|---|---|---|---|---|
| جنوب و شرق وجنوب شرق آسيا | 299,7 | 3,087,8 | 231,6 | 2,115,2 |
| غرب آسيا | 58,2 | 575,2 | 13,0 | 161,0 |
| أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | 159,2 | 1722,3 | 76,3 | 732,8 |
| شمال أمريكا | 251,7 | 4,012,5 | 367,5 | 5,459,5 |
| إفريقيا | 55,0 | 554,0 | 6,6 | 122,4 |
| جنوب شرق أوربا ومنظومة كومنولث الدول المستقلة | 68,2 | 687,8 | 60,6 | 472,4 |
| الاتحاد الأوربي | 204,7 | 6,980,4 | 407,3 | 8,933,5 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development، New York and Geneva، United Nation "UNCTAD"، 2011p.p 45-70.**

(1)The Report Global Investment.. op.cit، p 3.

**ثامناً: النمو الاقتصادي**

تعد قارة آسيا من القارات الصاعدة من الناحية الاقتصادية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها النمو المتزايد للناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من أقاليمها الفرعية، فضلا عن احتوائها على أربعة اكبر اقتصادات في العالم وفقا لتقدير إحصائيات عام 2010[1] إلى جانب وجود العديد من الدول فيها التي تشهد فوائض متساوية وضخمة في الحسابات الجارية ونمواً كبيراً للدخل[2]. وبقدر تعلق الأمر بالنمو الاقتصادي الذي تشهده القارة الأسيوية فقد ترتب على ذلك النمو أن أصبحت تمثل مركز ثقل في الاقتصاد العالمي وتمثل ذلك الأمر من خلال حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إذ قدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (33%) لعام 2009[3] متقدمة بذلك على مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت (21%) [4] ومساهمة الاتحاد الأوربي التي بلغت (28%) من العام نفسه[5].

(1)The World Largest Economies 2011 w.w.w Therichest.org.

(2)List of Countries By Current Account Balance As Percentage of GDP. En.Wikipedia.Org.

(3) Key Indicators For Asia and the Pacific، Philippines، Asian Development Bank، 2011، p156.

(4)United States، En. wikipedia.org.

(5)European Union، En. wikipedia.org.

**الجدول رقم (3)**

**نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الاقتصادات المختارة لعام 2010.**

| الأقاليم الفرعية | نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|
| وسط آسيا | 6,6 |
| شرق آسيا | 9,6 |
| جنوب آسيا | 7,9 |
| جنوب شرق آسيا | 7,8 |
| اوقيانوسيا | 5,2 |
| الشرق الأوسط وشمال افريقيا | 3,8 |
| الاتحاد الأوربي | 2,0 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 3,0 |
| أفريقيا | 5,0 |
| أمريكيا اللاتينية والكاريبي | 6,1 |
| منطقة اليورو | 1,8 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**(1) Asian Development Outlook 2011 South-South Economic Links ، Philippines ،Asian Development Bank 2010 ،p.249.**

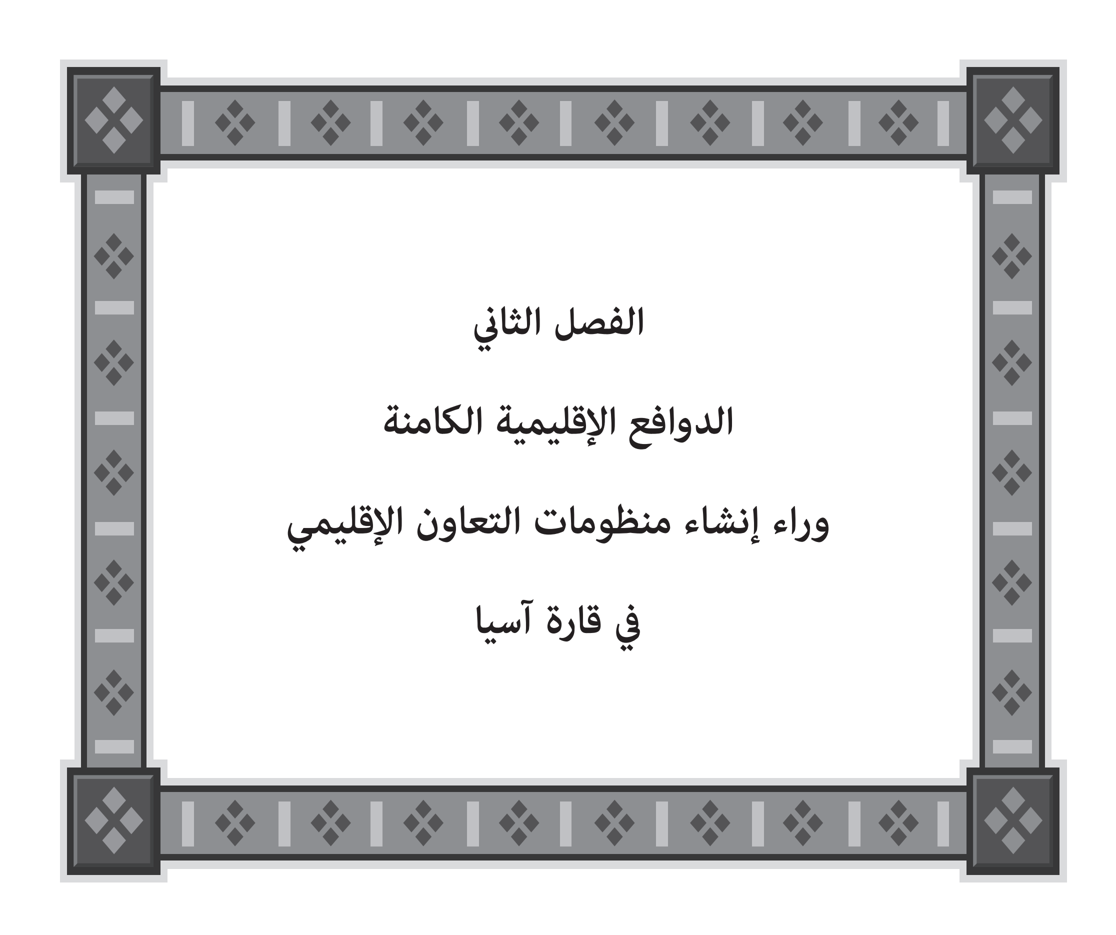
**(2) Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia، New York، International Monetary Fund. 2011،p p.7-8.**

**(3) Global Economic Performance. www.web-worldbank.org**

**(4) European Economic Forecast، Autumn 2011، European Commission، 2011، p.10.**

**(5) آفاق الاقتصاد العالمي تباطؤ في النمـو وتصـاعد في المخـاطر، واشـنطن، صـندوق النقد الدولي، 2011، ص 178.**

ومن خلال المعطيات التي وردت في هذا الفصل يمكن القول بان للدور مفهوماً محدداً يختلف عن المكانة والوظيفة، وان الدور يستند على مجموعة من المتغيرات التي يتم بموجبها تحديده، فكلما اتسمت تلك المتغيرات بالمحدودية كلما انعكس ذلك بالسلب على الدور الذي ترغب الدولة بممارسته والعكس صحيح. واتضح مما سبق أيضاً أن للمنظومات الإقليمية مفهوماً خاصاً، ظهرت إلى حيز الوجود باجتماع مجموعة من الدوافع النظرية والعملية التي قسمت إلى الإقليمية والدولية، ويمكن القول بان المتغيرات أو الدوافع الدولية كان لها الأثر الأكبر في نشوء تلك المنظومات. أما بخصوص قارة آسيا فيلاحظ أنها تتمتع بمركز جيواستراتيجي فائق الأهمية بناءً على ما تتمتع به من أهمية جيواستراتيجية وثقل اقتصادي، فضلاً عن إسهامها الكبير في التفاعلات الدولية، كل ذلك صب في صالح زيادة ثقلها في ميزان القوى العالمي، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القول بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً.



# الفصل الثاني

# الدوافع الإقليمية الكامنة

# وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي

# في قارة آسيا

لقد فرضت تغيرات ما بعد الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة الحاجة إلى ضرورة التضامن والتعاون بين الدول الآسيوية في إطار منظومات إقليمية من اجل تقوية مركزها التساومي في عالم التكتلات الاقتصادية لأجل تقوية اقتصادياتها وتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري فيما بينها الأمر الذي يمكن القوى الكبرى من اكتساب النفوذ في العديد من الأقاليم الفرعية الأسيوية من خلال الشراكة مع قوى تلك الأقاليم، وبموجب ذلك فقد تحتم عليها التخفيف من حدة النزاعات الإقليمية القائمة ومحاولة تسويتها سلمياً، وبناء على ما تقدم فقد تم تناول الدوافع الاقليمية الكامنة وراء أنشاء منظومات التعاون الاقليمي في قارة آسيا في ثلاثة مباحث كما يأتي:

**المبحث الأول: الدافع الاقتصادي والتكنولوجي**

**المبحث الثاني: التنافس الإقليمي**

**المبحث الثالث: النزاعات الإقليمية**

## المبحث الأول

## الدافع الاقتصادي والتكنولوجي

حظي التعاون الاقتصادي باهتمام واسع النطاق بعد الحرب الباردة، إذ إن تطورات الاقتصاد العالمي[1]، وما اتسمت به من أنماط جديدة كسيادة أنموذج اقتصاد وآليات السوق، والحرية الاقتصادية، والتخلي تدريجياً عن اقتصاد الأوامر[*]، وزيادة الترابط والتشابك بين أجزاء العالم بعد إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، ووجود نوع من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من دولة فضلاً عن ظهور تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة فيما يسمى (بالتخصص)، وما أحدثته أيضا الثورة التكنولوجية من تعميق للعولمة الاقتصادية سواء أكانت من حركة السلع ورؤوس الأموال والمقومات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة)،ام الثورة في التسوق، الى جانب النمو الكبير المتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية[2]، كل تلك التطورات أدت إلى زيادة أقلمة التجارة العالمية والاتجاه نحو إنشاء

---

(1) Isher Judge Ahluwalia، Economic Cooperation in South Asia، India، Indian Council For Research On International Economic Relation، No Date، p291.

(*) وهو الاقتصاد الذي تكون فيه جميع الأنشطة الاقتصادية تحت رعاية الدولة وإشرافها، لمزيد من التفاصيل ينظر: الاقتصاد الموجه، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) وعلى الموقع: www.ibisonline.net

(2) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص74- 83.

منظومات ذات طابع اقتصادي[1]، وما ساهم في تعزيز أقلمة التجارة العالمية هـو مـا مارسته منظمة التجارة العالمية في تعزيز ذلك بوصفه مخرجاً من حالة الركود، وازدياد الحمائية التي سادت العالم مؤخراً مع انتهاء مفاوضات جولة أورجواي، ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ في كانون الثاني عـام 1995 ومـا تشرف عليـه من اتفاقيات بلغت في مجملها (28) وثيقة قانونية، فضـلاً عـن الأسـلوب الامـريكي في تطبيق تشريعاتها الوطنية خارج الحـدود لحمايـة مصـالحها التجاريـة، وقـد تزامنـت هذه الأحداث مع بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي لاسـيما في منطقـة شرق آسـيا مثل اليابان والصين وعدد أخر من الدول التي أطلق عليهـا مسـمى الأسـواق البازغـة التي تطمح إن تشكل جزءً من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصـاد العـالمي[2]، الأمـر الـذي ولـد لـديها حـافزاً بضرورة تبنـي اسـتراتيجية أساسـها تحقيـق التكامـل الاقتصادي الإقليمي لاسيما بعد نجاح العديد من التجارب التكاملية في العالم كالاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحـرة لأمريكـا الشـمالية (نافتـا)[3]، وبهـذا لجـأت دولهـا إلى تشكيل منظومات ذات طابع اقتصادي وتطـوير المنظومـات ذات الطـابع الاقتصـادي المقامة من خلال تطوير مراحل تكاملها الإقليمي. وعلى الرغم من أن الدوافع الدولية تعـد الـدوافع الرئيسـية للإقليميـة الإقتصـادية في آسـيا إلا انـه في المقابـل لا يمكـن إهـمال الـدوافع الإقليميـة التـي لطالمـا شـكلت حـافزاً مهـما لـدولها للتوجـه نحـو

---

(1) Isher Judge Ahluwalia، Op، Cit، p 286.

(2) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، القـاهرة، الـدار المصرية اللبنانية، 2000، ص ص 185-186.

(3) Nagesh Kumar، Towards Broader Regional Cooperation in Asia، India، Regional Center in Colombo، No Date، p. 4.

التعاون الاقتصادي ومنها حاجة دولها إلى الأسواق من خلال الوصول إلى اكبر عدد ممكن من أسواق دول آسيا، وتوسيع قائمة الصناعات، وإقامة صناعات تصديرية جديدة، وتنويع الصادرات والحد من تعرضها لانتكاسات في السوق[1]، فضلا عن حاجتها إلى الدخول في التجارة البينية نظراً لتنوع المنطقة من حيث الموارد والمهارات الاقتصادية، والحاجة إلى توسيع التدفقات التجارية والاستثمارية لاسيما بين دول آسيا الباسفيك[2]، ولأجل تعزيز التعاون التجاري لجأت الدول الأسيوية إلى إنشاء اتفاقيات للتجارة الحرة الإقليمية وعبر الإقليمية من شأنها ان تؤدي إلى التكامل العميق بين الشركاء[3]، وذلك لما تنطوي عليه الاتفاقيات التجارية الإقليمية من تسهيل للتجارة والاستثمار وتعزيز مواءمة القواعد ووضع المعايير والإجراءات وتوفير آليات لتسوية المنازعات لاسيما في مجالات الخدمات والعمل والتنقل وحقوق الملكية الفكرية\[4].

كما شكلت الحاجة إلى النقل دافعاً رئيساً للعديد من دولها للتعاون وبالأخص لدول آسيا الوسطى والقوقاز كون أن بعض دولها غير ساحلية، الأمر

---

(1)Regional Cooperation: Conceptual Framework and Asia – Pacific Experience، www.unescap.org.

(2) Regional Economic Cooperation in Asia Current Situation and Future Prospects، Background Paper، World Economic and Social Survey 2010، United State، ESCAP، 2010، pl.

(3) Ramkishen.S، Rajan، Asia Economic Cooperation and Integration Sequencing of Financial Trade and Monetary Regionalism، Australia، Freedom Foundation، 2004، p.p.7-8.

(4) Masahiro Kawai، Regional Economic Integration and Cooperation in East Asia، Tokyo، Institute of Social Science، 2004، p13.

الذي ترتب عليه ارتفاع تكاليف النقل والحد من المنافسة وانخفاض الاستثمار[1]، فمثلاً كل من أذربيجان وأرمينيا تعتمد اعتمادا كبيرا على جيرانهما من اجل نقل بضائعهما إلى الأسواق الدولية[2]، أما دول آسيا الباسفيك فقد أولت أهمية خاصة لتطوير شبكات النقل البرية منها والبحرية كونها تخدم النشاط الاقتصادي والصناعي لذا أولت دولها أهمية للتعاون في هذا المجال[3].

كما شكلت الحاجة إلى الطاقة دافعاً رئيساً للتعاون بين دول آسيا لاسيما إذا ما علمنا بأن كل من إقليم آسيا الوسطى وغرب آسيا يعدان من الأقاليم الغنية بالنفط والغاز الطبيعي[4]، في الوقت الذي تفتقر فيه الأقاليم الأخرى كإقليمي شرق وجنوب شرقها، فالنمو الاقتصادي المرتفع للإقليمين يجعلهما بحاجة إلى واردات مرتفعة من الطاقة لأن نقصانها يشكل تهديدا لرخاء تلك الاقتصادات[5].

---

(1) William Byrd and Others، Economic Cooperation in the Wider Central Asia Region، Washington، The World Bank، 2006، pp 16-17.

(2) Ayhan Guney and Others، Is the Regional Economic Cooperation in South Caucasus Myth Or Reality?، The Journal of Faculty of Economic and Administrative Sciences، Suleyman Demirel University، Faculty of Economic and Administrative Sciences، No 1، 2011، p 136.

(3) Regional Cooperation in Transport، www.unescap.org.

(4) William Byrd،...، op، cit، pp23-24.

(5) Doh Hyun Jae، Energy Cooperation in North East Asia: Prospects and Challenges، East Asian Review، New York، Columbia University، No 3، 2003، p 86.

أما فيما يتعلق بالتعاون التكنولوجي فأنطلاقاً من أن تقدم الأمم يقـاس بمـدى مـا تحققـه مـن تطـور تكنولـوجي، لـذا اتجهـت دولهـا إلى إعطـاء أهميـة خاصـة للتكنولوجية والتعاون التكنولوجي لاسيما في مجال البحـث العلمـي وبـرامج التطـوير كونها تعد المحرك الأساسي للتقدم التكنولوجي، وكون أن جميع دولها غير متساوية في هذا المجال لذا فإن التعاون يعد الحل الأنسب من اجل تحقيق التقدم لبعض الـدول التي تفتقر إليه.

وانطلاقا من ذلك شكل الدافع الاقتصـادي والتكنولـوجي حـافزاً مهـماً لظهـور العديد من المنظومات الإقليميـة في قـارة آسـيا، فمنهـا مـن أكـد عـلى أهميـة تعزيـز التعاون الاقتصادي ينظر الجدول رقم (4) ومنها من اتجه ابعد مـن ذلـك وأكـد عـلى أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي ينظرالجدول رقم (5) ومنها من تناول فضـلا عـما سبق تعزيز التعاون في مجال الطاقة ينظرالجدول رقم (6) وكذلك النقل ينظرالجدول رقم (7) ومنها من أكد على أهمية التعاون التكنولوجي كما في الجدول رقم (8)

## الجدول رقم (4)
## المنظومات التي أكدت على تعزيز التعاون الاقتصادي

| اسم المنظومة | سنة التأسيس والأعضاء | أهداف المنظومة | الخطة التي اتخذتها المنظومة لتحقيق التعاون الاقتصادي | الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق خطتها |
|---|---|---|---|---|
| منظومة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي (ARC-IOR) | تأسست عام 1997 وتتكون من (استراليا، الهند، اندونيسيا، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مورشيسوس، موزمبيق، عمان، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سيرلانكا، تنزانيا، اليمن، امارات، بنغلادش، جزر القمر، ايران، سيشل، تايلاند) | تعزيز النمو المستدام في المنطقة وخلق أرضية للتعاون الاقتصادي لاسيما في تسهيل التجارة وتعزيز وتحرير الاستثمار الأجنبي والتبادلات العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية والبني التحتية | التأكيد المستمر في اجتماعاتها على ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال تحرير التجارة وتسهيل الاستثمار بين الدول الأعضاء | إنشاء تعريفة عمل للتجارة والاستثمار (WGTT) الهدف منها تعزيز النمو المستدام والتنمية المتوازنة وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي بما في ذلك التوسع في التجارة والاستثمار |
| منظومة التعاون الاقتصادي (ECO) | تأسست في عام 1964 باسم (منظومة التعاون والتنمية الإقليمية) (RCD) وتم إلغاؤها على اثر حدوث الثورة الإيرانية عام 1979 ثم ما لبث أن تم أعاده إحيائها عام 1985 باسم (منظومة التعاون الاقتصادي) تتكون من تركيا، إيران، باكستان وبعد انتهاء الحرب الباردة وتحديداً في عام 1992تم توسيع عضويتها لتشمل (أذربيجان، طاجاكستان، قرقيزستان، تركمانستان، كازاخستان، اوزبكستان، أفغانستان) | تعزيز الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة من اجل تحقيق إزالة تدريجية للحواجز التجارية داخل منطقة المنظومة وتوفير التكامل التدريجي والسلس لاقتصادات الدول الأعضاء لضمان مشاركة أكمل في الاقتصاد العالمي ناهيك عن تطوير التعاون في مجال البيئة ومكافحة المخدرات | تم اعتماد خطتين عمل شاملة في تشرين الثاني 1992 وهما خطة عمل كيتا التي أقرت في شباط 1992 وإعلان اسطنبول بشان منظور طويل الأمد للمنظومة واقر في عام 1993 وينطوي مضمونهما على ضرورة توسيع التجارة بين الدول الأعضاء من خلال الإزالة التدريجية للحواجز التجارية وتسهيل حرية الوصول إلى الأسواق والتوسع في قائمة التعريفات الكمركية التفضيلية | التوقيع على عدة اتفاقيات منها اتفاقية تجارة الترانزيت في 15 آذار 1995 واتفاقية التجارة في 17 تموز 2003 واتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات في 23 تشرين الثاني 2008 واتفاقية تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرجال الإعمال من رعاياالدول الأعضاء في 23 تشرين الثاني 2008 الأمر الذي سهل توسيع التجارة والاستثمار |

| منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا الوسطى (CAREC) | تأسست بفعل برنامج طرح من بنك التنمية الأسيوي عام 1997 وتتكون من (أفغانستان، أذربيجان، الصين، كازاخستان، قرقيزستان، ومنغوليا، طاجاكستان أوزباكستان، باكستان) | تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء | لقد رسمت خطة إستراتيجية تتضمن ضرورة تشجيع التجارة والتعاون الاقتصادي وتحفيز النمو والتنمية وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق تبسيط وتحرير نظم التجارة الوطنية ولتدعيم تلك الخطة عمدت إلى صياغة رؤية لتطوير النقل وتيسير التجارة يمتد أمد تنفيذها لغاية 2017 | التطبيق الموحد للضرائب وخفض التعريفات الكمر كية وإلغاء القيود الكمية وخفض الحواجز إمام التجارة والعبور |
|---|---|---|---|---|
| منظومة (D 8) | تأسست في عام 1997 وتتكون من (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، تركيا) | تحقيق التعاون في مجال التجارة والصناعة والاتصالات والمعلومات والمعارف والتنمية الريفية والعلوم والتكنولوجية فضلا عن هدف مكافحة المرض والفقر والإرهاب وتعزيز التعاون في الزراعة والصحة والطاقة والسياحة والثقافة | التأكيد وبصورة مستمرة على أهمية التجارة البينة بين الدول الأعضاء | قامت بإبرام اتفاقيتين في عام 2006 احدهما للتجارة التفضيلية وأخرى للتعاون الكمر كي، لجاءت أيضا إلى إنشاء هيكل PTA لأجل اتخاذ مواقف مشتركة لتامين شروط التجارة وابتكار نظرات إبداعية ووسائل لترويج تجارتها ويوفر نقطة انطلاقة لتحقيق التكامل |

**الجدول من اعداد الباحثة وبالاستناد إلى :**

**1- Charter Indian Rim Association For Regioal Cooperation،1997، www.IOR-ARC.org**

**2- Working Group in Trade and Investment، www.IOR-ARC.org**

**3- Treaty of Izmir-The Basic Charter of the Organization Economic Cooperation (ECO) ،14 September 1996، www.eco secrearit.org**

4- هاني الياس خضر الحـديثي، صراع الارادات في آسـيا (دراسـة في مسـتقبل التعـاون الإقليمي في آسيا واثره على الشرق الاوسط)، دمشـق، مركـز الشرق للدراسـات، 2007، ص ص 97-98.

**5- Economic Cooperation Strategy For The ECO Region، www.eco secrearit.org**

**6- Transit Trade Agreement، 15 March 1995، www.eco secrearit.org**

**7- Trade Agreement (ECOTA)، 17 July 2003، www.eco secrearit.org**

**8-Agreement For The Promotion and Protection Investments، www.eco secrearit.org**

**9-Convention on the Simplification of Visa Procedures For Businessmen to National of Member States 23 October 2008، www.eco secrearit.org**

**10-Trade Policies، Expansion of Trade Through Regional Cooperation، www.carec.org**

**11- Istambul declaration 1997، www.developing8.org**

**12- Trade، www.developing8.org**

## الجدول رقم (5)

## المنظومات التي أكدت على أهمية التكامل الإقليمي

| اسم المنظومة | سنة التأسيس و والأعضاء | أهداف المنظومة | الخطة التي اتخذتها المنظومة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي | الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق خطتها |
|---|---|---|---|---|
| **منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN)** | تأسست في عام 1967 وتتكون من (اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، بروناي، فيتنام) | الحفاظ على السلام وتعزيز الأمن والاستقرار من خلال تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والامني والثقافي والاجتماعي فضلا عن إنشاء سوق موحدة وقاعدة إنتاج مستقرة ومزدهرة وذات قدرة تنافسية عالية | خلال عقد التسعينيات اكدت على ضرورة دعم قدرة المنظومة على المنافسة في السوق العالمي وتعزيز التعاون التجاري فيها من خلال تأسيس منطقة تجارة حرة. أما خلال العقد الماضي فقد اصدرت في 13 تشرين الثاني 2007 خطة آسيان الاقتصادية إذ ينطوي مضمونهاعلى تحقيق المجموعة الاقتصادية لآسيان عام 2015 من خلال خلق سوق وقاعدة إنتاج موحدة وجعلها منطقة ذات قدرة تنافسية عالية متكاملة في الاقتصاد العالمي | خلال عقد التسعينيات انشأ الدول الاعضاء في عام 1992 الية CEPT لافضلية التعريفة الكمركية لتشمل المنتجات الزراعية والصناعية كما اتخذ الاعضاء اجراءات توافق الشؤون ونظم التنسيق الكمركية أما خلال العقد الماضي فقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة (AFTA) في كانون الثاني 2003 وبموجبها الغيت كافة القيود الكمركية وغير الكمركية كما لجأت إلى توقيع الاتفاقيات فيما بينها كتوقيعها على اتفاقية الاطار في 8 كانون الأول 2006 واتفاقية الاستثمار في 26 شباط 2009 وكلاهما يهدفان إلى تعزيز التكامل الاقتصادي |
| **منظومة كومنولث الدول** | تأسست في عام 1991 وتتكون من (ارمينا، | تنمية التعاون في المجالات السياسية | لديها خطة استراتيجية قائمة على الرغبة في ايجاد منطقة تجارة حرة تستطيع من خلالها تهيئة | تم التوقيع على اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة في 18 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **المستقلة (CIA)** | اذربيجان، وبيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قرقيزستان، مولدافيا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، اوكرانيا، اوزبكستان) | والاقتصادية والبيئية والانسانية والثقافية وتحقيق ذلك يتم من خلال ايجاد حيز اقتصادي مشترك يصل إلى حد التكامل بين اعضائه فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات وتنفيذ تدابير فعالة للحد من التسلح التقليدي ونزع السلاح النووي | الظروف المناسبة لحرية انتقال السلع وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي ولتدعيم تلك الرؤية رسم الاعضاء استراتيجية اخرى داعمة للتنمية الاقتصادية يمتد امد تنفيذها لغاية 2020. | تشرين الأول 2011 ودخلت حيز النفاذ في 28 اذار 2012 بعد مصادقة المجلس الفدرالي الروسي عليها |
| **المنظومة الاقتصادية الاوراسية (EAEC)** | تأسست عام 2000 تتكون من (روسيا، وبيلاروسيا، كازاخستان، قرقيزستان، طاجاكستان، اوزبكستان، علقت عضويتها في عام 2008 بناءً على طلبها ودخلت مولدافيا واوكرانيا عام 2002 وارمينا عام 2003 كأعضاء مراقبين | تعميق التكامل في المجالات الاقتصادية من خلال إنشاء فضاء اقتصادي مشترك يهدف إلى تحقيق التكامل الاقليمي فضلا عن تعزيز التعاون في المجالات الانسانية | تعميق التكامل الاقتصادي | بادرت بتشكيل لجنة سميت بالتكامل وتتكون من رؤساء الدول والحكومات وتجتمع مرتين في السنة وتهدف إلى تنظيم شروط التجارة المتبادلة بين الدول الاعضاء وتبسيط الإجراءات الكمركية فيما بينها فضلا عن اقامة اتحاد اقتصادي اوراسي عام 2012 شمل روسيا وبيلاروسيا وكازخستان وقرقيزستان وطاجكستان |
| **منظومة** | تأسست عام | تعزيز التعاون | منذ نشاة المنظومة تولد لدى | وقع الاعضاء على |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **جنوب آسيا (SAARC)** | 1985 وتتكون من (الهند، باكستان، بنغلادش،النيبال، سريلانكا، بوتان، المالديف، افغانستان) | الفعال في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية فضلا عن تعزيز الثقة المتبادلة والفهم والتقدير لمشاكل بعضها البعض | الاعضاء رغبة في تعزيز ودعم التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي | اتفاقية ترتيب التجارة التفضيلية (SAPTA) في 11 نيسان 1993 ودخلت حيز النفاذ في 7 كانون الأول 1995 كما وقعت ايضا على اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة (SAFTA) في 6 كانون الثاني 2004 ودخلت حيز النفاذ في 1 تموز 2006 ورغبة منها في تعزيز التعاون الإقليمي وتسهيل التجارة البينية والاستثمار اقدم الاعضاء على التوقيع على اتفاقية سارك بشأن التعاون المتبادل في المسائل الكمركية في كانون الثاني 2006، وتفعيل اتفاقية إنشاء مجلس تحكيم السارك عام 2007 الموقعة في 2005 لتحقيق تسوية عادلة عن طريق التحكيم في الاستثمار وخلق ظروف مواتية لتعزيزه |
| **مجلس التعاون الخليجي (GCC)** | تأسس في عام 1981ويتكون من الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، | تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتمثل تلك الميادين | رسم المجلس منذ تاسيسه خطة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله وضمنها في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 والتي استهدفت اقامة منطقة تجارة حرة ثم اتحاد كمركي ثم سوق خليجية مشتركة ثم اتحاد نقدي،وبما ان العمل المشترك | تم اقامة منطقة تجارة حرة في عام 1983 وتم اطلاق الاتحاد الكمركي في عام 2003 وتم الاعلان عن السوق الخليجية المشتركة في كانون الثاني 2008 وتم |

|  |  |  |  |  |
|---|---|---|---|---|
|  | قطر، الكويت) | الشؤون الامنية والاقتصادية والمالية والتجارية والكمركية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والسياحية والتشريعية والادارية | بموجب تلك الاتفاقية بقي في طور التنسيق بين الدول الاعضاء ولم ينتقل إلى طور التكامل، لذا فقد تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في عام 2001 إذ أنها كانت أكثر شمولية لموضوعات التكامل | إنشاء الاتحاد النقدي في 27 شباط 2010 بعد دخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ. وبدأ بتنفيذ مهامه تمهيداً لقيام البنك المركزي وإطلاق العملة الموحدة |
| **جامعة الدول العربية** | تأسست في عام 1945 وتتكون من (الاردن، والامارت، والجزائر، والبحرين، والسعودية، والسودان، والصومال، والعراق، وتونس، جزر القمر، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، قطر، المغرب، موريتانيا، اليمن) | تهدف إلى توثيق الصلات بين دول الاعضاء وتنسيق خططها السياسية وصيانة استقلالها وسيادتها وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والكمارك والعملة والزارعة والصناعة وشؤون المواصلات فضلا عن التعاون الثقافي والاجتماعي والصحي والامني | تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين اعضائها | وقع الاعضاء على اتفاقيتي تسهيل التبادل وتنظيم الترانزيت و انتقال رؤوس الاموال العربية عام 1953واللتين استهدفتا من خلالهما اعفاء المنتجات الزراعية والصناعية من الرسوم الكمركية فضلا عن تحرير انتقال رؤوس الاموال عن طريق اعفاءها من الرسوم، كما وتم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية عام 1962 ودخلت حيز النفاذ عام 1964، وفي نفس العام تم انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية للعمل في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي وبموجبه تم التوقيع على اتفاقية السوق المشتركةعام |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | 1964ولكن لم يتم تفعيلها بسبب عوامل خارجية تعود إلى تأثر الدول العربية باعتبارات التنافس ما بين القطبين الى جانب عوامل داخلية منها عدم تنسيق الخطط الاقتصادية وعدم توحيد التشريعات التجارية والمالية والنقدية ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وتحديداً عام 1996تم التوقيع على اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة العربيةلاحياء جهود التكامل ودخلت حيز النفاذ عام 1998 وتضمنت حرية انتقال السلع والراسمال والاشخاص والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادي وفي عام 2005 بدأ التطبيق الفعلي لتلك المنطقة |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**


1- **The Asean Charter، Indonesia، Association of Southeast Asian Nations، 2007، pp 3-4**

2- **Economic Community For Asean.www.asean.org**

3- **Asean Framework (Amendment) Agreement For the Integration of Priority Sectore 8 December 2006، www.asean.org**

4- Asean Comprehensive Agreement of Investment 26 February 2009،، www.asean.org

5- ميثاق رابطة كومنولث الدول المستقلة، 1993 (باللغة الروسية).

6- Statute of the Joint Council for the Eurasian Economic Community 31.May 2001.www.eurazes.com

7- Charter of The South Asian Association for Regional Cooperation 1985، p.p. 2-4 www.saarc.org

8- Saarc Preferential Trading Arrangement www.saarc.org

9- South Asia Free Trade Area (Safta)، www.saarc.org

10- Saarc Agreement on Administrative Mutual Assistance in Customs Matters، 2006، www.saarc.org

11- Saarc Arbitration Council، www.saarc.org

12- النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي العربي، الامارات، 1981، www . gcc.org

13- التعاون الاقتصادي والمالي www.gcc.org

14- ميثاق جامعة الدول العربية 1945 www.lasportal.org

15- غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي " دراسة حالة قطاع الصناعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009، ص ص 22-31.

## الجدول رقم (6)

## المنظومات التي اكدت على تعزيز التعاون في مجال الطاقة

| اسم المنظومة | سنة التأسيس والأعضاء | أهداف المنظومة | الخطة التي اتخذتها المنظومة لتحقيق التعاون في مجال الطاقة | الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق خطتها |
|---|---|---|---|---|
| **منظومة حوار التعاون الاسيوي (ACD)** | تأسست في عام 2002 وتتكون من (البحرين، بنغلادش، بروناي، كمبوديا، الصين، الهند، اندونيسيا، اليابان، كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية، ماليزيا، ميانمار، باكستان، الفلبين، قطر، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، كازاخستان، بوتان، روسيا، طاجكستان، الكويت، ايران، السعودية، اوزبكستان، عمان، منغوليا، سيرلانكا، الامارات، قرقيزستان، وافغانستان) | تهدف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأسيوية في جميع المجالات من خلال تحديد نقاط القوة والفرص المشتركة التي تساعد على تقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة في آسيا فضلا عن توسيع التجارة والاسواق المالية وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية لآسيا في السوق العالمية وتحويل القارة إلى مجتمع اسيوي قادر على التفاعل مع بقية العالم على قدم المساواة والمساهمة على نحو اكثر ايجابية | لقد تبنت المنظومة استراتيجية تهدف إلى استكشاف الامكانيات لخلق التعاون في قطاع الطاقة ولاسيما في مجال البحث والتطوير والتشجيع وتعزيز التعاون بين الدول من خلال تمويل مشاريع الطاقة | قامت بتأسيس منتدى الطاقة لدول الحوار الآسيوي والذي يهدف إلى زيادة نشاطات استكشاف الطاقة وتسهيل الابتكارات المتعلقة بها وتطوير موارد وتقنيات بديلة لها بما في ذلك الجيو حرارية والوقود الحيوي والطاقة الشمسية |
| **المنظومة الاقتصادية الاوراسية (EAEC)** | تأسست عام 2000 تتكون من (روسيا، وبيلاروسيا، كازاخستان، قرقيزستان، طاجاكستان، اوزبكستان، علقت عضويتها في عام | تعميق التكامل في المجالات الاقتصادية من خلال إنشاء فضاء اقتصادي مشترك يهدف إلى تحقيق التكامل الاقليمي فضلا عن تعزيز التعاون في المجالات الانسانية | اكدت على أهمية العمل المشترك من اجل تحفيز الاستخدام الرشيد لموارد الطاقة والوقود فضلا عن الاستخدام الفعال لمزاياها في تطوير الاقتصادات الوطنية | التوقيع على اتفاقية التطوير المشترك للطاقة في 27 ايلول 2005 |

|  |  |  |  |  |
|---|---|---|---|---|
|  | 2008 بناءاً على طلبها ودخلت مولدافيا واوكرانيا عام 2002 وارمينا عام 2003 كأعضاء مراقبين |  |  |  |
| **منظومة جنوب آسيا (SAARC)** | تأسست عام 1985 وتتكون من (الهند، باكستان، بنغلادش،النيبال، سريلانكا، بوتان، المالديف، افغانستان) | تعزيز التعاون الفعال في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية فضلا عن تعزيز الثقة المتبادلة والفهم والتقدير لمشاكل بعضها البعض | تعزيز التعاون في قطاع الطاقة | ولتحقيق أهدافها في مجال الطاقة انشأت المنظومة لجنة تقنية تتعلق بالطاقة في كانون الثاني 2000 وايضا مجموعة متخصصة للطاقة في كانون الثاني 2004، وشكلت فريق خبراء للتداول بشان خيارات وتدابير كفاءة الطاقة في تشرين الأول 2005، كما قامت المنظومة بانشاء مركز للطاقة في باكستان لتعزيز وتنمية موارد الطاقة بما في ذلك الطاقة المائية وتجارة الطاقة المتجددة، وفي عام 2009 تم إنشاء مجموعات من الخبراء في النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة |
| **منظومة التعاون الاقتصادي للبحر الاسود (BSEC)** | تأسست في عام 1992 وتتكون من (روسيا، تركيا، اوكرانيا، بلغاريا، رومانيا، جورجيا، مولدافيا، البانيا، اليونان، مصر، اذربيجان، ارمينيا، أما الاعضاء المراقبون فهم (تونس، مصر، سلوفاكيا، بوليفيا، اسرائيل، النمسا، فرنسا) | العمل بروح من الصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وتعزيز الثقة وتطوير التعاون بين الدول الاعضاء على أن تؤخذ في الاعتبار ظروفهم الخاصة بهم ومصالحهم وتشمل مجالات التعاون التجاري والتنمية الاقتصادية والمالية والتجارية والمصرفية والطاقة والنقل والصناعة والزراعة والتكنولوجيا والعلوم | تعزيز التعاون في مجال الطاقة | وقعت على ميثاق معاهدة الطاقة وكفاءة الاستخدام في عام 1994 ودخلت حيز النفاذ في نيسان 1998 وفي19 ايلول 2003 تمت الموافقة على تحرير التجارة تدريجيا في مواد الطاقة والقضاء على الحواجز التجارية مع إيلاء الاعتبار لقواعد منظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الاخرى وفي 28 كانون الثاني 2010 تمت موافقة الاعضاء على |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | والبيئة والسياحة ومكافحة الجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاسلحة والمواد المشعة والارهاب والهجرة غير المشروعة | | إنشاء سوق للطاقة يعمل بكفاءة في منطقة البحر الاسود ودراسة إمكانية التقريب بين التشريعات الوطنية للمنظومات وضمان تبادل الخبرات ودعم الانشطة التي تهدف إلى تحسين امن الطاقة في البحر الاسود |

**الجدول من اعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

1. **Background ACD، www.ACDdialogue.org**
2. **Draft Security Strategy On Energy، www.dialogeue.org**
3. **فاطمة احمد السيد الشاعر، القضايا الامنية الأسيوية الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة واثرها على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص50**
4. **Principles of Energy Policies in The Member States in Eurasian Economic Community، www.eurazes.com**
5. **Cooperation (Energy)، www.saarc.org**
6. **Charter of the Organization of the Black Sea Economic Cooperation، 1999، www.bsec.org**
7. **Cooperation in the Field of Energy (BAKI)، www.bsec.org**
8. **Generation Energy Market in the Black Sea the Announcement By the Minster of Energy 2010، www.bsec.org**

## الجدول رقم (7)

## المنظومات التي اكدت على تعزيز التعاون في مجال النقل

| اسم المنظومة | سنة التاسيس و الأعضاء | أهداف المنظومة | الخطة التي اتخذتها المنظومة لتحقيق التعاون في مجال النقل | الاجراءات التي اتخذتها لتحقيق خطتها |
|---|---|---|---|---|
| **منظومة التعاون الاقتصادي (ECO)** | تأسست في عام 1964 باسم (منظومة التعاون والتنمية الإقليمية) (RCD) وتم إلغاؤها على اثر حدوث الثورة الإيرانية عام 1979 ثم ما لبث أن تم أعاده إحيائها عام 1985 باسم (منظومة التعاون الاقتصادي) تتكون من تركيا، إيران، باكستان وبعد انتهاء الحرب الباردة وتحديدا في عام 1992 تم توسيع عضويتها لتشمل (أذربيجان، طاجاكستان، قرقيزستان، تركمانستان، | تعزيز الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة من اجل تحقيق إزالة تدريجية للحواجز التجارية داخل منطقة المنظومة وتوفير التكامل التدريجي والسلس لاقتصادات الدول الأعضاء لضمان مشاركة أكمل في الاقتصاد العالمي ناهيك عن تطوير التعاون في مجال البيئة ومكافحة المخدرات | أصدرت المنظومة خطة المأتا لتطوير قطاع النقل في تشرين الأول عام 1993 | وقد اثمرت نتائج تنفيذ تلك الخطة عن ربط شبكة العراق مع ايران وباكستان وتركيا وتم فتح النقل البري الدولي بين جميع بلدان المنظومة على أساس الاتفاقيات الثنائية كما افتتح خط السكك الحديدية الشمالي العابرة لآسيا بين الشرق والغرب وممر أخر للنقل بين الشمال والجنوب |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | كازاخستان، اوزبكستان، أفغانستان) | | | |
| **منظومة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي (ARC-IOR)** | تأسست عام 1997 وتتكون من (استراليا، الهند، اندونيسيا، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مورشيسوس، موزنبيق، عمان، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سيرلانكا، تنزانيا، اليمن، امارات، بنغلادش، جزر القمر، ايران، سيشل، تايلاند) | تعزيز النمو المستدام في المنطقة وخلق أرضية للتعاون الاقتصادي لاسيما في تسهيل التجارة وتعزيز وتحرير الاستثمار الأجنبي والتبادلات العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية والبني التحتية | تعزيز النقل البحري لبلدان المنظومة | إنشاء مجلس النقل البحري MTC في 5 اب 2010 |
| **المنظومة الاقتصادية الاوراسية (EAEC)** | تأسست عام 2000 تتكون من (روسيا، وبيلاروسيا، كازاخستان، قرقيزستان، طاجاكستان، اوزبكستان، علقت عضويتها في عام 2008 بناءاً على طلبها ودخلت | تعميق التكامل في المجالات الاقتصادية من خلال إنشاء فضاء اقتصادي مشترك يهدف إلى تحقيق التكامل الاقليمي فضلا عن تعزيز التعاون في المجالات الانسانية | تنسيق انشطة النقل والمعايير التقنية والتكنولوجيات المستخدمة في قطاع النقل وتوحيد مبادى سياسات التعريفات وشروط فرض الضرائب على خدمات النقل | قامت بانشاء مجلس ETP في 25 كانون الثاني 2008 ليتولى تلك المهمة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | مولدافيا واوكرانيا عام 2002 وارمينا عام 2003 كأعضاء مراقبين | | | |
| **منظومة التعاون الاقتصادي للبحر الاسود(BSEC)** | تأسست في عام 1992 وتتكون من (روسيا، تركيا، اوكرانيا، بلغاريا، رومانيا، جورجيا، مولدافيا، البانيا، اليونان، مصر، اذربيجان، ارمينيا، أما الاعضاء المراقبون فهم (تونس، مصر، سلوفاكيا، بوليفيا، اسرائيل، النمسا، فرنسا) | العمل بروح من الصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وتعزيز الثقة وتطوير التعاون بين الدول الاعضاء على أن تؤخذ في الاعتبار ظروفهم الخاصة بهم ومصالحهم وتشمل مجالات التعاون التجاري والتنمية الاقتصادية والمالية والتجارية والمصرفية والطاقة والنقل والصناعة والزارعة والتكنولوجيا والعلوم والبيئة والسياحة ومكافحة الجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاسلحة والمواد المشعة والارهاب والهجرة غير المشروعة | تعد النقل احد عناصر الرئيسة للتجارة والتنمية الاقتصادية | لجأت إلى التوقيع على مذكرتين تفاهم لتسهل النقل والتجارة بين الدول الاعضاء احدهما في عام 2002 ودخلت حيز النفاذ 2006 واخرى وقعتها في 19 نيسان 2007 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **منظومة التعاون الاقتصادي لاسيا الوسطى (CAREC)** | تأسست بفعل برنامج طرح من بنك التنمية الأسيوي عام 1997 وتتكون من (أفغانستان، أذربيجان، الصين، كازاخستان، قرقيزستان، ومنغوليا، طاجاكستان أوزباكستان، باكستان) | تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء | رسمت رؤية استراتيجية لتطوير النقل والتجارة حتى عام 2017 وتتمثل أهدافها في انشاء ممرات نقل تنافسية وتسهيل حركة الاشخاص والبضائع | |
| **منظومة كومنولث الدول المستقلة (CIS)** | تأسست في عام 1991 وتتكون من (ارمينا، اذربيجان، وبيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قرقيزستان، مولدافيا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، اوكرانيا، اوزبكستان) | تنمية التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والانسانية والثقافية وتحقيق ذلك يتم من خلال ايجاد حيز اقتصادي مشترك يصل إلى حد التكامل بين اعضائه فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات وتنفيذ تدابير فعالة للحد من التسلح التقليدي ونزع السلاح النووي | تنسيق عمل وسائط نقل السكك الحديدية بين دول الاعضاء | تاسيس هيئة التنسيق للنقل والسكك الحديدية في 4 شباط 1992 |

**الجدول من اعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**1- Economic Cooperation Strategy for the ECO Region، www .ecosecretariat.org**

2- **Programme of Action for the ECO in Transport and Communication، 1998-2007، www.ecosecretariat.org**
3- **Maritime Ttransport Council (MTC)، www.Ior-arc.org**
4- **Memorandum of Understanding to Facilitate the Transport of Goods By Road in the Region of the Organization of the Black Sea، 2006، www.bsec.org**
5- **Joint Declaration in the Tield of Transport of the Organization of the Black Sea Region 21- October 2011، www.bsec.org**
6- **CAREC Program، www.abd.org**
7- **Movement of Goods in the Commonwealth of Independent State for Rail Transportation، www.cis.minsk.by**

## الجدول رقم (8)

## المنظومات التي اكدت على أهمية التعاون التكنولوجي

| اسم المنظومة | سنة التاسيس و الأعضاء | أهداف المنظومة | الخطة التي اتخذتها المنظومة لتحقيق التعاون التكنولوجي | الاجراءات التي اتخذتها لتحقيق خطتها |
|---|---|---|---|---|
| **منظومة حافة المحيط الهندي (ARC-IOR)** | تأسست عام 1997 وتتكون من (استراليا، الهند، اندونيسيا، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مورشيسوس، موزنبيق، عمان، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سيرلانكا، تنزانيا، اليمن، امارات، بنغلادش، جزر القمر، ايران، سيشل، تايلاند) | تعزيز النمو المستدام في المنطقة وخلق أرضية للتعاون الاقتصادي لاسيما في تسهيل التجارة وتعزيز وتحرير الاستثمار الأجنبي والتبادلات العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية والبني التحتية | | قامت المنظومة بانشاء مركز اقليمي للعلوم ونقل التكنولوجيا في 28 تشرين الأول 2008 لتعزيز التعاون في مجال العلوم والنقل والتكنولوجيا |
| **منظومة كومنولث الدول المستقلة (CIS)** | تأسست في عام 1991 وتتكون من (ارمينا، اذربيجان، وبيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قرقيزستان، مولدافيا، روسيا، طاجاكستان، تركمانستان، اوكرانيا، اوزبكستان) | تنمية التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والانسانية والثقافية وتحقيق ذلك يتم من خلال ايجاد حيز اقتصادي مشترك يصل إلى حد التكامل بين اعضائه فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات وتنفيذ تدابير | اعطت أهمية خاصة لعلوم الفضاء والتكنولوجيا من اجل تحقيق التنمية للدول الاعضاء | وسعت إلى تحقيق هدفها من خلال عقد اتفاقية للتثقيف المشترك وانشاء لجنة لاستخدام الفضاء الخارجي في 30 كانون الأول 1991 لأجل تحقيق التعاون في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وكذلك وقعت على اتفاقية البنية التحتية للفضاء في 15 ايار 1992 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | فعالة للحد من التسلح التقليدي ونزع السلاح النووي | | |
| **منظومة آسيا للنانو** | تأسست عام 2004 وتتكون من (استراليا، الصين، هونغ كونغ، الهند، اندونبسيا، ايران، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، نيوزيلندا، سنغافورة، تايوان، تايلند، فيتنام، الامارات) | تعزيز تكنولوجيا النانو في آسيا من خلال ايجاد اليات لتبادل المعلومات والموارد البشرية والمادية فضلا عن تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي | | |
| **4 منظومة آسيا الهادي للتعاون الفضائي (APSCO)** | تم الاتفاق على إنشائها منذ عام 1992 وتم إنشاء أمانة لها عام 2001 وتم توقيع اتفاقية تأسيسها عام 2004 وتتكون من (بنغلادش، الصين، ايران، منغوليا، باكستان، بيرو، تايلاند، تركيا) | التعاون في مجال البحوث العلمية الفضائية وتبادل خبرات العلماء | | |

**الجدول من اعداد الباحثة وبالاستناد إلى :**

**1- Regional Center for Science and Technology Transfer (RESTT)، www.IOR-ARE.org.**

**2- Agreement On The Exchange of The Scientific and Technical Information، www.cis.minsk.by.**

**3- Innovation in Nanotechnology (An Asia Pacific Perspective)، United Nation، Asia and Pacific Center for Transfer of Technology (APCTT)، 2010، p47.**

**4- Role of Apsco in Space Cooperation in the Asia Pacific Region، Apsco Asia Pacific Space Cooperation Organization، www.apsco .org.**

**5-March 25، 2010-- A meeting on Cooperation Between The Countries of the Commonwealth of Independent States in the Field of Space Exploration،www.cis.minsk.by.**

ويتضح مما تقدم بان الدافع الاقتصادي والتكنولوجي قد حظي باهتمام اغلبية الدول الآسيوية، لاسيما بعد أن ادركت متغيرات البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومافرضته من اولويات استوجبت عليها إعادة النظر في العديد من اهتماماتها واولوياتها منطلقة من ذلك باتجاه التعاون والتكامل من خلال إنشاء منظومات إقليمية تسعى لتحقيق الهدف المذكور.

ومن الجدير بالذكر أن المنظومات الإقليمية الآسيوية حققت نتائج ايجابية في:

**اولاً**: تفعيل التعاون الاقتصادي بين دولها، إذ لو تم التدقيق في مراحل التعاون الاقتصادي في إطار المنظومات التي شكل الدافع الاقتصادي هدفاً لتعاونها لوجدنا أن غالبية المنظومات قد تجاوزت مرحلة منطقة التجارة الحرة وهي على وشك الانتقال إلى الاتحاد الكمركي والسوق المشتركة اللتان تعدان من مراحل التكامل الوثيق.

**ثانياً**: تفعيل التعاون التكنولوجي بين دولها، لاسيما من خلال تناولها التعاون في التكنولوجيات الحديثة المهمة (كالنانو) التي تعد من اهم تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين.

## المبحث الثاني

## التنافس الاقليمي

مع ان انتهاء الحرب الباردة كان له اثر كبير في طبيعة العلاقات الإقليمية، إلا أن تفكك الاتحاد السوفيتي واختفائه من خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية كان له دور مهم في التأثير على تلك العلاقات، إذ إن ذلك التفكك صاحبه وجود فراغ سياسي – امني – عسكري في نطاق التفاعلات الإقليمية، الأمر الذي انعكس صداه في قيام عدد من الدول بالسعي لملء مثل ذلك الفراغ تحت مسميات مختلفة وبوسائل متعددة، والتنافس الإقليمي هنا لايقتصر على الزعامة والتاثير الإقليمي فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل حرية الوصول إلى الأسواق والاستثمار الاجنبي والحصول على الطاقة [1].

وبموجب ما تقدم اصبح لدى الصين بعد انتهاء الحرب الباردة رغبة كبيرة في المحافظة على المنجزات التي تحققت في ظل سياسة الاصلاح مع ضرورة التوجه بالانفتاح إلى غالبية الدول الآسيوية[2] وبناءً على ذلك عمدت إلى تبني استراتيجية ترمي من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها في آسيا ولعل تلك المصالح تتمثل بتحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي[3]، وايجاد بيئة أمنية إقليمية

---

(1) باقر جواد كاظم، الأبعاد الإستراتيجية لادوار القوى الكبرى في إقليم آسيا الباسفيك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص 56 .

(2) محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، بيروت، الفارابي للنشر، 2008، ص ص115-116.

(3) Wang Jisi، China's Changing Role in Asia، Working Paper، China، Institute of American Studies، W.N January، 2004، p.p. 7-9.

مستقرة من خلال ايجاد نظام للامن الجماعي يمكن مـن خلالـه وضـع حـد لسـباق التسلح في منطقة شرق آسيا، وحل النزاعات الإقليمية بالطرق السـلمية الأمـر الـذي يمكنها من توسيع نفوذها وذلك بعد أن تطمئن جيرانها بالصعود السلمي، إلى جانب الحفاظ على القدرة النووية ومنع الانتشار النووي في المنطقة أو خارجهـا[1] وضـمان المحافظة على امدادات النفط والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى وغرب آسيا وايجاد عالم متعدد الاقطاب[2]، فضلا عن تعزيز مشاركتها في الاطار المتعدد الاطراف لكونهـا اصبحت من الادوات الرئيسة التي ترتكز عليها القوى العظمى والكبرى بعد الحـرب الباردة بوصفها آداة لتعزيز نفوذها في آسيا[3]، ولجـأت الصـين لتحقيـق أهـدافها إلى عدة وسائل منها الاطار المتعدد الاطراف وهو مـا يهـم موضـوع دراسـتنا، فحاولـت التاثير في منتدى آسيان الإقليمي (ARF) على الرغم من مشاركتها به، ويكمـن ذلـك التأثير في المراحل التي حددها لعمله وهي تطـوير إجـراءات بنـاء الثقـة ثـم اليـات الدبلوماسية الوقائية فترتيبات حل النزاعات. وحاولت أن يكون تركيز المنتـدى عـلى اجراءات بناء الثقة، والا ينتقل إلى ترتيبات الدبلوماسية الوقائيـة، مبديـة ضرورة أن يكـون هنـاك اجـماع وبشـكل جـذري وكامـل حـول مفهـوم الدبلوماسـية الوقائيـة وتعريفها ومبادئها في اقليم آسيا الباسفيك، كما اصرت أيضا على تغيير مصطلح (حل النزاعـات) بوصـفه هـدفاً رسـمياً للتـداولات في المنتـدى وان يحـل محلـه مصـطلح

---

(1) Yan Xue Tong، Analysis of China's National Interests، United States، The Monterey Institute of International Studies، 2002، p.p 104-106.

(2)Wang Jisi، Op، Cit، p.6-7.

(3)Rebort.G. Sutter، Chain's Rise : Implications For U.S Leadership in Asia، Washington، East West Center، 2006، p.p17-18.

(تطوير المقاربات تجاه النزاعات) ولعل ذلك يرجع إلى قلقها من احتمال تحوله إلى منتدى خاضع لسيطرة الولايات المتحدة الامريكيةواليابان التي ستكيفه بما يخدم مصالحها ويضر بمصالح الصين كاحتوائها وتطويقها وان يعمد مثلا إلى انتقاد برنامجها في التطوير العسكري وفي مجال حقوق الانسان[1]، كما سعت ايضا إلى اتخاذ عدة خطوات تهدف إلى تعزيز وتحسين علاقاتها مع جيرانها في منظومة جنوب شرق آسيا (Asean) كتشكيل كل من الصين وآسيان ( اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري) و(اللجنة المشتركة للعلوم والتكنولوجيا) في تموز عام 1994، وفي تموز عام 1996 انضمت إلى مؤتمر آسيان ما بعد الوزاري (Aseaupmc) بوصفها طرفاً كامل العضوية في الحوار وساهمت في تاسيس (آسيان +3)[*] الذي بدأ في تموز عام 1997[2]، وتصاعدت هذه العلاقات بمستوى أعلى بتوقيع الاعلان المشترك لرؤساء دول وحكومات الآسيان والصين حول الشراكة الاستراتيجية للسلام والرخاء في اجتماع القمة السابع للآسيان في تشرين الأول عام 2003 في اندونيسيا، واعقب ذلك تبني خطط العمل الخمسية للمدة 2005-2010، لتنفيذ هذا الاعلان في الاجتماع الثامن للقمة الآسيانية-الصينية، وفي تشرين الثاني عام 2004، ومن اجل توسيع وتعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة للمصالح المتبادلة وتطوير الشراكة الاستراتيجية من اجل السلام والتنمية والرخاء اتفق

---

(1) بايتس غيل، النجم الصاعد "الصين دبلوماسية أمنية جديدة"، ترجمة دلال أبو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص ص 60-66.

(*)وهي آلية تم وضعها من قبل منظومة جنوب شرق آسيا وسيتم التحدث عنها بالتفصيل في الفصل الثالث المبحث الثاني.

(2) المصدر نفسه، ص ص 60-66.

الجانبان على التعاون في عدة مجالات منها الطاقة والنقل والثقافة والصحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات[1]، وفي المجال الاقتصادي وقع الجانبان اتفاقاً اطارياً للتعاون الاقتصادي في تشرين الثاني 2002 لانشاء منطقة التجارة الحرة الصينية الآسيانية [**] التي تحققت كاملة لبروناي واندونسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند والصين في 2010 ويمتد اجل تحقيقها إلى 2015 لكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام، كما وقع الطرفان اتفاقية إنشاء آلية لتسوية المنازعات حول التجارة في السلع عام 2004 والتي بدات في النفاذ عام 2005، وفي كانون الثاني عام 2007 وقع الجانبان ايضا اتفاقية للاستثمار، ولتقوية التعاون الاقتصادي بين الجانبين اعلنت الصين عن إنشاء صندوق للاستثمار بقيمة (10) مليارات دولار يختص بمشروعات التعاون[2]، وانطلاقاً من مسار (آسيان +3) اتفق قادة منظومة جنوب شرق آسيا على تاسيس آلية جديدة تحت اسم قمة شرق آسيا (EAS)[*]، وعلى الرغم من تاكيد دور المنظومة "الآسيان"

---

(1) مدحت أيوب، الآسيان بين بكين وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 183، 2011، ص98.

(**) تحققت منطقة التجارة الحرة بين آسيان والصين (كافتا) في 1 كانون الثاني عام 2010 وتعد اكبر منطقة تجارة حرة من حيث عدد السكان وثالث اكبر منطقة من حيث الناتج المحلي الإجمالي لتتساوى مع المنطقة الأوربية الاقتصادية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) . لمزيد من التفاصيل ينظر: خلفية منطقة التجارة الحرة بين الآسيان و الصين مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.arabicnew.ch

(2) مدحت أيوب، مصدر سبق ذكره، ص98.

(*) تأسست عام 2005 وتتكون من (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الفلبين، استراليا، الهند، الصين، لاوس، كمبوديا، ميانمار، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا) وتهدف إلى مناقشة القضايا المشتركة بين البلدان الأعضاء وتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية والتي من شانها أن تحفز التجارة والاستثمار والتفاعلات الاقتصادية : لمزيد من التفاصيل ينظر: .www.asean.org

وبالأخص الدور الماليزي في تأسيس تلك الالية إلا أنه من الواضح إنها تخدم المصالح الإستراتيجية للصين ولعل ذلك تجسد في عدم دعوة الولايات المتحدة الامريكية للانضمام اليها آنذاك[1]، كما ساهمت في إنشاء منظومة شنغهاي للتعاون[*] عام 2001 وذلك من اجل الحد من الهيمنة الامريكية للتدخل في شؤون آسيا الوسطى وخلق عالم متعدد الاقطاب، وايضا لتوسيع علاقاتها الاقتصادية، وضمان الحصول على موارد الطاقة لتلبية احتياجاتها اللازمة لتقدمها واستمرارية تنميتها الاقتصادية، وتجسد تحقيق هدف المنظومة (بالحد من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون آسيا الوسطى) من خلال قمة استانا عام 2005 عندما شاركت مع اعضاء المنظومة في التوقيع على بيان يطالبون فيه الولايات المتحدة الامريكية بوضع جدول زمني لانسحاب قواتها من آسيا الوسطى[2]. واستكمالاً لما سبق ولغرض تحقيق مصالحها فقد تبنت

---

(1) باتيس غيل، مصدر سبق ذكره، ص66.

(*)تأسست في عام 2001 وتتكون من (روسيا، كازاخستان، أوزبكستان، قرقيزستان، الصين، طاجاكستان) أما الأعضاء المراقبين فهم (إيران، باكستان، منغوليا، الهند) وهي تهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة بين دول الأعضاء وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف بجميع مظاهره والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فضلا عن تشجيع التعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والدفاعية فضلا عن حماية البيئة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والنقل والطاقة والائتمان والتمويل. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Charter of Shanghai cooperation organization، 2002، p.p.1-3

(2) مارك ليونارد، فيم تفكر الصين، ترجمة هبة عكام، السعودية، عبيكان للطباعة والنشر، 2010، ص147.

سياسة التحرك تجاه غرب آسيا محاولة بذلك تلافي الاحتواء والضغوط الامريكية التي من الممكن أن تواجهها في علاقاتها مع ذلك الاقليم لاسيما مع وجود رغبة لدى الولايات المتحدة الامريكية بممارسة دور المهيمن على الاقليم المذكور[1].

ولابد لنا من القول بان ذلك الاقليم يحتوي على المورد الاهم في العالم وهو النفط الذي يمثل جزءً من مصالحها الحيوية في آسيا والذي يعد الحصول عليه ذا أهمية كبرى للمحافظة على نموها ومكانتها بوصفها قوة كبرى لاسيما إذا ما علمنا بان نصف واردات نفطها يأتي من الشرق الاوسط[2] ولغرض تعزيز علاقتها مع دول ذلك الاقليم لجأت إلى المشاركة مع الجامعة العربية في تأسيس المنتدى العربي الصيني عام 2004 [3]. وعززت علاقتها مع مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال التوقيع معه على اتفاقية التجارة الحرة عام 2004 لمناقشة قضايا تهم الطرفين كتسهيل الاستثمارات واجراء تخفيضات كمركية والحفاظ على حقوق الملكية والفكر[4].

---

(1) الشيماء هشام أبو الوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990 إلى 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2009، ص38.

(2) Qian.Xu.Ewen، Chinia's Energy Cooperation With Middle East Oil – Producing Countries، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)،Shanghai International Studies University، No 3، 2010، pp 67-68

(3) إذ يستهدف تحقيق التعاون في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد الوهاب، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرون، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد123، 2005، ص ص 124-136.

(4) Abdulaziz Sager، GCC-China Relation: Looking Beyond Oil-Risks and Rewards، China's Growing Role in the Middle East : Implications For the Region and Beyond، Washington، The Nixon Center، 2010، p.p. 11-12.

أما اليابان فمع نهاية الحرب الباردة بدات تبحث لنفسها عن دور سياسي يتلاءم وقدراتها العسكرية والتكنولوجية المتعاظمة لاسيما بعد أن تنامى لديها احساس باهمية ترجمة تلك القدرات إلى فاعلية سياسية على المستوى الإقليمي، ولتحقيق ذلك توجهت إلى محيطها الاسيوي منطلقة بذلك من عدة اعتبارات منها: **اولاً** الرغبة في الحفاظ على نموها الاقتصادي وتصاعده[1] فدول الجوار الآسيوية تشكل امتدادا حقيقيا للاقتصاد الياباني، ومن ثم فهي تؤكد بان الوحدة الاقتصادية بين دول شرق وجنوب شرق آسيا هي المدخل الافضل لقيام وحدة سياسية متكاملة على غرار الاتحاد الاوربي[2]، **وثانياً** الرغبة في ممارسة دور اقليمي في منطقة شرق [3] وجنوب شرق آسيا[4] والحد من تأثير النفوذ الصيني في الاقليمين، **وثالثاً**الرغبة في الحفاظ على الاستقرار الامني بالاخص في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ذات الموقع الاستراتيجي المهم، فالنزاعات والمطالبات الإقليمية والاسلحة النووية يؤثر على استقرار اليابان لاسيما مع صعود الصين[5]، **ورابعاً** تحدي النظام الاقتصادي الدولي ونظام

---

(1) عدنان خلف البدراني، الدور الياباني في النظام الدولي الراهن وأثره في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص41.

(2) نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج "إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، الأردن، دار فارس للنشر، 2004، ص ص 68-69.

(3)Yuan Chong، East Asian Integration and Japan's Regional Policy، Research Paper، Japan، The Japan Forum on International Relations، August 2010. P.1

(4)Mohamed Jawhar Bin Hassan، Asean's Political and Security Relations With Japan، Tokyo، Japan Center For International Exchange، 2003، p.p.146-147

(5) Ibid، p147

النقد الدولي الذي لم يستطع التعامل مع الازمات المالية الاقتصادية[1]، وتجسيداً لذلك فقد أضحت حركة السياسة الخارجية اليابانية مقترنة بما يسمى بظاهرة الآسيوة (AsianiCation) التي تنصرف إلى الرغبة في آداء دور سياسي اقليمي فاعل يتجه إلى التعاون الإقليمي المتعدد الاطراف بهدف مساعدة دول المنطقة لإيجاد مكان لها في النظام الدولي الجديد[2]، وعليه انصرفت اليابان إلى تطوير علاقاتها الامنية والاقتصادية مع غالبية دول اقليم آسيا الباسفيك لاسيما اعضاء دول منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) لما لها من أهمية اقتصادية بالغة بوصفها مصدراً لامدادها بمصادر الطاقة وسوقاً رحباً لاستقبال منتجاتها فضلا عن أهميتها الجيوستراتيجية النابعة من اشرافها على مضيق ملقا الذي يربط اليابان بمنطقة الشرق الاوسط[3] فمن "الناحية الأمنية" دعمت اليابان إنشاء منتدى آسيان الإقليمي (ARF)[4] والانخراط فيه سبيلا لان يكون العامل الاساسي لإضفاء صفة الشرعية على دورها الإقليمي المتنامي والحصول على التاييد الإقليمي لمثل هذا الدور، إذ اقترح وزير خارجيتها الاسبق (تارون اكاياما) إنشاء المنتدى عام 1991 بهدف ضمان استمرار الوجود الامريكي في المنطقة لتقييد النفوذ الإقليمي للصين ولروسيا الاتحادية، ورغبة في أن يكون لها دور اكبر في الأمن الإقليمي وان بروز دورها بوصفها لاعباً اقليمياً لايمكن

---

(1) Yuan Chong، Op، Cit، p.p 6.

(2) عدنان خلف البدراني، مصدر سبق ذكره، ص42.

(3) نغم نذير شكر، اثر المتغير الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000، ص 59.

(4) توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا " المثلث الاستراتيجي الصين، اليابان، الولايات المتحدة "، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد12، 1998، ص 36.

تحقيقه إلا بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا، إذ إن مصلحتها تكمن في أن يكون هناك استقرار سياسي في المنطقة لاسيما في ظل وجود تهديدات التدفق غير المشروع للاسلحة الصغيرة، لذلك ومن منطلق ما تقدم أخذت زمام المبادرة وعقدت ندوة مع دول المنتدى الذي تم تشكيله لمناقشة التهديدات الأمنية الجديدة، كما اقترح رئيس الوزراء الياباني الاسبق (ريمونا روها شموتو) في المؤتمر الإقليمي الأول الذي عقد عام 2000 بذل الجهود المشتركة مع دول المنتدى لمكافحة الارهاب والقرصنة والاتجار بالمخدرات وفي عام 2002 اقترح رئيس الوزراء السابق (جونيشيرو كويزومي) التعاون بين خفر السواحل لدول المنتدى[1]، أما من الناحية الاقتصادية فقد بدأت اليابان منذ عام 1997 بالتغلغل إلى منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) وذلك على اثر الازمة المالية الآسيوية، فتقدمت باقتراح لإنشاء صندوق النقد الاسيوي عام 1997، كما اعلنت في قمة (آسيان +3) التي عقدت في كانون الأول عام 1997 عن منح قرض بقيمة (6) تريليون ين للبلدان الأسيوية وذلك لتحفيز العمل الاقتصادي وتطوير البنية التحتية والترويج للاصلاحات الاقتصادية وفي تشرين الأول عام 1998 اعلنت اليابان عن مبادرة جديدة أطلق عليها (ميازاوا) التي اشتملت على حزمة من الانعاش الاقتصادي لدول منظومة جنوب شرق آسيا يبلغ مجموعها (30) مليار دولار امريكي، وفي قمة (آسيان +3) والتي عقدت في تشرين الثاني عام 1999 اعلنت اليابان عن مبادرة اوبوشي للتعاون بينها وبين دول المنظومة المذكورة من اجل تعزيز تنمية الموارد

---

(1) يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص ص132-133.

البشرية والتبادلات وتقديم المساعدة لبناء شبكات الامان الاجتماعي والتعاون لتطوير الآسيان وتنشيط اقتصادات دولها ومواجهة تحديات عصر المعلومات ووضع تدابير لمكافحة القرصنة، وفي المؤتمر الوزاري لمنظومة جنوب شرق آسيا الذي عقد في فيتنام عام 2001 كرر وزير الخارجية الياباني السابق(تاناكا ماكيكو) التعاون في الحقول الاربعة تنمية الموارد البشرية، والتعاون في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وتنمية حوض نهر الميكونغ والقضايا العابرة للحدود، وفي تشرين الثاني عام 2002 وتحديدا في قمة بنوم بنه أصدر كل من منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) واليابان الإعلان المشترك حول الشراكة الاقتصادية الشاملة وحدد عام 2003 عاما للتبادل بين آسيان واليابان فكانت الفكرة هي (العمل معاً والنهوض معاً) للتعاون في مجال الانشطة التي تنطوي على الثقافة والفنون والتبادل الاقتصادي والحوار السياسي[1]، كما تم تنفيذ عدد من المشروعات ما بين الزراعية والفنية والتقنية والبيئية وبرامج التبادل التجاري خلال عامي 2003 و 2004 [2] ووقعت مع المنظومة عام 2003 خطة عمل مشتركة لاقامة منطقة تجارة حرة بينها عام 2012 ويأتي سعيها لإقامة تلك المنطقة لأجل مواجهة النفوذ الصيني المتزايد فيها والتصدي لاية محاولة لعزل اقتصادها وذلك باقامة تحالف خارج نطاق القوى الرئيسة الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية[3] وفضلا عن ذلك فقد قامت بتقديم منحة بقيمة (24,600,000,000) ين ياباني لحكومة اندونيسيا

(1) Mohamed Jawhar Bin Hassan، …Op.Cit. p 146-149.

(2) ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، القاهرة، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2007، ص205.

(3) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص118.

وسريلانكا وجزر المالديف لمساعدتها في التغلب على الآثار السلبية لكارثة تسونامي عام 2007، كما تعهد ايضا رئيس وزراء اليابان السابق (شينزوابي) بتقديم (4) مليار دولار امريكي للمنظومة المذكورة انفاً لتعزيز التعاون مع الدول الاعضاء في مجالات مثل أمن الطاقة والوقاية من الكوارث وانفلونزا الطيور[1].

أما روسيا الاتحادية فقد ورثت مكانة الاتحاد السوفيتي من غير أن تملك اسباب القوة السوفيتية كاملة لاسيما على الصعيد الاستراتيجي العسكري، ورغم إنها عانت من المدة التي تلت نهاية الحرب الباردة لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي للدولة الروسية ذات الدور المهم في السياسة الدولية، إذ إن التنازل أو الإنكفاء الإقليمي معناه تهديداً لكيان الدولة الروسية وتعرضها لمشاكل لا حصر لها[2]، وبناء عليه فقد حددت رؤية لها تجسد مصالحها الحيوية وتضمن بقاءها قوة دولية كبرى لها فاعليتها على المستوى الآسيوي ساعية من خلالها إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية [3] وتجسدت تلك الرؤية في **أولاً**ضمان مصالحها الاقتصادية وحل مشاكلها الداخلية من خلال جذب الاستثمارات وتطوير سوقها الاقتصادية وضمان أن يكون لها دور اقتصادي

---

(1) Dirk Nabers، China، Japan and the Quest for Leadership in East Asia، Working Papers، German، Institute of Global and Area Studies، No 67، February 2008، p.p.17-18.

(2) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، 2009. ص1.

(3) جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، سلسلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد 53، 2001، ص83.

فعال ومؤثر في محيطها الإقليمي ولعل ذلك الاهتمام يرجع إلى متغيرات البيئة الدولية وما احدثته من تغيرات جعلت العامل الاقتصادي عاملا حاسما في تحقيق الأمن القومي لاية دولة مما شجعها على ضرورة إنشاء منظومات إقليمية تحقق من خلالها النهوض الاقتصادي[1]، **وثانياً** في الحفاظ على الأمن القومي الروسي عن طريق ضمان نفوذها في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز والحد من التدخلات الغربية والتركية والايرانية في هاتين المنطقتين نظراً لما توفره لها من منافع استراتيجية واقتصادية [2] لاسيما مع اكتشاف النفط في بحر قزوين ومتطلبات نقله عبر الانابيب (نفط وغاز) والذي اضاف أهمية استثنائية لتلك المنطقة فهي تكاد تكون المنطقة الوحيدة لمرور تلك الانابيب إلى اوربا نظراً لقصر المسافة وتوفر موانئ النقل، إذ تنطلق من باكو عاصمة اذربيجان التي تقع على بحر قزوين شبكة من الانابيب الناقلة باتجاه الغرب[3]، **وثالثاً** في التطلع إلى اقامة عالم متعدد الاقطاب والتقليل من الهيمنة الامريكية [4]، وعليه لجأت روسيا الاتحادية إلى إنشاء منظومة كومنولث الدول المستقلة في 18 كانون الأول عام1991 مع بيلاروسيا واوكرانيا تلا ذلك انضمام ثماني جمهوريات اخرى ليصل اعضاء الكومنولث عند اعلانه رسميا في 21 كانون الأول

---

(1) هالة خالد حميد، الدور الإقليمي والدولي لروسيا الاتحادية في عهد يلسن، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 29، 2010، ص ص 188-192.

(2) حسين علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية سابقا) القيود والفرص، المجلة القطرية للعلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، العدد 2، 2002، ص22.

(3) طالب حسين حافظ، الصراع الدولي في القوقاز، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 203، 2011، ص 16.

(4) لمى مضر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 234.

عام1991 إلى احدى عشر دولة[1]، وذلك ادراكا من أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول، ورغبةً منها في المحافظة على بعض الروابط الاستراتيجية الثابتة، وسعياً منها لاثبات دور جمهوريات الدول المستقلة ومكانتها في النظام العالمي، والى اظهار دورها البارز ضمن الكيان الجديد، وساعدها في ذلك وجود نوع من الترابط في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد السوفيتي السابق فضلا عن قربها وتداخلها الجغرافي، وبناءً على ذلك اصرت على تمتين الروابط السياسية والعسكرية معها وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة وابرام معاهدة رسمية تربط بين القوات المسلحة لدول الكومنولث الجديد واخضاع الحدود الخارجية للكومنولث للسيطرة المركزية واعطاء قواتها الدور الحاسم في أي عملية لحفظ السلام داخل دولها ووضع سياسة خارجية مشتركة لها، كما اتفق على ان تقوم مؤسساتها الرئيسة في روسيا وان يرأس الرئيس الروسي اجتماعات قمم المنظومة الآنفة الذكر[2]، وفي السياق نفسه سعت ايضا إلى الانضمام إلى منظومة بحر قزوين التي أنشئت عام 1992 رغبة منها للاشتراك مع ايران في وضع حد لتدخل تركيا والولايات المتحدة الامريكية في الحصول

(1) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص99.

(2) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص277.

على نفوذ في منطقة بحر قزوين[1] والى جانب ما تقدم فقد بذلت جهوداً حثيثة لاثبات مكانتها بوصفها قوة كبرى ولمواجهة الهيمنة الامريكية المتزايدة على النظام العالمي ومقدراته عن طريق تعزيز علاقتها مع الصين ومن هنا جاء في 25 حزيران عام 1996 التوقيع على مجموعة شنغهاي بينها وبين الصين وثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى هي كازاخستان وطاجكستان وقرقيزستان[2] التي تطورت فيما بعد وتحولت إلى منظومة شنغهاي للتعاون عام 2001[3] مستهدفة من وراء انشائها وضع حد لتدخل الولايات المتحدة الامريكية في منطقة النفوذ الروسي (آسيا الوسطى) وإقامة نظام متعدد الاقطاب، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الاعلان الذي صدر عن المنظومة في قمة استانا عام 2005 والذي وضح (أن النظام الدولي يجب أن يكون نظاماً عقلانياً وعادلاً يبنى على أساس الثقة وحسن الجوار المتبادل وعلى إنشاء شراكة صحيحة لاسيما مع عدم وجود ذريعة للاحتكار والهيمنة الدولية)[4]، ولتعزيز نفوذها بشكل اكبر في آسيا الوسطى، اشتركت مع تلك الدول في إنشاء المنظومة الاقتصادية الاوراسية

---

(1) لورنت دوسكاس، تنمية نفط بحر قزوين نظرة عامة، في مجموعة باحثين، مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص ص24-34.

(2) محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي " قراءة في الأسباب والنتائج"، الموصل، دار ابن الأثير، 2006، ص ص171-172

(3) نوار محمد ربيع ونوري الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 221 و 222، 2010، ص 123

(4) Alyson J.K Bailes and Others، The Shanghai Cooperation. Organization، Sweden، Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، 2007، p.p.6-8.

(EAEC) واصبحت مهيمنة على سياستها من خلال امتلاكها (40%) من الأصوات، وبهذا فهي تمتلك ممارسة حق النقض (الفيتو) بشان القضايا الرئيسة المتعلقة بالسياسة العامة للمنظومة[1]، كما انضمت ايضا إلى كومنولث آسيا الوسطى (OCAC)[*] عام 2004 بغية كبح طموح اوزبكستان الراغبة في الهيمنة على اقليم آسيا الوسطى، ورداً على سياساتها وعلى اساليب الضغط التي تستخدمها في علاقاتها مع دول الاقليم كمسألة توزيع المياه في المنطقة والتهديد باستخدام القوة لمن يثبت مساعدته للحركة الاسلامية والامتناع عن تأييد الاستراتيجيات الإقليمية التي تضعها المنظومات الإقليمية[2].

---

(1) Rosa and Gregory Gleason، Bridges and Fences the Eurasian Economic Community and to Coordinate Policies Eurasia، www.vnfindhuji.ac.il

(*) في نيسان 1994 قررت كازاخستان وقرقيزستان وأوزبكستان إنشاء منظومة إقليمية تستهدف إقامة فضاء اقتصادي واحد بينها من اجل تنسيق العمل المشترك في المسائل الاقتصادية وتطوير اقتصاد السوق ولإنشاء مساحة اقتصادية مشتركة تقوم على حرية حركة السلع والخدمات، وانضمت طاجاكستان إليها عام 1998 بعد أن كانت متواجدة قبل ذلك التاريخ بصفة عضوا مراقبا. وبعد أحداث 11 أيلول عام 2001، اصدر قادتها إعلان طشقند الذي تضمن اتخاذ إجراءات مشتركة ضد التطرف والإرهاب السياسي والديني العابر للحدود وزيادة وتعزيز الحوار السياسي، وفي عام 2005 قررت الدول الأعضاء في المنظومة الانضمام إلى المنظومة الاقتصادية الاوراسية وبالتالي تلاشى وجودها، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Zhenis Kembayev، Legal Aspects of Regional Integration Central Asia : www.zaoer.de/66.

(2) Central Asia and Afghanistan: Insulation on Silk Road Between Eurasia and the Heart of Asia، Norway، Peace Research Institute Oslo (PRIO)، 2012، p.p.17-19

أما الهند فمع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حدثت عدة متغيرات اضطرت بموجبها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية وتمثلت تلك المتغيرات بتفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور قوى كبرى مزدهرة اقتصاديا كالصين واليابان فضلا عما يتمتع به اقليم جنوب شرق آسيا من ازدهار اقتصادي في الوقت الذي كانت تعاني فيه ازمة اقتصادية حادة واجهتها في عام 1991 ووصلت بها إلى حد الافلاس الحقيقي[1] وبموجب ذلك عملت على تبني سياسة (انظر إلى الشرق) التي تتلخص في تعميق التعاون العسكري والاقتصادي بينهاوبين دول شرق وجنوب شرق آسيا بهدف التاثير في النفوذ الصيني والحد منه[2] وتحقيق التكامل مع اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا وهو ما يحقق طموحها في الرغبة في أن تصبح قوة اقتصادية كبرى فضلا عن القدرة على مواجهة الحمائية في اوربا وامريكا الشمالية وذلك بالتفاوض مع اكبر عدد ممكن من الدول للحفاظ على خياراتها المفتوحة[3].

وان سياسة (انظر إلى الشرق) اعادت تاكيدها بموجب الوثيقة التي اصدرها رئيس وزراء الهند (مانموهان سينج) في عام 2008 والمعنونة بـ( North Eastern Region Vision 2020) إذ اكدت فيهاعلى ضرورة تعزيز العلاقات مع شرق وجنوب شرق آسيا من خلال فتح طرق التجارة وربط اسواقها مع

(1) عبد الرحمن عبد العال، الهند مقومات الصعود وتحولات السياسية الخارجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007، ص109.

(2) فادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد183، 2011، ص74.

(3) Dong Zhang، India Looks East Strategies and Impacts، Working Paper، Australia، AUSAID Public Affairs Group، September 2006،، p.p.14-15.

الأسواق الآسيوية الجنوبية الشرقية الأمر الذي سيؤدي إلى توسيع الفرص الاقتصادية وتسريع عملية النمو وهو ما يمكنها من تحقيق تقدم سلمي قوي يمكنها من التعامل مع القوى العالمية عام 2020[1]، وبموجب تلك السياسة بدأت تعمق علاقتها بمنظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) فاصبحت شريكاً في حوار الآسيان عام 1992 وتم رفع مستوى هذا الحوار عام 1995 إلى مستوى الشراكة الكاملة، عندما شاركت الهند في الاجتماع الوزاري للمنظومة (وما بعد المؤتمر الوزاري) وأيضا في المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) في تموز عام 1996، وشهد عام 2002 افتتاحية قمة الآسيان– الهند، وخلال انعقاد مؤتمرات القمة الآسيانية - الهندية اقترحت عدداً من المبادرات لتعزيز التواصل وتحقيق التكامل الاقتصادي والاتصال بين الشعوب والتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية وتكنولوجية الفضاء والزراعة، وعقدت المؤتمرات التجارية بين الهند والآسيان مع مؤتمرات القمة جنباً إلى جنب[2]، كما ابرمت اتفاقية التجارة الحرة مع آسيان عام 2008، ومن المقرر تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة مع دول المنظومة بشكل ثنائي للمدة (2010 - 2012) وهو ما يوفر فرصة مناسبة للتكامل الاقتصادي[3]، كما عدت الهند من الدول المؤسسة لقمة شرق آسيا عام 2005[4] وبادرت الى احتواء النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا عن طريق

---

(1) North Eastern Region Vision 2020، India، Ministry of Development of North Eastern Region، 2008.pp9-15.

(2) ك. س. كوبوسوامي، التوجه الهندي شرقا وتعزيز المكانة، ترجمة فؤاد خليل، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: www.onislam.com

(3) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 119-120.

(4) ك. س. كوبوسوامي، مصدر سبق ذكره.

جذب بعض دول جنوب شرق آسيا واشراكها في تأسيس منظومة مبادرة خليج البنغال التقني المتعدد القطاعات (BIMSTEC)[*] عام 1997، وكذلك اشراكها في منظومة حوار التعاون الآسيوي التي تجمع بين دول من جنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الاوسط [1]، كما بادرت بتأسيس مبادرة تعاون ميكونغ غانغا في عام 2000 محاولة بذلك موازنة الصين في المنطقة المطلة على نهر الميكونغ[2]، ولاشك بان مصالحها لاتكمن في توجهها نحو دول شرق وجنوب شرق آسيا فقط، وانما ايضا لديها اهتمام كبير بإقليمي غرب آسيا وآسيا الوسطى،فضلا عن اقليم المحيط الهندي كونه يمثل اهم طريق لعبور امدادات الطاقة واهم ممر بحري تجاري فضلا عن كونه بؤرة للتحديات في القرن الحادي والعشرين تلك التحديات التي تتفاوت من ارهاب وتطرف إلى قرصنة وتامين طرق المواصلات البحرية، وفي هذا الاقليم ثمة دول بالغة الأهمية لها نظراً لموقعها الجنوبي وعلى مقربة من المعابر الاستراتيجية مثل مضيق هرمز (بين ايران وعمان) ومضيق ملقا بين (سنغافورة واندونيسيا وماليزيا) وباب المندب بين(جيبوتي وارتيريا واليمن ورأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا) ومضيق

---

(*) تأسست عام 1997 وتتكون من (بنغلادش، سريلانكا، تايلاند، الهند، ميانمار، بوتان، نيبال)، تستهدف تحقيق التعاون في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والزراعة والسياحة والطاقة وإدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب، وقد خططت لإقامة منطقة تجارة حرة لتحرير التجارة بينها عام 2017 ولمزيد من التفاصيل ينظر:

BIMSTEC، www.newstrackindia.com

(1)Evelyn Gob، Meeting the China Challenges: the U.S in Southeast Asian Regional Security Strategies، Washington، East-West Center،2005،p32 .

(2) ك. س. كوبوسوامي، مصدر سبق ذكره.

موزمبيق (بين موزمبيق ومدغشقر)[1] وقد دخلت في التنافس على النفوذ في ذلك الاقليم مع الصين ولتحقيق مصالحها وتثبيت نفوذها بشكل اكبر في ذلك الاقليم سعت إلى تأسيس منظومة حافة المحيط الهندي عام 1997 لوضع حد لتدخل الصين في تلك المنطقة وردع أي تحدي عسكري بحري تطرحها أي من الدول الساحلية[2].

أما تركيا فقد شكلت موجة متغيرات ما بعد الحرب الباردة احد العوامل الرئيسة في مراجعة سياستها واعادة ادراج منطقة جديدة في حساباتها الاستراتيجية وهي منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز[3]، لاسيما بعد ظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالموارد الهائلة، والذي شكل حافزا لظهور طموح تركي نحو اقامة (مجلس العالم التركي) على غرار المنظومات القومية والاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوربي[4] وتحركت تركيا تجاه تلك المنطقة على مستويين ثنائي ومتعدد.

وبقدر تعلق الأمر بالمستوى المتعدد فقد استند التحرك التركي تجاهها من خلال تشجيعها على الانضمام إلى منظومة التعاون الاقتصادي (ECO) عام

---

(1) براهما تشيلاني، سياسة الهند الخارجية في العالم متغير، في مجموعة باحثين، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص73.

(2) David Scott، India's (Grand Strategy)for the Indian Ocean : Mahanian Vision، Asia Pacific Review، Institute For International Policy Studies، No 2، 2006، p.p.106-107

(3) عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص174.

(4) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص ص70-71.

1992[1] كما وبذلت جهوداً حثيثة لاقامة منظومة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الاسود (BSEC) عام 1992 رغبة منها في استغلال حوض البحر الاسود بما يخدم خططها الاستراتيجية القومية التي تتمثل في احد جوانبها في تحجيم النفوذ الايراني والروسي في جنوب القوقاز، ولم تكتف بالانفتاح على المناطق الآنفة الذكر فقط بل سعت إلى الانفتاح على العديد من المناطق المهمة كمنطقة جنوب شرق آسيا وأفريقيا الغنية بالمصادر الطبيعية كونها توفر عناصر تمكنها من تجاوز ضعف السياسة المتعلقة بالمناطق القارية، وبناءً عليه بادرت بالانضمام إلى منظومة الدول النامية (D8) التي تشكل ارضية مهمة للامكانات الكبيرة التي يحملها إذ يقارب عدد سكان الدول الأعضاء في هذه المجموعة خُمس سكان العالم، كما تشكل المناطق التي تقع عليها هذه الدول شريطاً جيواستراتيجيا بالغ الأهمية يمتد باتجاه شرق – غرب على طول القارة الافروآسيوية، وبموجب ذلك الانضمام خرجت عن خطها الاعتيادي في مرحلة الحرب الباردة[2].

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن تركيا خلال مرحلة التسعينيات من القرن الماضي انصب اهتمامها على تلك المناطق الآنفة الذكر رغبةً منها في ممارسة دور إقليمي في الوقت الذي انصرف اهتمامها عن غرب آسيا لإعتقادها الموروث من الذهنية الكمالية أو العلمانية المتشددة والقائلة بان أي انفتاح كبير على العرب والمسلمين سيورطها ويكبح تطورها على وفق الانماط الحديثة ويهدد بشكل

(1) المصدر نفسه، ص71.

(2) احمد داؤود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد طارق ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص ص308-315.

اساسي نظامها العلماني[1] وتجدر الإشارة بـان تلـك السياسـة لم تسـتمر طـويلا فـما لبثت أن طـرأت العديـد مـن التغـيرات عليهـا لاسـيما بعـد صـعود حـزب العدالـة والتنمية للسلطة عام 2002، وتبنيه استراتيجية انطلقت من أن لتركيا عمقا تاريخيا واسـتراتيجيا وعليهـا اسـتعادة عمقهـا التـاريخي والاسـتفادة مـن عمقهـا الجغـرافي الاستراتيجي من خلال الانفتاح على غرب آسيا وروسيا الاتحادية وبلغاريـا والبلقـان وصولاً إلى أفريقيا[2] ولتحقيق تلك الاستراتيجية وضعت سياسة خارجية قائمـة عـلى تصفير المشكلات القائمة بينها وبين جيرانها فضلا عن اتباع سياسة خارجية متعـددة الأبعاد والمسالك والانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية إلى الحركـة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لها، ولأجل ضمان نجـاح تلـك الاسـس سيتوجب عليها إعادة توجيه البوصلة العسـكرية لمواقعهـا وجعلهـا منسـجمة مـع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الاسلامي ومنـه العـربي بعـد مـا ابتعدت عنه منذ انهيار السلطة العثمانية واصبحت جزءً تابعا للمنظومـة الغربيـة الاسرائيلية[3]، ولأجل القيام بـدور فاعـل ومـؤثر في محيطهـا أخـذت زمـام المبـادرة اشعاراً للآخرين بوجودها وقدرتها كمبادرة جوار العراق إذ تم طرح هـذه المبـادرة لاول مرة في عهد وزير الخارجية الاسـبق (اسـماعيل جـيم) لكـن الـرئيس العراقـي

(1) محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العـربي، بيروت، العدد 382، 2010، ص ص95-97.

(2) محمد نور الدين، سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 22، 2009، ص ص78-79.

(3) محمد نور الدين، تركيا إلى اين، مجلة المستقبل العربي، بـيروت، العـدد364، 2009، ص ص43-44.

الاسبق(صدام حسين) لم يوافق عليها آنذاك، ومن ثم طرحت مبادرة وزراء خارجية دول الجوار العراقي التي اصبحت احدى الادوات المهمة لسياستها الخارجية في غرب آسيا[1]، كما قامت ايضا بتفعيل منظومة المؤتمر الاسلامي انطلاقا من أهمية ما يجري من أوضاع في العالم الاسلامي لاسيما بعد غزو افغانستان والعراق عبر ايصال أحد أبرز المتنورين الاتراك وهو البروفيسور (اكمل الدين احسان اوغلو) إلى امانتها العامة[2] واصبحت عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية وشاركت في إنشاء المنتدى العربي – التركي[*] عام 2007 الذي هدف إلى رسم الخطوط الرئيسة لتطور جديد لعلاقات الدول العربية معها والتأسيس لشراكة عربية معها[3]، وقد نظرت تركيا إلى هذا المنتدى بوصفه هيكلاً تستطيع من خلاله تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الاوسط مقتنعة بانه سوف يتوسع مستقبلا ليرسي العلاقات فيما بينهم من

---

(1) مليحة التون الشيك، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا وموقع الوطن العربي منها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 382، 2010، ص93.

(2) محمد نور الدين، تركيا" الصيغة والدور"، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص28.

(*)تأسس في عام 2007 ويهدف إلى تحقيق التعاون في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي الاجتماعي فضلا عن تعزيز مبادرة التحالف والمشاورات. لمزيد من التفاصيل ينظر: اتفاقية الإطار لمنتدى التعاون العربي التركي، الجامعة العربية، الأمانة العامة، 2007.

(3) منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 382، 2010، ص111.

خلال إطار مؤسساتي يطور التعاون والمشاورات البناءة في المجالات كافة[1]. مع الأخذ بنظر الاعتبار ما تشهده الاوضاع الدولية حالياً من تغيرات متعددة وعميقة إذ اصبح السلام والتنمية أكثر تشابكاً والتحاماً من ذي قبل.

ووقعت على مذكرة تعاون مع مجلس التعاون الخليجي عام 2008، إلى جانب ما تقدم بادرت بمحاولة لخفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع بين جورجيا وروسيا الاتحادية عام 2008، وطرحت مبادرة منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز، كما إنها لم تتخلف عن المشاركة في الاتحاد من اجل المتوسط الذي دعا اليه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في 14 تموز عام 2009[2].

أما ايران فإن اهتمامها لأثر الجغرافية السياسية في قرارها الخارجي اتى بما حدث من تطورات في الاوضاع بعد الحرب الباردة في شمالها وشرقها وغربها فدفعت لايجاد مجموعة من الفرص شكلت حافزا لضرورة تحرك ايراني سريع للتعاطي معها لاسيما الشمال، إذ إن فرصة تدعيم علاقتها مع آسيا الوسطى يعد أمراً بالغ الأهمية كون أنها تمثل حلقة الوصل بين نفط الخليج ونفط قزوين، والاهم من ذلك فان نفوذها في هذه الجمهوريات الفتية يأتي من ضرورة قطع الطريق على اسرائيل من التوغل في تلك الجمهوريات ومن ثم تهديدها من

---

(1) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق" الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص98.

(2) محمد نور الدين، تركيا إلى أين ... مصدر سبق ذكره ص ص45-47.

الشمال [1]، ولتعميق دورها في آسيا الوسطى والقوقاز عملت على صياغة منهج براغماتي تدريجي لا يدور حول التركيز على التغير الثوري الاسلامي في جمهوريات آسيا الوسطى بل تقديم أنموذج ايراني اسلامي يتسم بالطبيعة العملية والسلمية ويعود ذلك للتباين المذهبي من ناحية ولإدراكها أن النخبة الحاكمة في آسيا الوسطى تشربت القيمة العلمانية بما يجعلها اميل إلى عدم تقبل الفكر الايراني من ناحية اخرى وقد نجحت في سعيها لاقناع دول آسيا الوسطى بانها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية ومن ثم قبول التعاون معها[2] من خلال اقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[3] وتأطيرها وتنظيمها في شكل منظومات إقليمية، وبناء على ذلك فقد سعت ايران لتشكيل اتحاد للدول الناطقة باللغة الفارسية وذلك عندما أنشأت في شباط عام 1992 منظومة اللغة الفارسية التي تضم فضلا عنها كل من طاجكستان وافغانستان[4] وعملت ايضا على تاكيد علاقاتها مع تلك الدول من خلال محاولة اشراكها في منظومات تعاون اقليمي قائمة كما هو الحال في

(1) علي محمد حسين، التنافس على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 34، 2007، ص140.

(2) حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدول في منطقة الجمهوريات الإسلامية وآسيا الوسطى، دراسات سياسية دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 1، تشرين الثاني 2004، ص ص 14-15.

(3) محمد بن عبد الرحمن العبيدي وواثق محمد براك، دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011، ص141.

(4) حميد شهاب احمد، مصدر سبق ذكره، ص15.

اشراكها في إطار منظومة التعـاون الاقتصـادي (ECO)[1]. فضـلا عـن مبادرتهـا لانشاء منظومة بحر قـزوين (CASCO)[*] عـام 1992[2] في محاولـة منهاللحـد من التدخل الغربي في تنمية ثروات بحر قزوين، ولابد لنا مـن القـول بأنـه وان كان قد احتل الجزء الشمالي من ايـران الاهـتمام الاكـبر منهـا إلا أنهـا بالمقابـل اندفعت بالاهتمام نحو غربها وجنوبها، فيمثل الخليج العربي اهم منفذ بحري يربطها بالعالم فضلا عما يكمن فيه من احتياجات نفطية مهمة[3] فحاولـت أن ترتكز سياستها في منطقة الخليج على المصالح القومية محاولة تفعيل العلاقات

---

(1) شـيرين هنـتر، إيـران بـين الخلـيج العـربي وحـوض بحـر قـزوين" الانعكاسـات الإسـتراتيجية والاقتصـادية"، سلسـلة دراسـات اسـتراتيجيه، أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، العدد 38، 2001، ص50.

(*)تأسست عام 1992 وتتكون من (أفغانستان، إيـران، تركيـا، باكسـتان، كازاخسـتان، أوزبكسـتان، تركمانستان، قرقيزستان، طاجاكسـتان، أذربيجـان) وتعـد أول خطـوة إقليميـة لوضـع نظـام قـانوني شامل لمنطقة بحر قزوين بهـدف وضـع الحلـول الملائمـة لقضـايا الشـحن البحـري وصـيد الأسـماك والموارد البحرية، واتفق الأعضاء على تحديد مجالات العمل المشترك وهي حماية المـوارد الطبيعيـة لبحر قزوين واحترام مصالح الإطراف في الاستفادة من الطرق البحريـة واحـترام المتطلبـات البيئيـة. ولمزيد من التفاصيل ينظر: بول غريغوري، تنمية احتياطات الطاقة في بحر قزوين البيئة القانونيـة، في مجموعة باحثين، مصادر الطاقة في بحر قـزوين، ابـوظبي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، 2001، ص 47.

(2) احمد حامد علي، التنافس الجيوبـولتيكي في بحـر قـزوين المعطيـات والإبعـاد، مجلـة دراسـات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد1، 2004، ص89.

(3) هلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، إيـران، منظمـة الإعـلام الإسلامي، ب ت، ص221.

الإقليمية، وتشجيع التعاون الإقليمي بشكل يهدف إلى الاستجابة لمصالحها القومية الاقتصادية منها والامنية[1].

وتجدر الاشارة بأنه لم يحدث أي تقارب بين دول الخليج وإيران حتى عام 1997 مع تولي الرئيس الايراني الاسبق(محمد خاتمي) السلطة واتباعه استراتيجية عامة تقوم على الانفراج وتحسين علاقاتها الخارجية الخليجية منها والعربية لاسيما وان المملكة العربية السعودية تبنت آنذاك موقفاً يدعو إلى التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة الامريكية مع الاخذ بنظر الاعتبار أن لا يقضي ذلك على التحالف السعودي الاستراتيجي معها، فاستغلت ايران انعقاد قمة منظومة المؤتمر الاسلامي في بلدها عام 1997 فاستدعت عددا كبيرا من الرؤساء العرب منهم ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبد العزيز آنذاك لحضور القمة في محاولة منها لإنهاء عزلتها الدولية ولتفعيل علاقاتها الإقليمية وبالفعل نجحت في ذلك الوقت وحدث نوع من التقارب بين الدول الخليجية وإيران[2].

ومع احتلال العراق تبنت سياسة خارجية قائمة على استغلال التناقضات والاخطاء السياسية لكسب مزيد من الاوراق في المنطقة، كزيادة نفوذها في العراق والدعوة إلى خلق منظومة إقليمية تضم العراق وسوريا ولبنان وتركيا من اجل الالتفاف على التوجه العربي والدولي الرافض لهيمنتها ويعد ذلك جوازاً للدخول للمنطقة عبر تركيا واضعاف التضامن العربي وحمله على الاستسلام لنزعة الهيمنة الايرانية الإقليمية لكنها لم تنجح في ذلك لان تركيا لها اجندتها

---

(1) هيثم الجنابي، السياسة الإيرانية الإقليمية، مجلة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد2657، 2009، ص2.

(2) شيرين هنتر، مصدر سبق ذكره، ص 43.

الخاصة في المنطقة، واستكمالاً لما سبق اقترحت اقامة مشروع تعاون وشراكة يسمى الساعة وهي مختصر لأسماء الدول (تركيا، سوريا،ايران، العراق) وهدفه كما يبدو اضعاف العقوبات المفروضة على ايران عبر بوابة العراق[1]، كما ولجأت لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي من خلال مشاركتها في القمة الثامنة والعشرين لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2007 [2].

وبهذا يتضح مما سبق بان العديد من القوى الإقليمية الرئيسة لجأت إلى تسخير المنظومات الإقليمية لصالح تحقيق أهدافها في الحصول على نفوذ إقليمي في العديد من الأقاليم الفرعية لقارة آسيا، وبما يمكنها من تعزيز مكانتها بوصفها قوى اقليمية رئيسة.

---

(1) خالد الدين نايف الهباس، النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011، ص ص 192-193.

(2) هيثم الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص4.

## المبحث الثالث

## النزاعات الإقليمية

لاشك ان قارة آسيا تتميز بالعديد من النزاعات الاقليمية التي تهدد استقرارها وأمنها، وتتنوع تلك النزاعات مابين نزاعات برية ترجع جذورها إلى الموروثات الاستعمارية ونزاعات مائية حول (جزر، خلجان، بحار، انهار) ترجع أساساًلما تتمتع به المناطق المذكورة اعلاه من موقع استراتيجي مهم وقيمة اقتصادية كبيرة.

ففيما يتعلق بالنوع الاول من النزاعات الاقليمية (البرية)فيمكن ان نضرب مثالا لها في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، اذ ساهمت بريطانيا في إنشاء دولة اسرائيل وتمثل ذلك بتبنيها سياسة ترمي إلى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين واحالة تلك القضية (قضية فلسطين) إلى الأمم المتحدة الأمر الذي اسفر عنه صدور قرار (2/181) متضمنا الموافقة على مشروع تقسيم فلسطين إلى دولةعربية وأخرى يهودية، وفي عام 1948 احتلت اسرائيل( 78%) من ارض فلسطين على اثر انتهاء الانتداب البريطاني[1]. ومن الامثلة على النزاعات الحدودية النزاع العراقي – الكويتي اذ بقى العراق لمدة طويلة يطالب بالكويت ويعدها واحدة من محافظاته لكون ان الكويت كانت جزءً لايتجزأ من ولاية (البصرة) في ظل الدولة العثمانية[2]. وكذلك النزاع الهندي – الباكستاني

---

(1) سليمان اوسته، حدود فلسطين مدخل إلى الاستعمار، مجلة عالم الفكر، دمشق، العدد 4، 2004، ص3.

(2) Paul. R Hensel and Others، Colonial Legacies and Territorial Claims، Search Thrown in Conference National Territory and Sovereignty: Sixty Years Since the Founding for the Nation، Seoul، The North East Asian History Foundation، 2008، p.76.

حول اقليم كشمير الذي يعد من اهم الموروثات التي صاحبت تقسيم شبه الجزيرة الهندية [1]، اذ نشأ هذا النزاع بسبب المشروعات المتنافسة لإنشاء الدولتين اذ أصرت الهند على التمسك بكشمير لكي تبين ان هذه المقاطعة يمكن ان تزدهر في ظل نظام علماني وقد ايد الملك الهندوسي في كشمير موقف الهند ووافق على الانضمام إلى الهند في عام 1948 على أمل الحيلولة دون قيام انتفاضة بدعم من باكستان، وفي المقابل كانت باكستان تعتقد ان كشمير التي كانت تقطنها أغلبية مسلمة تعد تابعة لها ومنذ ذلك الحين رفضت الحكومتان باستمرار تغيير مواقفهما[2].

ومن النزاعات الحدودية الأخرى النزاع الحدودي بين كازاخستان واوزبكستان حول ترسيم (1400) ميل من الحدود، وكذلك النزاع الحدودي بين اوزبكستان وقرقيزستان الذي يتعلق حول مطالبة قرقيزستان بإعادة ترسيم حوالي (680) ميل من الحدود، والنزاع الحدودي بين اوزبكستان وطاجكستان وقرقيزستان حول وادي فرغانة المقسم إلى ثلاثة اجزاء تنتمي إلى الدول الثلاثة الامر الذي ادى إلى حدوث العديد من التوترات الحدودية فيما بينها، ولعل ذلك كله يعود إلى انتهاج الاتحاد السوفيتي السابق لسياسة تقضي برسم الحدود بين دول آسيا الوسطى على مقتضى مصالحه التي تتركز في السيطرة على المنطقة، واتخذ قرارات لبناء طرق وسكك حديدية دون اي اعتبار للعامل العرقي

---

(1) احمد إبراهيم محمود، الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد146، 2001، ص ص56-57.

(2) سوميت جانجولي، هل ستوقف كشمير نهوض الهند، في مجموعة باحثين، نهوض الهند، سلسلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 67، 2008، ص58.

والديني[1]. وهناك ايضا النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا حول بعض المعابد لعل من أبرزها بريه فيهيار اذ تدعي تايلاند بأحقيتها بذلك المعبد لاسيما بعد ان اصبح من مواقع التراث العالمي وبدأ يحظى بقيمة كبيرة في الجانب السياحي[2].

اما النوع الثاني من النزاعات الاقليمية(المائية) فتتمثل في بحر الصين الجنوبي الذي يعد من البحار المميزة الموجودة في قارة آسيا اذ يتمتع بموقع استراتيجي هام يربط بين المحيط الهندي والمحيط الهادي وصولا إلى الشرق الاوسط، وبهذا فهو يعد من الطرق البحرية السريعة والمهمة للاقتصاد العالمي اذ ان اكثر من نصف ناقلات النفط العالمية تمر من ذلك البحر فضلا عن ان اكثر من نصف الاساطيل التجارية العالمية تبحر من خلاله كل عام، وبهذا فهو يعد الشريان الرئيس لاستيراد الطاقة الحيوية والصادرات السلعية، كما يحتوي ايضا على ثروة سمكية هائلة وهيدروكاربونات ومواد معدنية مهمة كالنفط والغاز، ويحتوي ما يزيد على (30%) من الشعاب المرجانية في العالم[3]، ويحتوي على

---

(1) Jim Nichol، Central Asia Security: Issues and Implications For U.S Interest، CRC Report For Congress، United State، Congressional Research Service، March 2010. P12.

(2) Poul W Chambers and Siegfried، Image Formation At Nation's Edge : Thai Perception of Its Border Dispute With Cambodia – Implications For South Asia، Working Paper، Heidelberg University، South Asia Institute، No 52، 2010 p.p.16-18.

(3)Maritime Border Areas: Terrorism، Piracy and Pollution and Illegal Fishing in the South China Sea، in James Clad "Edited"، The Borderlands of Southeast Asia Geopolitics، Terrorism and Globalization، Washington، Institute For National Strategic Studies، 2011، p.p.107-109.

مجموعتين من الجزر ففي شماله تقع جزر باراسيل وفي جنوبه تقع جزر سبراتلي التي هي اكثر عددا من سابقتها، وتدعي الصين بأن جزءاً كبيراً من بحر الصين الجنوبي يعود اليها بما في ذلك الجزر ومن ثم فهي تمتلك الحرية الكاملة في المنطقة البحرية[1]، ومثل هذا الامر لم يكن مقبولا من قبل كل من فيتنام وتايوان وماليزيا والفلبين وبروناي التي تتنازع مع الصين حول السيادة على جزر سبراتلي، اما جزر بارسيل فتتنازع عليها الصين مع فيتنام، ولعل نزاع تلك الدول يكمن في الرغبة في الحفاظ على حرية الابحار لسفنها التجارية في ذلك البحر فضلا عن مطالبة الدول ذات السيادة على طول الساحل بتوسيع وتأكيد مطالبها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والمحافظة على استغلال الموارد[2]، وهناك ايضا نزاع بين الصين واليابان في منطقة بحرالصين الشرقي حيث ان كلا الطرفين يدعيان بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وقد أجج هذا النزاع التقارير التي تذهب إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر سنكاكو(Senkako) وحقل غاز(Chunxiao). وايضا هناك النزاع القائم بين اليابان وروسيا حول جزر الكوريل وهي اربع جزر تقع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية في اقصى شمال ارخبيل اليابان وقبالة اقصى شرق روسيا وتبلغ مساحتها (500) كم$^2$ ولهذه الجزر اهميتها البالغة وذلك لغنى منطقتها بالاسماك والمعادن والمنغنيز والقصدير والزنك والنحاس والتيتانيوم، حيث تدعي اليابان بأحقيتها في تلك الجزر، لاسيما بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام

---

(1) صهيب جاسم، الكتلة الاقتصادية لشرق آسيا، قضايا دولية، باكستان، العدد 346، 1996، ص21.
(2) مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا الأسباب والحلول، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007، ص130.

1951 بـين الـدولتين التـي اعـادت العلاقـات الدبلوماسـية بيـنهما ووافـق الاتحـاد السوفيتي السابق بموجبها عـلى اعـادة تلـك الجـزر وهـو مـا لم يـتم لحـد الان[1]، وفي السياق نفسه يوجد بين كل من قطر والبحرين نزاع حـول ثـلاث جـزر غنيـة بـالنفط والمياه العذبة ناهيك عن تمتعها بموقع استراتيجي مهـم وهـي فشـت الـديبل وحـوار وجرادة، فضلا عن منطقـة الزبـارة ومنطقـة زوبـراخ، اذ طالبـت قطـر بضرورة فـرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث التابعة للبحرين، اما البحرين فقد طالبت بتبعية منطقة الزبارة لها[2] وهناك النزاع الاماراتي-الايراني حـول الجـزر العربيـة الـثلاث (ابـو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التي تتمتع بموقـع جغـرافي مهـم اذ تقـع عنـد مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي الـذي يعـد مـن احـد أهـم المضـائق في العـالم، فالدول التي تسيطر عليه يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كلها بسهولة، وبنـاءً عليه فقد اندفعت ايران في 30 تشريـن الثـاني عـام 1971 لاحتلالهـا، في الوقـت الـذي تطالب الامارات بسيادتها عليها[3].

وإلى جانب النزاعات على الجزر هنـاك ايضـا نزاعـات حـول الخلجـان في قارة آسيا كالنزاع بين كل من الصين وفيتنام حول خليج تونكين إذ يتعلق النـزاع

(1) مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا..، مصدر سبق ذكره، ص ص129-130.

(2) عبد القادر زريق المخادمي، نزاعـات الحـدود العربيـة، القـاهرة، دار الفجـر للـنشر والتوزيـع، 2004، ص ص 145-146.

(3) شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والايرانين، مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية "الاتجاهات الراهنة وآفـاق المسـتقبل"، بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2001، ص436 ولمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإمـاراتي الإيـراني حول جزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابـو مـوسى، الموصـل، مركـز الدراسـات الإقليميـة، 2009، ص53.

بالمطالبات البحرية فيما بينها والمتعلقة بالثروة السمكية وموارد النفط والغاز. ويوجد نزاع حول خليج تايلاند بين تايلاند وفيتنام وكمبوديا وماليزيا لاحتوائه على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، فعلى الرغم من توصل تايلاند وفيتنام إلى اتفاقيـة عـام 1991 لكن ما تزال تايلاند وكمبوديا في حالة نزاع[1]، وهناك النزاع الاندونيسي الماليزي حـول حدود الجرف القاري في غرب بحر سـيلبس اذ لم يكـن محـددا فاصـبح لـدى البلـدين رغبة في السيادة على كل من (جزر بولاو وسـيباذان وبـولاو ليغيتـان) قبالـة السـاحل الشرقي لجزيرة بورينو فضلا عن مطالبها المتداخلة في المنطقة الاقتصادية الخالصـة في مضيق ملقا. وكذلك النزاع الماليزي السنغافوري في مضيق جوهر ومضيق سنغافورة[2].

اما فـيما يتعلـق بالنزاعـات حـول السـيادة عـلى البحـار فتتمثـل ببحـر قزوين، اذ أدت التطورات المتعلقة بتغير خارطة الاتحاد السوفيتي السابقة إلى ظهور عقبات تحول دون استغلال مـوارد بحـر قـزوين لاسـيما بعـد ان اصـبح موضع تنافس خمس دول (روسيا الاتحاديـة وايـران واذربيجـان وتركمانسـتان وكازخستان) بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السـوفيتي، الامـر الـذي

(1) Jonlune and Calvin Thompson، Southeast Asia: Political and Economic Introduction، Britain، House of Commons Library، 2011، p.p.13-15.

(2) Ramses Amer، The Association of Southeast Asian Nation and the Management of Territorial Disputes، IBRU Boundary and Security Bulletin، Durham University، Boundaries Research Unit International Borders، No 91، 2001-2002، p.p.83-84.

ادى إلى تعقيد الوضع نظراً لمطالبة كل طرف بحل القضايا العالقة بينهم وبسرعة ولمصلحته الخاصة[1]

وتجدر الاشارة إلى ان ذلك التنافس يعود إلى ما يتميز به ذلك البحر، اذ يعد اكبر بحيرة في العالم يبلغ طوله (10224) كم$^2$ لمساحة كلية تصل إلى نحو (436) كم$^2$ وتصل كمية المياه فيه إلى (77) الف كم$^2$، كما يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي[2] فضلا عن احتوائه على اجود انواع المنتوجات البحرية واغلاها الا وهو منتج الكافيار وبناء عليه اصبح موضع تنافس[3].

اما فيما يخص النزاعات الإقليمية القائمة بين دول آسيا بشأن السيادة على الانهار، فمنها النزاع القائم بين بورما وكمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام ومقاطعة يونان الصينية ومنطقة قوانغشي ذاتية الحكم حول نهر الميكونغ الذي يعد من الأنهار الغنية بالموارد المعدنية والثروة السمكية فضلا عما يوفره من طاقة كهرومائية تصب في مصلحة الدولة التي تسيطر عليه وتتمكن من التحكم بالمنبع والمصب[4]. وهناك ايضا نزاع بين بنغلادش والهند حول تقاسم مياه نهر

---

(1) ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج" الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة"، دمشق، دار اليازوري، 2003، ص66.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية الاقتصادية لنفط بحر قزوين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 17، 2002، ص ص90-91.

(3) سهى العزاوي، مستقبل التعاون الإقليمي لدول البحر الأسود، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 21، 2003، ص129.

(4) Richa p.cronin، the Environment and Development Greater Mekong,, in James Clad "Edited", The Borderlands of Southeast Asia Geopolitics, Terrorism and Globalization, washington, Institute For National Strategic Studies, 2011, p.157

الجانج، إذ تدعي بنغلادش بأن الهند تقوم بتحويل جـزء كبـير مـن تـدفق منبـع نهـر الجانج اليها خلال موسم الجفاف[1]. فضلا عن النزاع القائم بـين الهنـد والنيبـال عـلى تقاسم نهر ماهاكالي والنزاع القائم بين الهنـد وباكسـتان عـلى نهـر شيشـان في الجـزء الهندي من كشمير وكلا النزاعين يتعلقان بإقامة السدود والمشاريع الكبرى عـلى هـذه الأنهار[2].

ولابد لنا من القول بأن دول آسيا الوسطى تعاني هي الاخرى من نزاعات حول المياه، نتيجة التوزيع غير المتساوي للانهـار وسـوء ادارة المـوارد المائيـة [3]، فكل من طاجكستان و قرقيزسـتان تعـدان المصـدر الـرئيس للمـوارد المائيـة في المنطقة في حين تمثل اوزبكستان وكازاخسـتان أكـثر الـدول المسـتهلكة للمـوارد المائية والتي هي بحاجـة مسـتمرة اليهـا نظـرا لأعتمادهـا الكبـير عـلى الزراعـة لاسيما اذا ما علمنا انها تعاني في العديد من الأوقات من الجفاف[4]، فعلى سبيل المثال حـدثت مشـكلة بـين كـل مـن طاجكسـتان واوزبكسـتان عـلى اثـر قيـام

(1) kripa Sridharan، Regional Organizations and Conflict Management : Comparing Asian and SAARC، Working Paper، The Department of International Development، Development Studies Institute، No33، 2008، p9.

(2) Zahid Shahab Ahmed، Interstate Conflicts and Regionalism in South Asia : Prospects and Challenges، 2008، sam.gov.tv/wp

(3)Niklas L.p. Swanstrom and Others، A Strategic Conflict Analysis of Central Asia (With A Focus On) Kyrgyzstan and Tajikistan، Swedish، Development Cooperation Agency، Central Asia Caucasus Institute، 2005،p p.8-9.

(4) الصراع على المياه في آسيا الوسطى، مقالـة منشـورة عـلى شـبكة المعلومـات العالميـة الانترنيـت وعلى الموقع:www.arabic.RT.com

طاجكستان ببناء محطة داغون الكهربائية المائية لإنتاج الطاقة وتوفير ما ينقصها من الكهرباء، إذ عدت اوزبكستان ان بناء هذه المحطة سيؤدي إلى كارثة مائية عادةً اياه مشروعاً انانياً الامر الذي ادى إلى حدوث ازمة ثقة بين البلدين[1]. كما يوجد نزاع بين تركيا والعراق وسوريا حول نهري دجلة والفرات، فتركيا تعد مياه نهري دجلة والفرات مياه تركية لكون منابعها تقع في داخل اراضيها، وسعت لبناء المشاريع والسدود على حوض النهرين متجاهلة حقوق كل من سوريا والعراق، فضلاً عن محاولة استخدام مياه النهرين ورقة رابحة لصالحها لتحقيق اهداف قد تكون أمنية من خلال دفع الدولتين لمقاومة المعارضة الكردية المتواجدة على اراضيهما أو لتحقيق اهداف اقتصادية لاسيما للعراق من خلال الاستفادة من الثروات النفطية عن طريق مقايضة المياه بالنفط لغرض تطوير بنيتها التحتية فضلا عن تفعيل دورها الإقليمي في المنطقة[2].

ونتيجة لما سبق من نزاعات اقليمية (برية، مائية) قامت الدول الآسيوية بإنشاء منظومات لحل تلك النزاعات فيما بينها بطرق سلمية وودية، ومن المنظومات التي نشأت لحلها، جامعة الدول العربية اذ جاءت معاهدة الدفاع المشترك الصادرة في عام 1950 لتعبر عن الحرص على تعزيز الامن الجماعي من خلال نصها على فض جميع منازعات أطرافها فيما بينهم وفي علاقتهم مع الدول الاخرى بالطرق السلمية، وشرعت بإنشاء آلية للوقاية من المنازعات وادارتها وتسويتها وذلك عندما صادق مجلس الجامعة في 21 ايلول عام 1995

(1) علاء فاروق، أزمة طاحنة تواجه بلدان آسيا الوسطى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع : www.alfan on line.com

(2) ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد173، 2009، ص ص 14-15.

على انشاء تلك الآلية وكلف لجنة متخصصة بصياغتها في شكلها النهائي،فشكلت الهيكل الاساسي المناط إليه تيسير توقع النزاعات، فضلاً عن جمع المعلومات المتعلقة بها وتشمل تلك الالية[1] بنك المعلومات و نظام الإنذار المبكر ولجنة الحكماء وصندوق جامعة الدول العربية للسلام، وتعد تلك الآلية مهمة جداً لغرض التدخل السريع للوقاية من أية منازعات بين الدول العربية ثم تقوم في مراحل اخرى بادارة هذه المنازعات الإقليمية وتسويتها بالوسائل السلمية[2]، أما اذا تطرقنا إلى الجانب العملي لإجراءات تلك المنظومة ومدى فاعليتها في حل النزاعات الإقليمية فيلاحظ انه تراوح ما بين الادانة والاستنكار والرفض والتضامن واطلاق المبادرات، وبقدر تعلق الامر بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، فيلاحظ ان جامعة الدول العربية في اجتماعاتها كافة سواء أكانت على مستوى القمة أم على مستوى الوزاري ابدت ادانة واستنكار ورفض مستمر لاعمال العنف والعدوان والانتهاكات التي يشنها الإسرائيليون تجاه الشعب الفلسطيني،مقدمةً في ذلك العديد من المبادرات لتحقيق السلام وحل النزاع منها مبادرة السلام العربية التي جاء فيها ان الدول العربية على استعداد لعد النزاع الفلسطيني الاسرائيلي منتهيا، وان تدخل في اتفاقية سلام مع اسرائيل، وان تقيم علاقات طبيعية كاملة في اطار سلام يستدعي الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في حزيران عام 1967، ووضع حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم

---

(1) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الجامعة العربية وملحقها العسكري:www.lasportal.org

(2) الجامعة العربية (لمحة تاريخية): www.lasportal.org

194، وقيام دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف[1]، وقامت بإنشاء قطاع في اطار هيكلها يختص بالشأن الفلسطيني يطلق عليه قطاع فلسطين والاراضي المحتلة من اجل ضمان بقاء القضية بصورة حية وفعالة وابراز التطورات الخاصة بها وتسليط الضوء على الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة[2]. أما فيما يتعلق بالنزاع حول الجزر الاماراتية الثلاثة فأكد العرب في اجتماعاتهم كافة وأخرها المنعقدة في 30 اذار عام 2009 وبموجب القرار رقم 460 على سيادة دولة الامارات على الجزر وتأييد الإجراءات والوسائل التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها[3]. أما مجلس التعاون الخليجي وبقدر تعلق الأمر بالصراع الفلسطيني الاسرائيلي، فمنذ تأسيسه في 25 ايار عام 1981 ومواقفه تجاه ذلك النزاع وعملية السلام واضحة في دعمه حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والاجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي لايجاد حل عادل وشامل لهذا النزاع،وعكست البيانات الصادرة عن المجلس الاعلى والمجلس الوزاري عمق التزام دول المجلس بدعم عملية السلام في الشرق الاوسط بوصفها خياراً استراتيجياً عربياً بدءً من دورته الأولى التي عقدت في ايار عام 1981 إذ أكد إن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الاوسط الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حق العودة إلى

---

(1) المبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية الرابعة عشر (1)، بيروت، 2002: www.lasportal.org

(2) مجالات التعاون، قطاع فلسطين والأراضي المحتلة: www.lasportal.org

(3) احتلال إيران للجزر الثلاث، قمة الدوحة 2010: www.lasportal.org

وطنه، وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف، ومن هذا المنطلق أيدت دول المجلس المبادرة الرامية إلى ايجاد حل عادل وشامل للنزاع كما وتمسكت دول الخليج بمبادرة السلام العربية التي اقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002، وأكدت دعمها لخارطة الطريق بهدف التوصل إلى حل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، واعربت عن دعمها لجهود اعمار قطاع غزة بعد العدوان الاسرائيلي، اذ انشأت دول المجلس في شباط عام 2009 (برنامجا لاعادة اعمار غزة)،وشارك في المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة اعمار غزة وتبرع بمبلغ (1,65) مليار دولار[1]، أماقضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الامارات فمنذ عام 1992 اصبح ذلك الموضوع مبدأً ثابتاً على جدول اعمال المجلس الاعلى والمجلس الوزاري،إذ ساند المجلس موقف دولة الامارات وطالب ايران بانهاء احتلالها للجزر والدخول في مفاوضات مباشرة معها أو احالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ومن الخطوات المهمة في هذا الاطار قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية والسبعين التي عقدت في مدينة جدة بتاريخ 3 تموز عام 1999 الخاص بإنشاء لجنة تتكون من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر والأمين العام للمجلس بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل القضية وكان المجلس يتطلع ان يكون استقبال ايران لهذه اللجنة والتعامل معها مدخلاً مهماً يمهد لحل القضية ولكن ايران رفضت استقبال اللجنة المذكورة[2].

(1) تطورات القضية الفلسطينية: www.gcc.org

(2) احتلال إيران للجزر الثلاث: www.gcc.org

وكذلك نشأت منظومـة مبـادرة مثلـث مرجـان (CTI-CFF) إذ اتفـق الـدول الأعضاء بموجبها التعاون معاًللاستفادة من الموارد المائية لغرض الحفـاظ عـلى التنـوع البيولوجي والتنمية المستدامة، والحد من الفقر والتقاسم المنصف للمنافع بين الـدول الاعضاء[1].

أمـا المنتـدى الإقليمـي للآسـيان (ARF)[*] فقـد اكـد وزراؤه في اجتماعـاتهم الوزاريـة عـلى اللجـوء إلى التسـوية السـلمية للنـزاع في بحـر الصـين الجنـوبي وفقـا

---

(1) تأسسـت عـام 2011 وتكونـت مـن اندونيسـيا وماليزيـا وبابواغينيـا الجديـدة والفلبـين وجـزر سليمان وتيمور ليستي. لمزيد من التفاصيل ينظر:

About Cti-CFF، Coral Triangle Initiative

(*)إن تغير البيئة السياسية والأمنية في إقليم آسيا الباسفيك في نهاية مرحلة الحرب البـاردة أدى إلى طرح أفكار جديدة في الترتيبات الأمنية، إذ ظهر شعور عام بين دول منطقة آسـيا الباسـفيك لإنشـاء إطار امني متعدد الأطراف أو محفل لتجنب حدوث مواجهة عسكرية في الشمال الشرقي لاسيما أن الوضع كان متقلباً وكان هناك حاجة ملحة للتعاون الأمني المتعدد الأطـراف واقـتراح هـذا الترتيـب جاء من الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشـوف في عـام 1987 وأعقـب هـذا مـن جانـب اسـتراليا وكندا عام 1990 اللتان اقترحتا (تشكيل مؤتمر للأمن والتعاون في آسيا) ولكن تلك الاقتراحات لم تلق الاستجابة بسبب معارضة الولايات المتحدة التي كانت تحبذ المعاهدات الثنائية على الإطار المتعدد الأطراف وكذلك منظومة جنوب شرق آسيا وذلك بسبب خشيتها من أن يؤثر ذلك عـلى منظومتهـا، ومع ذلك وللضرورة الملحة طرحت تلك الفكرة بعد نهاية الحرب الباردة وتحديـدا في 1991 نتيجـة ظهـور مشـكلات غـير تقليديـة كالإرهـاب والاتجـار بالمخـدرات والقرصـنة والنزاعـات والمطالبـات الإقليمية، وبعد مناقشات جادة بين الأطراف تم تأسيس المنتدى في عـام 1994، ويهـدف إلى تعزيـز الحوار البناء والتشاور حول القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك وبذل جهود نحو بنـاء الثقة وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون السياسي والأمني وإدارة النزاع فضـلا عـن وضـع نهج لحل الصراعات لمزيد من التفاصيل ينظر:

Ranjit Singh، Asean's Odyssey of Crises Achievements and Visions (1967-2010)، This Paper Was Presented to the 18th Biennial Conference of the Asian

للقانون الدولي واتفاقية قانون البحار، وضرورة ممارسة ضبط النفس والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وأكدوا ضرورة عمل ورش عمل رسمية حول إدارة النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

اما فيما يتعلق بالمنظومات التي لم يشكل دافع حل النزاعات الاقليمية هدفاً اسآسيا لنشأتها وانما شكل دافع الحد منها هدفاً اسآسيا لنشأتها فتتمثل ببرنامج بحار جنوب آسيا (SASP)(*) وفرقة عمل جنوب آسيا للشعاب المرجانية (SACRTF)(**)واللذين تم تشكيلهما في اطار برنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا (SACEP)(***)، واستهدفا حماية وادراة المياه البحرية المشتركة

---

Studies Association in Adelaide 5-8 July 2010، Australia، Asian Studies Association، 2010، p.p 8-10.

كذلك ينظر:

Mely C. Antthony، Regionalization of Peace in Asia: Experiences and Prospects of Asian ARF and UN Partnership، Singapore، Institute of Defense and Strategic Studies، 2003، p.p 1-4

(*) تأسس في عام 1995 ويتكون من"بنغلادش، الهند، المالديف، باكستان، سريلانكا" لمزيد من التفاصيل ينظر:

South Asia Seas Programme، http://www.sacep.org

(**) تأسس في عام 2007 ويتكون من "بنغلادش، الهند، المالديف، باكستان، سريلانكا" لمزيد من التفاصيل ينظر:

South Asia Coral Reef Task Force، http://www.sacep.org

(***) هو منظومة إقليمية تأسست في عام 1982 وتتكون من" أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، مالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا" وتستهدف تعزيز ودعم وحماية وإدارة وتحسين البيئة في المنطقة، لمزيد من التفاصيل ينظر:

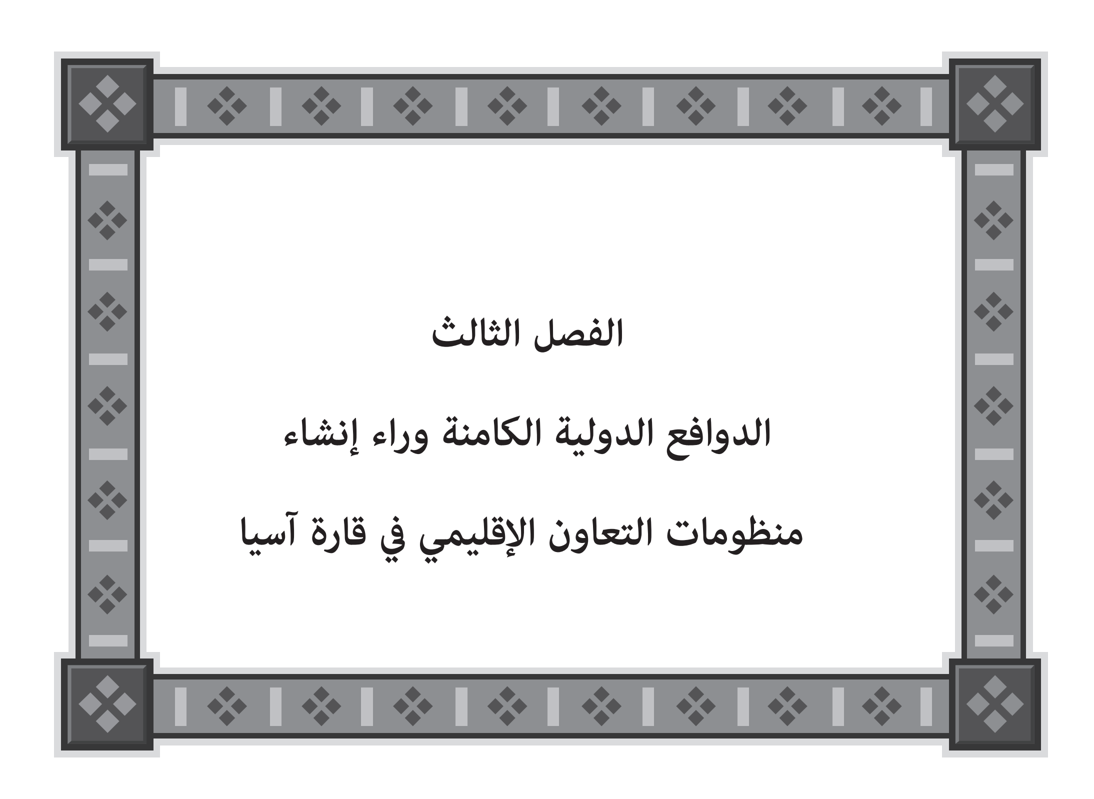
South Asia Co-operative Environment Programme، http://www.sacep.org

والنظم الايكولوجية المرتبطة بها فضلا عن التنسيق في ادارة الشعاب المرجانية وانشاء شبكة تعاونية للانشطة المتعلقة بالمشاريع البحرية.

ويبدو لنا مما تقدم بأن النزاعات الإقليمية تنتشر في أغلبية الأقاليم الفرعية في قارة آسيا، ولكن بالمقابل فان المنظومات التي شكلت تلك المشكلة الدافع الأساسي لإنشائها تبدو محدودة ومقتصرة على جزء من تلك الأقاليم فقط، وبقدر تعلق الأمر بالمنظومات التي شكل ذلك الدافع عاملاً لإنشائها نلاحظ أن الآليات التي لجأت إليها لمعالجة تلك المشكلة تبدو محدودة وغير ذات فاعلية في وضع حد لها، فالإدانة والاستنكار والشجب الناتج عن حدوث انتهاكات للحدود من قبل احد الاطراف تجاه الاخر لايكفي لحل ذلك النزاع، بل وحتى طرح المبادرات لاسيما إذا ما علمنا بان تلك المبادرات غير ملزمة لاطراف النزاع، لذا فمن الافضل أن تلجأ الدول الآسيوية لتفعيل آليات المنظومات لحل النزاعات الاقليمية، فبقاء تلك النزاعات من دون حل قد ينعكس بالسلب على وجود تلك المنظومات فضلا عن تأثيرها على الأمن والاستقرار الآسيوي.

ويتضح من المعطيات التي وردت في هذا الفصل أن هناك عدة دوافع إقليمية دفعت الدول الآسيوية لإنشاء المنظومات الإقليمية ومنها الرغبة في تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري الذي اتخذته بوصفه سبيلا لتحقيق نموها الاقتصادي، فضلاً عن دافع المنافسة الإقليمية وما انطوى عليه من محاولات لتوظيف تلك المنظومات من قبل بعض القوى الآسيوية الراغبة في ممارسة دور اقليمي لتحقيق مصالحها واكتساب موطئ قدم لها في بعض الأقاليم الفرعية للقارة، ناهيك عن دافع النزاعات الإقليمية كونه يعد ذا تاثير قد ينعكس بالسلب على تحقيق التعاون فيما بين دول القارة لاسيما إذا ماتم اثارتها.

وفـيما يخـص فاعليتهـا (المنظومـات الإقليميـة) فـيلاحظ أنهـا أكـثر فاعليـة في تحقيق التعاون الاقتصادي لاسيما في إطار التكامـل الإقليمـي، أمـا في مجـال التنـافس الاقليمي فيلاحظ انها عدت اداة رئيسة ومهمـة وفاعلـة تـم الاسـتعانة بهـا مـن قبـل العديد من القوى الاقليميـة الآسـيوية لتحقيـق مصـالحها في الاقـاليم الفرعيـة للقـارة المذكورة انفا، أما في مجال النزاعات الإقليمية فتبدو نوعا ما ذات فاعلية محـدودة في حلها أو حتى تجاوز عدم اثارتها.



# الفصل الثالث

# الدوافع الدولية الكامنة وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا

إن التحولات التي أصابت النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من تغيرات دفعت العديد من الدول الآسيوية إلى التوجه نحو تشكيل منظومات إقليمية إما ردَ فعلٍ على البيئة الدولية المتأثرة بالتنافس ما بين القطبين أو استجابة لأهداف احدهما، وبهذا تأثرت تلك المنظومات تأثراً كبيراً بالطابع الأمني – الأيديولوجي.

أما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد فقد ظهرت تغيرات جديدة أفرزت مجموعة من التحديات ليس بإمكان الدول مواجهتها بمفردها، لذا كان لابد من التضامن وتوحيد الجهود لمواجهتها ومعالجة آثارها السلبية من خلال عدد من الوسائل والآليات منها تشكيل منظومات للتعاون الإقليمي أو تطوير عمل المنظومات القائمة، وبناءً عليه فقد تم تناول الدوافع الدولية الكامنة وراء إنشاء منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا في ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي:

**المبحث الأول: متغيرات البيئة الدولية**

**المبحث الثاني: التحديات التي ظهرت على اثر تغير البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**

**المبحث الثالث: المصالح الحيوية للولايات المتحدة في آسيا**

## المبحث الأول

## متغيرات البيئة الدولية

تميزت العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحدوث متغيرات نوعية ليس فقط في القوى الفاعلة، بل تعدتها إلى الوسائل والأدوات والعوامل المؤثرة، فمن حيث القوى الفاعلة فقد تراجع تأثير القوى التقليدية في صنع الأحداث الدولية والمساهمة فيها مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وظهور قوى جديدة بديلاً عنها ألا وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق[1].

وبقدر تعلق الأمر بآسيا فقد أدت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى انحسار متسارع للنظام الاستعماري الأوربي عنها، لاسيما بعد أن خرجت بريطانيا وفرنسا ضعيفتين من تلك الحرب حتى وإن كانتا في عداد المنتصرين، وبناءً على ذلك اشتدت الحركات الآسيوية الساعية إلى الاستقلال سواء أكانت بالمقاومة المسلحة أم بالعمل السياسي، الأمر الذي أدى بالقوى الاستعمارية إلى انتهاج إستراتيجية تتلاءم مع تلك المتغيرات كتسليم السلطة لفئات سبق إعدادها بشكل أو بآخر للالتزام بما تقتضيه مصلحة تلك القوى، أو دفع بعض الدول إلى اللجوء إلى التعاون الإقليمي من خلال إيجاد صيغة تنظيمية لذلك التعاون تبقي من خلالهِ الحفاظ على جانب من نفوذها في المنطقة[2] وتجسد تطبيق جزء من تلك الإستراتيجية فيما بذلته بريطانيا من جهد مهدت بهِ السبيل لإنشاء منظومة

---

(1) موسى محمد آل طويرش، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، 2007، ص74.

(2) خيرالدين نصر عبدالرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 56، 2001، ص65.

إقليمية في غرب آسيا وهي جامعة الدول العربية محاولة بذلك تقديم نفسها على أنها حريصة على تحقيق رغبات العديد من شعوبها ساعية إلى الالتفاف على المطالب القومية التي تقودها حركات تلك الشعوب[1].

ومن الجدير بالذكر إن تلك الاستراتيجية لم تستطع أن توقف تآكل نفوذ القوى التقليدية في قارة آسيا، الأمر الذي ولد وعياً لدى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي بضرورة ملء الفراغ الناجم عن ذلك التآكل لاسيما بعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي يوازي الولايات المتحدة الامريكية بقوته عندما وضع حداً للاحتكار الأمريكي للسلاح النووي مولداً حالة من التوازن بين المعسكرين لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع أطلق عليها "الحرب الباردة"[*][2].

وبموجب ذلك بدأ كل من الدولتين العظميين تبحثان عن وسائل أو آليات تمكنهما من التغلغل في قارة آسيا، فالاتحاد السوفيتي اعتمد على أكثر من وسيلة لهذا الغرض منها دعمه للتيارات والأحزاب والتمردات الشيوعية الموجودة في بعض أقاليمها الفرعية كما هو الحال في شرق أسيا إذ انتصرت

---

(1) سمير احمد الزين، النظام العربي "ماضيه، حاضره، مستقبله"، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 47، 2001، ص ص 20-22.

(*) **الحرب الباردة**: يعني مصطلح الحرب الباردة حالة من العداء والتوتر في العلاقات بين المعسكرين وذلك بإثارة المصالح المتناقضة بحيث لا يصل التوتر في العلاقات لدرجة الحرب الساخنة وبذلك يمكن وصف الحرب الباردة بأنها تصادمات بين فلسفات فهي حرب أيديولوجية في ظل تحفيزات عسكرية وتهديدات باستعمالها لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد موسى، أضواء على العلاقات والنظام الدولي، بيروت، دار البيارق، 1993، ص30.

(2) موسى محمد آل طويرش، مصدر سبق ذكره، ص ص 76-78.

الثورة الشيوعية بقيادة (ماوتسي تونغ) وأعلن عن قيام دولة الصين الشعبية عام 1949، كما انتصر أيضا الحزب الشيوعي بقيادة (كيم ايل سونج) على القوات الأمريكية عام 1953 في كوريا وبهذا أصبحت كوريا دولة شيوعية، وكذلك في جنوب شرق آسيا عن طريق فيتنام حيث شهدت ثورة شيوعية استطاعت من خلالها هزيمة فرنسا فقسمت بذلك فيتنام إلى شطرين احدهما شمالي واقع تحت السيطرة الشيوعية والآخر جنوبي واقع تحت السيطرة الغربية عام 1954 [1]، والى جانب ذلك فقد تولد لدى الولايات المتحدة الأمريكية خشية من امتداد النفوذ الشيوعي بشكل أكبر إلى قارة آسيا فسعت إلى التصدي إلى ذلك التغلغل محاولة إيقاف ذلك الزحف وإفشال مخططاته مع الدول التي لها مصلحة مباشرة معها، ولتحقيق ذلك سعت إلى تبني إستراتيجية أطلق عليها إستراتيجية الاحتواء والتي تستند إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية لكي تمنع تمدده بشكل اكبر إلى الأقاليم الفرعية للقارة [2].

هذا وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة آسيا الباسفيك المنطلق الأساسي لتطبيق استراتيجيتها، كونها تعد من المناطق التي تمتلك فيها مصالح حيوية وأن أي تغيرات سياسية واقتصادية تطرأ عليها سوف تؤثر على مصالحها بالسلب[3]، لذا وقعت مع استراليا ونيوزيلندا في عام 1951 على

(1) محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص45.

(2) حسين شريف، الولايات المتحدة من الحرب الباردة إلى أتون فيتنام 1945-1969، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، ج2، 2001، ص ص76-78.

(3) عواطف عبدالرحمن، استراليا والأحلاف العسكرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد12، 1969، ص117.

اتفاقية للدفاع عن الباسفيك[1]، كما سعت أيضا إلى عقد معاهدات ثنائية مع اليابان والفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند[2].

وعلى الرغم من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدات الثنائية وسيلة للحد من النفوذ الشيوعي والحفاظ على مصالحها في آسيا إلا أنها لم تكن الوسيلة الوحيدة، بل لجأت إلى تشجيع الترتيبات الأمنية أو الإطار المتعدد الأطراف لتحقيق هدفها المنشود، لذا دفعت بعض دول غرب آسيا إلى تشكيل منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط[3].

ولابد لنا من القول بأن الترتيبات الثنائية التي لجأت إليها بوصفها آلية للحفاظ على مصالحها في منطقة آسيا الباسفيك لم تشكل حاجزاً أمنياً لصد التغلغل الشيوعي ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الحرب الكورية 1950 – 1953، وحرب الهند الصينية 1946-1954التي أدت إلى تدهور مركز فرنسا ومن ثم هزيمتها واستسلامها[4]، الأمر الذي ولد فراغاً في تلك المنطقة استدعى من الولايات المتحدة الأمريكية العمل على ملئه، لاسيما بعد أن أيقنت بأنه إذا ما وقعت الهند الصينية في أيدي الشيوعيين فإن التأثير النهائي سيلحق بمواقعها الإستراتيجية العالمية وسوف يشكل كارثة نتيجة لتغير موازين القوى اللاحق في جميع آسيا والمحيط الهندي. وفي ضوء ذلك تبنت الولايات

---

(1) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1972، ص324.

(2) محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص45.

(3) السيد أمين شبلي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 109، 2002، ص25.

(4) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص236.

المتحدة نظرية أحجار الدومينو عام 1954 والتي ينطوي فحواها على أن سقوط الهند الصينية حسب مبدأ أحجار الـدومينو سـيهدد الهنـد واليابـان واندونيسـيا والفلبـين[1] لهذا اشتركت مع تايلاند والفلبين وباكستان وبريطانيا وفرنسا واسـتراليا ونيوزيلنـدا في إنشاء معاهدة جنوب شرق آسيا "SEATO" عام 1954بوصفها آلية متعددة الأطراف لصـد التغلغـل الشـيوعي عـن منطقـة جنـوب شرق آسـيا ومنطقـة جنـوب غـرب الباسـيفيكي[2]، وحاولـت اسـتمالة دول "حلـف كولومبيـا"[*] عـن طريـق دبلوماسـية الدولار، أي عن طريق المساعدات الاقتصادية التـي منحتهـا لـدول ذلـك الحلـف مـن أجل تحويله إلى حلف جماعي يهدف إلى مكافحة الشيوعية والحد من اتساعها[3].

(1) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كنـدي حتـى غورباتشـوف 1961-1991، بغداد، دار المرتضى، 2008، ص ص54-56.

(2) وود جراي وآخرون، موجز التاريخ الأمريكي، الولايات المتحدة، مكتب بـرامج الإعـلام الخـارجي، 1997، ص155.

(*) هو الحلف الذي تأسس بمبادرة بريطانية وضم الدول الغربية من المحيط الهادي وهـي الـدول التي كانت تشكل في الماضي مستعمرات بريطانية أو مرتبطة بالتاج البريطـاني، ويتكـون مـن كنـدا، الهند، باكستان، سيلان، النيبـال، اسـتراليا، اتحـاد ماليزيـا، سـنغافورة، نيوزيلنـدا، اندونيسـيا، بورمـا، الفلبين، تايلاند، اليابان، لاوس، كمبوديا، فيتنام الجنوبيـة، ويهـدف إلى تحقيـق التنميـة الاقتصـادية التي تعهـد الأمريكيـون بتمويلهـا، لمزيـد مـن التفاصـيل ينظـر: إسـماعيل صـبري مقلـد، العلاقـات السياسية الدولية " دراسة في الأصول والنظريات"، الكويت، جامعة الكويت، 1979، ص 486

(3) بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، تعريـب يوسـف ضـومط، بـيروت، دار الجليـل، 1993،ص ص169 -170.

فضلاً عما تقدم فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد النظر في تقييمها لنظم الغرب الدفاعية في إقليم منطقة غرب آسيا، والبحث لإيجاد كيفية يمكن من خلالها سد الثغرات التي تنقص من فاعليتها وكان ذلك في تقديرها لا يتحقق إلا بإنشاء نظام دفاعي متكامل يحاول أن يدمج وينسق بين جملة ارتباطات المحالفات الثنائية المعقودة بين دول المنطقة وبين الدول الغربية، وأن يزيل أوجه التعارض بينها وأن يكتل مواردها وإمكاناتها بما يدعم من مقدرة الغرب على مواجهة تحدي الاتحاد السوفيتي، فدفعت بذلك إلى تشكيل حلف بغداد "CENTO"[*] عام 1955 الذي تكون من المملكة المتحدة وتركيا وباكستان وإيران والعراق[1].

ورداً على سياسة الأحلاف لجأ الاتحاد السوفيتي إلى التوجه إلى غرب آسيا محاولاً بذلك استمالة بعض دوله وتحييدها عن المعسكر الغربي، لإفشال مخططات الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة سواء أكان ذلك من خلال المساعدات كتلك التي قدمت إلى مصر أم من خلال التغلغل عن طريق الأحزاب كسوريا والعراق[2]، مشكلة بذلك تهديداً للمصالح الأمريكية في ذلك الإقليم، ولمقاومة ذلك التهديد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بمبدأ

---

(*) لقد تغير اسمه في عام 1959 إلى منظمة المعاهدة المركزية "CENTO"وأصبح يضم إيران وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، انهار عام 1979. لمزيد من التفاصيل ينظر: تشارلز اوليزنيت، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1976، ص 135.

(1) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص240.

(2) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص226.

أيزنهاور في عام 1957 [1]، والذي تضمن إلى جانب تقديم المساعدات الاقتصادية إمكان استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك لصد العدوان المسلح المكشوف من أي بلد تسيطر عليه "الشيوعية الدولية"، وبالاستناد إلى ذلك المبدأ تدخلت في الأردن وسوريا في عام 1957 ولبنان في عام 1958[2].

وفي ظل هذه البيئة الدولية المفعمة بالتنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي نشأت حركة عدم الانحياز[*]. بوصفها رد فعل على تلك البيئة المتأزمة ما بين القوتين العظميين، وسعى كل منها إلى استقطاب مجموعة من الدول لمواجهة الدول الأخرى، وبهذا فهي ترمي إلى تفادي الانغماس في صراعات القوى وخلافات المصالح بينها[3]. ومنذ بدء عقد

(1)وودجراي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص157

(2) السيد أمين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(*) تأسست حركة عدم الانحياز عام 1961 وتتكون من "أفغانستان وبورما والهند واندونيسيا وكمبوديا ومصر وأثيوبيا وغانا والعراق ولبنان والنيبال السعودية والسودان وسوريا وسريلانكا والجزائر وغينيا وقبرص والكنغو وكوبا ومالي والمغرب والصومال ويوغسلافيا" وتهدف إلى إدانة الاستعمار بجميع أشكاله وإدانة التكتلات الدولية وتبنت فكرة التعايش السلمي والعمل على نزع السلاح وحضر التجارب النووية وتأكيد دور الأمم المتحدة في حفظ السلام، لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد سليم البرصان، عالم الجنوب المفهوم وتحدياته، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 73، 2002،ص ص20-22، وكذلك ينظر: مختار مزراق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، بيروت، الدار العالمية، 1984، ص70.

(3) إسماعيل صبري مقلد، عدم الانحياز بين الإيديولوجية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 45، 1976، ص13.

الستينيات من القرن الماضي تبنى الاتحاد السوفيتي إستراتيجية توحي بأن الصين دولة غير جديرة بالثقة بالنسبة له[*]، وعليه أن يتجنب مخاطر الدخول في حرب مع الخصم إذا لم يكن لديه قوة يمكن الاعتماد عليها، وأن يمد نطاق أمنه إما بالتوسع أو بالاعتماد على حكومات محلية حليفة كما إن خبرة الاتحاد السوفيتي التاريخية توضح أن أسلوب صراعه مع خصم قوي يكون بإثارة نزاعات خارجية لهذا الخصم أو جعله يوجه أنظاره إلى مناطق إقليمية تهدده، ومن أجل تطبيق تلك الإستراتيجية اتجه إلى توقيع اتفاقية منع الانتشار النووي عام 1963[1] ناهيك عن إثارته لبعض الاضطرابات في جنوب شرق آسيا من قبل

(*) بدأ التوتر في العلاقات الصينية- السوفيتية منذ اعتماد الصين على برنامج تنموي يدعى "طريق ماو" يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقلال والاكتفاء سبيلاً للتخلص من التبعية للاتحاد السوفيتي إذ أن هذا الطريق قاد إلى تذمره معتقداً بأن ذلك سوف يؤدي إلى بروز قوة صينية كبرى على التخوم السوفيتية الجنوبية وبالمقابل فقد توصلت الصين إلى اعتقاد مفاده عدم جدية اهتمام الاتحاد السوفيتي بعلاقة التحالف مع الصين ويتضح ذلك في مواقفه من القضية الصينية ومثالها أزمة تايوان 1958 وما أبداه الاتحاد السوفيتي من صمت وعدم مبالاة للتهديدات الأمريكية للأمن القومي للصين، فضلا عن تبنيه إستراتيجية تعامل مع الغرب تختلف عن إستراتيجية الصين آنذاك التي قامت على الترويج لإيديولوجيتها الثورية وتدعيم الاقتصاد وبأن هذا العصر هو عصر الثورات والتي ستنتهي بتدمير الامبريالية العالمية التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة ارتكازها. لمزيد من التفاصيل ينظر: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص ص43-45.

(1) محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1982، ص370.

رجال العصابات حيث أخذت تهدد الحكومات القائمـة في لاوس وفي فيتنـام الجنوبيـة في عام 1961 [1].

مقابل ذلك فقد صممت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى تجديـد معاهـدة الأمن المتبادل مع اليابان عام 1961[2] وحثت كل من ماليزيا "اتحاد الملايـو" والفلبـين وتايلاند على تشكيل منظومة جنوب شرق آسيا (ASA)[*] عام 1961 من أجل احتـواء انتشار الشيوعية في جنوب شرق آسيا وعقدت معاهدة دفاع مـع تايلانـد عـام 1962 وتدخلت عسكرياً لمساندة فيتنام الجنوبية ضد محاولات (هوشي منـه) العسـكرية في إعادة توحيد فيتنام في 7 آب عام 1964 مسـتفتحة بـذلك حربـاً جديـدة تحولـت إلى صراع نفوذ بين العملاقين كما عدتها خير وسيلة لاحتواء الصين من خلال إشعال حرب في فناء دارها، كما تحركت أيضا باتجاه اندونيسيا وذلك من خلال دعم الانقلاب الذي قام به الجنرالات الاندونيسيون بإسقاط نظام "سـوكارنو" في تشريـن الأول عـام 1965 الموالي للسوفيت وتدخلت عسكرياً بشكل مباشر في كل من لاوس وكمبوديـا وعملـت

---

(1) وود جراي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص165.

(2) ياسر عبدالرزاق وهيب، مستقبل الأمـن الإقليمـي في آسـيا – الباسـفيك، رسـالة ماجسـتير غـير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص58.

(*) نشأت عام 1961 وتتكون من "ماليزيا وتايلاند والفلبين" وبعد عام تلاشت بسبب النـزاع الـذي اندلع بين كل من ماليزيا "اتحاد الملايو" والفلبين حول إقليم الصباح لمزيد من التفاصيل ينظر:

The Land and Its History، www.News book services.ed

وكذلك ينظر:

Amitav Acharya، Foundation of Collective Action in Asia: Theory and Practice of Regional Cooperation، Japan، Asian Development Bank Institute، 2012.pp 8-9

على إقامة أنظمة موالية لها في هاتين الدولتين[1]، وحاولت ممارسة ضغط على اتفاقية الدفاع البريطانية "الملايو" عام 1965 من أجل توسيعها فأصبحت تشمل استراليا وبريطانيا وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة، لغرض التصدي للشيوعية ومنع تغلغلها[2].

إلى جانب ما تقدم فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط دول المنطقة بمنظومات يكون قادتها مرتبطين بالقوى الغربية وتمثل ذلك في تشكيل المجلس الآسيوي الباسيفيكي عام 1966[*] الذي تكون من: (اليابان واستراليا ونيوزيلندا وتايلاند والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية والصين الوطنية) ومنظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) عام 1967 التي تكونت آنذاك من "اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند"، وكل ذلك من اجل مقاومة المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا[3].

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لم يقتصر على منطقة آسيا الباسفيك بل وجهت أنظارها إلى الخليج العربي والمحيط الهندي اللذان عُدَّ المجال الحيوي لسياستها، وبناءً عليه فان البلدان المجاورة للاتحاد

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص58.

(2)Ralf Emmers، Security Relations and Institutionalism in Southeast Asia، Working Paper، University of California، No7،2005،p5.

(*) فعلى الرغم من أهدافه الاقتصادية المعلنة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية حولته إلى حلف عسكري لمقاومة الشيوعية والتمدد الشيوعي، لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله الاشعل، السياسة الماوية في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 47، 1977، ص ص257-258.

(3) عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، ب ت، ص ص350-351.

السوفيتي امتداداً من تركيا إلى إيران وباكستان تعد الحزام الذي لن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن يشكل الاتحاد السوفيتي شرخاً فيه ومن ثم فان سياسة التعاون بينهما تبقى من الضرورات التي شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما إذا ما علمنا بأن مصالح الدول المجاورة متوافقة مع مصالحها في صد طموحاته بشواطئ المحيط الهندي والخليج العربي والحصول على المرور المرن في المضايق باتجاه البحر المتوسط وبهذا سعت كل من تركيا وإيران وباكستان عام 1964 إلى تشكيل منظومة التعاون والتنمية الإقليمية مستهدفة وضع حواجز في وجه النشاط السوفيتي والشيوعي بشكل عام وموظفة لخدمة الإستراتيجية الأمريكية في تلك المنطقة [1].

وضمن سياق الحفاظ على مصالحها في غرب آسيا. اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي لإسرائيل في صراعها القائم مع بعض دول الإقليم كدعمها في حرب عام 1967 مبتغية وراء ذلك الحد من التغلغل الشيوعي في تلك المنطقة لاسيما بعد أن قدم السوفيت الدعم المادي للدول الداخلة في الحرب حتى أنها بدت وكأنها حرب بالنيابة[2].

---

(1) هاني الياس خضر الحديثي، منظمة التعاون والتنمية الإقليمية، سلسلة الدراسات العامة، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، العدد11، 1985، ص ص2-3.

(2) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص71-72.

(*) دعت الظروف العالمية في عام 1967 إلى انقسام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إلى فريقين احدهما فريق الدول العربية الذي دعا إلى وقف ضخ البترول وآخر يضم إيران وفنزويلا المعارض لذلك الرأي، لذلك وجدت الدول العربية صالحها في إنشاء منظومة تجمع كلمتها وتقف صفاً واحداً أمام المعارض لذا نشأت المنظومة، لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد

وقد ترتب على دعم القوى الغربية لإسرائيل العديد من النتائج السلبية التي لحقت ببعض دول إقليم غرب آسيا الأمر الذي دفعها بالتفكير جدياً بضرورة التعاون والتضامن من اجل دحر القوى الغربية في المنطقة العربية بشكل عام وإقليم غرب آسيا بشكل خاص، وبناءً عليه فتم إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC) [(1)(*)] عام 1968 المكونة آنذاك من (المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا) وكذلك تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي عام1970 [(**)].

في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تصاب بالإعياء من جراء دورها العالمي وقيامها بدور الشرطي العالمي وما يقتضيه ذلك من أعباء وتكاليف لاسيما بعد هزيمتها في فيتنام[(2)] إذ تفجرت

---

طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، القاهرة، جامعة الإسكندرية، ب ت، ص139.

(**) تضم "أفغانستان" الجزائر، الإمارات، أذربيجان،البانيا، أوزبكستان، أوغندا، بروناي، بنغلادش، بنين، بوركينا فاسو، طاجكستان، تركمانستان، توغو، جيبوتي،سورينام، العراق، سلطنة عمان، غامبون،غامبيا، غويانا، غينيا بيساو، فلسطين، قمرالاتحادية، قرقيزيا، كازاخستان، كاميرون، ليبيا، مالديف، مالي، ماليزيا، موزمبيق، البحرين، تشاد، مصر، غينيا، اندونيسيا، إيران، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، النيجر، باكستان، قطر، السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوريا، تونس، تركيا، اليمن، كوت دي فوار، وتهدف إلى تعزيز التضامن والتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية، والعلمية واتخاذ التدابير لدعم السلم الأمن الدوليين ولمزيد من التفاصيل ينظر: حسن الابراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة دار العلوم، ب ت، ص153.

(1) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص416.

(2) محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص73.

مشاكلها الداخلية بشكل يهدد نظامها ومستقبلها الأمر الـذي دفعهـا إلى إعـلان مبـدأ نيكسون (Nixon Doctrine) في 25 تموز عام1969 الـذي ينطـوي مضـمونه عـلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تؤدي دور رجل البوليس بمفردهـا في العـالم[1] ولابد أن تشترك مع غيرها من الدول مـن أجـل الوفـاء بالتزاماتهـا الأمريكيـة، وإيجـاد التوازن الدولي والإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى تتحمـل ركـائز الولايـات المتحـدة من القوى الإقليميـة المتوسـطة والمنظومـات الإقليميـة عـبء الحفـاظ عـلى المصـالح الأمريكية الإقليمية في العالم بصورة عامة وفي آسيا بصورة خاصة[2].

وبالاستناد إلى ذلك المبدأ بدأت تعمق علاقتها مع الصين مستهدفة بذلك توظيف حالة الخلاف القائم بينها وبين الاتحاد السوفيتي الذي تفاقم على أثـر الصدامات الحدودية التي وقعت بينهما عام 1969 [3] ولأجل تعميق الانقسـام في المعسكر الشيوعي على أمل إضعاف المعسكر من الـداخل دون الحاجـة إلى وسائل أخرى قد تكون مكلفة كالمواجهة العسكرية [4] ورغبةً في الحصول عـلى مساعدة الصين في التأثير عـلى الفيتنـاميين الشـماليين وجعلهـم يوافقـون عـلى سلام يسمح بانسحاب مشرف للولايات المتحدة الأمريكيـة مـن فيتنـام لاسـيما

---

(1) محمد حقي، صراع القوى في جنوب شرق آسيا، مجلـة السياسـة الدوليـة، القـاهرة، العـدد 21، 1971، ص ص44-45.

(2) محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص74.

(3) احمد البهبهاني، الصين وأمريكا من المواجهة إلى التعايش السلمي، الكويت، دار السياسة للنشر، ب ت، ص7.

(4) محمد موسى آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص96.

بعد أن أخفقوا في الحصول على مساعدة السوفيت في ذلك[1]، كما عملت على إنشاء علاقات من نوع جديد مع اليابان تعد أساسية لصون السلام في منطقة المحيط الهادي وتمثلت شواهدها في التفاهم الذي تم بينهما في آواخر عام 1969 والذي ينطوي على عودة الإدارة اليابانية لجزر ريوكيو عام 1972[2]، فضلاً عن تشجيعها لممارسة دور عسكري وسياسي فاعل[3].

واستكمالاً لتطبيق ذلك المبدأ سعت إلى استقطاب مجموعة من القوى الإقليمية الحليفة وتوظيفها على أنها جزء فاعل في ترتيبات السياسة الأمنية لحماية الأهداف والمصالح الأمريكية المنتشرة في آسيا وإحباط النزعات التوسعية السوفيتية ومقاومة القوى والتيارات الراديكالية فضلاً عن أنه يخفف عنها من أعباء القيام بدور عسكري مباشر إلا في حالات الضرورة القصوى ولضمان استمرارية ولاء هذه القوى وتنشيط آدائها ضمن إستراتيجية الدفاع الإقليمي عملت على تزويدها بالمساعدات العسكرية وابرز هذه القوى "باكستان وفيتنام الجنوبية كمبوديا ولاوس وتايوان وإيران وإسرائيل"[4].

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فقد تولد لديه بعض القلق من مبادرة نيكسون وما ستؤول إليه الأوضاع التي ستخلف انسحاب القوى الأمريكية الضخمة من آسيا بعد تسوية مشكلة الحرب الفيتنامية، إذ إن ذلك سيخلق في

---

(1) مارغريت ماكميلان، ماو العجوز مع نيكسون "اللااخلاقي" وكيسنجر كاتب السيناريو، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10235، 2006، لندن.

(2) حسين شريف، الولايات المتحدة من الهزيمة في فيتنام إلى الريادة في حرب النجوم1969-1989، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3، 2001، ص230.

(3) محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص74.

(4) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، الموصل، دار الحكمة، 1990،ص ص181-182.

حسابات الإستراتيجية السوفيتية فراغاً مرحلياً قوياً ملائماً لتحرك الصين بإمكاناتها المتزايدة لكي تشغله وتنفذ من خلاله كل أهدافها الإستراتيجية الحيوية في آسيا لذا اتجه إلى الاقتراح بضرورة إقامة نظام أمن جماعي آسيوي يضم كل الدول الواقعة في هذه المنطقة بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ويعد ذلك ضمانة لتدعيم السلام العالمي والوسيلة الأفضل لإحلال السلام والاستقرار في آسيا، ويرتكز ذلك النظام على نبذ استعمال القوة في العلاقات المتبادلة للدول الأطراف في ذلك النظام واحترام السيادة الإقليمية والتعهد بعدم محاولة تغيير الحدود القائمة بين دول القارة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، فضلاً عن العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية وغيرها من أشكال التعاون بين هذه الدول والإيمان بأن السلم الدولي لا يتجزأ وأن السلم في آسيا هو جزء من السلم في العالم كلّه[1]، كما عمد إلى إتباع سياسة تستهدف تطويق الحركة الصينية كتعزيز علاقته مع الهند عام 1972 وفيتنام في عام 1978 واللتين كانتا في صراع دائم مع الصين وهو ما انعكس على وفق بعض الآراء على فاعلية دورها الإقليمي آنذاك ووجد صداه لاحقاً في التوقيع على معاهدة الصداقة والسلم الصينية مع اليابان[2]، هذا وقد وجه اهتمامه إلى إقليم غرب آسيا ساعياً لتعميق علاقاته مع بعض دوله من خلال التوقيع معها على

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة "السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق"، الكويت، مؤسسة الصباح، 1980، ص166.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ص38.

معاهدات الصداقة والتعاون كما هو الحال مع العراق عام 1972 واليمن الجنوبي عام 1979[1].

والجدير بالذكر إن كل ما اتخذه من إجراءات كان من أجل مواجهة المساعي الأمريكية الصينية لتقويض حركته، إلا أنه بالمقابل كان على قناعة راسخة بأن لديه القليل من الإمكانات لمواجهة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وهو ما دفعه إلى غزو أفغانستان عام 1979 سبيلاً لدعم مكانته الإقليمية التي عدت في ظل التطور في العلاقة مع فيتنام بأنها متنامية على حساب باقي الأدوار الأخرى في آسيا الباسفيك[2]، وقد أصبح بموجب هذا التدخل على مقربة كبيرة من منطقة الخليج العربي مما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية من أن يحاول مد نفوذه إلى تلك المنطقة[3] لاسيما بعد أن طرأت عدة تغيرات إقليمية على منطقة الخليج جعلتها تعاني من فراغ، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستعاضة عن مبدأ نيكسون بمبدأ كارتر الذي صدر في 23 كانون الثاني عام 1980 والذي ينص على أن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعد هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية وسترد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها استخدام القوة المسلحة[4].

---

(1) تفاهم خليجي سوفيتي "إذا فشلت واشنطن في رد الزحف الأحمر"، مجلة نفط العرب، الكويت، العدد 9، 1980، ص ص6-8.

(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص39.

(3) وليد عبد الحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003، ص62.

(4) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص585.

وقد اتسم الرد السوفيتي على تلك التحركات بضرورة تحييد منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، وعدم إقامة قواعد عسكرية فيها، وعلى الرغم من جاذبية وأهمية تلك المبادئ إلا أنها لم تلق استجابة لا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولا من دول الخليج[1].

وبقدر تعلق الأمر بدول الخليج العربي فقد تولد لديها هاجس بأن الاتحاد السوفيتي يشكل خطراً على أمنها وذلك بالاستناد إلى أنه شريك مع الولايات المتحدة الأمريكية في النفوذ ويرى من حقه التواجد في المنطقة ناهيك عن المكاسب التي حققها بالقرب من الخليج العربي "في القرن الأفريقي وأفغانستان"، فأصبح بعد غزوه أفغانستان يحتفظ بقوات على مقربة من المنطقة أكثر من أي وقت مضى واستعداده لاستخدامها من أجل تحقيق أهدافه[2]، وعليه فقد تولد لدى دول الخليج العربي حافز يدفعها إلى ضرورة التضامن والتعاون لمواجهة التهديدات الخارجية لها، وهو ما دفعها في المقابل إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 [3].

وخلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على تحقيق التفوق النووي والذي تفاعل مع مجيء إدارة (رونالد ريغان) وتبنيها لمبادرة الدفاع الاستراتيجي في آذار عام 1983 التي بموجبها تجعل من الأسلحة النووية مطلقة وفتاكة وتعمل على تصعيد سباق

---

(1) جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11، 1997، ص ص10-11.

(2) تفاهم خليجي سوفيتي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(3) جمال زكريا قاسم، مصدر سبق ذكره، ص11.

التسلح ونقله إلى الفضاء من أجل تحقيق التفوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفيتي، ولجأت تجاه التطورات المتعلقة بوقوع الهند الصينية تحت السيطرة الشيوعية وطموحات فيتنام الإقليمية وتصاعد قوة الأسطول السوفيتي في المحيط الهادئ لإتباع إستراتيجية إقليمية تقوم على تأكيد نيتها في البقاء بوصفها قوة باسيفيكية والقيام بكل ما هو ضروري لضمان امن الممرات المائية بدفع اليابان لتتولى مسؤوليات أمنية أكثر تناسباً وقوتها الاقتصادية، وتشجيع كوريا على تحديث قواتها العسكرية وتدعيم قوة منظومة الآسيان في مواجهة السياسة التوسعية الفيتنامية وتقديم المساعدات العسكرية إلى الصين لمواجهة القوة العسكرية السوفيتية المتمركزة على الحدود الشمالية لها[1].

وبالمقابل عمد الاتحاد السوفيتي إلى إعادة علاقته مع الصين عام 1983[2] وذلك بعد أن دب التوتر في العلاقات الأمريكية – الصينية على أثر إمداد الولايات المتحدة تايوان بالأسلحة فضلاً عن تزايد القلق الصيني من تنامي القدرات اليابانية، إلا أن تردي الوضع الاقتصادي الداخلي للاتحاد السوفيتي وتفاقم تعقيدات الوضع العسكري في أفغانستان[3]، دفعته إلى تبني سياسة خارجية بقيادة الرئيس الأسبق (ميخائيل غورباتشوف) أطلق عليها الفكر الجديد وتضمنت هذه السياسة عنصرين مهمين هما "الأمن الجماعي الذي يدعو إلى توحيد الجهود لتوفير الأمن الجماعي وبذلك تختفي المعضلة الأمنية التقليدية" و "نظرته إلى السياسة التوسعية إذ عندما توزن سيتبين إنها سياسة

(1) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص62.
(2) باقر جواد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص39.
(3) ياسر عبد الرزاق وهيب، مصدر سبق ذكره، ص63.

مكلفة للغاية وتقدم القليل جداً من المكاسب"[1]، ولعل تلك السياسة هي التي وضعت نهاية للحرب الباردة وأطلقت العنان لتفكك الاتحاد السوفيتي الذي انهار رسمياً في كانون الأول عام 1991 [2].

وبذلك بدأت مرحلة جديدة أفرزت جملة من التداعيات ترتب عليها معطيات ومتغيرات جديدة وتجلى ذلك بشكل واضح في تغير المكونات الأساسية لعناصر القوة الدولية التي رسمت بوضوح هيكل النظام الدولي ولقد تمثل ذلك التغير في تراجع مركز ودور القوة العسكرية والإيديولوجية وتعاظم دور القوة الاقتصادية والتكنولوجية[3] الأمر الذي أفسح المجال للحديث عما سمي بـ"تعدد نخب القوة" Plurality of Elites على المستوى العالمي لاسيما بعد أن تعددت معايير قياس القوة القومية فلم تعد قاصرة على المعيار الاستراتيجي وحده وإنما ظهر ما سمي بـ"القوى العظمى المدنية" ومن ثم أصبح بالإمكان الحديث عن قوى دولية جديدة وفقاً للمعيار الاقتصادي وقوى دولية أخرى وفقاً للمعيار التقني وهكذا[4]، وبناء عليه فقد استدعت تلك التغيرات التحلل من التوازنات القديمة وفرض مواقف جديدة ومختلفة للقوى

---

(1) جوزيف س ناي، المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"، ترجمة احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، 1993، ص173.

(2) المصدر نفسه، ص173.

(3) محمد كريم كاظم الرفاعي، النظام العالمي الجديد والتحولات السياسية وتأثير ذلك على المنطقة العربية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 2007، ص63.

(4) ممدوح محمود مصطفى، مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 17، 1998، ص ص44-45.

الفاعلة كخلق علاقات الشراكة والتعاون بين القوى الكبرى من خلال إقامة منظومات إقليمية أو عابرة للأقاليم[1].

وتجدر الإشارة إلى ما أفرزته تلك المرحلة من آليات انعكست بالإيجاب على إنشاء المنظومات الإقليمية ولعل من أهمها آلية العولمة[2] وما انطوت عليه من أهداف تنزع نحو توحيد العالم عبر الأسواق وتحرير حركة انتقال الأفكار والسلع والأموال متجاوزةً بذلك الحدود الثقافية والسياسية للدول القومية[3] و ترتب على ذلك تراجع دور الدولة وتآكل سيادتها لاسيما بعد أن أصبحت غير قادرة على السيطرة على التدفقات العابرة للحدود كالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب وتدفق اللاجئين، ومن ثم ظهر هناك حاجة إلى التكامل والتنسيق مع الآخرين لتجنب تلك التهديدات وتعزيز أمن الدولة[4].

أما فيما يتعلق بسياسات الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بوصفها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على النظام الدولي وأثرها على المنظومات فيلاحظ بأن التحولات الجذرية التي طرأت على صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي استلزم منها أن تعيد ترتيب الأوضاع الدولية في عالم

---

(1) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص35.

(2) عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحويلات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، الجزائر، العدد 5، 2005، ص125.

(3) سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، دمشق، العدد 1، 2002، ص159.

(4) طلال عتريس، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، مجموعة باحثين، "العولمة وأثرها في المجتمع والدولة"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص ص59-60.

ما بعد الحرب الباردة على مقتضى أهدافها الإستراتيجية ومصالحها الحيوية وبما يهدف إلى تكريس زعامتها أو قيادتها للنسق العالمي، إذ لم يعد في مقدورها أن تستند إلى القوة العسكرية وحدها في فرض هيمنتها على العالم[1]، لاسيما بعد أن تراجعت تقنياً ومالياً واقتصاديا أمام ظهور قوى أخرى كاليابان والصين وأوربا[2] وظهور تحديات أمنية لا تستطيع مواجهتها بشكل فردي كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتسلح، ولغرض مواجهة تلك التحديات ذهب العديد من المفكرين الاستراتيجيين إلى طرح آرائهم حول ما يجب عليها إتباعه من سياسة خارجية متسقة مع قدراتها ومع متغيرات النظام الدولي فنجد على سبيل المثال (بيتر تارنوف) وكيل وزارة الخارجية الأمريكي الأسبق ذكر أنه "بانتهاء التنافس بين القوتين العظميين أصبح من الملائم بصفة عامة للولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل من تدخلاتها الخارجية وأن تنتهج سياسة خارجية متعددة الأطراف، بحيث لا تتخذ إجراءات منفردة إلا عندما تتعرض مصالحها الحيوية الداخلية للتهديد"[3]، وأشار (زبغنيف بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "إلى أنه يجب أن يفسح المجال أمام ترتيب جديد يجمع القوى السياسية والاقتصادية الرئيسة من اجل حوار ملح بشأن الظروف العالمية

(1) ممدوح محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص44.

(2) نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي، الأردن، دار الكندي، 2001، ص32.

(3) نقلا عن: دانيال وانر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 15، 2001، ص39.

واتجاهاتها"[1] وأن "من مصلحتها أن تعزز التعددية الجيوسياسية القائمة وتعمل عليها فذلك يضع قيمة عليا على المناورة والمضاربة من أجل منع بروز ائتلاف معاد يمكنه في النهاية السعي وراء تحدي التفوق الأمريكي"[2] وأكد الدبلوماسي (زلماي خليل زاد) "بأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على المرونة في العلاقات مع أكبر عدد ممكن من الدول وأيضا تشجيع الدخول في الإطار المتعدد الأطراف من أجل بناء وتعزيز الثقة فيما بينها ومواجهة التحديات المشتركة"[3] أما (هادلي ستيفن) مستشار الأمن القومي الأسبق أشار "إلى ضرورة تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين والأصدقاء وتطوير التعاون مع الشركاء لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية كالحرب على الإرهاب"[4].

وبناء على ما تقدم فقد لجأت إلى تبني سياسة خارجية قائمة على تعزيز مشاركتها في الإطار المتعدد الأطراف لاسيما في آسيا مبتغية من وراء ذلك الحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك القارة فضلاً عن تعزيز تنميتها الاقتصادية

---

(1) زبغنيف بريجنسكي، الفرصة الثانية "ثلاث رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007، ص221.

(2) زبغنيف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى "التفوق الأمريكي ضرورات الجيواستراتيجية، الملحة، ترجمة سليم ابراهام، دار علاء، دمشق، ط4، 2008، ص221.

(3)Zalmay Khalil Zad and Others، The United States and Asia "Toward A New U.S Strategy and Force Posture"، United States، Rand Institute، 2001، p 48.

(4)Bruce Vabghn، US Strategic and Defense Relationship in the Asia – Pacific Region، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 22 January، 2007، p 8.

وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات المشتركة، وهو ما سيتم التحدث عنه في المبحث الثالث.

وبهذا يتضح مما تقدم بأن هناك عـاملين مهمـين دفعـا إلى إنشـاء المنظومـات الإقليمية في قارة آسيا، **العامل الأول** يتعلق بهيكليـة النظـام الـدولي ومـا فرضـته مـن اعتبارات دفعت لإنشاء تلك المنظومات كاعتبارات المنافسة والرغبة في الحصـول عـلى النفوذ وتحقيق التوازن مع القطب الآخر كما هو الحـال مـع "النظـام ثنـائي القطبيـة خلال الحـرب البـاردة" أو اعتبـارات عـدم قـدرة القطـب المنفـرد عـلى تحمـل أعبـاء ومسؤوليات قيادة النظام الدولي بمفرده ولابد من الأطراف الأخـرى أن تتحمـل جـزءاً من تلك المسؤوليات كحالة النظام الأحـادي القطبيـة خـلال مرحلـة مـا بعـد الحـرب الباردة. أما **العامل الثاني** فيتعلق بمتغـيرات البيئـة الدوليـة ومـا فرضـته مـن تغـيرات استدعت من الدول الآسيوية ضرورة تشكيل منظومات إقليمية مدفوعة بذلك بعـدم الرغبة في الانضمام إلى الصراع مابين القطبين أو من اجل توحيد الجهـود والتضـامن في مواجهة سياسات احد القطبين خلال الحرب الباردة، أو أن البيئـة السـائدة هـي بيئـة تعاونية لذا اتجهت دول آسيا إلى تشكيل منظومات إقليمية انسـجاماً مـع مقتضـيات البيئة المذكورة كما هو الحال في عالم ما بعد الحرب الباردة.

## المبحث الثاني

## التحديات التي ظهرت على اثر تغير البيئة الدولية

## بعد انتهاء الحرب الباردة

### أولاً: الإرهاب

شهدت القارة الآسيوية ظاهرة الإرهاب[*] بصورها كافة سواء تمثلت بمحاولات الانفصال أو الرغبة في الحصول على حكم ذاتي أو التعبير ضد مظاهر الهيمنة والفساد، ويلاحظ أن ظاهرة الإرهاب إما أن تقترن بالانقسامات العرقية والدينية نتيجة لما يمارسه الاختلاف الثقافي من تأثير يدفع إلى تأجيج مظاهر العنف من قبل الجماعات المعارضة والانفصالية ويتمثل أخطره بتلك التي تهدف إلى الاستقلال عن الدولة الأم، وتأسيس دولة مستقلة على أسس قومية أو قد تقترن بالانقسامات العرقية والطائفية بين الأقليات أو بين أقلية عرقية وأغلبية مهيمنة داخل الدولة الواحدة فيكون العنف هو وسيلة الأقليات العرقية للاحتجاج ورد المظالم والضغط على السلطات أو قد تقترن بالصراع على السلطة حيث يتخلل ذلك مظاهرات واحتجاجات مقرونة بأعمال عنف وعمليات اغتيال سياسي[1]، أو قد تقترن بمظاهر الاحتجاج ضد ازدواجية سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى المهيمنة على النظام

(*)يعرف الإرهاب بأنه حركة يتم تشكيلها لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو دينية أو إيديولوجية وتلجأ إلى استخدام العنف لتحقيق أهدافها، وحتما يختلف عن حركات التي تشكل لمقاومة الاحتلال الأجنبي، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Exploring Root and Trigger Causes of Terrorism، www.Transnational terrorism-eu.

(1) الإرهاب في قارة آسيا، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.almoqtal. com

الدولي أو قد تقترن بعوامل خارجية سواء أكانت تمثلت بما تقدمه القوى الخارجية من دعم لبعض الحركات الانفصالية الموجودة في دولة معينة، أم بتغيرات النظام الدولي وما ارتبطت به من آليات أججت تلك الظاهرة.

و يمكن إيراد عدة أسباب تفسر بروز هذه الظاهرة في آسيا قد تكون داخلية أو قد تكون خارجية، فالأسباب الداخلية تتمثل فيما يمارسه العديد من الأنظمة السياسية الآسيوية من قمع وتهميش تجاه الأقليات العرقية والدينية الموجودة في دولها، الأمر الذي دفعها إلى تشكيل حركات انفصالية تطالب بالاستقلال أو الحصول على حكم ذاتي أو رفع المظالم عنها، ويمكن ملاحظة ذلك في أغلبية الأقاليم الفرعية للقارة، إذ يتمثل ذلك في إقليم جنوب آسيا وتحديداً في باكستان إذ برزت معالم صراع طائفي فيها منذ عام 2003 لاسيما بعد لجوء الحكومة المكونة من الطائفة السنية إلى انتهاج سياسات ترمي إلى تهميش القوى الشيعية وقمعها[1]. وكذلك بسيريلانكا إذ تمارس الأغلبية السنهالية التي تدين بالبوذية نوعاً من التمييز العرقي ضد الأقلية التاميلية الهندوسية ويكمن هذا التمييز من خلال تركز السلطة بيد الأغلبية السنهالية واستبعاد الأقلية التاميلية وما يقضي ذلك إلى تركيز الثروة الاقتصادية والدعم الإداري والتشغيلي والقدرة التصنيعية في المنطقة الغربية وولد ذلك توزيع غير عادل للدخل وغيرها من الموارد، وزيادة الشعور بالظلم الاجتماعي وما زاد من حدة الصراع الفجوة اللغوية والثقافية، ورداً على ذلك لجأت الأقلية التاميلية إلى تشكيل "جبهة نمور تحرير التأميل" عام 1975 لتحقيق دولة مستقلة للشعب

(1)K.Alan Kronstadt and Others، Terrorism in South Asia، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 31 August، 2005، p4.

التاميلي[1]. أما في إقليم جنوب شرق آسيا فيتمثل الإرهاب بما تمارسه السلطة المركزية التايلاندية، البوذية من تهميش وتمييز ضد الملايو المسلمين من خلال استبعادهم من العملية السياسية والتغاضي عن مطالبهم فضلاً عن اللجوء إلى العنف في التعامل معهم بموجب الأحكام العرفية المعلنة عام 2004 [2].

ومن الجدير بالذكر صنفت المحافظات الجنوبية "تارايتوان وباتاني ويالا" لتلك الأقلية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي من بين أفقر المحافظات في جنوب تايلاند، ولعل ذلك يعود إلى إهمال الحكومات لها، وتعرضها لاستغلال مواردها الطبيعية من قبل السلطة البوذية التايلاندية فضلا عما سبق فيلاحظ أنها تعاني أيضا من تدني المستوى العلمي وانتشار البطالة الناجمة عن كونها ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في القطاع العام وفي العديد من المناصب كون أن المطلوب لشغل تلك المناصب المعرفة باللغة التايلاندية، وترتب على ذلك لجوء تلك الأقلية إلى العنف[3].

وفي إقليم غرب آسيا تجسدت تلك الظاهرة في إيران من خلال ما تمارسه الحكومة الممثلة للأغلبية الفارسية ضد الأقلية العربية في الأحواز "إقليم خوزستان" من سياسات تمييزية وعدم المساواة في الحصول على الموارد التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية مما انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي

---

(1)Global Extremism، Terror and Response Strategies، Report of the International Workshop، Egypt، Biblio theca Alex an Drina، 2006، pp 7-9.

(2) Neil. J. Melvin، Conflict in Southern Thailand، "Islamism، Violence and the State in the Patina Insurgency"، Sweden، Stockholm International Institute "SIPRI"، 2007، p.p 3-9.

(3)Ibid، pp 17-18.

للمنطقة، فضلاً عن أنها تواجه عملية تهجير واستيعاب قسري سواء أكان من خلال نقل العرب إلى أماكن أخرى من إيران أم نقل غير العرب كالفرس والاذريين إلى ذلك الإقليم ناهيك عن مصادرة أراضيهم والقضاء على أسماء الأماكن العربية واستبدالها بأسماء فارسية وكل ذلك كان مصاحباً بعمليات قمع ومتمثلاً بالاعتقالات والإعدامات التي تجري خارج نطاق القضاء دون اتخاذ أية تدابير لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية، ورداً على ذلك لجأت تلك الأقلية إلى استخدام العنف من أجل الحصول على حقوقها المسلوبة سواء أكان ذلك من خلال تنظيم الاضطرابات أم المظاهرات أم الاحتجاجات أم أجراء بعض التفجيرات على قوات الأمن وفي أماكن أخرى من إيران(1).

أما في إقليم شرق آسيا فتجسد في الصين من خلال ما تتبعه الحكومة الصينية من إجراءات تهميش وقمع للأقلية الايغورية، على الرغم من منحها مبدأ الحكم الذاتي من قبل السلطات الحكومية بموجب قانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي الذي صدر عام 1984 ملغية بذلك أوهام الانفصال عنها إلا أن ذلك المبدأ لم يكن إلا مبدأ شكلياً إذ بقيت السيطرة القوية والحقيقية للسلطات الصينية من خلال قوات جيش التحرير الشعبي والقواعد العسكرية الصينية، فضلاً عن وجود قوات "كسبك اللجين" وهو الذراع الفعال لجيش التحرير الشعبي الذي أنشأته السلطات لقمع الاضطرابات وللسيطرة على الاقتصاد، كما سعت إلى تهميش تلك الأقلية من خلال تهجير سكان الهان إلى شينجيانغ، وبحكم لغتهم وتدريبهم فقد أصبحوا هم المسيطرين على الصناعات الرئيسة في شينجيانغ وإنتاجها الاقتصادي واستغلت السلطات الموارد الغنية في المنطقة لأغراض التنمية، وعلى الرغم من محاولتها إنشاء العديد من المشاريع

---

(1)Iran، Australia، Refugee Review Tribunal، 2009، www.un.Hcr.org.

التي ترمـي إلى تطـوير البنيـة التحتيـة في المنطقـة كبنـاء الطـرق والسـكك الحديديـة وخطوط الأنابيب إلا أن عوائدها وأرباحها تعود إلى الهـان بصـورة كبـيرة. فضـلاً عـن ذلك سعت الحكومة إلى إضعاف ثقافتهم من خـلال إعطـاء دور مهـم وأسـاسي للغـة الصينية سواء أكان في مجال التعليم أم العمل الأمر الـذي أدى إلى تزايـد البطالـة، إلى جانب الحد من حريتهم الدينيـة كحظـر بعـض الممارسـات الدينيـة في شـهر رمضـان المبارك وإغلاق المساجد وزيادة الرقابة الرسمية على رجال الدين المسـلمين، كـل تلـك الإجراءات استدعت الأقلية الايغورية إلى إنشاء "حركة الايغـور" عـام 1990 للمطالبـة بالانفصال عن الصين مستخدمة وسائل عنفية، فنفذت أكثر مـن 200 عمليـة شـملت تفجيرات واغتيالات وهجمات مسلحة على الحكومة[1].

كما لجأت العديد من الأنظمة السياسية الآسيوية إلى توظيـف وإصـدار القوانين التي تحجم نشاطات الحركات الانفصالية الموجودة في دولهم أو لقمع بعض النشاطات التي يشتبه بأنها مصدر تمويل لها كمحاولـة كـل مـن ماليزيـا وسنغافورة توظيف قانون الأمن الداخلي مسوغاً لشن حملة اعتقالات واسـعة ضد الحركات الموجودة في هاتين الدولتين وأحيانا تلجأ بعض الـنظم إلى إصـدار قوانين لتحجيم أنشطتها ضمن ما يعرف باسم "قوانين مكافحة الإرهـاب" كـما هو الحال مع ماليزيا التي أصدرت قانون مكافحة الإرهاب في عام 2007 الذي ينطوي مضمونه عـلى مصـادرة أرصـدة الإرهـابيين والسـماح بمحاكمـة أولئـك الذين يدعمونهم مادياً وتشديد الرقابـة عـلى المـواد المسربـة مـن قـبلهم عـبر

(1)Abanti Bbatta Cbarya، Conceptualizing Uyghur Separatism in Chinese Nationalism، Strategic Analysis، New Delhi، Institute For Defense Studies and Analyses، No 3، 2003، pp 366-372.

الانترنيت كما أصدرت اندونيسـيا قـانون مكافحـة الإرهـاب عـام 2002 الـذي يعطـي مزيد من الصلاحيات لتحقيق وملاحقة الإرهابيين وتقييد تدفق الأموال إليهم[1].

وضمن السياق نفسه يمكن أن يشار إلى القوانين التي أصدرتها أوزبكسـتان بهدف تحجيم وتقييد نشاط الحركات الإسلامية المتواجـدة فيهـا، كالقـانون الـذي يتطلب من جميع المنظمات الدينية أن تسجل نفسها لدى الحكومـة مـع ضرورة إلحاق كل منظمة دينية مسجلة بقائمة تضم مـالا يقـل عـن (100) مـن الأعضـاء المنتمـين إليهـا إلى جانـب القـوانين التـي تحظـر المـنظمات الدينيـة مـن تشـكيل الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعيـة ومنـع قـراءة القـرآن الكـريم في جميـع مرافق ألاحتجـاز ومنـع الصـلاة في السـجون كـما تـم تحريـر قـانونين عـام 1998 احدهما متعلق بحرية الضمير والمنظمات الدينية ويكمن فحواه في تقيد الحقوق الدينية من خلال حظر التبشير وحظر تدريس المـواد الدينيـة في المـدارس وحظـر ارتداء الملابس الدينية في الأماكن العامة مـن قبـل أي شـخص مـن رجـال الـدين، وحظر نشر أي مادة من قبل الجماعات الدينية قبل حصول ترخيص لنشرهـا مـن السلطات. أمـا القـانون الثـاني والـذي أقـر عـام 1998 فقـد فـرض عقوبـات عـلى

---

(1)Bruce Vaughu and Others، Terrorism in Southeast Asia، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، October 2009، pp 11-29.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Amitav Acharya، Terrorism and Security in Asia: Redefining Regional Order، Working Paper، Nan Yang Technological University، Institute of Defense Strategic Studies، No. 133، 2004، p8.

أية محاولة تقوم بها أي جماعة دينية لغرض إقناع الآخرين بالانضمام إليها[1]، فضلاً عن محاولات كل من السعودية التي قامت بإصدار مجموعة من القوانين خلال عام 2001 لتحكم مسألة التبرع للقضايا الإنسانية المحلية والدولية داعية المنظمات غير الحكومية، والوكالات الخاصة إلى ضرورة احترام تلك القوانين، أما كوريا الجنوبية فحاولت تعزيز تشريعاتها المحلية ومؤسساتها لمحاربة الدعم المالي للإرهاب خلال العام نفسه. في حين قامت الكويت باستحداث مجلس أعلى للأشراف على الجمعيات الخيرية الإسلامية، فضلاً عن إصدارها تعليمات لرجال الدين بعدم استغلال مواقعهم للتحريض على الصراع السياسي [2].

ومن الجدير بالذكر إن الأنظمة السياسية الآسيوية لم تكتف بكل ما سبق ذكره بل لجأت إلى العنف للتعامل مع الحركات الانفصالية –الإرهابية- محاولة تحقيق الاستقرار الداخلي لدولها واستئصال الحركات الانفصالية الموجودة فيها من خلال اللجوء إلى استخدام الشرطة المحلية لإدارة الصراع بتكريس مزيد من الموارد للشرطة الموجودة كما هو الحال مع الهند التي استطاعت بفضل قوة جهاز الشرطة لديها أن توقف عنف الجبهة الوطنية لتحرير تريبورا خلال عامي (2003-2004) ودخلت مع الهند في اتفاقية لوقف العنف، كما سجلت الهند انخفاضاً في الصراع الطائفي في الأعوام التي تلت عام 2007 الذي بلغ حجم

---

(1)Timothy Craig، The Shanghai Cooperation Organization Origins and Implication، Unpublished Master's Thesis، Naval Postgraduate School، University of California، 2003، pp 29-31.

(2) محمود المراغي، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق، القاهرة، دار الشرق، 2003، ص ص136-208.

الحوادث فيه (761) حادث، ويعزى ذلك الانخفاض إلى قدرة وقوة أجهزة أمنها الداخلي بما فيه جهاز الشرطة على إدارة الصراع الداخلي[1].

وفي بعض الأحيان قد لا تكون قوات الشرطة كافية من وجهة نظر الحكومات الآسيوية لمواجهة التمرد لذا لجأت إلى القوات المسلحة لقمعها، كما هو الحال في النيبال عندما نشرت الجيش الملكي النيبالي من اجل قمع التمرد الماوي عام 2002 واستمر الصراع حتى عام 2006 [2]، واتبعت الأسلوب نفسه الهند فدخلت القوات العسكرية في صراع مع الجبهة الديمقراطية لبودولاند وجبهة تحرير اسام، لاسيما بعد إجراء الأخيرة سلسلة من الهجمات راح ضحيتها مالا يقل عن (83) قتيل واستطاعت وضع حد لهجمات كلا الجبهتين ودخلت السلطات الحكومية في هدنة مع الجبهة الديمقراطية لبودولاند أسفرت عن تشكيل مجلس مناطق لهم عام 2003 [3] وكذلك اندونيسيا عندما قام جيشها بالتدخل في إقليم أتشيه منذ عام 1998 وحتى عام 2002، إذ قام بالعديد من العمليات العسكرية الثقيلة الهادفة إلى قمع حركة أتشيه الانفصالية الهادفة إلى الانفصال عن اندونيسيا [4]، وكذلك الحال مع باكستان إذ شهد عام 2005 تدخل جيشها في إقليم بلوشستان وقام بحملة واسعة شملت ضربات جوية واسعة النطاق فضلا عن نشر الجيش داخل الإقليم لاسيما بعد أن قام

---

(1)Lakshmi Lyer، The Bloody Millennium Internal Conflict in South Asia، United States، Harvard Business School، 2004، pp 22-24.

(2)Ibid، pp. 13-14.

(3)Lakshmi Lyer، The Bloody Millennium…، Op، Cit، pp. 8-9.

(4)Larry Niksch، Indonesian Separatist Movement in Aceh، CRC Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 25 September، 2002، pp 3-4.

جيش تحرير بلوشستان بشن سلسلة من الهجمات على البنية التحتية المحلية والمواقع العسكرية والاقتصادية والقوافل والسكك الحديدية [1].

أما السبب الثاني الذي دفع إلى نشوء الإرهاب فيتمثل بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول الآسيوية وتقاعس الحكومات عن وضع حل لذلك التدهور ولعل ذلك يتمثل في بعض بلدان آسيا الوسطى والقوقاز.

ففيما يتعلق بدول آسيا الوسطى يلاحظ انه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتحقيق تلك الدول لاستقلالها بدأت تمر بأوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة تمثلت في انتشار الفقر والبطالة في ظل تواني حكومات الدول المذكورة في التعامل بفعالية مع تلك الأوضاع ومع قضايا الفساد والفقر وبالأخص في جمهوريات أوزبكستان و طاجاكستان وقرقيزستان الأمر الذي دفع الشباب المسلم إلى الاندفاع نحو الإسلام الراديكالي فساهموا في إنشاء الحركات الإسلامية [2]، كالحركة الإسلامية الاوزبكية في عام 1992 التي تهدف لإنشاء الدولة الإسلامية وإقامة نظام ديني فيها، والحركة الإسلامية لآسيا الوسطى عام 2003 التي تهدف لإنشاء الخلافة الإسلامية في آسيا الوسطى وشمال غرب الصين [3]، والحركة الوهابية التي تهدف إلى الإطاحة بحكومات آسيا الوسطى باستخدام العنف وتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية فضلاً عن

---

(1)Rabeah Sabri، Balochistan : AF- Pak's Forgotten Frontier، 2009، p. 18. www.un. Hcr.org.

(2)Timothy Craig، Op، Cit، pp 25-26.

(3) Zeyno Baran and Others، Islamic Radicalism in Central Asia and Caucasus : Implications For the EU، Sweden، Central Asia – Caucasus Institute، 2006، pp 25-29.

وجـود العديـد مـن الحركـات الإسـلامية الراميـة إلى الـتخلص مـن الحكومـات الاستبدادية[1].

ولا شك أن أغلبية الحركات التي نشأت في آسيا الوسـطى لجأت إلى اسـتخدام العنف لتحقيق أغراضها[2].

أما دول شمال القوقاز فيلاحظ أن السياسات الروسية ذات المركزيـة الشـديدة والمتمثلة في خلع النخبة الحاكمة وتعيين السياسيين الموالين لهـا فضـلا عـن فشـلها في حل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منهـا تلـك المنطقـة عـلى الـرغم مـن ثروتها النفطية المكتشفة حديثا دفع بها إلى الاتجاه نحو الإسـلام الراديكـالي وتشـكيل الحركات الإسلامية [3].

ومن الجدير بالذكر أن تلك الحركات لم تتطور إلى منظمات واضحة ومرئية بل بقيت على شكل شبكات من الأفراد والجماعات الفرعية التي تعرف بأشـكال وأسـماء مختلفة وإن كان هنـاك نـوع مـن التوحـد نحـو الهـدف المنشـود ألا وهـو الانفصـال وإقامة دولة إسلامية كما هو الحال مع جماعة باساييف [4].

أما الأسباب الخارجية التي شكلت مصـدراً لتفـاقم ظـاهرة الإرهـاب في قـارة آسيا فيمكن القول أنها تتركز في ثلاثة محاور، **فالمحور الأول** يدور حول ما طرأ عـلى النظـام الـدولي مـن متغـيرات بعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي ونهايـة الحـرب

---

(1)Ibid، pp. 28-32.

(2)Anthony. C Bowyer، Islamic Movements and Democracy in Central Asia : Integration Or Isolation ?، Paper Proposal For Csid's 9th Annual Conference Submitted Johns Hopkins University، International Foundation For Election Systems (IFES)، 2008، p 8.

(3) Zeyno Baran and Others، Op، Cit، pp 41-42.

(4)Ibid، p 30.

الباردة، إذ نتجت عن تلك التغيرات بروز ظاهرة العولمة التي ساعدت على إضعاف سيادة الدولة من خلال ما فرضته من فتح للحدود الأمر الذي جعل من السهولة تقديم الدعم المالي والإيديولوجي لحركات التمرد. فمثلاً حركة نمور تحرير التاميل لم تكن تستطيع أن تستمر بالحفاظ على نفسها وقدراتها لولا حصولها على دعم مالي ضخم من اللاجئين التاميل المهاجرين في دول الغرب واستراليا[1]، كما حصل العديد من الجماعات الإسلامية في الفلبين وجماعة أبو سياف وعسكر جند الله ومجاهدي كومبلان في ماليزيا وجماعة الشبيبة في تايلاند على الدعم المالي والإيديولوجي والتشغيلي من قبل تنظيم القاعدة، لاسيما إذا ما علمنا أن منطقة جنوب شرق آسيا تعاني من تساهل حدودي في ظل ضعف الرقابة وسهولة منح التأشيرة "الفيزا" [2]**أما المحور الثاني** فيدور حول ما انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات بهدف الحفاظ على مصالحها الحيوية في إقليم غرب آسيا، من خلال إنشاء قواعد عسكرية في دول الخليج وإقامة تحالفات سياسية بينها وبين بعض دول الإقليم وإنهاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل وتقديم الدعم المالي والدبلوماسي والعسكري الدائم لإسرائيل ولجوئها إلى التدخل العسكري المباشر كما حدث مع العراق عام 2003 [3]، وبناء على ذلك ولدت تلك السياسات حالة من الاستياء وعدم

---

(1) S.D Muni، Comprehensive Security : The South Asian Case، Singapore، Institute of Defense and Strategic Studies، 2002، p 23.

(2) Rohan Gunaratna، Terrorism in Southeast Asia Threat and Response، Research Paper، Washington، Center of Eurasian Policy،No1،Nodate،p.p1-2.

(3) Kayhan Barzeyar، The Middle East and the "New Terrorism"، ISYP Journal On Science and World Affairs، Young Pug Wash، No 2، 2005، pp 114-116.

الرضا لدى العديد من الحركات الإسلامية في الإقليم ولعل من أبرزها تنظيم القاعدة الذي يعبر دائماً عن عدم رضاه عن سياسات المجتمع الدولي كونها تنطوي على ظلم وتبعية سياسية لهذا فهو يهدف إلى زعزعة الأمن الدولي ونزع الشرعية عن القيم والثقافة الغربية وخلق توازن جديد بين الغرب والعالم الإسلامي[1].

وتجدر الإشارة إلى إن إقليم غرب آسيا يحتوي على العديد من الحركات الإسلامية التي تهدف إلى مقاومة السياسات الغربية والتبعية والهيمنة وتتخذ من العنف وسيلةً لتحقيق ذلك[2].

**أما المحور الثالث** فيتمثل بالمساعدات التي تقدمها بعض القوى الخارجية "دول" تجاه بعض حركات التمرد لأسباب سياسية أو إستراتيجية محددة كالدعم الذي تقدمه باكستان لحركة التمرد في جامو وكشمير[3]، وتوجه الإدارة الأمريكية إلى دعم حركة الشيشان في 2002 عندما وجهت العديد من الانتقادات للسياسة الروسية التي تنتهجها تجاه تلك الحركة مشيرة إلى أنها تسعى بذلك إلى انتهاك حقوق الإنسان، كما حاولت الدخول في محادثات مع وزير خارجية الشيشان (الياس احمدوف) وإن كانت على شكل دبلوماسية سرية لا تجري في المباني الحكومية، وعمدت إلى إعادة بث الإذاعة عبر "إذاعة أوربا

---

(1) Ibid، p 114.

(2) Andrew C. Gagel and Others، Patterns in Terrorism in North Africa the Middle East، Central Asia and South Asia 2007 – 2010، Washington، Center For Strategic and International Studies، 2011، pp 9-11.

(3)S.D Muni، Op، Cit، p 22.

الحرة في براغ" باللغة الشيشانية كما عمدت إلى تشكيل لجنة سلام أمريكية للشيشان برئاسة زبغنيف بريجنسكي خلال العام نفسه[1].

ومن منطلق ما يتسم به من أهمية ذلك الدافع فقد شكل هدفاً أساسياً لظهور العديد من المنظومات الإقليمية في قارة آسيا ينظر الجدول رقم (9) كما إنه شكل محط اهتمام بعضها وإن لم يكن الهدف الأساسي الذي دفع لنشأتها ينظر الجدول رقم (10).

---

(1) مراد بطل الشيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية بعد 11سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، 2002، ص169.

## الجدول رقم (9)

## المنظومات التي شكل دافع الإرهاب هدفاً أساسياً لظهورها

| الخطط الموضوعة لمكافحة الإرهاب | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **اسم المنظومة** | **الاتفاقيات** | **أهداف الاتفاقيات** | **الهياكل وغيرها** | **مهامها** | **الاجتماعات** |
| **منظومة جنوب آسيا (SAARC)** | وقع أعضاء المنظومة على الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب في 4 تشرين الثاني 1997. كما تم التوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاقية قمع الإرهاب 6 كانون الثاني 2004 بهدف تحديث تلك الاتفاقية بما يتماشى مع ما طرأ من تغيرات لاسيما بعد أحداث 11ايلول والتزام الدول الأعضاء بقرار مجلس الأمن 1373 والاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب | انطوت أهدافها على توضيح ما يدخل في عداد ظاهرة الإرهاب أو الجرائم الإرهابية كالجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية والمتفجرات والمواد الخطرة والتي تستخدم لإشاعة العنف العشوائي وكذلك خطف الرهائن الأجانب والهجوم على الدبلوماسيين فضلاً عن تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة تجريم الأعمال التي تنطوي على تقديم وجمع الأموال لغرض ارتكاب أعمال إرهابية واتخاذ مزيد من التدابير لمنع وقمع تمويل مثل هذه الأعمال | مكتب رصد الجرائم الإرهابية (STOMD) والذي انشيء في عام 1995 | تنطوي مهمته على جمع وتحليل ونشر المعلومات عن الجرائم الإرهابية ومعرفة استراتيجياتها وأساليبها المتعبة | في تشرين الثاني 2005 قرر الدول الأعضاء أن يكون هناك اجتماع لوزراء داخلية المنظومة يعقد سنوياً لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب |
| **منظومة شنغهاي للتعاون (SCO)** | وقع أعضاء المنظومة على معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون في 16 آب 2007 | وكلاهما يهدفان إلى تعزيز الإجراءات لمكافحة الإرهاب سواء من خلال تبادل المعلومات أو الخبرات | تأسيس هيكل إقليمي لمكافحة الإرهاب في عام 2004 | المساعدة في تبادل الخبرات والتدريبات في مجال مكافحة الإرهاب | |

| | وكذلك تم التوقيع على اتفاقية شنغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصال والتطرف في 7 أيار 2009 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **كومنولت الدول المستقلة (CIA)** | | | تأسيس مركز (ATC) لمكافحة الإرهاب 1 كانون الأول 2011 | مهمته تنحصر في تنسيق التفاعل بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب والتطرف | |
| **المنظومة الأوربية الآسيوية لمكافحة الإرهاب (EAG)** | | | إنشاء موقع للتنسيق في مجال الإعلام والاتصالات لمكافحة الإرهاب وهو www.euraslung group. Org | يسمح للتبادل السريع للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء لمكافحة ظاهرة الإرهاب | |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**1- Saarc Regional Convention on Suppression of Terrorism and its Additional Protocol، www.saarc.org**

**2- Terrorist Offences Monitoring Desk (STOMD)، www.saarc.org**

**3- Interior Ministers Meeting (SAARC). www.saarc.org**

**4- Regional Counter Terrorism Structure. www.saarc.org**

**5- Treaty on The Long Term Good Neighborliness Friendship and Cooperation Between the Member State of the Shanghai Cooperation Organization، www.sectssco.org**

**6- Shanghai Convention on Combating Terrorism Separatism and Extremism، www.sectssco.org**

**7- Cooperation in the Fight Against International Terrorism and Extremism، www.sectssco.org**

**8- Counter Terrorism Center (ATC). www،cis minsk،by.**

**9- Annual Report 2011 of the Eurasian Group on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism، www.eurasian، group، org.**

## الجدول رقم (10)

## المنظومات التي لم يشكل دافع الإرهاب هدفاً أساسياً لظهورها

| الخطط الموضوعة لمكافحة الإرهاب | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| اسم المنظومة | الاتفاقيات | أهداف الاتفاقيات | الهياكل وغيرها | مهامها | الاجتماعات |
| منظومة التعاون الاقتصادي لدول البحرالأسود(BSEC) | لجأ الدول الأعضاء إلى التوقيع على اتفاقية التعاون لمكافحة الجريمة في 4 تشرين الأول 1999 و تم التوقيع على البروتوكول الإضافي لمكافحة الإرهاب في 3 كانون الأول 2004 | التعاون في مكافحة الجريمة لاسيما في أشكالها المنظمة فضلاً عن التعاون في تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب أما هدف البروتوكول فينطوي على تعزيز فاعلية اتفاقية التعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة والموقعة في عام 1999 لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب | | | |
| منظومة التعاون والتنمية الديمقراطية (Guam) | وقع الدول الأعضاء على اتفاقية مكافحة الإرهاب في 4 كانون الثاني 2008 | مكافحة الإرهاب وتمويله | تأسيس مركز غوام الظاهري لمكافحة الإرهاب في 20 تموز 2002 | تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب وتمويله | |
| مجلس التعاون الخليجي (GCC) | وقع الدول الأعضاء على اتفاقية مكافحة الإرهاب في عام 2004 | لغرض مكافحة الإرهاب وتمويله | أقدم الدول الأعضاء في عام 2006 على تشكيل لجنة دائمة | تنطوي مهامها على مكافحة الإرهاب وتعقد اجتماعاتها بشكل | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | مختصة بمكافحة الإرهاب | سنوي بوصفها إحدى اللجان الأمنية المتخصصة | |
| جامعة الدول العربية | وقع الدول الأعضاء الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 22 نيسان 1998 بعد أحداث 11 أيلول 2001 أجرى مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب تعديل على الاتفاقية وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 23 بتاريخ 28 آذار 2002 | تستهدف قمع ومكافحة كافة الأنشطة الإرهابية التي تعرض امن واستقرار أعضائها للخطر وبذلك فهي استوعبت كافة صور العنف والتهديد ولكنها استبعدت كافة حالات الكفاح المسلح أما التعديل فقد استهدف إدراج نشر وطبع وإعداد وتمويل محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها ينطوي مفادها للتحريض على القيام بإعمال هي من قبيل الأعمال الإرهابية التي تستوجب مكافحتها | | | |
| منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) | لجأت إلى التوقيع على اتفاقية لمكافحة الإرهاب في 13 كانون الثاني 2007 | اتخذت دول المنظومة من تلك الاتفاقية إطار للتعاون الإقليمي لغرض تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فضلاً عن تعميق التعاون بين وكالات إنفاذ | تأسيس هيكل Somtc | وينحصر مهامه في تقييد وتنسيق السياسات والخطط التي يعتمدها الاجتماع الوزاري للمنظومة | 1-قامت بإنشاء الاجتماع الوزاري للاسيان بشأن الجريمة العابرة الوطنية (AMMTC) عام 1997 بهدف معالجة |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القانون والسلطات ذات الصلة بالأطراف في مكافحة الإرهاب | | لأجل مكافحة الإرهاب فضلاً عن تقديم المساعدة لأمانة المنظومة وتنسيق خططها الإستراتجية ومشاريعها لغرض تسهيل التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب | الجرائم العابرة للحدود والتي من ضمنها الإرهاب 2- عمدت أيضاً إلى إنشاء اجتماع وزراء الدفاع لاسيان (ADMM) في عام 2006 بوصفها آلية للدفاع داخل المنظومة تجتمع سنوياً وتنحصر مهمتها في تسهيل مناقشة وتبادل وجهات النظر حول الدفاع والقضايا الأمنية وحول التحديات غير التقليدية التي تواجهها المنطقة من ضمنها الإرهاب |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى :**

**1- Agreement Between The Governments Of Economic Cooperation in the Fight Against Crime ،www،bsec،org**

**2- Additional Protocol on Combating Terrorism ،www،bsec،org**

**3- Center To Combat Terrorism،www،guam.org**

**4- سـامي جـاد عبـد الـرحمن، إرهـاب الدولـة "في إطـار قواعـد القـانون العـام"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص ص364-365.**

**5- مذكرة شارحة بشأن الإرهاب وسبل مكافحته. www.lasportal.org**

**6- التعاون في مكافحة الإرهاب. www.gcc.org**

**7- ASEAN Ministerial Meeting. www.asean.org**

**8- Meeting of defense Ministers of ASEAN.www.asean.org**

**9- ASEAN Convention to Combat Terrorism 2007.www.asean.org**

أما منتدى آسيان الإقليمي (ARF) فقد أكد الوزراء في اجتماعهم المنعقد عـام 2001 ضرورة وجود طرق ووسـائل لزيـادة التعـاون في مكافحـة الإرهـاب، لاسـيما في المجال القانوني والمالي مؤكدين دعمهم للمبادئ الواردة في قرارات مجلس الأمـن ذات الصلة الوثيقة بمنع وقمع الأعمال الإرهابية، كما رحب الوزراء بتشكيل اجتماع ما بـين الدورات لمكافحة الإرهاب وبـاعتماد برنـامج عمـل لمكافحـة تلـك المشـكلة مـن قبـل الاجتماع الوزاري لمنظومة آسيان التي عقدت في كوالالمبو[1].

كما حاول المنتدى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهـاب تجسـدت في بيـان لـه صادر في 31 تموز عام 2002 ينص على اتخاذ تدابير فعالة ضد تمويل الإرهاب[2].

ومما تقدم يمكن القول بأن قارة آسيا تعاني مـن وجـود العديـد مـن الحركـات الانفصالية – الإرهابية- التـي تهـدد أمنهـا واسـتقرارها وبموجـب ذلـك فقـد أنشـئت العديدُ من المنظومات لمكافحة تلك المشـكلة، وبالفعـل فـإن الآليـات والهياكـل التـي أوجـدتها المنظومـات عـدت ذات فاعليـة كبـيرة ومـؤثرة وتصـب في صـالح تعزيـز

(1)The Eight ASEAN Regional Forum،25، July، 2001.

(2)The Ninth ASEAN Regional Forum، 31. July 2002.

الأمن والاستقرار الآسيوي، ولابد لنا من القول بأن هناك ضرورة تستدعي من الدول أن تلتفت إلى مطالب تلك الأقليات والحركات، محاولة تحقيق جزء من حقوقها المسلوبة بدلاً من اللجوء إلى التعاون وتنسيق الجهود لمكافحتها، كون أن عدم معالجة المشكلة من جذورها قد تبقى فتيلة من الممكن أن تلتهب في أي وقت.

**ثانياً: الانتشار النووي**

لقد زادت مساعي الدول نحو امتلاك السلاح النووي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل لافت للنظر، فأصبحت الرغبة في امتلاكها ليست متزايدة فقط ولكن متسارعة لدرجة اخذ البعض يطلق عليه بالعصر النووي الثاني[1].

ولعل ذلك يعود إلى حالة السيولة الدولية التي أعقبت انتهاء تلك المرحلة فشكلت عاملاً محفزاً للعديد من الدول الآسيوية لامتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله لاسيما بعد أن أحجمت عن ذلك طوال حقبة الحرب الباردة حينما كانت الدول المنحازة تحتمي بمظلة احد طرفي الصراع مساهمة في ذلك تغيير خريطة التحديات الإقليمية وانهيار التحالفات السابقة والعوامل والظروف الداخلية وظاهرة تهريب الأسلحة والمواد النووية، وكذلك النظرة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كونها أداة بيد الدول الكبرى وازدواجية معايير بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [2].

وبموجب ذلك أخذت آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تواجه مشكلة الانتشار النووي وإن كانت قد تعددت مظاهرها من خلال امتلاك كل من الهند

---

(1) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار زهران، 2008، ص157.

(2) خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان، 2009، ص261.

وباكستان فعلياً لها في نهاية القرن الماضي وما بين محاولة كل من كوريا الشمالية وإيران لامتلاكها.

وبقدر تعلق الأمر بالدول التي امتلكت السلاح النووي كالهند فيمكن الإشارة إلى أن هناك عدة دوافع دفعتها لامتلاك السلاح النووي، قدر تعلق الأمر بالدوافع الداخلية يلاحظ أن قضايا التسلح النووي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في حركة التفاعلات الداخلية منذ أوائل التسعينيات إذ أصبحت إحدى أهم قضايا الجدل والنقاش في الحملات الانتخابية في كانون الأول 1998، إذ تبنت الأحزاب الرئيسة المتنافسة مواقف متناقضة في هذا الصدد فمنها من أكد ضرورة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ومنها من وعد بتحويل الهند إلى قوة النووية بمجرد وصولها إلى السلطة [1] وبما أن الشعب كان يحبذ أن تكون دولته نووية لذا مالت كفة الفوز لصالح حزب بهارتيا جاناتا الذي وعد بتحويل الهند إلى قوة نووية، وعليه وبمجرد وصوله السلطة مهد بالتحضير سراً للتجارب النووية ليطلق ثلاث تجارب في 11 أيار عام 1998 ثم اتبعها بتجربتين في 13 أيار من العام نفسه [2].

أما الدوافع الإقليمية فتكمن في الخلافات الحدودية بينها وبين الصين وباكستان وخشيتها من أن تطور التعاون بين هذين البلدين من شأنه أن يؤدي إلى تهديد أمنها القومي، لاسيما التعاون الاستراتيجي والنووي، كما إن الصراع يبدو محتدماً بينها وبينهما على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة وبطبيعة

(1) احمد ابراهيم محمود، التجارب النووية الهندية الباكستانية وتأثيرها على الشرق الأوسط، مجموعة باحثين، الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص275-276.

(2) المصدر نفسه، ص476-477.

الحال فإن الطرف الذي يملك قدرات شاملة اكبر من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية يصبح أوفر حظاً في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق آسيا [1].

أما الدوافع الدولية فتنطلق من رؤية الهند من عدم تحقيق أي تقدم في نزع السلاح العالمي في ظل رفض الدول النووية الخمس الالتزام بجدول زمني لذلك، فضلاً عن رفض الهند للسياسات التمييزية في نظام منع الانتشار النووي[2] مطالبة إياه بقبولها عضواً في النادي النووي [3].

أما باكستان فسعت إلى امتلاك الأسلحة النووية بوصفها ردة فعل على التجارب النووية الهندية التي أوجدت خللاً خطيراً في الميزان العسكري بين الهند وباكستان لمصلحة الأولى [4].

وبذلك أخذت تشعر بالخطر المحيط بها من الهند[5] لاسيما مع عدم اتخاذ إجراءات فعالة وجماعية ضدها من قبل المجتمع الدولي، فمجلس الأمن على

---

(1) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية. .. مصدر سبق ذكره، ص162. ولمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ياسر منصور، الواقع النووي في آسيا، مجلة الحرس الوطني، السعودية، العدد 291-292، 2006، ص42.

(2) فوزي حماد وعادل محمد، الأبعاد الإستراتيجية الدولية للمتفجرات النووية الهندية والباكستانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 133، 1998، ص261.

(3) سمينة احمد، برنامج التسلح النووي الباكستاني في نقاط التحول والخيارات النووية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 39، 2001، ص28. "

(4) احمد ابراهيم محمود، دوافع التحول " أهداف التجارب النووية الهندية الباكستانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 133، 1998، ص255.

(5) نادية فاضل، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد18، 2002، ص166.

الرغم من أسفه للتجارب النووية لم يصدر قراراً مباشراً بإدانة الهند. وبهذا فشل المجتمع الدولي في أن يعد التجارب الهندية خطراً على الوضع الأمني إقليمياً وفي الوقت نفسه طالب باكستان بضبط النفس [1].

وبناء على ذلك لجأت باكستان إلى إجراء التجارب النووية في تشاجاي في 28 و 30 أيار عام 1998 وتكللت تلك التجارب بالنجاح [2].

أما فيما يتعلق بالدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي كإيران فيمكن أن نشير إلى أنه منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي أخذت توجه اهتمامها الكثيف بالطاقة النووية مستعينة بروسيا الاتحادية إذ مثل التعاون الروسي- الإيراني بداية نقلة نوعية للبرنامج النووي الإيراني منذ آواخر عام 1992، إذ وفر احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، والمفاعلات البحثية صغيرة الحجم، وفضلا عما تقدم فقد تمكنت إيران من الحصول على شحنات ضخمة من المواد اللازمة لتطوير مفاعلاتها النووية بموجب الاتفاقية التي وقعتها مع روسيا الاتحادية عام 1994، ولم تكتف إيران بمساعدة روسيا الاتحادية بل اتجهت إلى الصين موقعة معها على اتفاقية في تموز عام 1994 حصلت بموجبها على مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوط بطاقة (300) ميجاوات[3]، فضلاً عن توجهها إلى دول جنوب آسيا وتوقيعها اتفاقيات مع

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2010، ص133.

(2) سمينة احمد، مصدر سبق ذكره، ص28.

(3) سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية، مصدر سبق ذكره، ص ص178-179.

الدول المالكة للسلاح النووي، حصلت بموجبها من الهند على رأسين نوويين ونظاماً لإطلاق صواريخ متوسطة المدى،ومن باكستان حصلت على الأجهزة المستخدمة في تخصيب اليورانيوم [1].

وبحلول عام 2002 تمكنت من إنشاء محطة ناتانز لتخصيب اليورانيوم التي انتقلت إليها عملية تجميع وحدات الطرد المركزي[2]، وفي أيلول عام 2008 تمكنت من استكمال بناء وحدة للطرد المركزي مؤلفة من (3000) ماكينة في منشأة ناتانز للتخصيب النووي كما أنتجت حوالي(480) كغم من اليورانيوم السداسي الفلوريدا (UF6) منخفض التخصيب وهي تنتج زهاء كيلوغرامين اثنين من تلك المادة كل يوم متغلبة على إطراد التقنية التي واجهتها باكراً حتى باتت تعمل بأكثر من (75%) من طاقتها المرسومة [3].

وفي التاسع من نيسان عام 2009 افتتحت مصنعاً لإنتاج الوقود النووي في أصفهان وأعلن رئيسها السابق (احمدي نجاد) أن بلاده اختبرت نوعين جديدين من أجهزة الطرد المركزي تفوق قدرتهما بأضعاف قدرة الأجهزة العاملة سابقاً ونصبت في ناتانز نحو سبعة آلاف جهاز للطرد المركزي وأصبحت القدرة الإنتاجية لمصنع أصفهان تبلغ عشرة أطنان من الوقود النووي مخصصة

---

(1) محمد سالم الكواز، البرنامج النووي الإيراني"النشأة، التطور، الدوافع"، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد25، 2006، ص244.

(2) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد، مصدر سبق ذكره، ص266،

(3) بروس ايدل وكاري سامور، تدابير الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجموعة باحثين، استعادة التوازن " إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد"، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العرب، 2009، ص143.

لمفاعل أراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة فضلا عن ثلاثين طنا من الوقود للمفاعلات الجديدة التي تستعمل بالمياه الخفيفة [1].

وفي12 أيلول عام 2011 تم افتتاح مفاعل بوشهر كأول محطة للطاقة النووية في إيران، وفي آب عام 2012 تمكنت إيران من تركيب ثلاث أرباع أجهزة الطرد المركزي النووية والتي تحتاجها لإكمال موقع العميقة [2].

وعلى الرغم من ذلك التقدم الذي تحقق في برنامجها النووي فإنه لا يمكن عدها مالكة للسلاح النووي نظراً للتعقيدات التي تحيط بمسألتي بناء الرأس النووي وتركيب هذا الرأس على وسائل الإيصال.

وتجدر الإشارة إلى إن رغبتها في امتلاك السلاح النووي يرجع إلى عدة دوافع منها، أرضاء الغرور الوطني، ورفع الروح المعنوية الوطنية، فضلا عن الدفاع عن النفس، وإضفاء هيبة إقليمية عليها لموازاة إسرائيل في ترسانتها النووية [3][*]، ورداً على سياسات المجتمع الدولي الذي تغاضى عن امتلاك كل

---

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد، مصدر سبق ذكره، ص268.

(2) Irans Nuclear program "Nuclear" Talks 2012. www.topic.nytimes.com.

(*) لا تزال إسرائيل متمسكة بسياسة الغموض النووي القديمة فهي لا تؤكد ولا تنفي رسميا حيازتها لأسلحة نووية، ويعتقد أنها أنتجت كمية من البلوتنيوم كافية لصنع (100-200) رأس نووي في عام 2010 وتمتلك (0,8) من البلوتنيوم الذي يصلح لصنع الأسلحة كما يعتقد أن لديها نحو (80) سلاحاً نووياً كاملاً بما في ذلك (50) رأساً حربياً جاهزاً للإيصال بواسطة الطائرات لمزيد من التفاصيل ينظر: شانون كايل وآخرون، القدرات النووية في العالم، في التسلح ونزع السلاح الكتاب السنوي 2011، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011، ص506.

(3) عبدالله فالح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص54.

من الهند وباكستان للسلاح النووي في الوقت الذي ترفض امتلاكها له [1]، إلى جانب الرغبة في استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس نظام قيمي مستمد من الإسلام مستوعباً الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إذ إن السلاح النووي يقدم لها آداة مهمة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية [2].

أما كوريا الشمالية فقد اتجهت إلى تفعيل برنامجها النووي عام 1993 بعد أن انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي التي انضمت إليها عام 1985 وبعد مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) قامت بتعليق انسحابها من تلك المعاهدة[3].

واتجهت إلى توقيع اتفاقية الإطار عام 1994 مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعهدت بموجبها كوريا الشمالية بتجميد برنامجها للبلوتونيوم وتفكيكه تدريجياً مقابل أنواع عديدة من المساعدات[4].

ولكن مسار هذا الاتفاق لم يستمر طويلاً إذ ما لبث أن تلاشى لاسيما بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تفعيل إتباع نهج متشدد مع كوريا الشمالية،

---

(1) جيور ايلاند، الملف النووي الإيراني "خيار إسرائيل العسكري"، مجلة واشنطن كوارتلي، الولايات المتحدة، العدد 48، 2010، ص3.

(2) سرمد عبد الستار العبيدي، اوربا وإيران والملف النووي الإيراني، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 98، 2011، ص9.

(3) احمد السيد احمد، البرنامج النووي الكوري ونظام صنع ألانتشار، مجلة السياسة الدولية القاهرة، www.ahram.org:2010

(4) نادية فاضل عباس، مسار الملف النووي لكوريا الشمالية وتداعياته الإقليمية والدولية، مجموعة باحثين، تطور الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد 102، 2010، ص55.

فضلا عن تصنيفها من قبل الرئيس الأمريكي السابق (جورج واكر بوش) بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 من ضمن دول محور الشر والإعلان عن مذهبها العسكري الجديد الذي يتضمن ضربات استباقية للدفاع عن المصالح الأمريكية[1] الأمر الذي دفع بكوريا الشمالية إلى الإعلان عن استئناف العمل ببرنامجها النووي في كانون الأول عام 2002 وإعادة تشغيل مفاعلاتها النووية[2].

ومع مطلع عام 2003 أعلن الكوريون الشماليون أنهم رفعوا تعليقهم السابق للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأعادوا تشغيل مفاعل الخمسة ميغاوات وإعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك وغلق العمل في بناء مفاعلي الماء الخفيف اللذين كانا في مرحلتهما التأسيسية في شهر تشرين الثاني عام 2003 [3].

وفي التاسع من تشرين الأول عام 2006 أقدمت على إجراء تجربة نووية تحت الأرض في شمال شرق العاصمة، وأسفرت تلك التجربة عن نتائج أهمها تكريسها دولة نووية تتأهب للدخول للنادي النووي، فضلاً عن قدرتها على الدفاع عن أمن النظام وضمان عدم سقوطه ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه ضربة عسكرية لترسانتها النووية كون أن هذا الخيار يصاحبه

---

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح عطية، مصدر سبق ذكره، ص154.

(2) ستار الدليمي، أزمة القدرات الكورية الشمالية التصعيد أم المواجهة، أوراق قارية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 117، 2003، ص15.

(3) ستار جبار علاي، تطور القدرات النووية الكورية الشمالية واثر هذه القدرات في التوازن الاقليمي والدولي، مجموعة باحثين، تطور الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص18.

صعوبات جمة منها التسبب في انبعاث سحابة من الإشعاعات النووية التي يمكن أن تؤثر ليس عليها فحسب بل على دول الجوار مثل كوريا الجنوبية واليابان[1].

وقد تعرضت من جراء تلك التجربة للإدانة، ناهيك عن العقوبات التي وجهت إليها سواء أكان على الصعيد الإقليمي أم الدولي ومنها اتخاذ حظر صارم من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على كل أشكال التجارة بالسلع والمعدات العسكرية مع كوريا الشمالية، أما الصين فقد هددت بقطع المساعدات الاقتصادية ومنها النفط، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 1718 القاضي بدعوة كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع الأسلحة والبرامج النووية والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط، وبهذا خضعت كوريا الشمالية وطالبت بالعودة إلى المحادثات السداسية.

وفي شباط عام 2007 تعهدت بتفكيك كل منشأتها النووية [2] مقابل منحها(950) ألف طن من الوقود ورفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وللدلالة على صدق نيتها بذلك أقدمت في تموز عام 2007 على غلق مفاعل بونجيبون وسمحت بدخول مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إليها للتحقق من الإغلاق، وفي حزيران عام 2008 سلمت للصين تقريراً مفصلاً عن تفاصيل برنامجها النووي إلى جانب إقدامها على تدمير برج التبريد في مفاعل بونجيبون الذي يضم مفاعل أبحاث بقدرة خمسة ميغاوات ومركزاً لمعالجة البلوتونيوم وتجاه كل هذه الخطوات لم يتم رفع اسمها من قائمة الإرهاب الأمريكية، ولم يتم إيفاء جميع الوعود المقدمة إليها من قبل الولايات المتحدة

---

(1) عفيف رزق، التجربة النووية الكورية الشمالية ونتائج التداعيات، مجلة الحرس الوطني، السعودية، العدد 301، 2007، ص ص30-32.

(2) نادية فاضل عباس، مصدر سبق ذكره، ص67.

الأمريكية الأمر الذي استدعاها للإعلان في 19 أيلول عام 2008 عن إعادة تشغيل مجمع بونجيبون النووي وإبعاد مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة أختام وكاميرات الوكالة في المجمع النووي كما قررت أيضا عدم السماح المطلق للمفتشين التابعين للوكالة بالدخول إلى محطة إعادة المعالجة [1].

وفي 25 أيار عام 2009 أعلنت عن إجرائها بنجاح تجربة نووية تحت الأرض على مستوى عال وجديد في محتوى قوتها الانفجارية والتكنولوجية في سيطرتها ونتائجها[2].

وفي أواخر شباط عام 2012 وفي خطوة سياسية في ظل حكم رئيسها (كيم جونغ اون) وافقت على تعليق تجارب الأسلحة النووية وتخصيب اليورانيوم والسماح للمفتشين الدوليين للتحقق ومراقبة الأنشطة في مفاعلها الرئيس، وهذه جزء من صفقة شملت تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بشحن المساعدات الغذائية [3] إليها، ولا شك أن هناك دوافع عدة تدفعها من أجل امتلاك السلاح النووي تكمن في ضرورة امتلاك قدرة ردعية لمواجهة أي هجوم عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو أية تدخلات خارجية تهدف لإسقاط نظامها السياسي، فضلاً عن محاولة النظام السياسي فيها توظيف الورقتين النووية والصاروخية للضغط على الولايات المتحدة وحلفائها للحصول على المساعدات الدولية الغذائية والمادية، وفضلاً عن ذلك فهي تعد

---

(1) محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، مصدر سبق ذكره، ص ص 169-178.

(2) نادية فاضل عباس، مصدر سبق ذكره، ص68.

(3)North Korea Nuclear Program، www.bbc.com

وسيلة للحفاظ على مكانتها الإقليمية ولتوحيد الصفوف الداخلية وقمع المعارضة لمواجهة ما يسمى بالخطر الخارجي[1].

ومن المنظومات التي اهتمت بذلك الدافع جامعة الدول العربية إذ سعت إلى الاهتمام بمشكلة التسلح النووي من خلال تضمينها في احد قطاعاتها ألا وهو القطاع السياسي إذ أكد على ضرورة متابعة قضايا نزع السلاح لاسيما فيما يتعلق بإخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل[2]، كما اتخذ مجلسها الوزاري المنعقد من 21-28-2005 قراراً بضرورة إقرار إعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي [3] ولكن علقت أعمال اللجنة الفنية الخاصة بمباحثات السلاح النووي لحين إعداد التصور المستقبلي المطلوب للتحرك بموجب قرار مجلسها الوزاري المرقم (6876)، والمنعقد عام 2008 [4].

أما مجلس التعاون الخليجي فقد أكد مراراً في اجتماعات المجلس الأعلى أهمية التوصل إلى حل سلمي لازمة الملف النووي الإيراني، وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشأتها النووية كافة لنظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط عليها لحملها على الاستجابة لمطالب

---

(1) احمد سيد احمد، مصدر سبق ذكره.

(2) مجالات التعاون، القطاع السياسي: www.lasprotal.org

(3) قرارات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، 2005: www.lasprotal.org

(4) قرارات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، 2008: www.lasprotal.org

الأسرة الدولية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل[1] أما منتدى آسيان الإقليمي (ARF) فقد أكد في أغلب اجتماعاته المنعقدة منذ عام 1994 لغاية عام 2006 ضرورة الإسهام في وضع حد لانتشار الأسلحة النووية لذا نلاحظ أنه أكد لاسيما في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي على ضرورة تقديم الدعم المالي والسياسي لمنظومة "كيدو" من أجل تعزيز التعاون لوضع حد للانتشار النووي وتدعيم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية كما إنه أدان وشجب بشدة التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا والتي أدت إلى تفاقم التوتر ودعا إلى الوقف التام لجميع الاختبارات وضبط النفس فضلاً عن ضرورة التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وخلال اجتماعاته التي عقدت خلال العقد الماضي أكد المنتدى على ضرورة نزع السلاح من شبه الجزيرة الكورية وتشجيع استئناف أي محادثات مع كوريا الشمالية لأجل تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية [2].

أما منظومة كومنولث الدول المستقلة فقد شكلت لجنة سميت باللجنة الاستشارية المشتركة لنزع السلاح، مهمتها نزع السلاح النووي.

ومما تقدم يفهم أن قارة آسيا تعاني من خطر الانتشار النووي فيها، الأمر الذي جعله محط اهتمام العديد من المنظومات الآسيوية إلا أنه بالمقابل لو عقدنا مقارنة بين مدى فاعلية الوسائل التي تلجأ إليها تلك المنظومات لمعالجة هذه المشكلة مع الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أو بعض الدول الغربية

(1) تطورات الملف النووي الإيراني:.www.gcc.org

(2)Meetings of the ASEAN Regional Forum at the Stage of the Third Millennium.

لمالت الكفة لصالح الإجراءات الدولية، إذ إن الوسائل التي تلجأ إليها المنظومات لا تخرج عن إطار الدعوة إلى عدم امتلاك السلاح النووي وضرورة تسوية المشكلة سلمياً، أما الإجراءات الدولية فتتمثل بما يتخذه مجلس الأمن أو بعض الدول الغربية من إجراءات تحد من قدرة الدول الراغبة في امتلاك السلاح النووي على تطوير برنامجها، فمثلاً العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على إيران في نهاية عام 2012 أدت إلى انهيار الريال الإيراني، وتزعزع نموها الاقتصادي الأمر الذي حدا بالسلطة إلى توجيه أنظارها نحو معالجة ذلك الوضع والانصراف عن برنامجها النووي، وبهذا يمكن القول بأن فاعلية المنظومات في معالجة تلك المشكلة تبدو محدودة.

**ثالثاً: الأزمات المالية**(*)

مع ازدياد التوجه نحو التكتل والتكامل الاقتصادي النقدي ارتفعت احتمالات نشوب الأزمات الاقتصادية والمالية وانتقالها من دولة لأخرى بشكل كبير، الأمر الذي أوجد حالة من الاتفاق الإقليمي العالمي على ضرورة العمل والتنسيق الجماعي لمحاصرة تداعياتها قبل أن تزداد انتشاراً وتعمقاً وتجذراً

(*) **الأزمة المالية:** حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من الدول وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشاً اقتصادياً وعادة ما يصاحبها انحسار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال لمزيد من التفاصيل ينظر: الداؤدي الشيخ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، بحث القي في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها في منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي"، لبنان، جامعة الجنان، 2009، ص3.

لاسيما إذا ما علمنا بأن السياسات الفردية لمواجهة هـذه الأزمـات غـير مرنـة بالقـدر الكافي لمعالجتها [1].

ومن أهم الأزمات المالية العالمية الأزمة الآسيوية لعام 1997، فقد شهد جنوب شرق آسيا في العام المذكور أزمة من اخطر الأزمات التـي تعـرض لهـا عالمنـا المعـاصر، وبدأت الأزمة في تايلاند ثم سرعان ما امتدت إلى دول أخرى بفعل تقنيات الاتصـالات الحديثة وغيرها من عناصر العولمة وذلك على أثر قيام المستثمرين والمقترضين بتعديل قيمة أموالهم في ضوء التغيرات الاقتصادية في الأسـواق الماليـة الأخـرى لاسـيما أسـعار الصرف الأمر الذي حتم عليهم الهروب من هذه السوق نحو الأسواق الأخرى وهكـذا امتدت تداعيات تلك الأزمة إلى اندونيسيا وماليزيا وهونغ كونغ وسـنغافورة والفلبـين وتايوان وكوريا الجنوبية متمثلة بانهيار بورصاتها وإلحاق هبوط حاد في أسـعار صرف عملاتها وتدهور كبير في احتياطاتها من النقد الأجنبي، وتزايد ملموس في عجز موازين مدفوعاتها وإفلاس عدد لا بأس بـه مـن شركاتهـا ومصـارفها وهبـوط معـدلات النمـو الاقتصادي فيها إلى ما تحت الصفر [2].

وتعود تلك الأزمة إلى عدة أسباب منها داخلية تتعلق بتايلاند، ومنهـا إقليميـة تتعلق بإقليم جنوب شرق آسيا.

وفـيما يخـص الأسـباب الداخليـة المتعلقـة بتايلانـد فتتركـز في التزايـد السريـع للتـدفقات الرأسـمالية إليهـا ليبلـغ الـدين الخـارجي (90) مليـار دولار في تمـوز عـام

(1) نـرمين السـعدي، قـراءات حـول الأزمـة النقديـة العالميـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، القـاهرة، العدد137، 1999، ص263.

(2) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها "النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص179-180.

1997، إلى جانب الإقراض المتزايد لقطاع العقارات واتجاه القروض لتمويل الاستهلاك مع إهمال لتمويل الاستثمارات فضلاً عن التغيرات السريعة الهامة في القيادة السياسية للدولة وانتشار حالات الفساد وضعف القطاع المالي إذ أن نقص الشفافية زاد من تأخير الإدراك العام بحجم المشكلات القائمة إلى جانب عدم حصافة الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية ومحدودية الخبرة لدى المؤسسات المالية في تعيين وإدارة المخاطر وعدم توخي الحذر في الإقراض[1]كل ذلك أدى إلى حدوث الأزمة وانطلاقها.

أما الأسباب الإقليمية فتعود إلى نقص التبادل الأجنبي بين تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا ودول آسيوية أخرى وتسبب هذا النقص في انخفاض قيمة العملات والأسهم العادية والمضاربة على العملات الآسيوية[2] إلى جانب الأثر البالغ الذي تركته تدفقات رؤوس الأموال على نظام سعر الصرف السائد في إقليم جنوب شرق آسيا والتوسع في عمليات الإقراض دون ضوابط أو ضمانات حقيقية مما أدى إلى تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعرض شركات التمويل لأزمات مالية طاحنة نتيجة لإفلاس بعض الشركات العقارية التي رفعت أسعارها بشكل خيالي وتوسعت في إنشاء العقارات في ظل عدم وجود للقواعد المالية كتلك الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة [3]

(1) احمد عبد الفتاح تعبان، في البدء كانت تايلاند، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 137، 1999، ص266.

(2) يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية "الأسباب والنتائج المستخلصة منها"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 365، 2009، ص44.

(3) شذى جمال الخطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 51، 2001، ص ص36-37.

فضلا عن تطوير أسواق رأس المال غير المصرفي وإلغاء السقف على معدلات الفائدة [1].

والجدير بالذكر إن التأثيرات السلبية للأزمة المالية لم تقتصر فقط على دول جنوب شرق آسيا بل امتدت تداعياتها لتشمل الدول العظمى والدول الكبرى الصاعدة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تقليص الموارد المالية للدول الصاعدة، وتعرض نصف الصادرات الأمريكية للانكماش، كما كشفت تلك الأزمة عدم جدية الكثير من المستثمرين الذين يقترضون الأموال مع عدم قدرتهم على سداد ديونهم، الأمر الذي أدى إلى ضعف الإقبال على السندات التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل الشركات الأمريكية، مما هدد النمو الاقتصادي لافتقاده إلى مصادر التمويل،الأمر الذي دفع محافظ البنك المركزي الأمريكي إلى اتخاذ إجراء يخفف سعر الفائدة مرتين لمحاولة إنقاذ نمو الاقتصاد الأمريكي غير أن مجرد إعلان ذلك تسبب في هبوط حاد في سعر الدولار[2].

أما اليابان فقد كانت أكثر دول شرق آسيا تأثراً بالأزمة المالية في ضوء روابطها التجارية القوية مع المنطقة، فانخفض ناتجها المحلي الإجمالي عام 1998 نحو (2,5%). أما روسيا الاتحادية فقد باتت مركزاً تابعاً للأزمة الآسيوية في ظل الضغوط المالية القاسية التي كانت تمر بها، إذ شهدت أسواق المال في روسيا انخفاضات متلاحقة بلغت ذروتها في آب عام 1998 [3]أما الصين فرغم تحوطها

---

(1) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2003، ص163.

(2) هاني حنا، مأزق الأزمة الآسيوية وقمة الدول الصناعية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 135، 1999، ص252.

(3) شذى جمال الخطيب، مصدر سبق ذكره ص ص45-47.

الشديد ونظام السوق المزدوج فيها إلا أنه حدث عجز واضح في حساب رأس المال الخارجي مما دفع السلطة إلى إدخال إصلاحات جوهرية في المؤسسات الحكومية بما يكفل توجيه نسبة كبيرة من رؤوس الأموال إلى شركات خاصة في شكل دعم حكومي [1].

أما الأزمة المالية لعام 2008 فهي تعد من أقوى الأزمات التي واجهها الاقتصاد العالمي، لما تركته من آثار سلبية على الأسواق المالية الدولية والوطنية والبنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة الكساد عام 1929، وتعد الولايات المتحدة الامريكية المركز الذي انطلقت منه تلك الأزمة التي بدأت مع ظهور قضية الائتمان العقاري المتعلقة بمشكلة قروض السكن في منتصف عام 2006، إذ كانت قد قدمت الكثير من البنوك والمصارف والشركات خدمات توفير منازل للمواطنين الأمريكيين عن طريق القروض بفوائد، وبعد مدة تراكمت الديون وتضاعفت الأقساط على المقترضين فأرهقتهم وبدأوا يتحايلون بعدة طرق ليتخلفوا عن تسديد الرهون العقارية نتيجة تزايد الفوائد، وبدأ المقرضون ينهارون وتم معالجة ذلك بتنظيم الرهون العقارية في شكل أوراق مالية يتم المضاربة بها ثم تمت تجزئتها وبيعها في شكل سندات اشترتها البنوك الاستثمارية وكانت النتيجة تراكم الديون واستمرار التخلف عن تسديد الرهون العقارية فتراجعت قيمة السندات المدعومة برهونات عقارية وكذا الصكوك المالية المرتكزة على تلك السندات [2]،

---

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص155.

(2) نسرين عبد الحميد نبيه، لماذا انهارت أمريكا "كيف وقع الأسد الأمريكي في الفخ"، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص ص106-107.

وكذلك تراجع سوق السكن وهبطت أسعار العقارات بشكل حاد، وبات من غير الممكن للأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة وزادت المنازل المعروضة للبيع بنسبة (75%)عام 2007 عن العام السابق، مما أدى إلى اتساع نطاق الأزمة نتيجة تزايد المخاوف، وعدم الثقة بالسوق المالية، وقاد ذلك إلى مضاربات عنيفة بين المستثمرين والمضاربين فيما بينهم من جهة وقيام صغار المستثمرين في هذه السوق بالتخلص بأسرع وقت ممكن من الأوراق المالية التي بحوزتهم من جهة ثانية مما أدى إلى فقدان السيولة في تلك الأسواق[1]بفعل انتقال أزمة القطاع العقاري إلى باقي القطاعات الاقتصادية ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما في أسواق العالم المختلفة في ظل تداخل الأسواق أثر الانفتاح المالي والاقتصادي الذي نتج عن العولمة[2].

وأدت تلك الأحداث إلى دفع البنك المركزي الاحتياطي الأمريكي في كانون الثاني عام 2008 إلى تخفيض معدل فائدته الرئيسة إلى (3,5%) وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى (2%) بين شهري شباط ونهاية نيسان[3].

لكن ذلك لم يحل المشكلة وبدأ المستثمرون والمقترضون الكبار بوصفهم مؤسسات وبنوك يتساقطون كأحجار الدومينو[4]، وهناك عدة أسباب تكمن وراء حصول تلك ألازمة لعل من أهمها التوسع الكبير في منح القروض

---

(1) ياسمين هلال الحيالي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية العدد 19، 2010، ص403.

(2) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، القاهرة، المكتبة العصرية، 2010، ص257.

(3) المصدر نفسه، ص250.

(4) نسرين عبد الحميد نبيه، مصدر سبق ذكره، ص109.

العقارية في السوق الأمريكية اعتماداً على الارتفاع في أسعار العقارات بنسبة (85%) خلال المدة (1997-2006)، ومن ثم أخذت هذه الأسعار بالهبوط مما أدى إلى تفاقم الأزمة[1] إلى جانب تناقص تدفقات رأس المال إليها،وازدياد السحوبات عن رؤوس الأموال التي أدت إلى خسائر في أسواق الأسهم وما صاحب ذلك من ارتفاع شديد لأسعار الفائدة وقد عزيت من بين ما عزيت إليه إلى حالات العجز الكبير في الحسابات الجارية الممولة بتدفقات رأس المال الخاص والى معايير الائتمان التساهلية[2] فضلاً عن التحرر المالي غير الوقائي والمقصود به تحرير الأسواق والمؤسسات المالية من التدخل الحكومي من دون الاستعداد الجيد والتهيئة الكاملة لعملية التحرر[3]، وكذلك تصاعد العجز التجاري إذ لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل سجل عجزاً ازداد سنوياً حتى وصل عام 2007 إلى (759) مليار دولار، وتصاعد عجز الميزانية العامة ناهيك عن ارتفاع حجم المديونية حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية "الإدارة المركزية والإدارات المحلية" من (4,3)تريليون دولار 1990 إلى (8,9) تريليون دولار عام 2007، وأصبحت هذه الديون تشكل (64%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من تبعات ديونها العامة، ومما

---

(1) عبد الله فاضل الحيالي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، مجلة دراسات الإقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 22، 2011، ص189.

(2) نوفل قاسم علي الشهوان، تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية 2008، على التنمية الاقتصادية ومجالات المعالجة، في محمد عبد الرحمن يونس، "محرر" العراق ومحيطه الإقليمي في عالم متغير، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2010، ص ص304-305.

(3) احمد محمود أمين الحيالي، الأزمة المالية العالمية بوادرها وأسبابها، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 49، 2010، ص52.

زاد من هذه الأزمة أيضا ارتفاع الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بشكل غير مسبوق إذ تجاوزت حربا العراق وأفغانستان (3) تريليون دولار[1]. ولرب سائل يسأل كيف تحولت أزمة "الرهن العقاري" إلى "أزمة مالية عالمية"، وللإجابة على ذلك يمكن القول إن أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي نتجت عن إفلاس شركات الرهن العقاري وفقدان ملايين من الأسر لمنازلهم وممتلكاتهم امتدت لتطال أوربا ثم دول العالم الأخرى، فظهر نوع من التدهور في القطاع العقاري وزيادة العرض على الطلب ثم انخفاض أسعار العقارات والأراضي، ولعل تدهور ذلك القطاع نتج عن عجز الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك ومن ثم ظهور أزمة سيولة مما حدا بالبنوك المركزية إلى التدخل وضخ مئات المليارات إلى الأسواق ولكن دون جدوى نظراً لكبر حجم الأزمة، وهكذا امتدت تداعيات أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان إلى أسواق العالم وبورصاته ابتداءً من أسواق الولايات المتحدة إلى الأسواق الأوربية وأسواق اليابان والشرق الأقصى والأسواق العربية[2] وقد كان لتلك الأزمة تأثيرات كبيرة لعل من أهمها تأثيرها على الاقتصاد العالمي إذ انخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى(0,9%) مقابل(2,5%) عام 2008[3] فضلاً عما خلفه من خسائر من جراء

---

(1) منير الحمش، الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 364، 2009، ص18-19.

(2) محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية وأسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، بحث القي في مؤتمر بعنوان "حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي الإسلامي"، لبنان، جامعة الجنان، 2009، ص ص8-9.

(3) نوفل قاسم الشهوان، مصدر سبق ذكره، ص306.

سلسلة الانهيارات المتتالية التي لحقت بأسواق المال العالمية التي قدرتها وكالة بلومبيرغ بقرابة (30) تريليون دولار، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت (50) تريليون دولار من الأصول المالية عام 2008[1].

وقد تبلور رد فعل الدول الآسيوية في التعامل مع الأزمات المالية من خلال محاولتهم إنشاء آلية(آسيان+ 3) "الصين وكوريا الجنوبية واليابان" وهي آلية تم تشكيلها بناءً على طلب من رئيس الوزراء الماليزي الأسبق (مهاتير محمد) بعد ظهور الأزمة المالية الآسيوية وهو محاولة من منظومة جنوب شرق آسيا لتطوير الإقليمية في شرق آسيا، إذ شعرت دول جنوب شرق آسيا بضرورة تطوير الاعتماد على الذات من خلال خلق جهاز إقليمي يسعى إلى التعامل بشكل أفضل مع الأزمات في المستقبل، وذلك بالتعاون مع القوى الاقتصادية الآسيوية الشريكة أي اليابان والصين وكوريا الجنوبية لاسيما بعد أن تولدت عدم ثقة بإمكانية تقديم المساعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي[2].

كما اعتمدت منظومة جنوب شرق آسيا مبادرة أسمتها تشيانغ ماي (CMI) عندما اجتمع وزراء مالياتها في تايلاند في أيار عام 2000 لمناقشة بناء إطار إقليمي للمالية، وتحقيق مزيد من التعاون الإقليمي وبذل جهود لمعالجة

---

(1) هيثم يوسف محمد عويضة، كينز والكساد الكبير "قراءة في أزمة 1929 والأزمة المالية"، القاهرة، جامعة القاهرة، 2010، ص17، ولمزيد من التفاصيل ينظر: رضا عبد السلام أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، القاهرة، المكتبة العصرية، 2010، ص17.

(2)Richard Stubbs، ASEAN Plus Three "Emerging East Asian Regionalism، United State، University of California، 2002، p448.

الأزمات، وتم طرح مبادرة صندوق السندات الآسيوي في سياق (آسيان+3) من قبل تايلاند عام 2002 وأطلق في حزيران عام 2003 إذ كان يرمي عند نشأته إلى مساهمة أعضاء(آسيان +3) بـ(1%)لإنقاذ السندات الآسيوية وتتحفظ كل منها لإطلاق صندوق إقليمي لشراء السندات الآسيوية. وفي عام 2005 أتت المرحلة الثانية لصندوق السندات الآسيوي (ABF) إذ استخدم (2) مليار دولار للاستثمار في السندات والعملات الآسيوية[1].

ومن المساهمات الأخرى للمنظومات التي ساهمت في معالجة الأزمات المالية مساهمة بنك التنمية الآسيوية (ADB) إذ عمل وعلى وجه السرعة لمساعدة البلدان النامية الأعضاء لتخطيها الأزمة وذلك من خلال تقديم الأموال إليها، فخصص مبلغ (6,150) مليار دولار عام 2008 لدعم (43) دولة واجهت الأزمة، وفي 31 تشرين الأول عام 2009 خصص (8,940) مليار دولار لمواجهة الأزمة[2].

ومما تقدم يمكن القول بأن تغيرات البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة هي التي حفزت على نشوء الأزمات المالية وبما أن الدولة غير قادرة على مواجهتها بشكل منفرد. لذا كان لابد من التضامن من أجل إنشاء آليات ضمن منظومات أو تطويع منظومات قائمة لتجاوز تلك الأزمات لاسيما إذا ما علمنا بأن مساعدة المؤسسات المالية الدولية مشروطة بمجموعة من الشروط التي قد

(1)William W crimes، The Asian Monetary Fund Reborn Implication of Chiang Mai Initiative Multilateralization، Asia policy، Washington، The National Bureau of Asian Research، No 11، 2011، pp 88-90.

(2)Global Economic Crisis and Proposed ADB's Response: An Update، Manila، Asian Development Bank، 2009، p8

تزيد من تفاقم الأزمة وليس تجاوزها ومن ثم فقد كان للمنظومات الإقليمية الآسيوية الأثر الكبير في تجاوز أزمة عام 1997والتخفيف من آثار أزمة عام 2008.

**رابعاً: سباق التسلح**

على الرغم من اتجاه عدد كبير من الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى خفض ميزانيتها العسكرية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا إلا أنه بالمقابل كان هناك توجه من قبل العديد من الدول الآسيوية نحو زيادة نفقاتها العسكرية وباطراد، الأمر الذي دفع لظهور بوادر ظاهرة سباق التسلح، ولعل ذلك السباق يكمن وراءه عدة دوافع قد تكون داخلية أو خارجية.

فالدوافع الداخلية يمكن إرجاعها إلى دافعين أساسيين **أولهما** دافع اقتصادي ينطوي على ما شهدته بعض دول قارة آسيا من نمو اقتصادي متعاظم مكنها من الإنفاق بسخاء على برامج مشترياتها من الأسلحة كسنغافورة وماليزيا[1] والصين وروسيا الاتحادية بعد العقد الأول من القرن الحالي، وبهذا أصبح النمو الاقتصادي عاملاً محفزاً لازدياد النفقات العسكرية [2] أما **ثانيهما** دافع أمني يكمن في رغبة العديد من الدول الآسيوية تحقيق الأمن والاستقرار لدولها، من خلال قمع حركات التمرد التي تقودها الأقليات العرقية والدينية

---

(1) سنجايا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 10، 1997، ص ص17-18.

(2) سام بيرلو وآخرون، الإنفاق العسكري، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 232-239.

وبعض حركات المعارضة السياسية المتواجدة في العديد من دولها كميانمار واندونيسيا والفلبين وسريلانكا وبنغلادش والنيبال والصين[1].

أما الدوافع الخارجية فتنقسم إلى دوافع إقليمية ودوافع دولية، **فالدوافع الإقليمية** تكمن في النزاعات الإقليمية البرية بين العديد من دولها إذ تندفع الدول لامتلاك السلاح مستهدفة من وراء ذلك أن تحسم كفة النزاع لصالحها كالنزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير، والنزاع الأرميني الأذربيجاني حول إقليم ناغورني كارباخ، والنزاع التايلندي الكمبودي حول معبد بريه فريهياه [2]، وهناك النزاعات الإقليمية البحرية كالنزاع حول بحر الصين الجنوبي وجزر سبراتلي وبارسيل [3]، والنزاع بين ماليزيا واندونيسيا حول ترسيم الحدود البحرية قبالة سواحل بورينو الشمالية في إقليم الصباح، والنزاع حول جزر

---

(1)Andrew Tan، Force Modern is Action Trends in Southeast Asia، Working Paper، Singapore، Institute of. Defense and Strategic Studies،No59، 2004 p.p10-15

لمزيد من التفاصيل ينظر:

High Military Spending South Asia، www.millitary services.com وكذلك

Sean Chen and Sohu Fettr، China's Military Spending : Soft Rise Or Hard Threat ?، Asian Perspective، University of kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4، 2009، p 48

(2)Background Paper On SIPRI Military Expenditure Data، 2011، Sweden، Stockholm International Peace Research Institutes، 17 April 2012، p.p 6-7.

(3)Znu Feng، An Emerging Trend in East Asia : Military Budget Increases and Their Impact، Asian Perspective، University of Kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4، 2009، p -19.

سيبادان وريجيتان في بحر سيليبس[1]، والنزاع بين تايلاند وفيتنـام وكمبوديـا وماليزيـا حـول أجـزاء مـن خلـيج تايلانـد "المنطقـة الاقتصـادية الخالصـة" [2]، إذ دفعـت تلـك النزاعات الـدول إلى اللجـوء إلى التسـلح لاسـيما بعـد حـدوث العديـد مـن الحـوادث البحرية [3].

وقد تندفع الـدول الآسـيوية إلى التسـلح بـدافع الرغبـة في ممارسـة دور إقليمي فاعل مهيمن يحد من فاعليـة ادوار القـوى الإقليميـة الأخـرى، فالصـين تسعى سنوياً إلى زيادة نفقاتها العسكرية متفوقة بذلك على العديد من القـوى الإقليمية، إذ بلغ حجم إنفاقهـا العسـكري عـام 2010 (119400) مليـون دولار وكل ذلك من أجل تضييق الفجـوة بينهـا وبـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة [4] وممارسة دور إقليمي فاعل في شرق آسيا والحد من دور اليابان في ذلك الإقلـيم لاسيما أن إقليم شرق آسيا شكل محط اهتمامهـا اقتصـادياً كونـه غنيـاً بـالموارد الطبيعية التي تدخل في الصناعة اليابانية فضلا عن كونه سوقا كبـيرة لتصريـف

---

(1)Ibid، p.p 17-19.

(2)Richard P Cronin، Maritime Territorial Disputes and Sovereignty Issues in Asia، www.state.gov libraries lvietnaw.

(3)Claire Taylor، Military Balance Southeast Asia، Britain، House of Commons Library، 2011، p.p 8-12.

(4) سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانـات الإنفـاق العسـكري 2001-2010، في التسـلح ونـزع السـلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص305.

صناعاتها، زيادةً على ما يمتلكه من أهمية نتيجة سيطرته على العديد من المضائق والممرات المائية ذات الأهمية الحيوية[1].

وقد شكلت زيادة النفقات العسكرية للصين حافزاً لدى عدة قوى آسيوية لزيادة نفقاتها العسكرية، إذ اندفعت اليابان لزيادة نفقاتها العسكرية لتبلغ عام 2010 (54527) [2] مليون دولار، ولعل الخوف من هيمنة جارتها الصين شكل الدافع الأساسي لتلك الزيادة[3]، أما الهند فقد سعت إلى زيادة نفقاتها العسكرية رداً على تسلح الصين، لاسيما أنها تعدها المنافس الرئيس لها في آسيا، إذ بلغ حجم نفقاتها عام 2010 (41284)[4] مليون دولار، كما عملت على تطوير قواتها البحرية وعدها العنصر الأساسي الداعم لقوتها العسكرية إلى جانب القدرة النووية والتقليدية وذلك لمساعدتها على بسط سيطرتها على المحيط الهندي، والحد من النفوذ الصيني من خلال اعتمادها على الأسطول الشرقي الذي يتركز في خليج البنغال والأسطول الغربي الذي يتركز في بحر العرب[5]، أما استراليا فعدت النفقات العسكرية المتزايدة للصين ستجعلها أقوى الدول الآسيوية من الناحية العسكرية، وبما أن استراليا راغبة في ممارسة دور

---

(1) رشا يحيى عبيس هانيِ، سباق التسلح وانعكاساته على البيئة الأمنية لإقليم شرق آسيا مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص ص44-45.

(2) سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص305.

(3)Akira Kawasaki، Japan's Military Spending At A Crossroads، Asian Perspective، University of kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4، 2009، p. 131.

(4) سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص304.

(5) تلا عاصم فائق، مصدر سبق ذكره، ص73.

فاعل في شمال شرق آسيا[1]، فبهذا اندفعت إلى زيـادة نفقاتهـا العسـكرية عـام 2010 لتبلـغ (23972)[2] مليـون دولار ومضـاعفة أسـطولها إلى (12) غواصـة وشراء (100) طائرة مقاتلة نوع (F.35) وثمان سفن حربية جديدة في ظل الخطة التي أعلنتها عـام 2009 والمعنونة بـ"القـوة عـام 2030"[3] ومـن الـدوافع الإقليميـة الأخـرى مـا ولدتـه الاضطرابات وعدم الاستقرار من جراء الأحداث التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط والتي أطلق عليها "الربيع العربي" من خشية لدى العديـد مـن دول غـرب آسـيا مـن انتقال تلك الاضطرابات إلى دولهم وتقويض استقرارها وأمنها وبموجب ذلك انـدفعت إسرائيل في عام 2012 لتحل في المرتبة الأولى ضمن أول عشر دول تمثـل طليعـة قائمـة الدول صاحبة أضخم نسبة نفقات على الدفاع قياساً إلى قدرة اقتصادها وفقاً للتقريـر الألماني، واحتلت الأردن المرتبة الخامسة في حين احتلت الكويت المرتبـة الثامنـة لتـأتي بعدها سوريا في المرتبة العاشرة من العام نفسه [4].

**أما الدوافع الدولية** فتتعلق بما أفرزته البيئة الدوليـة في مرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة من تغيرات شجعت الدول الآسيوية في الاتجـاه نحـو التسـلح، إذ بدأ منتجو الأسـلحة يروجـون بضـائعهم في آسـيا للتعـويض عـن التراجـع الـذي أصاب أسواقهم المحلية لاسـيما بعـد قيـام الولايـات المتحـدة الامريكيـة وأوربـا بتقليص ميزانياتها الدفاعية وبهذا فقـد أسسـت متغـيرات تلـك المرحلـة لـعصر

---

(1)Zhu Feng، Op. Cit، pp 20-21.

(2) سام بيرلو فريمان وآخرون، بيانات الإنفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص305.

(3)Zhu Feng، Op. Cit، p 21.

(4)Christine Andra and Others، Annual Report 2012، in Susanne Henke "Editor"، Germany، Bonn International Center For Conversion (B.I.C.C)، 2012، p 14.

جديد تم فيه انتشار الأسلحة بدافع التصدير، وأدى التنافس الشديد في سوق السلاح إلى تصعيد نوعي في شحنات السلاح فخرجت كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وأوربا الأمر الذي ولد مخزوناً هائلاً من الأسلحة والمعدات الفائضة والتي تم بيعها من قبل الحكومات وشركات الأسلحة إلى دول جنوب شرق آسيا[1] ودول الخليج العربي حتى أصبحت واردات تلك الأسلحة أكبر من قدرات المشتري على الاستيعاب[2].

ومن ضمن الدوافع الدولية ما يتعلق بما تمارسه الولايات المتحدة الامريكية من سياسات بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم دفعت العديد من الدول الآسيوية وبالأخص الكبرى لزيادة التسلح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إعلانها في آذار عام 2012 وبوساطة وزارة الدفاع الأمريكية عن رغبتها في بناء نظام دفاعي صاروخي في آسيا والشرق الأوسط داعية اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا إلى الانضمام إليه من خلال وضع رادارات للإنذار المبكر في واحدة من الجزر اليابانية الجنوبية وفي منطقة الخليج وكذلك إدخال أنظمة سيطرة واتصالات تمكن من تبادل المعلومات[3].

(1) سنجايا جوشي، مصدر سبق ذكره، ص ص 18-19.

(2) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي نهاية القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين، مجموعة باحثين، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص263.

(3)U.S Missile Shield Plan Seen Stocking China Fears، The Wall Street Journal، United States www. On. line ws. com.

وقد كان لهذا البرنامج تداعيات دفعت الصين إلى تحديث قواتها العسكرية بخطوات ثابتة مستعدة بذلك لإطلاق حاملة طائراتها الأولى ومواصلة إنتاج طائرة الشبح (G.20) وصاروخها (DV.21D) البالستي المضاد للسفن المسمى قاتل حاملات الطائرات الذي يبلغ مداه (1500) كم [1].

وكذلك روسيا الاتحادية التي عمدت إلى الرد على ذلك المخطط بإجراء تجربة ناجحة لنوع جديد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بتاريخ 22 أيار عام 2012 تتميز بزيادة قدرتها على التهرب من الصواريخ الاعتراضية[2].

ومن ضمن السياسات الأخرى التي أدت إلى زيادة التسلح في آسيا هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من دعم عسكري للعديد من الدول الآسيوية باسم برنامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF) الذي يعد أداة حاسمة لتعزيز مصالحها في جميع أنحاء العالم من خلال ضمان تجهيز شركات التحالف والحكومات الأجنبية الصديقة بالمواد العسكرية الأمريكية وتدريبها على العمل نحو تحقيق أهداف الأمن المشترك من خلال تقديمه القروض التي تساعدها على تطوير معداتها العسكرية، وبهذا فهو يهدف إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي ويمكن الأصدقاء والحلفاء من تحسين قدراتهم الدفاعية الخاصة بهم، ومن الجدير بالذكر أن ميزانية هذا البرنامج تخصص من لجنة ميزانية الشؤون الدولية في الكونغرس [3] ويتم تمويل كل من اندونيسيا وتايلاند والفلبين على وفق هذا البرنامج.

---

(1) تحديث الصين لقواتها العسكرية، جريدة الوسط البحرينية، العدد 3043، 2010، البحرين.

(2)Russia Tested New Micelle، in Warning Over U.S Shield. Articles .Chiagotribune.com

(3)FMF، U.S Department of Defense، www.defense.gov.

وتجدر الإشارة إلى منتدى آسيان الإقليمي (ARF) الذي شكل دافع الحد من سباق التسلح التقليدي هدفاً لنشأته إذ يعالج تلك المشكلة من خلال آلياته التي يتبعها ألا وهي تدابير بناء الثقة التي يطلب من خلالها مشاركة الدول الأعضاء فيه في حوارات بشأن التطورات الأمنية بما في ذلك المساهمة في البيانات الطوعية على مستوى الدفاع فضلاً عن تبادل الاتصالات والزيارات الرفيعة المستوى وتبادل المراقبين ناهيك عن عقد حلقات دراسية سنوية لمسؤولي الدفاع وضباط الجيش إلى جانب الأخطار عن المناورات. كل ذلك من شأنه أن يعزز تدابير الثقة ويضع حداً لسباق التسلح بين القوى الكبرى في آسيا[1].

ومما تقدم يتضح أن قارة آسيا تعاني من سباق تسلح يهدد استقرارها الأمني في الوقت الذي أهملت فيه العديد من منظوماتها معالجة تلك المشكلة حتى وإن تناولها منتدى آسيان الإقليمي (ARF) إلا أن توصياته غير كافية وغير ملزمة لوضع حد لسباق التسلح فيها.

**خامساً: مشكلات أخرى**

أن قارة آسيا تعاني من مشكلات أخرى شكلت دافعاً لمعالجتها من قبل العديد من المنظومات الآسيوية ولعل من أهمها مشكلة الكوارث الطبيعية إذ لا تزال آسيا الباسفيك تعاني على نحو غير مسبوق من الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية كالفيضانات والأعاصير والزلازل والجفاف والعواصف وموجات المد البحري،فمثلاً خلال العقد الماضي بلغ حجم خسائر الأرواح من جراء تلك الكوارث سنوياً (70,000) شخص فضلا عن الأضرار المادية التي

(1)Takeshi Fukuda، Conventional Arms Control and Confidence Building Measures Asia، Japan، Researcher National Diet library of Japan، 2010، p8.

لحقت بــ (200) مليــون شــخص. وهــذه الأرقــام تمثــل نســبة (60%) إلى(65%) مــن الإجمالي العالمي[1].

أما مشكلة المخدرات فيلاحظ أن قارة آسـيا تتميـز بزراعـة العديـد مـن أنـواع المخدرات كخشخاش الأفيون والميتامفيتـامين وغيرهـا، ولا يكـاد يخلـو أي إقلـيم مـن أقاليمها الفرعية من زراعة أو تهريب أو تداول المخدرات، ولعل أسباب تلك المشـكلة يعود إلى سهولة توافرها وأحيانا انخفاض كلفتها وارتفاع هامشـها الربحـي فضـلا عـن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بمتعاطيها[2].

وعلى الرغم من أهمية كلتا المشكلتين نظرا لما تسببانه من آثـار سـلبية تلحـق بنمو القارة الاقتصـادي واسـتقرارها الأمنـي إلا أنـه بالمقابـل لم تشـكلا دافعـاً أساسـياً لظهور المنظومات الإقليمية في آسيا[*] وإنما وضعتها بوصـفها هـدفاً ثانويـاً إلى جانـب أهداف رئيسة أخرى كما هو الحـال عـلى سـبيل المثـال ولـيس الـحصر مـع منظومـة جنوب آسيا (SAARC) ومنظومة كومنولث الدول المستقلة (CIS) ومنظومـة حـوار التعاون الآسيوي (ACD)إذ حاولوا تفادي أثارها من خلال عقد اتفاقيـات تهـدف إلى تأسيس مراكـز ووكـالات يوكـل إليهـا معالجـة الآثـار السـلبية الناتجـة عـن الكـوارث الطبيعية والاصطناعية وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والخبرات لأجل الاستجابة للطوارئ ومكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات.

(1)Statistical Year Book For Asia and the Pacific، 2011 Op. Cit، pp 101-104.

(2) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2011، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011، ص ص102-141.

(*) باستثناء منظومة برنامج البيئة التعاوني لجنـوب آسـيا (SACEP) الـذي تـم التحـدث عنهـا في الفصل الثاني، المبحث الثالث

## المبحث الثالث

## المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية في آسيا

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تحديد مصالحها القومية أو الحيوية لجميع أقاليم العالم بوصفها القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي، والراغبة في الوقت نفسه أن يكون لها دوراً محورياً في تشكيل الديناميات الأمنية والاقتصادية في تلك الأقاليم.

وتتمثل تلك المصالح في الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية في أي مكان في العالم ومنع الانتشار لأسلحة"أن بي سي"[*]، ومنع ظهور نوع من الهيمنة الإقليمية في مناطق مهمة في العالم مثل الخليج العربي وحماية أصدقائها وحلفائها من العدوان الخارجي، ومنع ظهور قوى كبرى معادية مهيمنة في آسيا وأوربا، وإنهاء الصراعات الكبرى في بعض المناطق الجغرافية المهمة، ومنع انهيار النظم العالمية الرئيسة "التجارة والأسواق المالية وإمدادات الطاقة"، والحفاظ على زمام المبادرة في التكنولوجيا الرئيسة في الإستراتيجية العسكرية، ومنع الإرهاب وقمعه والجريمة العابرة للحدود والمخدرات، والحد من الهجرة عبر الحدود الأمريكية، ومنع الإبادة الجماعية[1].

وبما أن قارة آسيا تعد من القارات الحيوية نظراً لما تحويه من دول كبرى اقتصادياً وتكنولوجياً مؤثرة على صعيد السياسة الدولية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، فضلاً عن ثرواتها الاقتصادية الهائلة وطرقها البحرية المساهمة في ازدهار التجارة الدولية، الأمر الذي استوجب منها

---

(*)ويقصد بها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

(1)The Report About America's National Interests، United States، The Commission America's National Interests، July، 1996، pp 1-9.

أن تضع تلك القارة نصب عينيها محددة بذلك مصلحتها الحيوية في كل إقليم فرعـي من أقاليمها،قدر تعلق الأمر بإقليمي شرق آسيا واقيانوسيا فتتمثل مصـالحها في دعـم العلاقات السياسية والاقتصادية الحيوية عـلى طـول حافـة المحـيط الهـادي، وحمايـة الحلفاء والأصدقاء في تلك المنطقة، ووضع حد للتنافس العسكري المزعـزع للاسـتقرار، وضمان حرية البحار، وردع أي تهديدات موجهة لمصـالحها الاقتصـادية والسياسـية في تلك المنطقة، ومنع أي قـوة معاديـة للسـيطرة عليهـا، وتعزيـز الديمقراطيـة وانتشـار اقتصاد السوق وحماية حقوق الإنسان[1].

أما إقليم جنوب شرق آسيا فيعد مـن الأقـاليم الإسـتراتيجية المهمـة التـي تقع ضمن الاهتمامات الأمريكية[2]لمـا يتضـمنه مـن أهميـة اقتصـادية وتجاريـة وإستراتيجية لها، فالأهمية الاقتصادية التجارية تكمن بما حققته اقتصادياته مـن تقدم جعلها شريكة اقتصادية قيمة لها، فضلاً عن أنها تمثـل سـوقاً مهـما للسـلع والاستثمارات الأمريكية، أما من الناحيـة الإسـتراتيجية فتتمثـل في احتوائهـا عـلى العديد من الممرات البحرية والمضايق كمضيق دلتا لومبوك ذي الأهمية الكبـيرة في التجارة الدولية فضـلاً عـن محاربـة الإرهـاب والاتجـار بالمخـدرات والجريمـة العابرة للحدود[3]. أما مصالحها في إقليم جنوب آسيا فتتمثل في الحد من انتشـار

(1)Defense Strategy For the 1990، The Regional Defenses Strategy، United States، US Department of Defense، 1993، p 21.

(2)Shulong Chu and Others، U.S Security Strategy in Asia and the Regional Security Regime A Chinese View، Research Presented To International Conference "Anew Horizon For Japans Security Policy Basic Concept and Frame Work"، Tokyo، Institute For International Policy Studies، No30،December 2004، pp 4.

(3)Julio Soto and Others، Southeast Asia، U.S Regional Interests، 1997 www.dtic.mil.

الأسلحة النووية، ومنع قيام القوى المالكة لها لبيعها للآخرين، والحفاظ على أمن الطرق التجارية مع آسيا والقضاء على الإرهاب للحفاظ على الأمن من أجل ضمان تدفق الاستثمارات إلى الهند والقضاء على النفوذ الإيراني واحتواء الصين من جانبها الغربي[1]. في حين تتمثل مصالحها الحيوية في آسيا الوسطى بالبحث عن طريق لضمان الدخول الحر إلى نفطها ونقله إلى خارج الأراضي السوفيتية السابقة وتقليص النفوذ الروسي فيها[2].

أما إقليم القوقاز فيلاحظ مصالحها الحيوية فيه تتمثل بما تشكله المنطقة من ممرات عبور متواصلة لنفط منطقة بحر قزوين والغاز وبصورة خاصة إذا ما حصل تهديد بقطع الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي[3] وإزاحة أو تقليص النفوذ الروسي في مناطق كانت تقليدياً خاضعة للنفوذ السوفيتي ومن بعده النفوذ الروسي[4].

---

(1) Mehraj Uddin Gojree.The U.S. Interests and Policies to wards South Asia, Research Journal of Language, Literature and Humanities , International Science Congress Association, vol(2), 2015,pp5-7.

(2) نزار إسماعيل وعبد الحميد الموساوي، العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة إلى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، العدد 11، 2009، ص56.

(3) حامد عبيد حداد، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين، أوراق دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 164، 2008. ص9.

(4) عفيف رزق، إستراتيجية الدول الكبرى في القوقاز، الحرس الوطني، السعودية، العدد 226، 2001، ص27.

في حين تمثلت مصالحها في إقليم غرب آسيا في الرغبة بالسيطرة على الموارد الطبيعية[1]. وتعزيز الاستقرار الإقليمي وردع العدوان ضد حلفائها في المنطقة، وتشجيع عملية السلام فيها بتحقيق المصالحة بين إسرائيل والدول العربية فضلاً عن التزامها الدائم بتحقيق أمن إسرائيل.

وفي سبيل تحقيق تلك المصالح لجأت الولايات المتحدة إلى أساليب عدة منها ما يتعلق بالمنظومات الإقليمية،إذ يلاحظ انه مع انهيار الاتحاد السوفيتي اضطرت إدارة الرئيس الأسبق (جورج هربرت واكر بوش) إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها بمنطقة آسيا الباسفيك من إستراتيجية غرضها احتواء الاتحاد السوفيتي إلى أخرى راغبة بالحفاظ على حالة التوازن بين القوى[2]وطبقت الإدارة خطة قوات الأساس على إقليم آسيا الباسفيك في صورة "المبادرة الإستراتيجية لشرق آسياEAST" التي قدمت لأول مرة في نيسان عام 1990ثم جرى تحديثها عدة مرات أولها في تموز عام1991 في صور EAST-IIإذ تحددت بموجبها مهمة إعداد القوات في المنطقة في تنفيذ مهام بحرية وجوية تكتيكية ترتبط بصفة عامة في منع أو ردع تلك التهديدات وخاصة المتعلقة بالدفاع عن اليابان وكوريا الجنوبية، كما رتبت المبادرة تخفيض القوات الأمريكية في آسيا الباسفيك بنسبة (10-20%) خلال مدة عشر سنوات على أن تتوالى التخفيضات حتى يصل حجم القوات إلى مئة ألف جندي فقط كما تم التخلي

---

(1) محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى "مخطط لتقسيم الوطن العربي" من بعد العراق، دمشق، دار الكتاب العربي، 2004، ص94.

(2)Evelyn Gon، The ASEAN Regional Forum in United States East Asian Strategy،Journal of Pacific Review، Taylor and Francis Group، No 1، 2004، p 51.

عن القواعد الجوية كلارك والبحرية سوبيك في الفلبين، ولكن الجدول الزمني للمبادرة واجه مالم يكن في الحسبان واضطر إلى تجميد انسحاب الدفعة الثانية من كوريا الجنوبية في تشرين الثاني عام 1991 نتيجة ورود تقارير استخباراتية مفادها ينطوي على احتمال إقدام كوريا الشمالية على تطوير قدراتها النووية الأمر الذي استدعى تدعيم الرادع الأمريكي بصفة مؤقتة في شبه الجزيرة الكورية[1]، وبناء على ذلك لجأت إلى عقد اتفاقيات دفاعية مع سنغافورة وماليزيا وبروناي وتايلاند، حيث عدت إدارة الرئيس الأسبق(جورج هربرت واكر بوش) أن الاتفاقيات الثنائية تمثل حجر الزاوية لتحقيق مصالحها الحيوية في آسيا معارضة بذلك قيام أطر متعددة الأطراف لأنها تهدد بتقويض التحالفات الثنائية التي مازالت تعد من صلب إستراتيجيتها لشرق آسيا، لكن تلك الإستراتيجية لم تستمر بل أخذت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) بتقديم الدعم للإطار المتعدد الأطراف سواء أكان في المجال الأمني أم الاقتصادي[2].

فيما يتعلق بالمجال الأمني، فقد أصبح من أهدافها الرئيسة في المنطقة تطوير المحافل المتعددة الأطراف لإجراء مشاورات أمنية، كما دعا الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) إلى ضرورة وجود أطر متعددة الأطراف ومنتديات للحوار لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة وبناء على ذلك دعمت نشأة منتدى آسيان الإقليمي (ARF) عام 1994[3] للمحافظة على مصالحها في منطقة آسيا الباسفيك، و

(1) عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا "صياغة آسيوية" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 131، 1998. ص25.

(2) المصدر نفسه، ص25-27.

(3) Evelyn Gon، The ASEAN Regional، Op. Cit، p.p 53-54.

لمواجهـة التحـديات المشـتركة، وتعزيـز تـدابير بنـاء الثقـة مـن خـلال زيـادة الحـوار والتشاور، ولوضع حد لرغبة الصين للهيمنة على منطقة آسيا الباسفيك [1].

أما في المجال الاقتصادي فقد بذلت إدارة الرئيس الأسبق (بيل كلينتون) جهوداً حثيثة من اجل تعزيز منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)[2]، لاسيما بعد أن أصبحت منطقة آسيا الباسفيك بالفعل مركز الثقل الجديد في الاقتصـاد العالمي وتمثل أكثر المتغيرات أهمية في الحسابات الاقتصادية العالمية الأمريكية[3].

وفي مرحلة ما بعد الحـادي عشر مـن أيلـول عـام 2001 سـعت إدارة الـرئيس السابق(جورج واكر بوش) إلى استخدام المنظومات الإقليمية بوصفها عنصراً في حربهـا الشاملة ضـد الإرهـاب والمسـاعي الإقليميـة تـأثرت أيضـاً بالنقلـة الأكـبر في سياسـتها الخارجية في اتجاه العمل خـارج القيـود المؤسسـية ونـتج عـن هـذا أن أصـبح المـنهج الأمريكي تجاه التعاون الأمني الإقليمي يميل إلى النفعية الضيقة مع النظر إليـه بعـده مفيداً على قدر ما يسهم في تحقيق أهداف أمريكية محددة [4].

وحاولت التغلغل إلى منظومـة جنـوب شرق آسـيا (ASEAN) وأعلـن في عام 2002 عن خطة تعاون بينهما في مجال المساعدة التقنية كـما تعـززت تلـك

---

(1)The Role of the Balance of Power Factor Within the ARF Citation Information، www.crcnetbase.com.

(2) أ. ني اوتكين، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة يونس كامـل، دمشـق، دار المركـز الثقافي، 2007، ص ص306-307.

(3) عبد المنعم طلعت، مصدر سبق ذكره، ص30.

(4) اليسون. ج. ك. بيلز واندروكوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائـل القـرن الحـادي والعشريـن، التسـلح ونـزع السـلاح والأمـن الـدولي، الكتـاب السـنوي 2006، بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربية،2006، ص 344.

الشراكة في الأعوام (2004، 2005، 2006) من خلال عقد اتفاقيات شراكة فيما بينهما في مجال التجارة والاستثمار[1] كما تغلغلت أيضا إلى منظومة التعاون والتنمية الديمقراطية (GUAM) [*]عن طريق التوقيع معها على وثيقة في كانون الأول عام 2002 تنص على تكملة المرافق العامة الحدودية وتقديم المعدات اللازمة لها وتدريب موظفي الجمارك ومكاتب إنقاذ القانون، كما تضمنت الوثيقة برنامجاً يضمن تسهيل التجارة الإقليمية فيما بينها وأيضا مكافحة الإرهاب[2] وبهذا سوف تضمن بموجب ذلك التغلغل وضع حد للنفوذ الروسي والهيمنة الروسية في تلك المنطقة.

ومما زاد من أهمية المنظومات الإقليمية بوصفها آداة من الأدوات التي تعتمد عليها لتحقيق مصالحها في آسيا، هو ذلك النهج الذي تبناه الرئيس(باراك أوباما) والذي ركز من خلاله "على ضرورة تعزيز المشاركة بصورة أكبر في المنظومات الإقليمية الآسيوية كونها تعد نقطة ارتكاز مهمة لأجل تحقيق مصالحنا الاقتصادية والإستراتيجية في قارة آسيا" ولتحقيق ذلك النهج انضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون لمنظومة جنوب شرق آسيا عام 2009 وأعلنت

---

(1)Evan A. Feigen and Robert Manning، The United States in the New Asia، United States، Council Foreign Relation، 2009، p27.

(*)نشأت في عام 1997وتتكون من (أذربيجان، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا) وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والثقافي فضلا عن تحقيق الاستقرار الإقليمي، لمزيد من التفاصيل ينظر: ميثاق منظمة التعاون والتنمية الديمقراطية "غوام"، 1997،(باللغة الروسية) www.cuam.org .

(2)Jim Nichol، Armenia، Azerbaijan and Georgia : Security Issues and Implication For U.S Interests، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 14 January، 2009، p24.

سياسة الاشتباك معها، كما شاركت في الاجتماع الوزاري للآسيان (ADMM) في تشرين الثاني عام 2011 بعد أن أصبحت عضواً فيه [1].

وهناك من يرى بأنها حتى وإن كانت مستبعدة من عضوية بعض المنظومات الإقليمية أو الآليات الناتجة عنها في آسيا وبالأخص تلك المتواجدة في إقليم آسيا الباسفيك، لكنها في المقابل لا تمثل تحدياً مباشراً للمصالح الأمريكية في آسيا كون أن العديد من حلفائها الآسيويين منتمون إلى تلك المنظومات أو الآليات كما هو الحال على سبيل المثال وليس الحصر مع اليابان وكوريا الجنوبية في (آسيان +3) ودول الخليج في جامعة الدول العربية وحلفائها من دول آسيا الوسطى في منظومة شنغهاي للتعاون.

ومما سبق ذكره يلاحظ أنها لجأت إلى تحقيق مصالحها الحيوية في آسيا الباسفيك وآسيا الوسطى عن طريق الدعم والتغلغل في العديد من المنظومات المهمة فيها، في حين لم تلجأ إلى الطريقة نفسها لتحقيق مصالحها الحيوية في إقليم غرب آسيا، إذ أن سياستها الخارجية توجهت تجاه ذلك الإقليم لتحقيق هدفين هما الاحتفاظ بالتفوق الاستراتيجي والاحتفاظ بالاستقرار الإقليمي، وبناء عليه أصبح التأثير العام لسياستها يتمثل في عرقلة أي توجه نحو تطوير منظومات إقليمية للأمن والتعاون ولا يعني ذلك تجاهلاً للمعوقات التي تضعها الأطراف المحلية ولكن القوة الخارجية ساهمت في تعزيز تلك المعوقات عن طريق تبنيها لسياسة بناء المحاور والتحالفات الثنائية أساساً للحفاظ على أمن المنطقة من ناحية، ومن الناحية الأخرى تثبيطها لجهود تشكيل المؤسسات المتعددة الأطراف

(1)Pek Koon Heng، Asean Integration in 2030: United States Perspective، Working Paper Japan، Asian Development Bank Institute، 2012، No 367، July 2012،p.p 7-9.

ذات القاعدة العريضة التي قد تضعف نسبياً حلفائها فيما يمنح المنافسين الفعليين المحتملين مكاسب إستراتيجية وتجارية مهمة[1].

وبهذا يمكن القول بأن الولايات المتحدة الامريكية عدت المنظومات أحد أدواتها الرئيسة لتعزيز نفوذها في قارة آسيا وللحفاظ على مصالحها الحيوية فيها.

وفي ضوء ما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن القول بأن المتغيرات الدولية وما تركته من تأثيرات شكلت دوافع رئيسة دفعت الدول الآسيوية لإنشاء المنظومات الإقليمية متأثرة بنظام القطبين "خلال الحرب الباردة" وما نتج عنه من تداعيات دعت إلى ضرورة إنشاء منظومات إقليمية آسيوية يتم استخدامها بوصفها أدوات لإدارة الصراع ما بين القطبين، أو متأثرة بنظام القطب الواحد وما أفرزه من تغيرات أدت إلى ظهور الحاجة إلى إنشائها، لاسيما بعد ظهور تحديات دولية لا يمكن للدول الانفراد بمعالجتها.

أما ما يخص فاعليتها "المنظومات الإقليمية" فيلاحظ أنه خلال الحرب الباردة كانت محدودة إذ غلب على نشأتها الطابع الأمني الأيديولوجي، أما بعد الحرب الباردة أصبح لها دور كبير وذات فاعلية مؤثرة سواء أكانت في معالجة بعض التحديات الدولية أم في عدها ركيزة مهمة لتحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية في آسيا بوصفها القوى المهيمنة على النظام الدولي.

---

(1) يزيد صايغ، العولمة الناقصة "التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 28، ب ت، ص10.



# الفصل الرابع

# النماذج المختارة لمنظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا

شهدت قارة آسيا ظهور العديد من المنظومات الإقليمية خلال الحرب الباردة وما بعدها التي اتسمت بمجموعة من السمات منها التعدد سواء أكان ذلك من حيث تعدد الدول المنضمة إليها أم تعدد الدوافع التي دفعت لإنشائها، والتنوع سواء أكان من حيث تنوع الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها فمنها من تهدف إلى (تحقيق التعاون الاقتصادي) ومنها (الأمني) ومنها المتعدد (الأمني، الاقتصادي، الإنساني)، أم من حيث تنوع ثقافات وحضارات ولغات ومستويات تنمية الدول المنضمة إليها، فضلاً عن سمة الأهمية التي تقاس بمدى ما حققته المنظومات من انجازات، فمنها ما كانت انجازاتها كبيرة في تحقيق الأهداف المنشأة لها ومنها ما كانت انجازاتها متوسطة ومنها ما كانت مضمحلة إلى حد ما، وبقدر تعلق الأمر بالنماذج المختارة فقد تم اختيارها بالاعتماد على معايير التنوع والتعدد والأهمية فضلاً عن معيار ندرة تناولها في العالم العربي(*)، وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

---

(*)لابد لنا من القول بأن هناك منظومات إقليمية أخرى تندرج تحت معايير التنوع والتعدد والأهمية ولكن حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين في العالم العربي، أما النماذج التي تم اختيارها فعلى الرغم من خضوعها لمعايير التنوع والتعدد والأهمية إلا أنها لم تحظى بما تستحقه من اهتمام في العالم العربي، لمزيد من التفاصيل ينظر:

- هاني الياس خضر الحديثي، منظمة آسيان" نشوئها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدولية"، المرصد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد6، 2008، ص ص 9-35.
- هاني الياس خضر الحديثي، رؤية مستقبلية في سياسة التعاون الإقليمي الآسيوي وقضية الشرق الأوسط، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد7، 2008، ص ص 21-33.
- هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 91-171.
- هاني الياس خضر الحديثي، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 103-150.
- هاني الياس خضر الحديثي والطاهر آدم الطاهر، اثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، الأردن، دار الجنان، 2013، ص 279.

**المبحث الأول: منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "APEC"**

**المبحث الثاني: منظومة معاهدة الأمن الجماعي "CSTO"**

**المبحث الثالث: منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة "CICA"**

## المبحث الأول

## منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "APEC"

تعد منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) من أهم المنظومات الاقتصادية الموجودة في قارة آسيا كونها تتمتع بمركز ثقل مؤثر في الاقتصاد العالمي(*) فضلاً عن أنها تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين أكبر دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، مما أدى إلى إرساء دعائم لعلاقات مستقرة فيما بينها، زيادةً على استنادها على قاعدة التجارة الحرة المتعددة الأطراف القائمة على تعزيز التجارة الحرة والاستثمار من خلال إزالة العوائق بين أعضائها ودول العالم.

### المطلب الأول: نشأة المنظومة

بدأ التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي منذ عام 1960 متأثراً بالخطوات المتتالية للتنمية التي لحقت بالجماعة الأوربية والمتمثلة بتطوير السوق الأوربية المشتركة، لذا فإن الخشية من الانعزال عن تلك التطورات دفعت دول المنطقة إلى توجيه إمكاناتها من أجل توحيد جهودها لتحقيق التعاون الاقتصادي، ولعل ذلك تجسد بالمقترحات التي قدمت من بعض الدول وخبراء

(*)اذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي لعام 2011 (55,7%). ينظر:
The APEC Region Trade and Investment، Australia، Department of Foreign Affairs and Trade، 2012، p.23.

الاقتصاد ورجال الإعمال[1] لإقامة المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادي (PBEC) الذي نشأ فعلياً في عام 1967 وضم نخبة من رجال الإعمال فضلا عن مجموعة من الأكاديميين[2]. وكذلك مؤتمر التنمية والتجارة للمحيط الهادي (PAFTOD) الذي انشأ عام 1968 وصمم للنظر في الكيفية المطلوبة من قبل كل من اليابان والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المحيط الهادي على غرار منطقة التجارة الحرة في أوربا، و رفضت على الفور هذه المبادرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف الذي يقوم على الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (GATT)[3].

ومن الجدير بالذكر إن التعاون الاقتصادي لذلك الإقليم "في تلك المرحلة" لم يتبلور إلى الطابع الرسمي لعدة اعتبارات منها، عدم حصوله على دعم سياسي كافٍ من قبل دول المنطقة، فضلاً عن أن اليابان لم تصبح بعد قوة اقتصادية كبرى، كما إن الروابط التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة وآسيا مازالت قوية، زيادة على اختتام جولة كيندي من المفاوضات التجارية

---

(1) Ippei Yamazawa، Apec's New Development and Its Implication For Non Member Developing Countries the Developing Economies، Journal of Developing Economies، Washington، International Economic Development Council، No2 June 1996، pp.117-118.

(2) Mark Beeson، Institution of the Pacific Asean Apec and Beyond، London، Routledge Taylor and Francis Group، 2009، p. 39.

(3) Hugh Patrick، Pecc، Apec and East Asian Economic Cooperation: Prime Minister Ohhira's Legacy and Issues in the 21st Century، Discussion Paper Series، Apec Study Center، Columbia University، No.38، July 2005، pp.5-6.

المتعددة الأطراف بنجاح الأمر الذي أضفى على البيئة التجارية الدولية نوعاً من الايجابية إلى حد كبير، ناهيك عن أن تطورات الحرب الباردة والعلاقة ما بين القطبين المتنافسين كان له أيضاً أثر سلبي على إضفاء الطابع الرسمي على التعاون[1].

ولكن مع نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، واستفادة العديد من الدول من أزمة النفط التي حدثت آنذاك وارتفاع أسعار الموارد في دول منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) قدم رئيس الوزراء الياباني الأسبق (ماسايوشي أوهيرا) مقترحاً لإقامة جماعة أطلق عليها "جماعة المحيط الهادي" أثناء خطاب تنصيبه عام 1978، لتضم اقتصاديين ورجال أعمال وأكاديميين ودبلوماسيين، ومن أجل تفعيل اقتراحه أعد فريقاً لدراسته وتقديم تقرير حوله عام 1979، وخلال زيارته لاستراليا ونيوزيلندا عرض أوهيرا اقتراحه لرؤساء وزراء كلا الدولتين اللذين رحبا بتلك المبادرة وقد تبلور ترحيب استراليا من خلال المبادرة بإقامة حلقة دراسية في كانبيرا عام 1980 باسم "جماعة الباسفيكي" ضمت عدداً من الدول الآسيوية والباسفيكية وأسفر الاجتماع عن إقامة [2] آلية إقليمية مستقلة تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل القائم على السوق على أن تكون مستقلة وذات صفة غير رسمية مما يمكن من مناقشة القضايا والإجراءات الاقتصادية من دون التقيد بالصيغ الرسمية للسياسات والعلاقات

(1) Colin Heseltine، Asia- Pacific Economic Cooperation: Institutional Evolution and the Factors Driving On Going Change، in Michael Wesley "Editor"، The Regional Organization of the Asia Pacific، New-York، Palgrave Macmillan، 2003، pp.64-65.

(2) Ippei Yamazawa، Op.Cit، pp.118-119.

الحكومية وأطلق عليها "مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي" (PECC)[*]، ومع نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي أصبح هناك ميل متزايد نحو ضرورة تقدم التعاون الإقليمي في آسيا الباسفيك وذلك لعدة اعتبارات منها التقدم في زيادة التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوربي، وقرار الولايات المتحدة بتشكيل اتفاقية التجارة التفضيلية مع كندا (PTA)[1]. الأمر الذي ولد لديهم رغبة بضرورة اتخاذ خطوة دفاعية لمواجهة سياسة قوة التكتلات التجارية، والاستبعاد من أسواق دول أوربا وأمريكا الشمالية، وعليه فقد اقترح رئيس وزراء استراليا الأسبق (بوب هاوك) إنشاء منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) أثناء زيارة رسمية له إلى كوريا [2] مستبعداً من ذلك الاقتراح كندا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع إلى احتجاجهما

---

(*)أنشئ عام 1980 وضم "استراليا وأندونيسيا وتايلاند وسنغافورة والفلبين وكندا وكوريا وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبابواغينا الجديدة وتونغا وفيجي وبروناي وبيرو والصين وتايوان وروسيا وشيلي وفيتنام والمكسيك وهونغ كونغ، فضلا عن منتدى جنوب الباسفيكي والولايات الباسفيكية الفرنسية بصفة "مراقب" ويهدف إلى العمل على تعزيز التعاون وتنسيق السياسات لدفع عملية التنمية في إقليم آسيا الباسفيك. ولمزيد من التفاصيل ينظر: محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص245-246.

(1) Mulric killion، The New Millennium Apec and Emerging China، in Jackm Phillips and Logan Jamoorp "Editor"، China Economic، Political and Social Issues، New York، Nova Science Publishers، 2009، p.7.

(2) Frank Langdon and Brian L، Job، Apec Beyond Economics the Political of Apec، Working Paper، The Helen kellogg Institute For International Studies، University of Notre dame، No.243، October 1997، pp.3-4.

وعلى أثر ذلك تدخلت اليابـان بإقنـاع اسـتراليا بضرورة مشـاركتهما في تلـك المنظومـة لأهمية سوقهما للصادرات الآسيوية ومن ثم رضخت استراليا وتم تشكيل المنظومة [1] التي ضمت في عضويتها 12 اقتصاداً [*] من اقتصادات منطقة آسيا الباسفيك وعلى مر السنوات توالت على عضويتها العديد من الاقتصادات حتى أصبحت متكونـة مـن 21 اقتصاداً (ينظر الجدول رقم 11).

---

(1) Ibid، p.4.

(*) يطلق على أعضاء ابيك "الاقتصادات" بدلاً عن البلدان أو الدول وذلك احتراماً للحساسيات التي يمكن أن يثيرها مصطلح الدول بالنسبة للصين وذلك لمشاركة كل مـن تـايوان وهونـغ كونـغ اللتـين تعدهما جزء منها ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Cindy Kang، South Korea's Commercial Liberal Approach To Security، UN Published Master Thesis، Naval Postgraduate School، University California، 2002، p.38.

## الجدول رقم (11)
## أعضاء منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)

| الاقتصادات الأعضاء | العاصمة | المساحة كم2 | السكان 2011 | ناتج إجمالي 2011 | تاريخ الانضمام |
|---|---|---|---|---|---|
| استراليا | كانبرا | 7686850 | 22,7 | 1,8 | 6-7/ ت89/2 |
| أندونيسيا | جاكارتا | 919440 | 238,2 | 6,5 | 6-7/ت89/2 |
| بابواغينيا الجديدة | بورت موريسي | 461690 | 6,9 | 9,0 | 17-19/ت93/2 |
| بروناي دار السلام | بندرسري باجوان | 5770 | 0,4 | - | 6-7/ ت89/2 |
| بيرو | ليما | 1285220 | 29,4 | 6,9 | 14-15/ت98/2 |
| تايوان | تايبيه | 35900 | 23,2 | - | 12-14/ ت91/2 |
| تايلاند | بانكوك | 514000 | 69,5 | 0,1 | 6-7/ت89/2 |
| تشلي | سانياجو | 756950 | 17,3 | 6,0 | 11-12/ ت94/2 |
| روسيا الاتحادية | موسكو | 17075200 | 143 | 4,3 | 14-15/ ت98/2 |
| سنغافورة | سنغافورة | 632،6 | 5,2 | 4,9 | 6-7/ت89/2 |
| الصين | بكين | 9596560 | 1,345,9 | 9,3 | 12-14/ ت91/2 |
| الفلبين | مانيلا | 3000000 | 95,7 | 3,7 | 6-7/ت89/2 |
| فيتنام | هانوي | 329560 | 87,9 | 5,9 | 14-15/ ت98/2 |
| كندا | أوتاوا | 9976140 | 34,5 | 2,5 | 6-7/ت89/2 |
| جمهورية كوريا | سول | 98480 | 49,0 | 3,6 | 6-7/ ت89/2 |
| ماليزيا | كوالا لمبور | 339750 | 28,9 | 5,1 | 6-7/ت89/2 |
| المكسيك | مكسيكو شتي | 1972550 | 114,8 | 3,9 | 17-19/ت93/2 |
| نيوزلندا | ولينجتون | 268680 | 4,4 | - | 6-7/ ت89/2 |
| هونغ كونك | فيكتوريا | 1770 | 7,1 | 5,2 | 12-14/ت91/2 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | واشنطن | 9372610 | 311,7 | 1,7 | 6-7/ت89/2 |
| اليابان | طوكيو | 377835 | 128,1 | 0,7 | 6-7/ت89/2 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**(1) محمد الجابري، موسوعة دول العالم "حقائق وأرقام"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص ص50-125.**

**(2) نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، بيانات البنك الدولي http//data al bank aldawli.org.**

(3) 2011 World Population Data Sheet، Washington، Population Reference Bureau، 2011، pp.4-12.

(4) APEC Members، www.apec.org.

وهناك مجموعة من الدوافع دفعت الدول الأعضاء لتشكيلها أو الانضمام إليها منها ما يتصف بالعمومية كالحاجة إلى وسيلة فعّالة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإيجاد منظومة إقليمية ذات ثقل موازن لاحتمال ظهور أي منظومة إقليمية اقصائية لدول المنطقة [1] واستجابة لتزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصادات آسيا الباسفيك، والحاجة إلى النهوض بالدينامية الاقتصادية لتلك المنطقة[2]. ومنها ما يتصف بالخصوصية، وتكمن بالدوافع الخاصة التي دفعت كل عضو من أعضائها لتأسيسها أو الانضمام إليها، فابتداءً يمكن القول بأن هناك مجموعة من الدوافع دفعت استراليا لطرح تلك المبادرة منها الرغبة في تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، والرغبة في التخلص من الإعانات المدفوعة لتصدير الحبوب من المزارعين[3]، أما اليابان فقد رغبت وبالاستعانة بقوتها الاقتصادية أن يكون لها دور قيادي في النصف الآسيوي من خلال تجارتها واستثماراتها ونقل تكنولوجيتها إلى الدول الآسيوية الأخرى، وتجدر الإشارة إلى إن كلا الدولتين دفعتهما الرغبة في وضع حد للحمائية من جانب الأوربيين والأميركيين عن طريق إقامة ترتيب للتجارة قائم على الإقليمية المفتوحة

---

(1) Dian L. Manifold، Apec: Organization، Goals and Approach، Working Paper، Washington، U.S. International Trade Commission، No.97، March 1997، pp.3-4.

(2) Mulric Killion، Op.Cit، p.9.

(3) Frank Langdon and Brian L.، Job.، Op.Cit، pp.2-3.

واللاتمييز [1]، أما الولايات المتحدة الأمريكية في البداية قاومت إنشاءها ولكن بدأت فيما بعد تتقبل الفكرة مدفوعة بدافع الخوف من الاستبعاد من تلك المنطقة[2] بعدّها ورقة رابحة لها في المحادثات مع الجماعة الأوربية (EC) بشأن سياسة الزراعة[3]، فضلاً عما توفره لها من سهولة للوصول إلى الأسواق الشرق آسيوية والمناطق التي تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على المنافسة الأمر الذي يعزز الاقتصاد الأمريكي [4]. أما الصين فاندفعت بالانضمام إليها رغبة منها في تهدئة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز آفاق حصولها على عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) وإضفاء الشرعية على توسيع نفوذها في آسيا الباسفيك[5] أما دول جنوب شرق آسيا انتابها قلق من إنشاء تلك المنظومة في البداية بسبب وجود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيها، وقدرتهما على تقويض وجود منظومتهم إلا أن تلك المخاوف تبددت عندما أكدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بأنهما لا يسعيان للسيطرة على منظومة آسيان وجميع القرارات سوف تتخذ بتوافق الآراء

---

(1) Chien Peny، Designing، Asia Pacific Economic Cooperation، in Loksangl To and Johnwong "Editor"، Apec and the Rise of China، Singapore، World Scientific، 2011، pp.17-18.

(2) United States and Asian Economic Regionalism on the outside، www.Apacific Nation.com.

(3) Yoji akashi، An Asean Perspective On Apec، Working Paper، The Helen Kellogg Institute For International Studies، University of Notre dame، No.240، August 1997، p3.

(4) Chien Peng، Op.Cit، pp.18-19.

(5) Yoji Akashi، Op.Cit، p.4.

وعليه فشاركت في تأسيسها نظراً لما تحمله إليها من عوائد من الأسواق الأميركية المفتوحة[1]، أما كندا فيلاحظ أن لديها مصالح تجارية مع آسيا لذا كانت حريصة على المشاركة في تلك المنظومة رغبة منها في الاستفادة من الأسواق [2]، أما روسيا الاتحادية فقد شكل الدافع الاقتصادي السبب الأساسي لانضمامها من خلال خلق ظروف أفضل لوصول البضائع الروسية لأسواق آسيا الباسفيك، وتوفير إمكانات جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير تنمية الاقتصاد الروسي [3]، أما دول أمريكا اللاتينية[*] فيمكن إيعاز انضمامها

---

(1) Chien Peng، Op.Cit، p.19.

(2) Frank Langdon and Brian، Op.Cit، p.5.

(3) Paradorn Rangsimaporn، Russia As An Aspiring Great Power in East Asia "Perceptions and Policies From Yeltsin To Putin"، New York، Palgrave Macmillan، 2009، pp.134-135.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Kato Mihoko، Russia's Multilateral Diplomacy in the Process of Asia-Pacific Regional International: the Significance of Asean، www.slar.hokudai،ac.jp.

(*)لقد كانت للتغيرات التي صاحبت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة اثر كبير على سياسة دول أمريكا اللاتينية لاسيما عندما أدركت أهمية توحيد الجهود لغرض مواجهة التحديات التي ظهرت أبان تلك المرحلة، وانطلاقاً مما تقدم بدأت تعزز من علاقتها مع إقليم شرق آسيا من خلال عقد مؤتمرات واجتماعات تكللت في آذار 2001 بتشكيل منظومة إقليمية أطلق عليها (منتدى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية FEALAC)، إذ استهدفت تعزيز التفاهم المتبادل والثقة والتعاون بين الدول الأعضاء والاستفادة من إمكانيات التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا فصلا عن التخفيف من الأخطار التي تهدد الإنسان لاسيما البيئية والأمنية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Forum for East Asia-Latin America Cooperation،http://www.fealac.org

إلى الرغبة في الاستفادة من ديناميات التجارة في آسيا الباسفيك من خلال إقامة علاقات تجارية أوثق بين المنطقتين تمنحها سهولة الوصول إلى الأسواق الآسيوية وهو ما يعزز من قيمة صادراتها[1].

**المطلب الثاني: أهداف المنظومة**

لقد حددت منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) عند نشأتها مجموعة من الأهداف ابتغت إلى تحقيقها، كتشجيع حرية التجارة على مستوى العالم والإقليم، والعمل على إنجاح جولة الاورغواي المتعثرة، وعليه دعت إلى إزالة العقبات أمام التجارة والاستثمارات بتشجيع الدول الأعضاء على خفض العوائق وإتباع سياسات تتسم بالشفافية ومعالجة عدد من القضايا كالتفاوت في إنتاجية العمل والقيود على انتقال رجال الأعمال والأنظمة القديمة للاتصالات وتعاون أعضائها على أتباع سياسات اقتصادية كلية لحفز الطلب المحلي وتشجيع إعادة الهيكلة المالية للمنشآت وجذب الاستثمارات [2] ومع دخول عقد التسعينيات من القرن الماضي حاولت المنظومة صياغة أهدافها وتحديدها بشكل أدق بما ينعكس بالإيجاب على منطقة آسيا الباسفيك، فحددت في إعلان سول الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث عام 1991 أهدافها التي تشمل العمل على استدامة النمو والتنمية في المنطقة لصالح الشعوب ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية على مستوى العالم، وتعزيز مكاسب اقتصاد المنطقة عن طريق تزايد الاعتماد الاقتصادي

---

(1) Won Hokim، The Next Apec Member Ship From Latin America A Contextual Approach، Korea، Institute For International Economic Policy (KIEP)، 2008، p.18.

(2) محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص249.

المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفق السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا، وتقوية النظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف لصالح آسيا الباسفيك وكل الاقتصادات الأخرى، وخفض القيود على التجارة في السلع والخدمات بطريقة تتوافق مع أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (GATT) ودون إلحاق الضرر بالاقتصادات الأخرى، فضلا عن التركيز على أهمية مشاركة القطاع الخاص في ديناميكية اقتصادات المنظومة والتزام الوزراء بتعزيز دور القطاع الخاص وتطبيق مبادئ السوق الحر وتعظيم مكاسب التعاون الإقليمي[1].

وشهد عام 1993 تطوراً جوهرياً على صعيد تطور المنظومة إذ بدأت سلسلة اللقاءات السنوية الرسمية للقيادات الاقتصادية التي تمت على مستوى القمة، إذ ضمت رؤساء الدول والحكومات إلا أنه تم الاتفاق على تسميتها بلقاءات القيادات الاقتصادية تفادياً لأية حساسيات سياسية [2] وبناء عليه التقى زعماء المنظومة في سياتل "واشنطن" 20 كانون الثاني عام 1993. وتم بها ولأول مرة تحديد رؤية للمنظومة التي عنونت (بالاستقرار والأمن والرخاء لشعوبنا)[3] وبموجبها تحددت أهداف المنظومة في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتوسيع التجارة الإقليمية والعالمية، وتحسين قواعد الاستثمار والإجراءات بطريقة متسقة مع الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة GATT[4]. ومع استمرارية عقد لقاءات القادة تطورت أهداف المنظومة إذ حدد

(1) أسامة المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص86.

(2) المصدر نفسه، ص87.

(3) History، www.apec.org

(4) Mulric Killion، Op.Cit، pp.16-17.

إعلان (بوجور) الصادر عـن اللقـاء الثـاني الـذي عقـد في تشريـن الثـاني عـام 1994 في أندونيسيا، أهـداف المنظومـة التـي تمحـورت حـول تعزيـز النظـام التجـاري المتعـدد الأطراف، وتعزيز وتحرير التجارة والاستثمار في منطقة آسيا الباسفيك وذلك من خلال الاعتماد على هدف طويل الأجل للتجارة الحرة المفتوحة والاسـتثمار في تلـك المنطقـة ويتم تحقيق ذلك الهدف عن طريـق الحـد مـن زيـادة الحـواجز أمـامهما، وتشـجيع التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين اقتصادات المنظومة، ولأجل تأكيـد إلزامية تحقيق ذلك الهدف تم تحديد موعد لتحقيق منطقة التجـارة والاسـتثمار بـين دول المنظومة على أن لا يتجاوز عام 2010 للاقتصادات الصناعية و2020 للاقتصادات النامية، والى جانب ما تقدم فقد أكدت على تكثيف التعاون في مجال التنميـة والتـي تمكن من تطوير الموارد البشريـة والطبيعيـة لمنطقـة آسـيا- الباسـفيك وبمـا يصـب في تحقيق النمو المستدام والتنمية العادلة بين اقتصادات المنظومة والحـد مـن الفـوارق الاقتصادية وتحسين الرفاه الاجتماعـي[1]، ومـن أجـل تلبيـة أهـداف إعـلان (بوجـور) للتجارة الحرة المفتوحة والاستثمار في منطقة آسـيا الباسـفيك لجـأ القـادة الأعضـاء في اللقاء الثالث الذي عقد في اليابان في 19 تشرين الثـاني عـام 1995 إلى اعـتماد برنـامج عمل أوساكا الذي ينطوي على مجموعة من المبادئ[*] التـي تهـدف إلى تمهيـد السـبل لتحقيقها.

---

(1) Bogor Declaration، www.apec.org.

(*)وتشمل تلك المبادئ:**1- الشمولية:** تتضـمن معالجـة جميـع العوائـق التـي تحـول دون تحقيـق الهدف الطويل الأجل للتجارة الحرة المفتوحة.**2- عدم التمييز:** تعني إجراء تخفيضـات في الحـواجز أمام التجارة وتشمل اقتصادات الأعضاء وغير الأعضاء في المنظومة. **3- توقف:** تعني عدم اتخـاذ أي إجراءات لها تأثير على مستويات الحماية. **4- المرونة:** تشمل تعامل الدول الأعضاء في المنظومة مـع عملية التحرير والتيسير بطريقة مرنة مع الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف مسـتوى التنميـة الاقتصـادية لمزيد من التفاصيل ينظر: Osaka Action Plan، www.apec.org.

وفي إطار ذلك البرنامج حددت المنظومة ثلاث ركائز أساسية لعملها التعاوني [1] وهي **أولاً** تحرير التجارة والاستثمار الذي يرتكز على فتح الأسواق، وتقليل الحواجز الكمركية وغير الكمركية عليهما والسعي إلى إزالتهما في نهاية المطاف، **وثانياً** تتمثل بتيسير الأعمال وترتكز على خفض تكاليف المعاملات التجارية وتحسين الوصول إلى المعلومات التجارية ومواءمة السياسات والاستراتيجيات التجارية لتسهيل النمو والتجارة الحرة والمفتوحة، **أما ثالثاً** فتشمل تحقيق التعاون الاقتصادي والتقني (ECOTECH) من خلال العمل على توفير السبل التي تمهد لبناء قدرات المؤسسات الاقتصادية لجميع اقتصادات الأعضاء في المنظومة مما يمكنها من الاستفادة من التجارة العالمية [2]، وفي العام التالي وتحديداً في 25 تشرين الثاني عام 1996 وافق القادة في لقاء القمة الرابع على إقرار (خطة عمل مانيلا) وتهدف بالدرجة الأساس إلى دعم أهداف (بوجور)[3] من خلال وضع خطط عمل جماعية وفردية، ففي خطط العمل الجماعية تبنت المنظومة بموجبها مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تسريع الوصول إلى الأسواق من خلال تخفيف التعريفات المهمة وإعادة التأكيد على تخفيف إجراءات الحماية والالتزام بخفض التدابير غير التعريفية التي تؤثر على التجارة ثم القضاء عليها، وتوفير نظام الاستثمار المفتوح من خلال توفير

(1) What is Apec and What Can Do For Business? United States، National Center For Asia Pacific Economic Cooperation، No date، p.2.www.nc.apec،org
(2) How Actuation Apec، Scope of Work، www.Apec.org.
(3) What Is Apec، Op.Cit، p.2.

تعهـدات رئيسـية لفـتح نظـام الاسـتثمار للمشـاركة في التعـاون التقنـي لمسـاعدة الاقتصادات الأخرى في التقدم نحو نظام الاستثمار المفتوح، فضلاً عن توفير المساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين عن طريق الحد من عـدد مـن القطاعـات المغلقة أو المقيدة للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تقديم دليل ملموس عـلى الالتـزام الجماعي من قبل أعضاء المنظومة لضمان الشفافية في سياساتهم الاستثمارية وخفـض تكلفة ممارسة أنظمة الأعمال والتحرك نحو تنسـيق نظـام الكـمارك وتـوفير الأنظمـة الملائمة لحماية حقوق الملكيـة الفكريـة وتعزيـز الاسـتخدام الفعـال لآليـات التسـوية الخاصة بمنازعـات الأنظمـة التجاريـة زيـادةً عـلى اتخـاذ التـدابير الجماعيـة لتحديـد ترتيبات التعاون الملائمة ونشر تقارير سنوية توضح التدابير التي تم اتخاذها من قبل كل اقتصاد لأجل زيادة التحرير، وبناء قطاع البنيـة التحتيـة ليكـون أكـثر انفتاحـاً وذا فاعلية ويتم ذلك عن طريق تعميق الشراكة بـين القطـاعين العـام والخـاص لمواجهـة تحديات البنية التحتية التي تواجهها المنطقة، أما خطط العمل الفردية فتنطوي عـلى قيام كل عضو سنوياً بتقديم خطة (IAP) تتضمن الإجراءات المتخذة لتلبيـة أهـداف المنظومة فيما يتعلق بالتجارة الحرة والاستثمار[1].

واستكمالاً لتحقيق أهداف "بوجور" أيد القادة الاقتراح الذي يرمـي إلى تحريـر القطاعات[*] المتفق عليها في برنامج عمل أوساكا في قمة عام 1997.

(1) Manila Plan، www.apec.org

(*)وتشمل تلـك القطاعـات التعريفـات والتـدابير غـير التعريفيـة والخـدمات والاسـتثمار ومعـايير التوافق والإجراءات الكمركية وحقـوق الملكيـة الفكريـة وسياسـة المنافسـة والخـدمات الحكوميـة وقواعد المنشأ وتنقل رجال الأعمال وتنفيذ نتائج جولة الأورغواي للمفاوضات لمزيد مـن التفاصـيل ينظر:

What Is Apec، Op.Cit، p.3.

وفي قمة عام 1998 اتفق القادة على تحرير بعض القطاعات المهمة، ومع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة انصرف اهتمام قادة المنظومة عن أهدافها وكيفية تحقيقها ولعل ذلك راجع إلى الأزمة المالية التي اجتاحت منطقة جنوب شرق آسيا، وانتشار الإرهاب على اثر حدوث هجمات 11 أيلول عام2001، لكن ذلك لم يستمر طويلاً فما لبث أن تبدد على اثر إصدار القادة خارطة بوسان في قمة بوسان عام 2005 التي مهدت الطريق لتحقيق أهداف (بوجور)، من خلال **أولاً** تقديم الدعم للنظام التجاري المتعدد الأطراف وسيتبلور ذلك عن طريق مواصلة الدعم لتحرير التجارة والاستثمار بالاستناد إلى الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف الإقليمية منها والثنائية، **وثانياً** تعزيز الإجراءات الجماعية والفردية اللتان تعدان من الآليات الرئيسة لتعزيز تحرير التجارة والاستثمار وتطوير برنامج شامل لتيسير الأعمال التجارية ومعالجة القضايا مثل الملكية الفكرية والحد من الفساد العام والخاص وتنظيم الإعمال والتجارة الآمنة، أما **ثالثاً** فيتمثل باعتماد نهج استراتيجي لبناء القدرات التي تتضمن الجهود التي تستهدف تحقيق (ECOTECH)[1].

وفي قمة القادة التي عقدت في هانوي للمدة 18-19 تشرين الثاني عام 2006 تم اعتماد خطة عمل لتطبيق خارطة بوسان التي عدت أساساً لاقتصادات المنظومة ولتعزيز التعاون التجاري للسنوات 15 المقبلة[2].

وفي قمة يوكوهاما التي عقدت عام 2010 أصدر قادة المنظومة رؤية يوكوهاما لتوفير خارطة طريق لتحقيق مجتمع متكامل اقتصادياً وقومياً يستهدف تبني إستراتيجية شاملة تحقق التقدم نحو أهداف (بوجور) لاسيما مع عدم

---

(1) Busan Action Plan Summary، www.Apec.org.

(2) Hanoi Summit 2006، www.Apec.org

الإعلان عن منطقة التجارة الحرة (FTAAP)[1]، ومن أجل تحقيقها أكد القادة على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لإيجادها، إذ ينبغي السعي لها من خلال تطوير العلاقات مع المنظومات الإقليمية أو الآليات القائمة مثل (آسيان +3) و(آسيان +6) وكذلك الاتفاقيات مثل (الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية عبر المحيط الهادي "TPP")[*]، وبقدر تعلق الأمر بالشراكة الاقتصادية والاستراتيجية عبر المحيط الهادي "TPP" فقد عدها العديد من الأعضاء لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[**] بأنها تشكل نقطة الانطلاق لتحقيق منطقة

(1) Patrick B. Fazzone، The Trans- Pacific Partnership- Towards A Free، Trade Agreement of Asia Pacific? http//illigation-essentials،lexisnexis.com

(*)بدأت المفاوضات حول إقامة تلك الاتفاقية عام 2002 بين ثلاث دول هي (تشيلي- ونيوزيلندا- وسنغافورة) وكانت تدعى آنذاك بالاتفاقية الثلاثية للشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادي ثم انضمت بروناي لاحقاً إلى المفاوضات وتم التوقيع على الاتفاقية عام 2005 بعد أن تغير اسمها إلى "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي (TPP)" ودخلت حيز النفاذ في 28 أيار عام 2006، واستهدفت الاتفاقية وضع شراكة إستراتيجية اقتصادية عبر المحيط الهادي بين الدول الأعضاء تستهدف من خلالها تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والتكنولوجية، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Agreement Strategic Economic Partnership Trans-Pacific، 2005، pp.1-2، www.mfat.govt، nz.

وكذلك ينظر: لماذا يتردد اليابانيون بشأن اتفاقية (TPP) مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: erico world.net//Japan

(**)وتكمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في المفاوضات الجارية مع تلك الاتفاقية في **أولاً** تحقيق سلام إقليمي عادل وشامل **وثانياً** تقليل الحواجز التجارية بين أطرافها (أي أطراف TPP) وزيادة الفرص التجارية والاستثمارية في تلك المنطقة **وثالثاً**

التجارة الحرة (FTAAP) وأن أي تقدم يحرز في المفاوضات الجارية(*) معها سينعكس بالإيجاب على تلك المنطقة، وخلال قمة هونولولو التي عقدت عام 2011 تعهد الأعضاء على تحقيق مزيد من التكامل فيما بين الاقتصادات وتوسيع التجارة وتعزيزها فيما بينها فضلاً عن السير قدماً في تحقيق المنطقة التجارية في آسيا الباسفيك[1].

---

تقديم فرص لها بشأن وضع قواعد ذات شأن في القضايا التجارية مثل إدارة سلسلة التوريد وزيادة الفرص الاستثمارية للشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة مما ينعكس بالإيجاب على نمو اقتصادها أما **رابعاً** فإنها تعد جزءً من سياسة أمريكية لاحتواء الصين اقتصادياً وجيوسياسيا لاسيما إذا علمنا انه إذا تم التوقيع على الاتفاقية فستكون بنودها ملزمة وستمتد امتيازاتها التجارية للدول الأعضاء فقط، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Brock، R. Williams، Trans-Pacific Partnership (TPP) Countries: Comparative Trade and Economic Analysis، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service، 30 May 2012، pp. 4-8.

(*) علماً أن الدول الداخلة في المفاوضات هي الولايات المتحدة وبروناي وتشيلي ونيوزيلندا وماليزيا وبيرو وسنغافورة واستراليا كما يتوقع أن يدخل إلى المفاوضات أعضاء جدد هم اليابان والمكسيك وكندا، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Brock، R. Williams، Op،Cit، pp.7-10.

(1) Micael F. Martin، The Asia pacific Economic Cooperation (APEC) Meeting in Honolulu: A Preview، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service، 25 October 2011، pp.6-7.

وفي قمة 2012 التي عقدت في فلاديفوستوك أصدر القادة إعلاناً ينطوي على ضرورة تحرير التجارة والاستثمار وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز الأمن الغذائي [1].

وعلى الرغم من أن المنظومة حبذت منذ نشأتها أن تكون أهدافها اقتصادية بحتة والابتعاد عن القضايا السياسية منطلقة من أن مثل تلك القضايا تسبب نوعاً من الانقسامات في داخلها، لذلك اقتضى عملها تحقيق الأهداف الاقتصادية بالدرجة الأولى، على أن ذلك لا يمنع من إمكانية عقد اجتماعات ثنائية بعد اجتماع القادة تبحث في القضايا السياسية أو في غيرها من القضايا.

وفي عام 1995 أثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق الأهداف لتشمل النظر في قضايا الأمن الإقليمي، ولكن إجماع أعضاء المنظومة على رفض تلك المسألة وضرورة إحالتها إلى منتدى آسيان الإقليمي (ARF) حال دون تحقيق ذلك، لكن ذلك لم يستمر طويلاً إذ ابتداءً من تشرين الأول عام 2001 تم إضافة الأمن إلى جدول الأعمال الرسمي لاجتماع القادة الذي عقد في شنغهاي في الصين وذلك على أثر الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول عام 2001 إذ أصدر القادة بياناً مشتركاً لا يرتكز على القضايا الاقتصادية وإنما مفاده كان ينطوي على إدانة تلك الهجمات [2].

---

(1) Micael F. Martin، The Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meeting in Vladivostok Russia A Preview، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service 16 August 2012،p.4.

(2) Michael F. Martin، The 2009 Asia Pacific Economic Cooperation On (APEC) Meeting and U.S. Trade Policy in Asia، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 4 February 2010، p.17.

ومنذ عام 2001 أصبح الأمن الإنساني الذي يركز على الإرهاب والكوارث والأمراض أحدى فقرات جدول أعمال اجتماع القادة السنوي، عاداً إياها بأنها تشكل خطراً على ازدهار اقتصادات الدول الأعضاء في المنظومة [1] ومن أجل التصدي لذلك التحدي لجأ أعضاء المنظومة إلى طرح العديد من المبادرات التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب وتأمين التجارة في المنطقة ومن أهم تلك المبادرات (Star) التي تنطوي على تأمين وتعزيز تدفق السلع والخدمات والأشخاص من خلال اتخاذ تدابير تحمي البضائع والسفن والطيران الدولي كما بادروا أيضاً إلى تشكيل فرقة عمل لمكافحة الإرهاب (CTTF) عام 2003 تهدف إلى تنسيق تصريحات القادة وتنفيذها من أجل مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن الإنساني وتنسيق برامج المساعدة على بناء القدرات وتحديد تقييم احتياجات الأعضاء لمكافحته فضلاً عن التعاون مع المنظمات الدولية والمنظومات الإقليمية في مكافحته [2].

**المطلب الثالث: هيكلية المنظومة**

لقد تولد منذ نشأة منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي تضارباً في الآراء بين أعضائها حول مدى إمكانية خلق هيكل تنظيمي للمنظومة. ولعل ذلك التضارب ناتج عن الاختلاف في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم مما أدى إلى حدوث نوع من التضارب في المصالح، وانعكس ذلك على اسم المنظومة نفسها "التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC" إذ لم يتم إلحاق مصطلح منظومة أو مجلس مع اسمها ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود قرار نهائي من قبل الدول على تأسيس هيكل

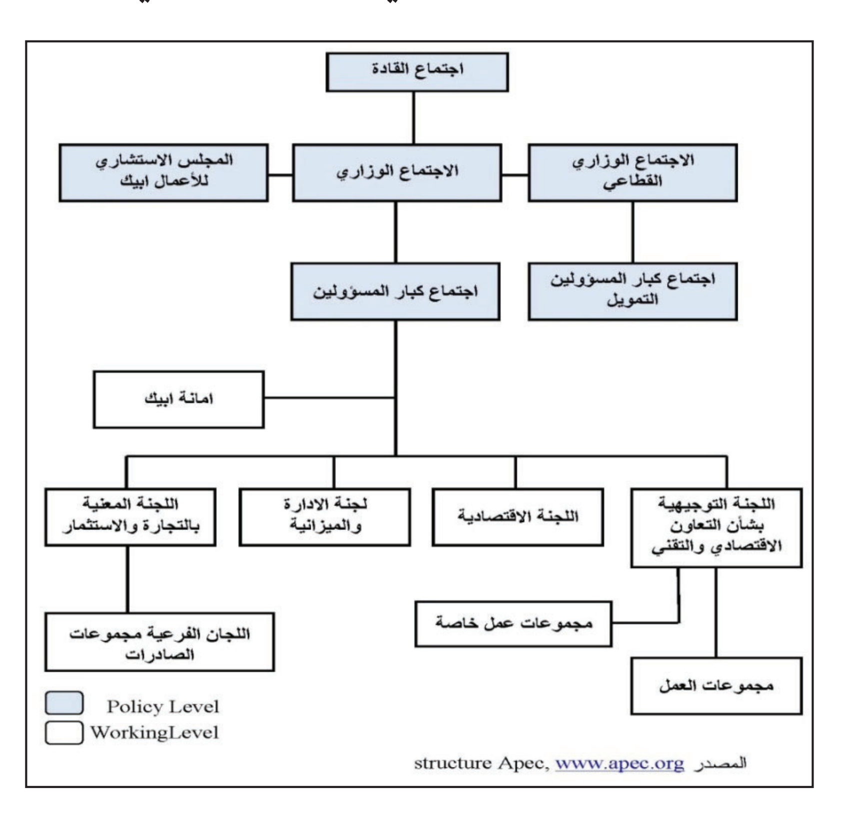
(1) Human Security Facts، www.apec.org

(2) Chris Rottenberg، Asia- Pacific Economic Cooperation: Counter Terrorism Challenges For The 21st Century، pp.2-4، www.osgood center.org.

لها، فالدول المتقدمة مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية حبذت أن تكون المنظومة منظمة ومنسقة على وفق إطار هيكلي يحدد مواعيد ثابتة لتحقيق مزيد من الدمج الإقليمي، أما الدول النامية فقد حبذت أن تكون المنظومة مجرد هيئة فضفاضة استشارية من دون هيكل مؤسس لها كونه ينتج عنه مواعيد ثابتة لتحرير التجارة تصب في مصلحة الدول المتقدمة، ومن ثم نجحت تحركات الدول المتقدمة لإضفاء الطابع المؤسسي على المنظومة مع إنشاء الأمانة في سنغافورة في عام 1992 ومن ثم تلاحق استكمال نشأة الهيكل كما يأتي: (ينظر المخطط رقم (1))[1].

**المخطط رقم (1)**

**هيكل منظومة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)**




(1) Frank Langdon and Brian L، Job، op.cit، pp3-4.

1- اجتماع القادة: تعقـد اجتماعـات القـادة مـرة واحـدة في العـام وتكـون في الاقتصـاد المضـيف للمنظومـة وفيـه يـتم تعيـين أو دراسـة جـدول أعـمال سياسـات المنظومة.

2- الاجتماع الوزاري: تعقد الاجتماعات الوزارية سنوياً قبل اجتماعـات القـادة وتتكـون مـن وزراء الخارجيـة أو الاقتصـاد أو التجـارة، تـنحصر مهمتهـا في النظـر في الأنشطة السنوية وتقديم توصيات للنظر فيها من قبل القادة الاقتصاديين.

3- الاجتماعات الوزارية القطاعية: تعقد الاجتماعات الوزارية القطاعية سـنوياً وتغطي بانتظام مجالات تطوير التعليم والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة والتمويـل وتنمية الموارد البشرية والعلوم الإقليمية والتعاون التكنولـوجي والمؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة والاتصالات السلكية واللاسـلكية وصـناعة المعلومـات والسـياحة والتجـارة والنقل وشؤون المرأة وتقدم توصيات إلى القادة الاقتصاديين لابيك للنظر فيها [1].

4- المجلس الاستشاري للأعمال ABAC: أنشئ من قبـل قـادة أبيـك عـام 1995 ويضم ثلاثة من كبار رجال الأعـمال مـن كـل اقتصـاد، ويجتمـع أربـع مـرات في السـنة وتنحصر مهامه في تقديم تقارير سنوية للقادة الاقتصاديين للمنظومة وتحديـد وجهـات النظر حول القضايا ذات الأولوية في الأعمال الإقليمية، وتوصيات لتحسين بيئـة الإعـمال والاستثمار في المنطقة ويسمح لممثليه حضور اجتماعات كبار المسؤولين[2].

---

(1) How Actuation Apec- the Policy Level، www.apec.org

(2) Business Advisory Council، www.apec.org

5- اجتماع كبار المسؤولين: يتكون من واحد أو اثنين من كبار المسؤولين من كل عضو وتنحصر مهمته في تنفيذ القرارات الصادرة عن القادة الوزراء وتعقد ثلاثة إلى أربعة اجتماعات في السنة [1].

6- أمانة المنظومة: تعد من أهم آليات دعم المنظومة إذ إنها توفر التنسيق والدعم الفني والاستشاري لها، فضلاً عن إدارة المعلومات والاتصالات وإدارة المشاريع المركزية وإدارة ميزانيتها السنوية. وتتكون من مدير تنفيذي يرأس الأمانة العامة وفريق صغير يمثل اقتصادات الدول الأعضاء[2].

7- اللجنة المعنية بالتجارة والاستثمار: أنشئت عام 1993 ويُوجه أعمالها وزراء المنظومة وكبار المسؤولين "أهدافها توسيع التجارة وتعزيز التكامل الإقليمي" وتعد حجر الزاوية لتنفيذ مهام المنظومة إذ توفر منتدى للاقتصادات يعمل على الحد من معوقات النشاط التجاري وبهدف مساعدة اقتصادات المنظومة لتحقيق أهداف بوجور للتجارة الحرة المفتوحة والاستثمار. وتشرف اللجنة على ثماني مجموعات فرعية "مجموعة التقنيات النقالة في الإعمال (BMG) فريق التجارة التوجيهي الالكتروني (ECSG) والمجموعة المعنية بتوفير الخدمات (GOS)، مجموعة خبراء الاستثمار (IPEG)، مجموعة خبراء الملكية الفكرية (IEG)، مجموعة الوصول إلى الأسواق (MAG)، واللجنة الفرعية للمعايير والتوافق (SCSC) وحوارات الصناعة "و حوار السيارات (AD) وحوار الكيميائية (CP)، منتدى علوم الحياة والابتكار (LSIF)، وتقدم تقريراً

(1) Ippeiya Mazawa، Op.Cit، pp.120-121.

(2) Apec Secretariat، www.apec.org

سنوياً إلى وزراء الخارجية والتجارة والاقتصاد يحتوي على لمحة عن التقدم الذي أحرزته اللجنة للمضي قدماً في برنامج عملها[1].

8- لجنة الإدارة والميزانية BMC: وينحصر دورها في تقديم المشورة والنصح لاجتماع كبار الموظفين (SOM) في المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة والتنظيم، فضلاً عن إعداد الميزانية والموافقة عليها وايضاً تراقب وتقيم أنظمة إدارة المشاريع [2].

9- اللجنة الاقتصادية: أنشئت عام 1994 وتجتمع مرتين في السنة وتنحصر مهمتها في إزالة العقبات الهيكلية والتنظيمية التي تحول دون ازدهار التجارة والاستثمار من خلال تشجيع الإصلاح الهيكلي وذلك بإدخال تحسينات على اللوائح المؤسسية والأطر والسياسات الحكومية [3].

10- اللجنة التوجيهية بشأن التعاون الاقتصادي والتقني: تنحصر مساهمتها في تنسيق وإدارة جدول أعمال المنظومة للتعاون الاقتصادي والتقني فضلاً عن تحديد المبادرات للعمل التعاوني من قبل الاقتصادات الأعضاء.

11- مجموعات العمل: تختص بقيام مهام في قطاعات محددة وفقاً لتوجيهات من القادة الاقتصاديين للمنظومة ووزراء (القطاعية) و(كبار المسؤولين).

12- مجموعات العمل الخاصة: تنحصر مهمتها في تقديم معلومات آنية وذات صلة لآداء مهام لا تمثلها المجموعات الأخرى[4] وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ القرارات في المنظومة يتم عن طريق توافق الآراء، كما إن تدابير التحرير

---

(1) Committee On Trade and Investment www.apec.org

(2) Budget and Administrative Committee www.apec.org

(3) Economic Commission، www.apec.org

(4) How actuation Apec- the Level of Work، www.apec.org

التي تتخذها الاقتصادات الأعضاء تتسم بأنها طوعية وغير ملزمة وتمتد إلى جميع الاقتصادات وليس فقط أعضاء المنظومة[1].

**المطلب الرابع: تقييم دور المنظومة**

عند الحديث عن تقييم لدور المنظومة في تحقيق أهدافها التي إنشئت من اجلها لابد من ذكر النواحي الايجابية والسلبية لهذا الدور، فمن الناحية الايجابية يعزى لها الدور الكبير في تيسير التجارة ونمو الاستثمار في آسيا الباسفيك وذلك بفعل ما أنتجته من تدابير ملموسة ساهمت في تيسير الأعمال التجارية والاستثمارية منها قاعدة بيانات التعريفة APEC، ومنشورات ابيك على نظم الاستثمار والكمارك وقواعد المنشأ وبطاقات سفر رجال الأعمال وحقوق الملكية الفكرية وتوفير دليل لمواءمة معايير التعريفة الكمركية مع المعايير الدولية[2]. فضلا عن انخفاض متوسط التعريفات المطبقة في اقتصادات المنظومة من (16,9%) عام 1989 إلى نحو (5,8) عام 2010[3].

وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي على حجم تجارتها العالمي ونسبة استثماراتها سواء أكانت الداخلة إليها أم الخارجة منها (ينظر الجدول رقم 12) والشكل رقم (1).

---

(1) Michael F. Martin، The Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meeting in Vladivostok، Op.Cit، p.p1-2.

(2) Diane L Manifold، Op.Cit، pp.18-19.

(3) Committee On Trade، Op.Cit،

**الجدول رقم (12)**

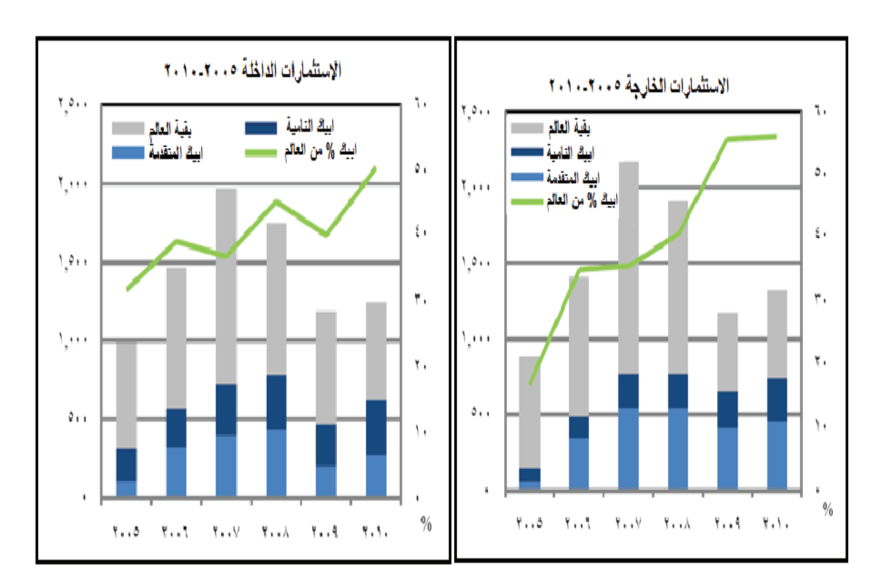
**تجارة أعضاء المنظومة (APEC) من حيث السلع والخدمات خلال المدة 1989-2011**

| | 1989 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **صادرات** | 1,481 | 2,875 | 3,749 | 5,633 | 8,749 | 10,114 |
| **واردات** | 1,562 | 2,895 | 3,897 | 5,941 | 8,744 | 10,349 |
| **صادرات** | 2,316 | 3,511 | 4,229 | 7,426 | 10,360 | 12,384 |
| **واردات** | 2,376 | 3,627 | 4,343 | 7,386 | 10,405 | 12,171 |
| **صادرات** | 3,797 | 6,386 | 7,978 | 13,058 | 19,109 | 22,498 |
| **واردات** | 3,938 | 6,521 | 8,240 | 13,327 | 19,149 | 22,520 |
| **مساهمة المنظومة في التجارة العالمية %** | | | | | | |
| **صادرات** | 39,0 | 45,0 | 47,0 | 43,1 | 45,8 | 45,0 |
| **واردات** | 39,7 | 44,4 | 47,3 | 44,6 | 45,7 | 46,0 |

**The Apec Region Trade and Investment، Australian، Department of Foreign Affairs and Trade، 2012، p.25.**

**الشكل رقم (1)**

**نسبة الاستثمارات الداخلة والخارجة إلى منطقة المنظومة (APEC)من 2005-2010**




**المصدر:**

**Recent FDI Trends in the Apec Region ,www. Asia pacific.org**

فضلاً عما تقدمه المنظومة من تمويل لمشاريع الأعضاء لاسيما إذا ما علمنا بأنها جزء حيوي من عملية المنظومة، إذ إنها تساعد على ترجمة توجهات السياسات العامة للأعضاء إلى إجراءات وخلق منافع ملموسة لشعوب منطقة آسيا الباسفيك، وتساهم بتمويل حوالي(100-150) مشروع سنوياً على أقل تقدير فمثلاً خلال المدة من (2010-2011) وافقت المنظومة على تمويل (235) مشروعاً [1] في إطار قضايا التجارة والدعم الإداري التشغيلي و (85) مشروعاً في المجال الاقتصادي والتقني [2].

(1) Projects، www.apec.org

(2) Steering Committee On Economic and Technical Cooperation، www.apec.org.

وعلى الرغم من تلك الانجازات الايجابيـة الملموسـة إلا أن ذلـك لا يمنـع مـن إيراد بعض الانتقادات التي وجهت إليها وهي عدم قدرتها على وضع حلـول حاسـمة وفاعلة للأزمات المالية سواء أكان ذلك في أزمـة عـام 1997 أم أزمـة عـام 2008 الأمـر الـذي تـرك أثـره عـلى اقتصـادات المنطقـة[1] ناهيـك عـن وجـود بعـض القيـود عـلى الاتصالات والنقل وحركة الأشخاص والخدمات والاستثمارات القطاعية فضلاً عن زيادة ارتفاع التعريفات الكمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس[2].

(1) Mulric killion، Op.Cit، pp.27-28.

(2) Ippei Yamazawa، Asia Pacific Economic Cooperation (APEC): Its Structure، Activities and Achievements، Moscow، Russian Apec Study Center، 2012، pp.15-16.

## المبحث الثاني

## منظومة معاهدة الأمن الجماعي "CSTO"

تعد منظومة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) من أهم المنظومات الإقليمية المتخصصة بالجانب الأمني كونها تعد المنظومة الوحيدة في قارة آسيا التي تختص بتناول جميع مفاصل تحقيق الأمن بدءً من تعزيز التعاون العسكري بين أعضائها لغاية مكافحة جميع التهديدات الأمنية التي تهدد استقرارهم وأمنهم كالإرهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والكوارث.

### المطلب الأول: نشأة المنظومة

نشأت منظومة معاهدة الأمن الجماعي في 7 تشرين الأول عام 2002 على إثر تطور معاهدة الأمن الجماعي التي تم التوقيع عليها في 15 أيار عام 1992 في طشقند من قبل (أرمينيا وكازاخستان وقرقيزستان وروسيا الاتحادية وطاجاكستان وأوزبكستان) وانضمت إليها في وقت لاحق أذربيجان في "24 أيلول عام 1993" وروسيا البيضاء في"31 كانون الأول عام 1993" وجورجيا في "9 كانون الأول عام 1993" ودخلت تلك المعاهدة حيز النفاذ في 20 نيسان عام 1994 وذلك بعد الانتهاء من التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء[1] وهناك دوافع عدة دفعت كل من روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى والقوقاز لإنشائها، قدر تعلق الأمر بروسيا فقد نظرت إليها بوصفها آلية قوية تستطيع من خلالها أن تحافظ على جانب من سيطرتها على دول الاتحاد السوفيتي السابق ووضع حد للتدخل الغربي لاسيما من قبل حلف

(1) Anatoliy A.Rozanov and Elena. F. Dorgan's، Collective Security Treaty Organization 2002-2009، Geneva، The Geneva Center For The Democratic Control of Armed Forces، 2010، p4.

شمال الأطلسي [1] ويمكن الاستدلال على ذلك بما ورد في المادة (1) من المعاهـدة التـي تستوجب على المشتركين فيها عدم الانضـمام إلى أي تحالفـات عسـكرية أو تجمعـات تستهدف اتخاذ إجراءات ضد دولة موجودة في المعاهدة[2] فضلا عن رغبتها في ضـمان أمن تلك الدول الحديثة الاستقلال منطلقة في ذلك من أن جيوشها الوطنية كانـت مـا تزال في طور البناء، أما دول آسيا الوسطى والقوقاز فمنذ نهاية الحرب الباردة انصرف اهتمامها بشكل كامل إلى البحث عن استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، وعندما تحقق لها ذلك أصبحت في مأزق حقيقي، إذ أدركت أنهـا لم تعـر أي اهـتمام لتكـوين جيوش وطنية لاسيما إذا ما علمنا بان الاتحاد السوفيتي السابق هو الذي كـان يتـولى مهمة الحفاظ على امن تلك الجمهوريات باسم قيادة هيئـة الأركـان العامـة للقـوات المسلحة السوفيتية التي تستوجب من كل دولة المساهمة بنسبة معينة مـن القـوات المسلحة، أما البنى التحتية الرئيسة في الجيش فقد كانت خارجـة عـن إرادتهـا، وبنـاءً على ذلك فقد توصلت بعد الاستقلال إلى نتيجة مفادها بما أن البنية التحتية لـدفاعها الوطني ما تزال في عملية التشكيل فقد يكون من الحكمة خلـق نظـام امـن جماعـي يمكـن أن يضـمن مـن خلالـه أمنهـا[3]. فضـلا عـن نظـرة دول آسـيا الوسـطى إلى

---

(1)Brynhidur Lngimar Sdottir، The Collective Security Treaty Organization and Nato "Never، The Twain، Shall Meet"، Obirt Meistararitgero، College Felagsvisind Dasvid، Haskoli Islands، 2011، p.p 27-28.

(2) الاتفاق الجماعي لمنظمـة معاهـدة الأمـن الجماعـي "باللغـة الروسـية": .
www.Csto.org

(3)Raiher Schweickert and Others، External Drivers of Institutional Change in Central Asia-Regional Integration Schemes and The Role of Russia and China، Working Paper، Germany، Kiel Institute For The World Economy، No 1763 March 2012، p13.

الولايات المتحدة الأمريكية بعدها قوة عظمى مهيمنة تهدف إلى نشر الديمقراطية وقيمها الغربية في منطقتها في الوقت الذي تمتاز العديد من نظمها بالشمولية لذا وجدت في روسيا الاتحادية شريكا أفضل في تأمين منطقتها كونها قد أعلنت مسبقاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ناهيك عن أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق أثار العديد من الصراعات الإقليمية كالصراع "الاوسيتي-الجورجي"[*] والصراع "الارميني الاذربيجاني"[**] الأمر الذي دفع تلك الدول

(*)خلال الحقبة السوفيتية كان إقليم أوسيتيا الجنوبية يتمتع بحكم ذاتي ضمن الجمهورية الاشتراكية السوفياتية لكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أعلنت أوسيتيا الجنوبية عن استقلالها عن جورجيا عام 1990 وأطلقت على نفسها اسم "جمهورية أوسيتيا الجنوبية" وردت الحكومة الجورجية على ذلك بإلغاء الحكم الذاتي في المنطقة محاولة إعادة ضم المنطقة بالقوة مما أدى إلى نشوب "حرب أوسيتيا الجنوبية" لاسيما عندما تدخل الجيش الجورجي فيها واستمرت الحرب لغاية عام 1992 عندما تم إيقاف أطلاق النار على اثر توصل حكومة جورجيا والانفصالين إلى حل سياسي للنزاع بقيت بموجبه أوسيتيا الجنوبية خارج سيطرة جورجيا لكن مع الإبقاء على سلسلة من القرى الجورجية ضمن أراضيها وتم تشكيل قوة لحفظ السلام مكونة من روسيين واوسيتين وتم تعيين منظمة الأمن والتعاون في أوربا مراقبة له. ولمزيد من التفاصيل ينظر: جان رادفايتي، عندما يلعب الكبار في أوسيتيا، جريدة قاسيون، 2012: www.bamoscow.com

(**) بعد انتهاء الحرب الباردة وتحديدا في أوائل عام 1992 أعلنت كل من أرمينيا وأذربيجان استقلالهما وعلى الدرب نفسه قام إقليم ناغورني كاراباخ بالإعلان عن استقلاله ورغبته في قيام جمهورية مستقلة. ومن جهتها أعلنت أرمينيا دعمها للقادة السياسيين في الإقليم ومدهم بالمال والسلاح وهو ما نظرت إليه أذربيجان على انه بمثابة إعلان للحرب وبالفعل اندلعت الحرب بينهما واستمرت لغاية عام1994 عندما تم التوصل إلى اتفاق لوقف أطلاق النار. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد العاطي، ناغورني كاراباخ، جذور الصراع وعوائق التسوية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.aljazeera.com

إلى التيقن بعدم قدرتها على مواجهة تلك المشاكل بمفردها وبضرورة وجود نظام امن جماعي يسعى لإخمادها [1]. واستهدفت المعاهـدة تحقيـق مجموعـة مـن الأهـداف منها التزام الأطراف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقـاتهم الدولية، والتعهد بتسوية جميع الخلافات فيما بينهم ومـع الـدول الأخـرى بالوسـائل السلمية، وتنسيق مواقف الـدول المشـاركة وفـرض التشـاور مـع بعضـهم الـبعض في القضايا الأمنية الدوليـة المهمـة، وإنشـاء آليـة مشـتركة للمشـاورات مهمتهـا تنسـيق واتخاذ الإجراءات الملائمة في حال وجود تهديد لسـلامة وسـيادة أمـن وأراضي الـدول الأعضاء، فضلا عن تقديم المساعدة اللازمة بما في ذلك المساعدات العسكرية في حـال وقوع عمل من أعـمال العـدوان ضـد أيـة دولـة مـن الـدول المشـاركة فيهـا[2]، وقـد اعتمدت المعاهدة على مجموعة من الإجراءات القانونية المهمة التي حققـت المزيـد من التكامل السياسي العسكري في جميع المجالات. وأولى تلك الوثائق اعتمـدت عـام 1995 كان (إعلان دول الأعضاء في CST)، (مفهوم الأمن الجماعي للدول الأعضـاء في CST) ووثيقة حـول (الاتجاهـات السياسـية لتعميـق التعـاون العسـكري). كـما تـم اعـتماد خطـة تهـدف إلى تحقيـق مفهـوم الأمـن الجماعـي وتعميـق الاتجاهـات

(1)J،H Saat، The Collective Security Treaty Organization، United Kingdom، Conflict Studies Research Center، 2010، p3.

(2) الاتفاق الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، مصدر سبق ذكره.

الأساسية للتعاون العسكري[1] من خلال ثلاث مراحل تتدرج فيها من تطوير الجيش والقوات المسلحة للدول الأعضاء إلى إنشاء تحالف مشترك يتكون من قوات عسكرية ووضع خطط لوظائفها ومن ثم الانتهاء من إنشاء نظام إقليمي للأمن الجماعي،[2] وانطلاقاً من تلك الخطة تم تطوير الجيش والقوات المسلحة وتم إنشاء تحالف القوات الإقليمية، وزعت في أوربا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. ومن الجدير بالذكر بأنه مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي ظهر العديد من التحديات التي دفعت الدول المنضمة للمعاهدة إلى إعادة النظر إليها لاسيما بعد أن أدركت بأنها غير قادرة على مواجهتها وتمثلت بعدم قدرتها على التدخل في الحرب الأهلية في طاجاكستان[*]، وعدم قدرتها على وضع حد

(1) الحقائق الأساسية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية" www.csto.org

(2) Grazvydas Jasutis، Collective Security Treaty Organization: Military Integration Problems and Perspective in The Cis Space، The Institute of International Relation and Political Sciences، University of Vilnius،2007، p.p 164:165.

(*) وتمثلت الحرب الأهلية في طاجاكستان في واقع الأمر بمواجهة بين شمال البلاد المتطور اقتصاديا والجنوب الزراعي المتخلف وانتقلت المواجهة في آيار عام 1992 إلى مرحلة النزاع الحاد، إذ قام المتظاهرون على مدى أشهر بمظاهرات احتجاج في الساحة الرئيسة للجمهورية مطالبين باستقالة ممثلي الحكومة وكان أنصار الرئيس يواجهونهم بتنظيم المظاهرات المؤيدة له ووقع أول حادث سفك دماء يوم 5 حزيران عام 1992 في إحدى القرى الواقعة على مشارف المدينة فعلى اثر ذلك ازدادت الاضطرابات التي أسفرت عن سقوط مباني حكومية في العاصمة فضلا عن المطار وبموجب ذلك تم تشكيل حكومة وفاق وطني شغل المعارضون فيها ثمان مناصب بما فيها الرئيسة لكن ذلك لم يؤدِ إلى أحلال السلام وتم خرق وقف إطلاق النار بينهما اثر اندلاع اشتباكات بين أنصار رئيس الحكومة وتشكيلات المعارضة في حزيران

للعديد من العمليات الإرهابية التي تقوم بها الحركات الراغبة بالانفصال فعلى سبيل المثال وليس الحصر ارتفع معدل العمليات الإرهابية في روسيا الاتحادية بشكل يضاهي العديد من الدول الداخلة في المعاهدة والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن (203) وجرح (342) من المدنيين والعسكريين والشرطة[1]، كما شهدت داغستان العديد من العمليات الإرهابية كحادثة اختطاف الرهائن في كزلار عام 1998 من قبل مقاتلي الشيشان، والهجوم على دار الحكومة والبرلمان، وغزو الانفصاليين الشيشانيين لقسم من داغستان ودحرهم فيما بعد، وتفجير الوحدة السكنية بمدينة بوتياكسك عام 1999 التي وصفت من أكثر العمليات الإرهابية دموية وأسفرت عن مقتل (64) شخصا بينهم (23) طفلا وإصابة (146) مواطناً بجروح[2]، فضلا عن توسع حلف شمال الأطلسي في 14 آذار عام 1999 ليضم دولاً كانت سابقاً جزءً من نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق كالتشيك والمجر وبولندا [3] وتأسيس منظومة التعاون والتنمية الديمقراطية

---

عام 1992 وهكذا بدأت المواجهة واستمرت لغاية عام 1997 عندما تم إيقافها على اثر التوقيع على اتفاقية وفاق في 27 حزيران عام 1997 التي أعطت الحق لممثلي المعارضة المشاركة في الحكومة وإدخال (4,5) فرداً من مسلحيها وضمهم إلى أجهزة الأمن الطاجيكية. لمزيد من التفاصيل ينظر: نبذة عن طاجاكستان، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.Arabicrt.com

(1) تاريخ النزاع-الشيشاني الروسي، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع:www.Arabicrt.com

(2) الوضع القانوني لداغستان، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.Arabicrt.com

(3) حلف شمال الأطلسي، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع:www.enwikipedia.org

(CUAM) الموالية لسياسة الغرب والتي استقطبت مجموعة من دول آسيا الوسطى، فضلا عن تدهور العلاقات بين روسيا الاتحادية وحلف الشمال الأطلسي بسبب تدخله في أزمة كوسوفا[1]. وبناءً على ما تقدم ومع تمديد المعاهدة بموجب بروتوكول التمديد الموقع من قبل الدول الستة[*] في 2 نيسان عام 1999 [2] تم اتخاذ عدد من الإجراءات لتفعيلها منها عقد ثلاث قمم لرؤساء دول المعاهدة لبحث زيادة كفاءتها، إذ اعتمدت الدورة التي عقدت في مينسك في 24 أيار عام 2000 مجموعة واسعة من الوثائق المهمة والقرارات بما في ذلك:

---

(1) نقلا عن جوليا نيكاتين، آليات وتطور استراتيجيات السياسة الدولية "منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون""أنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة MFA الروسية، 2008، ص20 "باللغة الروسية".

(*) إذ تم انسحاب ثلاث دول من المعاهدة على اثر رفضها التوقيع على بروتوكول تمديدها وهي: أوزبكستان وأذربيجان وجورجيا فيما يتعلق بأوزبكستان فتعود أسباب انسحابها إلى سخط قيادتها على روسيا الاتحادية لاسيما تجاه دعمها المتواصل لنظام طاجاكستان إذ تعده نظاماً ضعيفاً غير قادر على تأمين الحدود ومنع دخول الإسلاميين إليها بل وجهت اتهاما إليه بتشجيعه لتلك الحركات وتامين دخولها لدولتها، فضلا عن نظرتها للمعاهدة بكونها غير فاعلة في وضع حد لتغلغل الإسلاميين إليها، أما أذربيجان انسحبت احتجاجاً على دعم روسيا اللامتناهي لأرمينيا في النزاع حول إقليم ناغورني كارباخ، أما جورجيا فينطوي أسباب انسحابها حول سخط الحكومة الجورجية على السياسة الروسية الداعمة لإقليمي ابخازيا واوسيتيا الجنوبية فضلا عن رغبتها الكامنة في التوجه إلى الغرب. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Anatoliy A.Rozanov and Elena. F Dorgan's Op.Cit، p.p9- 10.

(2) بروتوكول تمديد معاهدة الأمن الجماعي 1999 "باللغة الروسية": www.csto.org

**مذكرة على زيادة كفاءة المعاهدة وتكيفها مع التحديات المعاصرة.**

**خلق آلية أو هياكل متعددة تتيح استخدام القوات والوسائل اللازمة في تقديم الدعم للمشاركة في الأزمات المتعددة.**

**جعل معاهدة الأمن الجماعي أنموذجا لنظام إقليمي.**

أما دورة المجلس التي عقدت في بيشكيك في تشرين الأول عام2000 اعتمدت على مجموعة من الخطوات المترابطة لتحديد عملية خلق مكونات نظام امن جماعي كضرورة اتفاق جميع الأطراف للشروع في إنشاء قوات مركزية إقليمية آسيوية مع تشكيل نواة قوات محدودة النطاق تسمى قوات الرد السريع الجماعية (CRRF).

أما فيما يتعلق بدورة المجلس التي عقدت في بريفان في آيار عام 2001 فقد استهدفت ضرورة توقيع رؤساء الدول على البروتوكول الخاص بضرورة إنشاء هيئة قيادة عسكرية لنظام الأمن الجماعي وتنظيم تفاعلاتها[1] ومع ذلك ليس كل ما تم اتخاذه من خطط وتدابير لتعزيز كفاءة المعاهدة تم تنفيذه بالكامل ولعل ذلك يعود إلى وجود مشاكل حادة بين المشاركين في المعاهدة لاسيما في المجال العسكري التقني، إذ إن روسيا الاتحادية لا ترغب في توفير المستلزمات الضرورية العسكرية لحلفائها فضلا عن الإجراءات البيروقراطية للأعضاء التي طرحت العديد من العقبات أمام مسيرة التعاون العسكري. وفي عام 2001 اتخذت الدول الأعضاء في المعاهدة خطوات عملية نحو إنشاء قوات الرد السريع الجماعية في منطقة آسيا الوسطى، وتكونت من كتائب تابعة لروسيا الاتحادية

---

(1)Anatoliy A.Rozanov and Elena f Dorgan's، Op.Cit، pp10-11.

وكازاخستان وقرقيزستان وطاجاكستان وتم تكييف تلك القوات للقيام بعمليات سريعة من اجل القضاء على الجماعات الإرهابية[1].

ومع حدوث هجمات 11 أيلول عام2001 وما صاحبها من غزو أمريكي لأفغانستان، بدأ التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في المعاهدة يتبلور بصورة اكبر على الرغم من قيام العديد من دول آسيا الوسطى بتقديم المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية من اجل مكافحة الإرهاب كمنحها العديد من القواعد كقاعدة خان آباد في جنوب أوزبكستان وقاعدة غانسي في قرقيزستان[2]، إلا أنها بالمقابل أدركت أنها بحاجة إلى إنشاء منظومة أمنية فاعلة في وسط آسيا تعمل على زيادة القوة الإجمالية العسكرية لدولها وتكافح التحديات الدولية الجديدة كالإرهاب والمخدرات[3] وتستطيع وضع حد لتدخل الدول الغربية فيها بالاستناد إلى كونها نظماً غير ديمقراطية لذا وجدت في تحالفها مع روسيا الاتحادية الحل الملائم لكل ذلك [4]، أما روسيا الاتحادية فقد دفعتها الرغبة الأساسية في الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والأمنية في تلك المنطقة إلى التفكير جدياً بتحويل المعاهدة إلى منظومة إقليمية ذات كفاءة وفاعلية. وفي

---

(1)Anatoliy A.Rozanov and Elena f Dorgan's، Op.Cit،p11.

(2)Brynhidur Lngimar Sdottir، Op.Cit، p45.

(3)Armen Gomtsyan، Is The CSTO Threading Democracy For Security، UN Published Master's Thesis، School of Arts and Sciences، Georgetown University، 2010، p.p2-3.

(4)Adam Weinstein، Russian Phoenix The Collective Security Treaty Organization، The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relation، Cambridge، No24، 2007، p.p 173-174.

تشرين الأول عام 2002 تم التوقيع رسمياً على تحويل المعاهدة إلى منظومة إقليميـة لتشمل ستة أعضاء كما هو موضح بالجدول رقم(13).

**الجدول رقم (13)**

**أعضاء منظومة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)**

| اسم الدولة | العاصمة | المساحة كم² | السكان2011 مليون نسمة | ناتج المحلي الاجمالي2011 | تاريخ الانضمام |
|---|---|---|---|---|---|
| أرمينيا | بريفان | 29,800 | 3,1 | | 7/تشرين1/2002 |
| روسيا الاتحادية | موسكو | 17,075,200 | 142,8 | | 7/تشرين1/2002 |
| طاجاكستان | دوشانبي | 143,100 | 7,5 | 7,4 | 7/تشرين1/2002 |
| قيرقيزستان | بيشكيك | 198,500 | 5,6 | 7,0 | 7/تشرين1/2002 |
| أوزبكستان | طشقند | 447,400 | 28,5 | 8,3 | انضمت2006وعلقت عضويتها 2012 |
| كازاخستان | المأآتا | 2,717,300 | 16,6 | 7,5 | 7/تشرين الأول/2002 |
| بيلاروسيا | منسك | 207,600 | 9,5 | 5,3 | 7/تشرين1/2002 |

**الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى:**

**محمـد الجـابري، موسـوعة دول العـالم "حقـائق وأرقـام"، القـاهرة مجموعـة النيـل العربية،2000، ص50-125.**

**نمو إجمالي الناتج المحلي (%سـنويا). بيانـات البنـك الـدولي، http//data al bank aldawli.org**

**2011 World Population Data Sheet, Washington, Population Reference Bureau, 2011, p.p 4-12.**

**أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية" www.csto.org**

**المطلب الثاني: أهداف المنظومة**

بما أن معاهدة الأمن الجماعي قد تحولت إلى منظومة إقليمية، لـذلك لجـأت إلى إعادة تحديد أهدافها ومجالات تعاونها بشكل يستجيب للتحديات الجديدة التي دفعت إلى تحولها، وبموجب ذلك أصبحت أهدافها تتمثل في تعزيز الأمن والاسـتقرار الإقليمي والدولي، والدفاع عن سلامة واستقلال وسيادة الدول الأعضاء تحقيقـاً لمبـدأ الأمن الجماعي، ولتحقيقها اتخذت المنظومـة مجموعـة مـن التـدابير منهـا (تحقيـق التعاون العسكري) من خلال اتخاذ إجراءات مشتركة لإنشاء تحالف إقليمـي يتكـون مـن مجموعـة مـن القـوات وتعزيـز البنيـة التحتيـة العسـكرية وتـدريب الأفـراد العسكريين "القوات المسلحة" وتزويدهم بالأسـلحة اللازمـة والمعـدات العسـكرية[1]، وتطوير الـنظم العسـكرية المشـتركة "كـنظم الـدفاع الجـوي" والاسـتخبارات والإدارة وتنمية قوى المنظومة في مجال حفظ السلام وتنفيذ عمليات تدريب مشتركة وتنظيم آليات مشتركة لصد العدوان ضد إحـدى الـدول الأعضـاء" [2]، ولتنفيـذ تلـك التـدابير دعا مجلس وزراء الدفاع في نيسان عام 2003 إلى إنشاء هيئة عسكرية لتصبح عنصراً من عناصر المنظومة، وتنسيق قواتهـا العسـكرية وبالفعـل تـم إنشـاؤها في 1 كـانون الثاني عام 2004 وأصبحت مهمتها تنحصر في تحديد القوات والموارد اللازمة لتحقيـق الأمن الجماعي[3]. كما اتجهت الـدول الأعضـاء إلى التوقيـع عـلى البروتوكـول الخـاص بتعـديل الاتفـاق عـلى المبـادئ الأساسـية للتعـاون العسـكري والتقنـي إذ اتفقـت الأطراف بموجب ذلـك التعـديل عـلى توريـد المنتجـات العسـكرية بشروط تفضـيلية

---

(1) ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية": www.csto.org

(2)Nikolai Bordyuzha، The Collective Security Treaty Organization A brief، p342، www.love. humburg.de

(3)J، H، Saat، Op، Cit…..pp6-7.

فيما بين الدول والأطراف لتحقيق مصلحة قواتها الوطنية وتقديم المساعدة العسكرية والتقنية للدول الأطراف في حالة تعرضها للعدوان أو غيرها من التهديدات التي تقوض سلامتها وأمنها[1]. ولتعزيز وتنمية التكامل في مجال تطوير وإنتاج المنتجات العسكرية بادر رؤساء الدول الأعضاء في 23 حزيران عام 2005 إلى اتخاذ قرار بإنشاء لجنة للتعاون العسكري والاقتصادي (ICMEC) تنطوي مهامها على وضع برامج طويلة الآجل وتنفيذها للتعاون العسكري والاقتصادي، والحفاظ على التخصص والتعاون في إنتاج المعدات العسكرية، وقطع الغيار ووضع قواعد مشتركة للتعاون في معالجة القضايا التي تخص تحسين نوعية المعدات العسكرية وإعداد مقترحات بشان تحديثها، وتبسيط الأنظمة والإجراءات الكمركية لاستيراد "تصدير" المعدات المذكورة[2]. واستكمالا لتلك الإجراءات سعت المنظومة إلى خلق نظام موحد للدفاع الجوي عن طريق تنسيق ألوية "الدفاع الجوي" الوحدات المحمولة، نظم الإنذار المبكر، نظم الطائرات، نظم الرادار، وحدات الحرب الالكترونية [3]. وفي قمة دوشانبي عام 2007 اتفقت الأطراف على التوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي لتعزيز علاقاتها، إذ تنص على زيادة التفاعل بين الأعضاء في

---

(1) بروتوكول تعديل اتفاق المبادئ الأساسية للتعاون العسكري التقني بين الأطراف في المعاهدة الموقعة في 15 أيار 1992، يالطا 19 أيلول 2003 "باللغة الروسية":www.csto.org

(2) النظام الأساسي للجنة المشتركة للتعاون العسكري والاقتصادي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية":www.csto.org

(3)Valery Smirkov، The Collective Security Treaty Organization، Strategic Geographical Magazine International Agencies، No 54،2009،p3

المجالات العسكرية والاقتصادية [1] وتم الاتفاق أيضا على تشكيل فرق حفظ السلام[*] في 6 تشرين الأول عام 2007 بهدف تسوية المنازعات سلمياً، ومراقبة الأعمال العدائية بين الدول ووقفها وتحقيق الأمن الجماعي وذلك بالاعتماد على التشكيلات المكونة من القوات العسكرية والميليشيات والشرطة والموظفين المدنين، وتجدر الإشارة إلى انه خلال عام 2008 أجرت المنظومة عدة مناورات عسكرية بوساطة قيادات الأركان لتمثل الطابع العملي لتقديم المساعدات العسكرية أثناء وقوع العدوان وتمت على ثلاثة مستويات استراتيجي وميداني وتكتيكي وجرت المرحلة الأولى في أرمينيا في شهر تموز عام 2008 فيما جرت المرحلة الثانية في روسيا فيما اشترك في المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة في القاعدة العسكرية الروسية (102) الموجودة في الأراضي الأرمينية وكذلك القوات الأرمينية والقوات العائدة للدول الأعضاء [2]،

---

(1) اتفاق في أنشطة التعاون العسكري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، دوشابني 5 تشرين الثاني عام www.csto.org:2007

(*) وتمت أول ممارسة لعملية حفظ السلام في 17 تشرين الأول عام 2012 في كازاخستان واستمرت 10 أيام، إذ تدخلت تلك القوات بعد حدوث فجوة بين المجموعات العرقية الموجودة في تلك الدولة مما أدى إلى حدوث بعض النزاعات، وانحصرت مهمة تلك القوات في الفصل بين الطرفين ووقف أطلاق النار ورصد اتفاق الهدنة وإجراء مراقبة للحركة عند نقط التفتيش ومنع الدخول غير المشروع للمعدات العسكرية والذخائر والمتفجرات إلى منطقة النزاع. لمزيد من التفاصيل ينظر: أكملت كازاخستان المرحلة النشطة من التدريبات الأولى لحفظ السلام ضمن منطقة معاهدة الأمن الجماعي "الاخوان2012" "باللغة الروسية": www.csto.org

(2) فينالي دنييوف، معلومات عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، 2009، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: Arabic.rt.com

ولتفعيل المنظومة بشكل اكبر في تحقيق الأمن والاستقرار لأعضائها تـم التوقيـع عـلى قرار بإنشاء (قوات الرد التشغيلية)[*]في 4 شباط عـام 2009 لتكـون بمثابـة آليـة تلجـأ إليها في حل الصراعات المسلحة العرقية في الدولة الواحدة ومابين الدول الأعضاء فضلا عن الأزمات بكل أنواعها[1]، كما ساهم الأعضاء أيضا في إنشاء قوة عسكرية في 29 آيار عـام 2009 تابعـة لـدول آسـيا الوسـطى (كازاخسـتان وقرقيزسـتان وطاجاكسـتان وأوزبكستان) لتحقيق الاستقرار والأمن لدولها[2]. واسـتكمالا لتلـك الإجـراءات قامـت الدول الأعضاء في 14 حزيران عام 2009 بالتوقيع على اتفاق ينص عـلى إنشـاء قـوات للرد السريع [**]لحماية الدول الأعضاء من أي عـدوان عسـكري محتمـل وللـدفاع عـن البنية التحتية الحساسة المعرضة للخطر في حالة التخريب والهجـمات [3] كـما وقعـت أيضـا في 10 كـانون الأول عـام 2010 عـلى الاتفـاق الخـاص بتنميـة وإنتـاج وتشـغيل

---

(*) وتتسم تلك القوات بأنها كثيرة التنقل ولا تحتاج إلى إجراءات مطولـة للتـدخل في النـزاع فضـلا عن أنها مجهزة بأحدث الأجهزة العسكرية وتتكون من عدد مـن القـوات المسـلحة وعنـاصر إنفـاذ القانون وتنحصر مهمتها في وقت السلم في أجراء بعض التدريبات العسكرية، لمزيـد مـن التفاصـيل ينظر: الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي 2012/4/25 "باللغة الروسية":

www.csto.org

(1) الأمن الجماعي "باللغة الروسية":

www.csto.org

(2)Valery Smirkor، Op.Cit، p.p 2-3.

(**) يوجد تحت تصرف قوات الرد السريع 1500 من الإفراد العسكريين " ثلاث كتائـب منـتشرة في كازاخستان وقرقيزستان وطاجاكستان"، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Collective Security Treaty Organization، www.arwikipedia.org

(3) توقيع الأعضـاء عـلى اتفـاق إنشـاء قـوات الـرد السريـع الجماعيـة، دورة CSC موسـكو 2009 "باللغة الروسية":

www.csto.org

وصيانة وتحديث المنتجات العسكرية بهدف تطوير إنتاج معدات السلاح وصيانة الأسلحة والمعدات العسكرية وإصلاحها وتحديثها[1] وفي السياق نفسه وقعت في 10 كانون الأول عام 2010 على الاتفاق الخاص بالمبادئ العامة للجمعيات العلمية والصناعية لإنتاج المعدات العسكرية، ويكمن مضمونه في وجوبية تضافر الأعضاء وإمكاناتهم العلمية والتقنية والصناعية لتطوير وإنشاء "جمعيات حكومية للبحوث العلمية" تأخذ على عاتقها طرح مشاريع مشتركة لإنتاج المعدات المذكورة[2]، وخلال اجتماعاتها التي عقدت في عام 2012 أعلنت المنظومة بأنها ستشهد عملية إعادة تنظيم جزئي لمكونها العسكري آخذة بالاعتبار زيادة قدراتها القتالية وسيتم ذلك بأسرع وقت ممكن لاسيما في ظل تفاقم الوضع الدولي بزيادة عدد مكوناته القتالية وسيشمل ذلك تشكيلات المنظومة وهي: مجموعة القوات الروسية والبيلاروسية في منطقة شرق أوربا ومجموعة القوات الموحدة لأرمينيا وروسيا الاتحادية في منطقة القوقاز وقوات الانتشار السريع وقوات حفظ السلام والمنظومات الموحدة في مناطق الدفاع الجوي والحرب الالكترونية [3]. أما على صعيد التحديات والتهديدات المعاصرة

---

(1) اتفاق التعاون بين الأعضاء في التنمية والإنتاج والتشغيل والصيانة والإرشاد والتحديث للمنتجات العسكرية، 10 كانون الثاني 2010 "باللغة الروسية": www.csto.org

(2) الاتفاق على المبادئ العامة للجمعيات الدولية العلمية والصناعية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لإنتاج المنتجات العسكرية، 10 كانون الثاني 2010 "باللغة الروسية": www.csto.org

(3) الجنرال ماركوف، منظمة معاهدة الأمن الجماعي ستشهد إعادة بناء قواتها، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: .www.arabic.rt.com

فحاولت المنظومة تشكيل آليات تنظم وتنسق النشاط المشترك لتعزيز قدرتها على مكافحتها، ففي مجال مكافحة الإرهاب قامت المنظومة منذ عام 2004 باتخاذ إجراء يتم ممارسته سنويا ويدعى (Rubezh) وتعني بالروسية صد لأجل توفير الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وعليه أجرت المنظومة في آب عام 2004 تدريبات واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب (Rubezh 2004) استهدفت من ورائها اختبار قوة المنظومة في الانتشار السريع وتألفت تلك التدريبات من مرحلتين منفصلتين، **الأولى** ممارسة الأوامر عن بعد في إعداد وإجراء عمليات مشتركة لتحقيق استقرار الوضع في آسيا الوسطى وتم هذا الجزء في كازاخستان لأجل اختبار قدرة اتفاقات الدول المشاركة للأولويات المحددة للقوات العسكرية لأجل زيادة فاعليتها في تأمين الاستقرار وقد شاركت في تلك التدريبات المؤسسات العسكرية للدول الأعضاء ووزارات الداخلية والخارجية والخدمات الخاصة وحرس الحدود. أما **المرحلة الثانية** فقد أطلق عليها مرحلة التشغيل وتمت في قرقيزستان واستهدفت خلق مزيد من التكتيكات لإعاقة أي محاولة غير قانونية تصدر من حركات تمرد أو أي تشكيلات مسلحة، كهبوط المظليين خلف خطوط العدو وإخلاء المواطنين وتحرير الرهائن، فضلا عن تحسين سلاح المدفعية وإيلاء اهتمام خاص لسلاح الجو في جميع مظاهره "طائرات النقل" الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل[1]، وأجرت تدريبات ( Rubezh 2005) في طاجاكستان للمدة من (2 - 5) نيسان، وهكذا توالت إجراء تلك التدريبات، وأجرت تدريبات (Rubezh 2006) في كازاخستان، أما تدريبات (Rubezh 2007) فتمت مرحلتها الأولى في موسكو أما المرحلة الثانية فتمت في

(1)J. H Saat.Op. Cit، p.p 2-4.

طاجاكستان[1]، وقد كان الهدف الأساسي من تلك المناورات تحسين الأساليب القتالية لمكافحة الإرهاب، أما مناورات (Rubezh 2008) فتمت على أربع مراحل شملت روسيا الاتحادية وأرمينيا استهدفت من المراحل التي جرت في أرمينيا حماية سيادة ووحدة أراضيها [2]، واستكمالا لإجراءاتها في مكافحة الإرهاب اتخذت لجنة أمناء مجالس الأمن (CSSC) في 22 حزيران عام 2005 قرارا بإنشاء فريق للخبراء يختص بمكافحة الإرهاب والتطرف، وعقد مشاورات منظمة على مستوى وكالات مكافحة الإرهاب ويعتمد مجموعة من الاتفاقيات تستهدف تدريب الموظفين للقيام بمكافحة تلك الأنشطة، وتزويدهم بالمعدات المتخصصة والأدوات اللازمة لذلك. وفي 5 تشرين الأول عام 2008 اعتمد مجلس الأمن الجماعي[*]خطة لمكافحته يمتد أمد تنفيذها من عام ( 2008-2012)[3]. أما فيما يتعلق بمكافحة المخدرات فقد أولت المنظومة اهتماماً خاصاً بها وبدأت منذ عام 2003 بتنفيذ عملية "القناة" لمكافحة الاتجار بها [4]، إذ

(1)Vladimir Paramonoy and Olegsto Povski، Russia and Central Asia Multilateral Security Cooperation، United Kingdom، Defense Academy، March 2008، p.6

(2) منظمة معاهدة الأمن الجماعي تتخذ قرارا يقضي بموافقة كل أعضائها على نشر قوات عسكرية تابعة لدول أخرى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع:www.Arabicrt.com

(*) وهو احد تشكيلات منظومة معاهدة الأمن الجماعي والتي سيأتي تفصيلها لاحقا.

(3)Nikolai Bordyuzha، Op.Cit، p.p 344-346.

(4)Sergey Kulik and Others، Collective Security Treaty Organization Responsible Security، Synopsis of Report، Moscow، Institute of Contemporary Development، August 2011، p.4

تكونت من الدول الأعضاء والشرطة التابعة لوزارة الداخلية وشرطة الحدود والكمارك وقوات امن الدولة وعناصر من الاستخبارات واستهدفت تلك العملية كشف ومنع ووضع الحد لتواني تهريب المخدرات على طول الجزء الشمالي لدول آسيا الوسطى وجزء من طريق البلقان [1]. وخلال المدة من (2003-2009) صادرت أكثر من (220) طن من المخدرات بما في ذلك (10,5) من الهيروين و (4) أطنان من الكوكايين و (40) طنا من الحشيش [2] ومازالت تلك العملية قائمة لحد الآن. وفي عام 2005 أنشأت المنظومة وبقرار من ديوان الخدمة المدنية مجلس الرؤساء التنفيذيين للسلطات المختصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما وضعت المنظومة خطة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها وحددت مدة تنفيذها من 2008-2011 [3]. وحرصاً من المنظومة على تعزيز فاعليتها في مكافحة المخدرات لجأت إلى التعاون مع منظمة كولومبو عن طريق مذكرة تفاهم تم توقيعها من قبل الأمانة العامة للمنظومتين في 28 آذار عام 2011 إذ تستهدف وضع مشاريع تعاونية لمكافحة تلك المشكلة في إطار ما يسمى بخطة كولومبو[4] كما دعت المنظومة إلى إقامة تعاون بينها وبين الناتو العامل داخل أفغانستان بوصفه قوة أساسية من القوات الائتلافية العاملة في أفغانستان لغرض مكافحة

(1)Ibid، p.p. 4-5.

(2)Nikolai Bordyuzha، Op.Cit، p.345.

(3) أهداف ومبادئ وسياسات منظمة معاهدة الأمن الجماعي 2002-2012، 2012، ص 33، "باللغة الروسية":www.csto.org

(4) منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة كولومبو يقيمان التعاون في مجال مكافحة المخدرات، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.Arabicrt.com

المخدرات[1]، وخلال اجتماع مسؤولي الأجهزة المختصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنظومة في 11 نيسان عام 2012 دعا الأعضاء إلى إجراء قمة دولية لمكافحة المخدرات في إحدى عواصم الدول الأعضاء في المنظومة مؤكدين على وضع حد لتلك المشكلة على المستوى المشترك العام [2]. وفي مجال التعاون في الاستجابة للطوارئ تعهدت الدول الأعضاء في مجلس الأمن الجماعي (CSC) على التعاون في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ سواء أكانت طبيعة أم التي من صنع الإنسان، والعمل على إنشاء آلية للتنسيق فيما بينهم للاستجابة لتلك المشكلة [3]، وبقرار من الخدمة المدنية تم إنشاء مجلس تنسيق الطوارئ في عام 2007 للاستجابة لحالات الطوارئ، وينطوي هدفه على تدريب الموظفين المكلفين بإنقاذ الحرائق ووكالات الإنقاذ والخدمات الخاصة للدول الأعضاء، وقد عقد خمسة اجتماعات متتالية آخرها كان في عام 2012 ودارت جميع الاجتماعات حول ضرورة التأهب لتقديم المساعدات للدول المتضررة في الكوارث الطبيعية والصناعية وتقوية قوات الرد السريع للاستجابة لها[4]. وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تم إنشاء "مجلس الرؤساء التنفيذيين للسلطات المختصة "بمبادرة من الخدمة المدنية عام 2007 إذ يهدف لتحسين الإطار القانوني للمنظومة في ذلك المجال، فضلا عن

---

(1) لافروف، روسيا تنوي زيادة إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مواجهة الأخطار المنطلقة من أفغانستان، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.Arabicrt.com

(2) المصدر نفسه.

(3)Nikolai Bordyuzha، Op.Cit.p.p 346-347.

(4) تشريعات منظمة معاهدة الأمن الجماعي في إطار الطوارئ "باللغة الروسية": www.csto.org

تبادل المعلومات والموارد وتدريب السلطات المختصة للـدول الأعضـاء[1]، كـما قامـت المنظومة بتنفيذ عمليات باسم الشرعية لمكافحة تلك المشكلة للمـدة (2007-2010)، وفي العملية الأخيرة فقط تم ضبط (106923) خـرق لقـانون الهجـرة [2]. كـما اسـتمر مجلس الأمن الجماعي التابع للمنظومة عام 2009 بوضع خطـط عمـل لإنشـاء نظـام للهجـرة غـير الشرعيـة يهـدف إلى حـل المهمـة المعقـدة المتمثلـة في تحسـين التعـاون والتنسيق بين أنشطة السلطات المختصة ويتم تنفيذها حتى نهاية عام2012 [3].

**المطلب الثالث: هيكلية المنظومة**

يتكون هيكل منظومة معاهدة الأمن الجماعي على النحو الآتي ينظر المخطـط رقم (2):

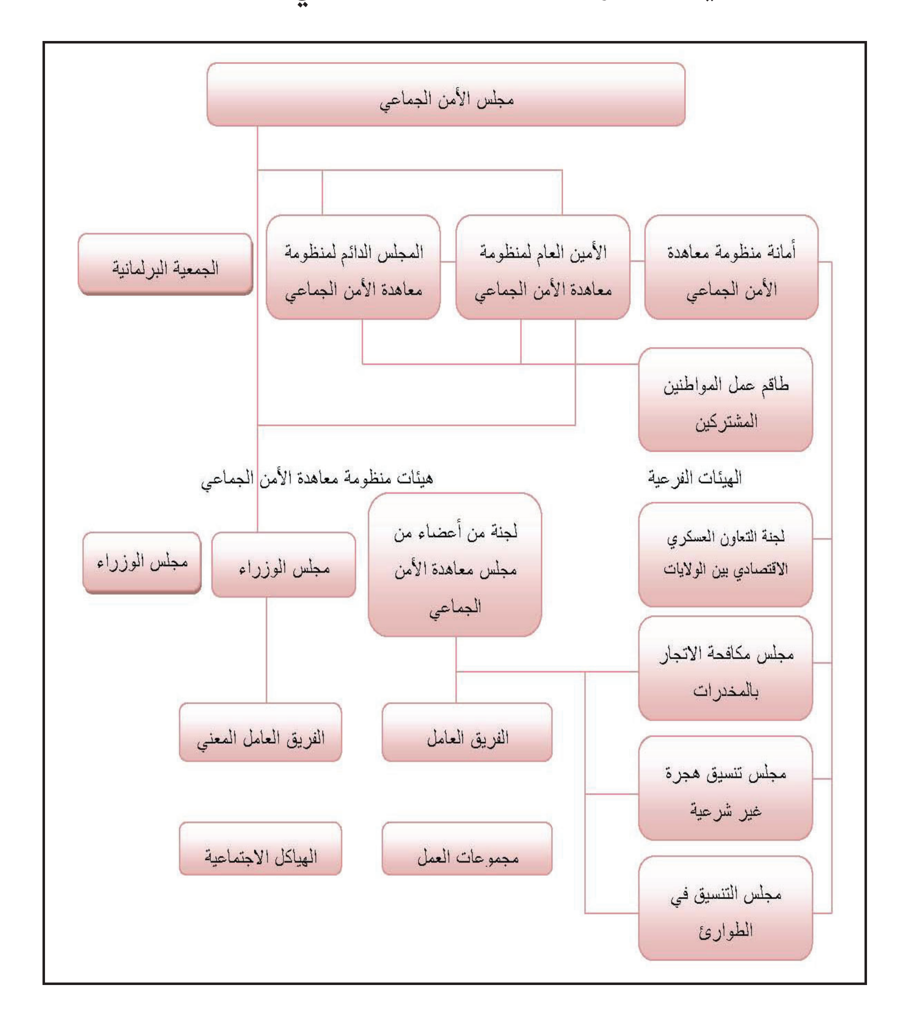
(1) مجلس رؤساء التنفيذيين لمكافحة الاتجار بالبشر(الغرض والوظائف) "باللغة الروسية":www.csto.org

(2)Nikolai Bordyuzha، op.cit p.p.345-347

(3) أهداف ومبادئ وسياسات منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مصدر سبق ذكره،ص11

**المخطط رقم (2)**

**هيكل منظومة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)**




**المصدر: الهيئات العاملة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية"**

www.csto.org

**مجلس الأمن الجماعي (CSC)**: يتـألف مـن رؤسـاء الـدول الأعضـاء، تـنحصر مهمته في استعراض القضايا الأساسية للمنظومة واتخاذ القرارات الهادفـة إلى تحقيـق أهداف وغايات المنظومة ولديه الحق في إنشاء هيئات مساعدة دائمية أو مؤقتة.

**المجلس الدائم للمنظومة**: يتـألف مـن الممثلـين المفوضـين المعينـين مـن قبـل الدول الأعضاء ويهدف إلى التنسيق بين الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات.

**مجلس وزراء الـدفاع (CDM)**: هيئـة تنفيذيـة لتنسـيق التعـاون بـين الـدول الأعضـاء في مجـال السياسـة العسـكرية والإنشـاءات العسـكرية والتعـاون العسـكري التقني.

**مجلس وزراء الخارجية**: هيئة تنفيذية لتنسيق التعاون بين الـدول الأعضـاء في مجال السياسة الخارجية.

**لجنة أمناء مجالس الأمن (SSC)**: هيئة تنفيذية لتنسيق التعـاون بـين الـدول الأعضاء في مجال الأمن القومي.

**الأمين العام للمنظومة**: وهو المسؤول الإداري الأول في المنظومـة مهمتـه إدارة الأمانة العامة لها ويعين مـن قبـل ديـوان الخدمـة المدنيـة مـن بـين مـواطني الـدول الأعضاء ويقدم تقارير لديوان الخدمة المدنية.

**الأمانـة العامـة للمنظومـة**: هيئـة دائمـة تعمـل لـدعم الأنشـطة التنظيميـة والتحليلية والاستشارية والإعلامية.

وتعد القرارات التي تتخذها منظومة معاهدة الأمن الجماعـي في المسـائل الإجرائية أي التي تتعلـق بالسياسـة العامـة للمنظومـة ملزمـة للأعضـاء، لاسـيما عندما تكون صادرة عن مجلس الأمـن الجماعـي (CSC) ومجلـس وزراء الـدفاع

(CDM) ومجلس وزراء الخارجية (CFM) ولجنة أمناء مجالس الأمن (SSC)، أما فيما عدا ذلك فتتخذ القرارات بتوافق الآراء[1].

**المطلب الرابع: تقييم دور المنظومة**

تعد منظومة معاهدة الأمن الجماعي من المنظومات الفاعلة في المجال الأمني في قارة آسيا ويرجع ذلك إلى اعتبارات عدة منها:

1. تختص مهمتها في تحقيق الأهداف الأمنية دون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تعد المنظومة الوحيدة الموجودة في القارة الآسيوية التي تتناول فروع قضايا أمنية متعددة.

2. تتسم بمرونتها العالية بمعنى أن لديها القدرة على التكيف مع المستجدات الدولية الجديدة، فعندما نشأت بوصفها معاهدة كان غرضها الأساسي مواجهة الأخطار الخارجية والإرهاب، ولكن ما أن ظهرت فاعلية أكثر للتحديات الدولية الجديدة اتجهت الدول الأعضاء في المعاهدة إلى تفعيلها وتحويلها إلى منظومة قادرة على تعزيز التعاون العسكري ومواجهة أصناف الإرهاب والمخدرات والهجرة والجريمة المنظمة جميعها.

3. تفعيل قدرتها على الاستجابة للازمات وزيادة كفاءتها من خلال توقيعها على بروتوكول تعديل الميثاق في عام 2010 الذي يهدف إلى تطوير وتنفيذ التدابير الرامية إلى مساعدة الدول الأطراف في المنظومة ليس في حالة العدوان فحسب بل تجاه أي هجوم مسلح يهدد سلامة الأمن والسيادة والاستقرار الإقليمي [2].

---

(1) ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مصدر سبق ذكره.

(2) أهداف ومبادئ وسياسات منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مصدر سبق ذكره، ص ص46-48.

4. قدرتها على القيام بممارسة دور في حفظ السلام على المستوى الدولي لاسـيما بعد توقيعها في 28 أيلول عام 2012 عـلى مـذكرة تفـاهم بينهـا وبـين الأمـم المتحـدة يسمح بنشر قواتها (قوات حفظ السلام التابعة لهـا) في المنـاطق المضـطربة في جميـع أنحاء العالم وليس فقط حصرية بدول المنظومة [1].

5. تتميز المنظومة بوحدتها ومراعاتها لتعهدات التحالف ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما اتخذته من قرار في 20 كانون الأول عام 2011 يقضي بعدم قدرة أي دولة طرف في المنظومة بنشر قواعد عسكرية أجنبية في أراضـيه دون موافقـة جميـع الأطراف الأخرى في المنظومة [2].

وعلى الرغم مما تقدم من مزايا ايجابية تتمتع بها المنظومة إلا أن ذلك لا يمنـع من إيراد بعض الانتقادات الموجهة إليها وأهمها:

1. عدم قدرتها على الاسـتجابة بشـكل كـاف للأزمـات الداخليـة التـي لحقـت بأعضائها كما هو الحال مع أزمة قرقيزستان التي حصلت في حزيران عـام 2010 عـلى اثر اندلاع اشتباكات بـين القرقيـز والاوزبـك في جنـوب قرقيزسـتان مـما دفـع بـرئيس قرقيزستان السابق (روزا اوتوتيابيفا) بطلب المسـاعدة مـن منظومـة معاهـدة الأمـن الجماعي وتزويدها لاسيما بقوات شرطة، ولكـن المنظومـة لم تسـتجب لـذلك الطلـب وحاولت تجاهله منطلقة من أن ذلك العنف يعد شأناً داخلياً بحتـاً ولا يعـد هجومـا عليها [3].

---

(1)Russian Peace Keeping Forces (Can) Deploy To Syria،http://willyloman .wordpress.com

(2) منظمة معاهـدة الأمـن الجماعـي تتخـذ قـرارا يـقضى بموافقـة كـل أعضـائها عـلى نشر قواعـد عسكرية تابعة لدول أخرى، مقالة منشورة عـلى شـبكة المعلومـات العالميـة الانترنيـت وعـلى الموقع: www.Jaridatak.com

(3)Collective Security Treaty Organization.، Op، Cit

2. وجود العديد من الاختلافات في المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء الأمر الذي من الممكن أن ينعكس في المستقبل على فاعليتها، ويمكن أن نستشهد على ذلك بالعلاقات الروسية البيلاروسية، لاسيما عندما رفضت بيلاروسيا حضور قمة المنظومة في عام 2009 احتجاجاً على التمييز الاقتصادي الذي مارسته روسيا الاتحادية ضدها لاسيما بعد رفض منحها قرض بقيمة (500) مليون دولار رداً على عدم اعترافها باستقلال كلا من اوسيتيا الجنوبية وابخازيا عن جورجيا.

3. على الرغم من الجهود التي تقودها روسيا الاتحادية لتقوية هيكل القوة العسكرية [*]لمنظومة معاهدة الأمن الجماعي آلا انه بالمقابل لا يزال أمامها طريقاً طويلاً من العمل لتصبح فعالة لمواجهة تحديات حلف شمال الأطلسي[1].

(*) ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما تتبناه من برنامج مستقبلي يهدف إلى تفعيل قدرة المنظومة لغرض إقامة منظومة دفاعية صاروخية مضادة للصواريخ تلافيا لتهديدات الدرع الصاروخي الأمريكي.

(1)John A. Mow Chan، The Militarization Of The Collective Security Treaty Organization، Issue Paper، U.S Army War College، Center For Strategic Leadership، 2009، p5.

## المبحث الثالث

## منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة "CICA"

تعد منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة "CICA" من أهم المنظومات الموجودة في القارة الآسيوية ولعل تلك الأهمية نابعة من انتماء أغلبية الدول الآسيوية إليها، لاسيما المتقدمة اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، فضلاً عن تناولها عدة مجالات تعاونية "اقتصادية، أمنية، إنسانية"ما يعزز التعاون بين الدول الآسيوية وكل ذلك ينعكس إيجاباً على امن واستقرار القارة فضلاً عن تهيئة السبل لتعزيز صعودها الاقتصادي المستقبلي.

### المطلب الأول: نشأة المنظومة

ترجع نشأة منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة "CICA" إلى الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الكازاخستاني(نور سلطان نزار باييف) القائم على الدعوة إلى عقد مؤتمر لإجراء التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا خلال كلمتهِ التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة "دورة 47" المنعقدة في 5 تشرين الأول عام 1992 مدفوعاً برغبة إنشاء هيكل موحد آسيوي يهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي على أساس المرحلة تلو المرحلة متأثراً بذلك بنجاح منظمة "الأمن والتعاون الأوربي"[1]، وقد حصل الاقتراح على دعم عدد كبير من الدول الآسيوية فضلاً عن الأمم المتحدة وعليه بدأت مراحل تفعيله، ففي **المرحلة الأولى** من تطور المنظومة (1992-1994) نظمت كازاخستان ثلاثة اجتماعات لممثلي وزارات الخارجية للدول الآسيوية المهتمة بها فعقد الاجتماع

---

(1) نورهان الشيخ، العولمة والأمن في آسيا، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين "محرران"، آسيا والعولمة، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2003، ص159.

الأول مع (12) مشاركاً في نيسان عام 1993 وعقد الاجتماع الثاني مع (28) مشـاركاً في شهري آب وأيلول عام 1993 وعقد الاجتماع الثالث مع (29) مشاركاً في تشرين الأول عام 1994 وقد تمخضت المرحلة الأولى عن انجاز رئيس مفاده أن الخلافات القائمـة في المنطقة لا يمكن أن تكون عقبة أمام وضع منهج مشترك للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالأمن والتعاون بين الدول، أما **المرحلة الثانية** (1995-1999) فقد تخللها إنشاء فريق العامـل الخـاص (SWG) الـذي انـحصرت مهمتـه في التحضـير لعقـد اجـتماع لـوزراء خارجية الدول المهتمة بها، وبالفعل فقد تـم عقـد الاجـتماع الأول لــ(SWG) في آذار عام 1995 وشاركت الدول على مستوى الخـبراء والسـفراء. وتوالـت اجتماعـات ذلـك الفريق خلال المدة (1995-1999) وأسفرت عن مجموعة مسودات ووثـائق "كوثيقـة سيكا" و"تدابير الإجراءات" "إعلان المبادئ" و "هيكل سيكا"، هذا وقـد مثلـت النـدوة التي عقدت في المأتا في(21-22) تشرين الأول عام 1998 المعنونة بـ"الأمن الآسيوي في آسيا عقد "CICA" نقطة تحول رئيس في تطـوير منظومـة مـؤتمر إجـراءات التفاعـل وبناء الثقة، إذ جمعت رؤساء المؤسسات الفكرية الرائدة ومراكز بحـوث ومؤسسـات من(16) دولة من آسيا وأوربا فضلا عـن مشـاركة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وكـان الهدف الرئيس من هذه الندوة تبـادل الآراء في كـل مـا يتعلـق بـالأمن الآسـيوي مـع التركيز على فكرة إنشاء نظام امن إقليمي.

وفي شـهري كـانون الثـاني وشـباط عـام 1999 حـدث بعـض المشـاورات الثنائية في عواصم بعض الدول المهتمة من أجل التقريب بين المواقف المتباينة للمشاركين بشأن أحكام الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهيـة[1]. الـذي صـدر في

(1) Initial Developments، www.cica.org

14 أيلول عام 1999 بناء على انعقاد أول اجتماع وزاري للمؤتمر، وتضمن مجموعة من المبادئ التي كونت الأرضية التي استندت عليها العلاقات بين الدول الأعضاء وتتمثل بالمساواة في السيادة، واحترام الحقوق المتأصلة في السيادة، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها والتأكيد على سلامة أراضي الدول الأعضاء، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. أما مجالات التعاون فقد شملت جوانب عدة كتحقيق "التعاون الاقتصادي والأمني والثقافي والاجتماعي" ولم تقتصر على جانب واحد فقط [1]. وبعد ذلك بدأ العمل على التحضير لقمة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة وعقد فريق العامل الخاص (SWG) ثلاث دورات من الاجتماعات في نيسان عام 2000 وفي شهري آذار وحزيران عام 2001 على التوالي لوضع اللمسات الأخيرة على وثائق القمة[2] وفي النهاية تم عقد القمة الأولى للمؤتمر في المأتا في 14 حزيران عام 2002 بمشاركة ست عشرة دولة "ينظر الجدول رقم 14" وممثلين عن الدول المراقبة والمنظمات الدولية وبموجبه تم إقرار منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا [3]. ويعزى إنشاء المنظومة إلى دوافع عدة وأهمها تغيرات النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحب ذلك من تغيرات دفعتها إلى التعاون منها تغليب العامل الاقتصادي على العسكري والأيديولوجي[4]، إذ أدرك العديد من الدول

(1) Declaration On Principles Guiding Relation Between Participating States Where CICA، Almaty، 14 September 1999، www.cica.org .

(2) Initial Developments، Op.Cit.

(3) محمد السيد سليم، الهند ودورها الإقليمي والدولي، مصدر سبق ذكره، ص205.

(4) Bridging The Fault Lines "Collective Security in Southwest Asia" Discussion Paper، New York، The East West Institute، 2012، pp.11-12.

الآسيوية المتقدمة منها والمتأخرة اقتصادياً ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي. فالدول الآسيوية المتقدمة مدفوعة بحاجتها إلى موارد تفتقر إليها ومهمة لاستمرارية نموها الاقتصادي فضلاً عن حاجتها إلى الأسواق والاستثمار[1].

(1) CICA 20th Anniversary 1992-2012، Kazakhstan، an Official Publication of The Government of The Republic of Kazakhstan، 2012، pp.10-11.

## الجدول رقم (14)

## أعضاء منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة (CICA)

| اسم الدولة | العاصمة | المساحة كم² | عدد السكان وفق إحصاء عام2011 | ناتج المحلي إجمالي لعام 2011 | تاريخ الانضمام |
|---|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | كابول | 647,5 | 32,4 | - | 4 حزيران 2002 |
| أذربيجان | باكو | 86,60 | 9,2 | 9,2 | 4 حزيران 2002 |
| البحرين | المنامة | 620 | 1,3 | - | أيلول 2011 |
| كمبوديا | بنوم بنه | 181,040 | 14,7 | 6,9 | 4حزيران 2002 |
| الصين | بكين | 9,596,560 | 1,345,9 | 9,3 | 4 حزيران 2002 |
| مصر | القاهرة | 1,001,450 | 73,000 | 1,8 | 4 حزيران 2002 |
| الهند | نيودلهي | 3,287,590 | 1,241,3 | 6,9 | 4 حزيران 2002 |
| إيران | طهران | 1,648,000 | 77,9 | - | 4 حزيران 2002 |
| العراق | بغداد | 437,072 | 32,7 | 9,9 | 8 حزيران 2010 |
| الأردن | عمان | 89,213 | 6,6 | 2,6 | 25 آب 2008 |
| إسرائيل | تل أبيب | 20,770 | 7,9 | 4,7 | 4 حزيران 2002 |
| كازاخستان | الماتي | 2,717,300 | 16,6 | 7,5 | 4 حزيران 2002 |
| قرقيزستان | بيشكيك | 198,500 | 5,6 | 7,0 | 4 حزيران 2002 |
| منغوليا | اولان باتورا | 1,565,000 | 2,8 | 17,3 | 4 حزيران 2002 |
| باكستان | اسلام اباد | 803,940 | 176,9 | 2,4 | 4 حزيران 2002 |
| كوريا الجنوبية | سول | 98,480 | 49,0 | 3,6 | 17 حزيران 2006 |
| روسيا الاتحادية | موسكو | 17,075,200 | 142,8 | - | 4 حزيران 2002 |
| فلسطين | القدس | 20,770 | 4,2 | - | 4 حزيران 2002 |
| طاجكستان | دوشانبي | 143,100 | 7,5 | 7,4 | 4 حزيران 2002 |
| تايلاند | بانكوك | 514,000 | 69,5 | 0,1 | 22 ت1 2006 |
| تركيا | انقرة | 780,580 | 74,0 | 8,5 | 4 حزيران 2010 |
| الإمارات العربية | ابو ظبي | 75,581 | 7,9 | 4,9 | 25 آب 2008 |
| أوزبكستان | طشقند | 447,400 | 28,5 | 8,3 | 4 حزيران 2002 |
| فيتنام | هانوي | 329,560 | 87,9 | - | 8 حزيران 2010 |

**الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى:**

**(1) محمد الجابري، موسوعة دول العالم "حقائق وأرقام"، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص 50-125.**

**(2) نمو: إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، بيانات البنك الدولي** http://data al .bank aldawli.org

**(3) 2011 World Population Data Sheet، Washington، Population Reference Bureau 2011، pp.4-12.**

**(4) CICA Members، www.cica.org.**

أما الدول المتأخرة التي تعاني من مستويات نمو متدنية فضلاً عن ارتفاع مستويات الفقر فترى في التعاون الاقتصادي ضرورة لتجاوز ذلك المستوى المتدني، وخطوة عملية لتحسين معيشتها. أما المتغير الدولي الآخر فهو ظهور العديد من التحديات الأمنية كالإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والقرصنة والجرائم الالكترونية والتلوث والكوارث الطبيعية [1]. الأمر الذي ولد الحاجة لضرورة إيجاد هيكل أمني في آسيا يتولى مهمة مواجهة تلك التحديات [2]، كل ذلك دفع العديد من الدول الآسيوية إلى التفكير بضرورة إنشاء منظومة إقليمية تسعى إلى تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال خلق جو من الثقة المتبادلة بين الدول وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي لاسيما إذا ما

---

(1) Presentation Russian and Chinese Joint Initiative On Strengthening Security in The Asia-Pacific، www.cica.org.

(2) CICA 20th Anniversary، Op.Cit، pp.10-11.

علمنا أن قارة آسيا تحتوي على العديد من الإمكانات التي تؤهلها للعمل المشترك [1].

**المطلب الثاني: أهداف المنظومة**

بالرجوع إلى قانون المأأتا الذي يعد بمثابة ميثاق للمنظومة يتضح بأنها لا تستهدف إجراءات بناء الثقة في مجال واحد وإنما مجالات عدة، ويمكن الاستدلال على ذلك بما تم ذكره من أن الهدف الرئيس والقوة الدافعة للمنظومة يتمثل بتعزيز التعاون من خلال وضع منهج متعدد يتناول عدة جوانب، وبهذا فهي تستهدف تحقيق تلك الإجراءات في المجال الاقتصادي منطلقة من أن زيادة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري يمكنها من تعزيز تنميتها ونمو اقتصادها ويعزز من رفاهية شعوبها. كذلك المجال الأمني الذي يتمثل في مواجهة التحديات الأمنية ووضع حد لانتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح التقليدي، وأيضاً المجال الإنساني الذي يهدف إلى تعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح في العلاقات بين الحضارات عادين إياه الهدف الأسمى لعصرنا [2] ولتفعيل تلك الأهداف وتحقيقها اعتمد وزراء الخارجية في الاجتماع الوزاري الثاني الذي انعقد في 22 تشرين الأول عام 2004 على فهرس لتقسيم أهدافه والخطوات التي يجب إتباعها لتعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون بين أعضائه وعلى النحو الأتي:

---

(1) Conference On Interaction and Confidence Building Measures in Asia، www.mea.gov.in.

(2) Almaty Law، 4 June، 2002 www.cica.org.

**أولاً: تدابير بناء الثقة في البعد العسكري والسياسي**

من أجل ضمان الاستقرار الـدائم وتعزيـز الثقـة المتبادلـة في البعـد العسـكري السياسي مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالحها الأمنية المشروعة فإن عـلى الـدول الأعضـاء اتخاذ التدابير الآتية:

1- تبادل المعلومات بشأن عناصر القوات المسلحة وميزانيات الدفاع، وبوجـود وحدات عسكرية أجنبية على أراضي الدول الأعضاء إذا تم السماح بالإفراج عـن هـذه المعلومات من قبل الدول صاحبة القواعد.

2- الإخطار عن الأنشطة العسكرية المخطط لها بما في ذلك التدريبات بمشاركة وحدات عسكرية أجنبية.

3- دعوة مراقبين من الدول الأعضاء لحضور التدريبات العسكرية.

4- تطوير أشكال التعاون بين القوات المسلحة عـن طريـق الزيـارات المتبادلـة من قبل السلطات العسكرية وممثلي كليات الدفاع، والدعوات المتبادلة للمشـاركة في الأعياد الوطنية والثقافية والأحداث الرياضية وتبادل المعلومات بشأن السـيرة الذاتيـة للأفـراد العسـكريين ذوي المناصـب العليـا، وتبـادل المعلومـات بشـأن توقيعهـا عـلى الاتفاقيات التي تحد من التسلح ونزع السلاح.

**ثانياً: مكافحة التحديات والتهديدات الجديدة**

1- اتخاذ التدابير التعاونية في كبح الإرهـاب بجميـع أشـكاله ومظـاهره وقمـع أنشطة الجماعات الانفصالية والمتطرفة ويتم ذلك من خـلال ووضـع آليـات لمكافحـة أنشطتها.

2- اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومـات مـن أجـل التعامـل بفعالية مع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

3- تبادل المعلومات عن التدابير المتخذة من قبل الدول الأعضاء للحد من تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وغسيل الأموال والجريمة العابرة للحدود والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

4- تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في حال انضمامها إلى التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة.

**ثالثاً: تدابير بناء الثقة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والبشرية**

من أجل تعزيز وتقوية الثقة المتبادلة في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والبشرية تعتمد الدول الأعضاء على التدابير الآتية وفقاً لقوانينها وتشريعاتها:

1- إنشاء قاعدة بيانات ونظام تبادل بيانات مشتركة في المجالات التجارية والاقتصادية.

2- تطوير وتطبيق برامج مشتركة بشأن حماية البيئة.

3- تبادل المعلومات بشأن الكوارث الطبيعية والصناعية على أراضيها.

4- إقامة وتعزيز التواصل بين السلطات المسؤولة عن تنمية السياحة الدولية والبنية التحتية السياحية.

5- تبادل المعلومات بشأن التعاملات المالية المشبوهة والعمليات المالية غير المشروعة والمساعدة في إقامة وتعزيز الاتصالات بين السلطات المختصة.

6- تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات بين السلطات المختصة عن إدارة الكوارث والبحث والإنقاذ.

7- وضع وتنفيذ المشاريع المشتركة التي تهدف إلى نشر المعلومات عن ثقافة وتقاليد شعوبها وتعزيز الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار بين الشعوب.

8- تعزيز الاتصالات بين المؤسسات العلمية والتعليمية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك التبادل العلمي وتبادل الطلاب.

9- تعزيز الحوار بين الحضارات بما في ذلك الحوار بين الأديان[1].

وتجدر الإشارة بأن ذلك الفهرس بقي مجرد حبر على ورق ولم يدخل حيز التنفيذ كونه لم يضع آليات أو طرق لتنفيذ تلك الأهداف، وتم التغلب على ذلك العائق من خلال اعتماد منهج تعاوني لتنفيذ تدابير بناء الثقة، تم طرحه من قبل لجنة كبار المسؤولين (SGC) في اجتماعه المنعقد في بانكوك في 14 آذار عام 2007.

والجدير بالذكر أن المنهج التعاوني قد أعطى الأولوية لتحقيق تدابير بناء الثقة في الأبعاد الاقتصادية والإنسانية ومواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، أما البعد العسكري والسياسي سيتم تحقيقه بعد تحقيق كل ما سبقه.

أما فيما يتعلق بتنفيذ تلك الأهداف "تدابير بناء الثقة"، فيتم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

**الطريقة الأولى:**

قد ترغب الدول الأعضاء في التعبير عن رغبتها في تنفيذ أهداف أو تدابير بناء ثقة محددة بعد ذلك يجوز لرئيس المنظومة استشارة الدول الأعضاء حول تعيين دول معينة حول تنسيق أو تنفيذ هذه التدابير، ويطلب من تلك الدول إعداد مشروع ورقة مفاهيمية يمكن توزيعها عن طريق الأمانة للدول الأعضاء قبل أي اجتماع وسينظر فيها من قبل فريق العامل الخاص (SWG) وإذا وافق عليها تقدم إلى اجتماع وزراء الخارجية (SOC) للموافقة عليها.

---

(1) CICA Catalog، Adopted A Decision of The Meeting of Foreign Affairs، 22 October 2004، Almaty، www.cica.org.

**الطريقة الثانية:**

إن الـدول الأعضـاء ترغـب في تبـادل وجهـات النظـر حـول تـدابير بنـاء الثقـة لتحقيـق الأهـداف عـبر الـرئيس والأمانـة بوصـفها خطـوة أولى، ويـتم تجميـع تلـك المعلومات وإنشاء قاعـدة بيانـات وتقـوم الأمانـة بتـوفير الـدعم اللوجسـتي لتنظـيم اجتماعات متخصصة لمشـاركة الخـبراء والأكـاديميين لمعالجـة جـوهر القضـايا والمهـام لإنتاج ورقة عمل وبعد ذلك يتم النظر في ورقة العمل من قبل الفريق العامل الخاص (SWG) واجتماع كبار المسؤولين (SOC) لمزيد من التطوير واتخاذ القرار [1].

وفي الممارسة العملية جرى إتباع مزيج من الأسلوبين. ولابد لنا مـن القـول بـأن هناك تدابير عدة اتخذتها الدول الأعضاء في منظومة مـؤتمر إجـراءات التفاعـل وبنـاء الثقة لتحقيق أهدافها (ينظر الجدول رقم (15)).

ومن الجدير بالذكر أنـه لم يـتم تنفيـذ تـدابير بنـاء الثقـة في البعـد العسـكري والسـياسي ولعـل ذلـك يعـود إلى الرؤيـة التـي يتبناهـا العديـد مـن الـدول الأعضـاء والمنطلقة من أن المنظومة لم تصل بعد إلى مرحلـة تنفيـذ تـدابير بنـاء الثقـة في ذلـك البعد وسيكون من الأفضل أن تركز على تنفيذ تدابير بناء الثقة في الأبعـاد الاقتصـادية والاجتماعية والانتقال إلى البعد العسكري والسياسي في مرحلة لاحقة [2].

---

(1) Collaborative Approach To The Implementation of Confidence Building Measures in The CICA Issued By the Committee of Senior Officials، Bangkok، 14 March 2007، www.cica.org.

(2) Military and Political Dimension، www.cica.org.

**الجدول رقم (15)**

**التدابير التي اتخذها أعضاء منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة (CICA) لتحقيق أهداف المنظومة**

| الدولة المنسقة | المجال المتخذ به تدابير بناء الثقة | السنة | الأهداف التي وضعتها الدول المنسقة | الإجراءات التي اتخذتها لتحقيق الأهداف |
|---|---|---|---|---|
| **كازاخستان** | المجال الإنساني أو البعد الإنساني | 17 تشرين الأول 2007 | 1- تحقيق التنمية السلمية والديمقراطية لشعوب الدول الأعضاء.<br>2- حماية واحترام الحقوق والحريات الأساسية وبذل جهود مشتركة في دراسة وتعميم وحماية ثقافات الدول الأعضاء.<br>3- خلق بيئة مواتية لتطوير التعاون الإنساني بين الشعوب وتطوير الحوار بين الحضارات والثقافات. | 1- تنظم البعثات الأثرية المشتركة.<br>2- تبادل الخبرات في مجال المتاحف والمكتبات.<br>3- الحفاظ على مواقع التراث العالمي.<br>4- إجراء المؤتمرات الدولية السنوية والندوات والموائد المستديرة حول التراث التاريخي والثقافي.<br>5- إنتاج البرامج الإعلامية التي تتناول الثقافات الوطنية للدول الأعضاء.<br>6- ضمان التعاون والتبادلات في مجال التعليم بما في ذلك البحوث المشتركة للتراث الثقافي. |
| = | = | 2008-2009 | أصدرت ورقة عمل تهدف إلى ضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات | تم تنفيذ تلك الأهداف من خلال ما تم عقده من مؤتمرات دولية كما هو الحال مع (المؤتمر الدولي بشأن التسامح والوئام بين الأديان) والذي عقد في 25 حزيران 2008 و(المؤتمر الدولي للتفاعل بين الثقافات في دول آسيا الوسطى) والذي عقد في إستانا في 12 آب 2008 و(ومنتدى العرقية والثقافية) والذي عقد في إستانا في 1 أيار 2009. |
| | | 24 أيلول 2012 | | نظمت كازاخستان عقد لمنتدى المدني لقضايا التسامح بين دول المنظومة حضره ممثلو بعثات دبلوماسية في دول المنظومة فضلاً عن أمانة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستهدف تعزيز تدابير ملموسة لتشكيل بيئة متسامحة وإنشاء منصات حوار تهدف إلى |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | تحقيق التفاعل بين الشعوب وتبادل الرأي فضلاً عن نشر ثقافة التسامح بين الأعراق. |
| **تركيا "المنسق الرئيس" أفغانستان "المنسق المشارك"** | مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة | 23 آب 2008 | مكافحة التحديات الجديدة والتي تنحصر (بالإرهاب والاتجار بالبشر) | 1- مراقبة الحدود وتم ذلك عن طريق إنشاء شبكة لنقاط الاتصال وتنظيم حلقات دراسية تدريبية تتعلق بتلك المسألة.<br>2- تقوية جهاز الشرطة للدول الأعضاء في المنظومة وقد تحقق ذلك من خلال ما تم إنشاؤه من تقويم سنوي يوضح القضايا ذات الصلة بالشرطة ويقيم الاحتياجات والقدرات المؤسسية لها.<br>3- عقد اجتماع خبراء في مجال مكافحة الإرهاب إذا اقتضت الضرورة ذلك مع احتمال مشاركة المنظمات الدولية ذات الصلة لمناقشة الموضوع ووضع نموذج لتقاسم المعلومات طوعياً فيما بين الدول الأعضاء.<br>4- إقامة حلقات دراسية إقليمية وورش عمل حول الاتجار بالبشر إذ شملت اتخاذ عدة تدابير تبعث الدول الأعضاء على إنشاء استجابات منسقة فيما بينها ويحقق تبادل للمعلومات. |
| **إيران** | مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة | 23 آب 2008 | مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (حصراً) | 1- تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات.<br>2-تيسير الإجراءات القضائية فيما يتصل بإنتاج المخدرات.<br>3- اتخاذ التدابير المشتركة لمنع استخدام العقاقير بصورة غير مشروعة.<br>4- تعزيز الجهود المشتركة لمنع الظروف التي تؤدي إلى انتشار زراعة المخدرات.<br>5- تبادل المعلومات عن أساليب الكشف والاستيلاء على المخدرات المخبأة.<br>6- عقد دورات تدريبية للخبراء بشأن مكافحة المخدرات.<br>7- نشر معلومات حول مخاطر استهلاك المخدرات. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | حزيران 2010 | أصدرت خطة تهدف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على أن يتم تنفيذها خلال المدة من 2010-2011 | 1- تنظيم ندوات وورش عمل حول معالجة متعاطي المخدرات.<br>2- تبادل الخبرات في مجال تنفيذ قرارات الجزء الرفيع المستوى للدورة 52 للجنة الأمم المتحدة للمخدرات التي حددت عام 2019 موعداً للقضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات أو التقليل منها إلى حدٍ كبير لاسيما خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبات القنب.<br>3- القضاء على المخدرات الاصطناعية والإنتاج غير المشروع كتحويل المواد الافيونية وغيرها من العقاقير ذات الأصل النباتي.<br>4- ضمان توافر المسكنات الافيونية والمخدرات الأخرى الخاصة للمراقبة للاستخدامات الطبية المشروعة وفقاً للأحكام والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمراقبة المخدرات. |
| **روسيا الاتحادية (المنسق الرئيس) تايلاند وكازاخستان (المنسقين المشاركين)** | المجال الاقتصادي | حزيران 2009 | 1- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأجل تعزيز الفرص التجارية وخلق بيئة قانونية واقتصادية مواتية.<br>2- تعزيز التبادلات التكنولوجية والتعاون بين الشركات بهدف تعزيز قدرتها التنافسية.<br>3- تبادل الخبرات والأساليب المتقدمة بين ممثلي الشركات بهدف توطيد العلاقات التجارية. | 1- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.<br>2- خلق بوابة شبكة للإنترنت متعددة اللغات موحدة تجمع مصادر المعلومات في مجال الأنشطة الاقتصادية الخارجية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحاولة دول المنظومة الاستفادة منها.<br>3- تبادل اللوائح الوطنية القائمة وأفضل الممارسات من أجل تطوير عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. |
| **كوريا الهند** | المجال الاقتصادي (الطاقة حصراً) | 23 كانون الأول 2010 | 1- بذل جهود مشتركة لضمان استقرار سوق الطاقة للدول الأعضاء.<br>2- تطوير برامج التعاون في مجال الطاقة.<br>3- إنشاء آلية استشارية بناءة وبمشاركة المنتجين | 1- إقامة الدول الأعضاء نقاط اتصال للتعاون في شؤون الطاقة.<br>2- عقد اجتماعات عمل على مستوى الخبراء عند الضرورة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | والمستهلكين لموارد الطاقة بهدف ضمان استقرار سوقها.<br>4- اتخاذ تدابير مشتركة لإدارة إمدادات الطاقة.<br>5- تشجيع الوصول إلى الاحتياطات الجديدة.<br>6- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتسهيل الاستثمار لذلك القطاع. | |
| **كوريا** | مجال تقنية المعلومات | 10 نيسان 2010 | 1- تيسير تبادل السياسات التنظيمية بشأن معالجة الخدمات التي أدخلت حديثاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات.<br>2- تنسيق السياسات والأنظمة المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة على الانترنت كالقرصنة.<br>3- تشجيع إنشاء شبكات النطاق العريض المتقدمة على الفجوة الرقمية وتوفير وصول أفضل لشبكة الانترنيت | 1- عقد ورش عمل وحلقات دراسية لمناقشة القضايا ذات الصلة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**


- **Human Dimension، www.cica.org.**
- **Action Plan For the Implementation of Confidence- Building Measures in the Human Dimension، www.cica.org.**
- **The Concept Paper for the Implementation of Confidence- Building Measures in The Human Dimension، www.cica.org.**
- **Civil Forum To Issues of Tolerance in Religion، www.cica.org.**
- **Combat Threats and New Challenges، www.cica.org.**
- **An Action Plan on the Implementation of Confidence- Building Measures in the Field of New Challenges، 23 August 2008، www.cica.org.**
- **Illicit Drug Trafficking، www.cica.org.**

- **Paper Conceptual Describes Cooperation Between Member States in the Production and Drug Trafficking، 23 August 2008، www.cica.org.**
- **An Action Plan For Cooperation Between Member of the Anti- Drug، 2010-2011، 5 June 2010، www.cica.org.**
- **The Economic Dimension، Develop Small and Medium Sized Enterprises www.cica.org.**
- **Concept Paper on the Implementation of Confidence- Building Measures in the Field of Promoting Business Opportunities، www.cica.org.**
- **Action Plan on the Implementation of the Last- Building Measures To Promote Business Opportunities and Information Exchange، www.cica.org.**
- **A Concept Paper on the Implementation of Confidence Building Measures in the Economic Dimension "Cooperation in the Field of Energy" 23، January 2010، www.cica.org.**
- **Information Technology، www.cica.org.**
- **A Concept Paper on Confidence-Building Measures in the Field of in the Field of Information Technology، www.cica.org.**
- **An Action Plan on the Implementation of Cooperative Measures in the Field of Information Technology، www.cica.org.**

**المطلب الثالث: هيكلية المنظومة**

تتكون هيكلية منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة مما يأتي ينظر المخطط رقم (3):

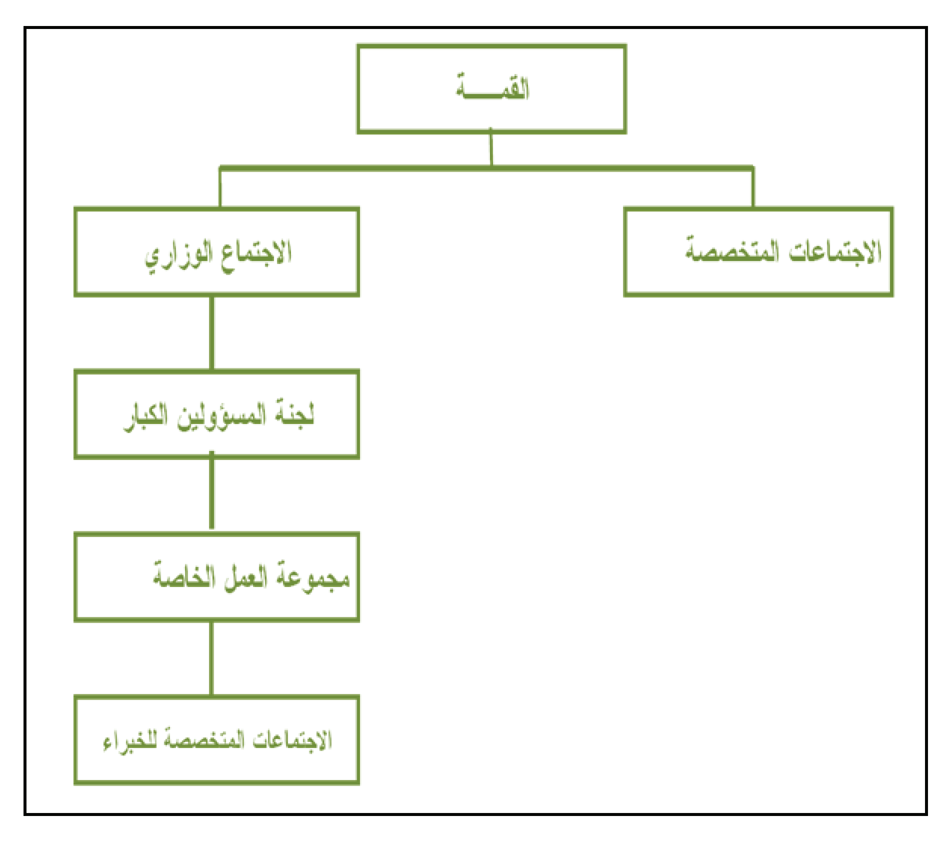
1- **اجتماع رؤساء الدول والحكومات "القمة":** أعلى هيئة في اتخاذ القرارات ويعقد كل أربع سنوات من أجل إجراء المشاورات واستعراض التقدم المحرز وتحديد الأولويات لأنشطة المنظومة ويجوز عقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بتوافق الآراء، وتسبق اجتماعات القمة اجتماعات لوزراء الخارجية.

2- **اجتماع وزراء الخارجية:** هيئة ذات مرتبة أقل من اجتماع القمة تعقد اجتماعاتها كل سنتين للتشاور ودراسة كل القضايا المتعلقة بأنشطة المنظومة ويجوز عقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة عند توافق الآراء.

3- **لجنة كبار المسـؤولين:** تجتمـع مـرة عـلى الأقـل في السـنة لمتابعـة قـرارات المنظومة وإجراء مشاورات حـول القضـايا الراهنـة، والإشراف عـلى عمـل مجموعـات العمل الخاصة وتنسيق عمل الاجتماعات الأخرى كما تقدم اللجنة التحضيرات اللازمة لتنظيم مؤتمر القمة والاجتماعات الوزارية بما في ذلك وضع مشاريع الوثائق.

**المخطط رقم (3)**

**هيكل منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة (CICA)**




**المصدر:** CICA Structure، www.cica.org

4- **مجموعات العمل الخاصة:** تم إنشاؤها لدراسة مسائل محـددة ذات صـلة بعمل المنظومـة والقيـام بالمهمـة المكلفـة بهـا وتقـدم نتـائج أعمالهـا إلى لجنـة كبـار المسؤولين.

5- **الاجتماعات المتخصصة:** تجتمع عندما تتفـق الـدول الأعضـاء عـلى عقـدها وتتكون من وزراء آخرين أو من وكالات وطنيـة مختصـة وذلـك لمناقشـة قضـايا ذات طبيعة خاصة أو تقنية.

6- **لقاء الأكاديمية والمهنية:** تختص بتقديم المساعدة والمساهمة في المنشـورات الخاصة بالمنظومة.

7- **السـكرتارية (الأمانـة):** تـم إنشـاؤها عـام 2006 مـن أجـل تقـديم الـدعم والمتابعة الإدارية لعقـد اجتماعـات منظمـة فضـلا عـن تنظـيم المشـاورات السياسـية وغيرهـا مـن الأنشـطة المـذكورة، مقرهـا في المـاأتـا في كازاخسـتان[1]. وتتخـذ قـرارات المنظومة على أساس توافق الآراء ومن ثم فهي ليست ملزمة.

(1)CICA Structure، www.cica.org.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:.Almaty Law , Op .Cit

**المطلب الرابع: تقييم دور المنظومة**

تعد منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة أول منظومة قارية في قارة آسيا(*) تضم 24 دولة يمثل عدد سكانها أكثر من (3) مليار شخص وهو ما يمثل (90%) من سكان ومساحة القارة، فضلا عن أنها سلطت اهتمامها على تدابير بناء الثقة في مجالات عدة كالاقتصادية والبيئية والإنسانية والأمنية الأمر الذي يمهد لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية السلمية للقارة بما يؤثر على السياسات الخارجية لأعضائها ومن ثم يجعلها تقوم على تعزيز وجود بيئة متجانسة وآمنة ومزدهرة الأمر الذي يمهد لصعود آسيا في المستقبل، وعلى الرغم مما تقدم من ميزات ايجابية للمنظومة إلا أنها بالمقابل تحتاج إلى تفعيل أكثر في هياكلها وقراراتها مما سينعكس بالإيجاب على تحقيق أهدافها.

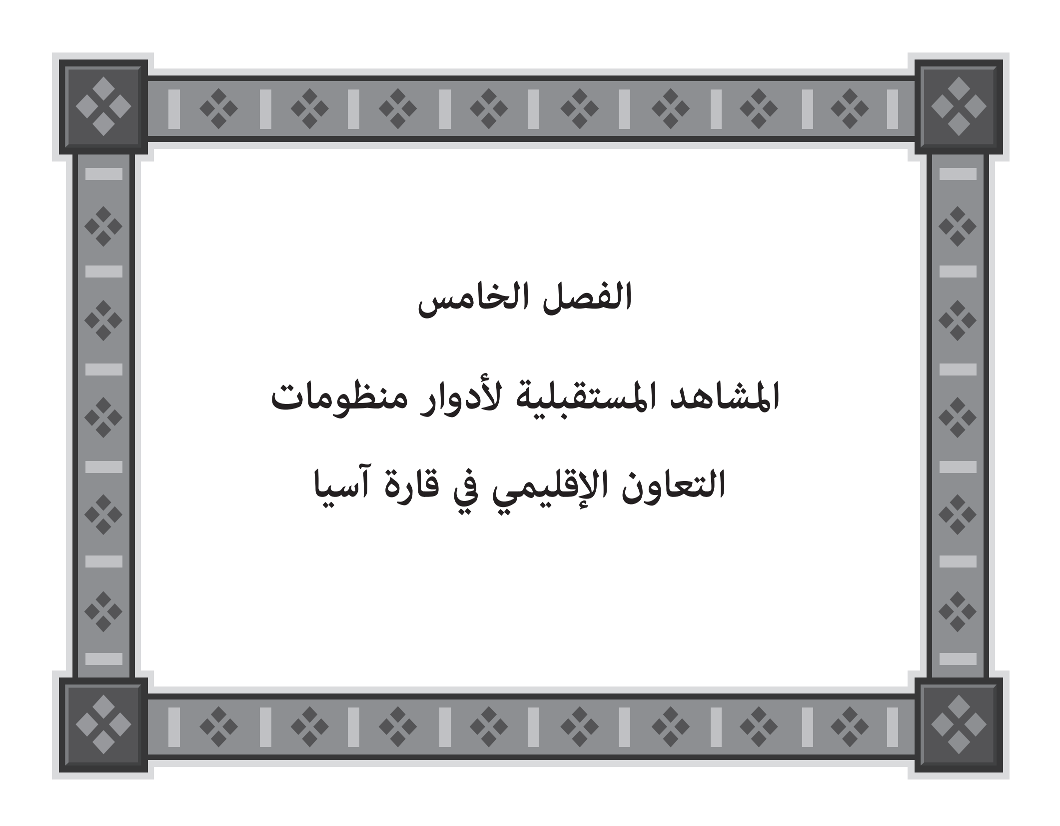
وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن النماذج التي تم اختيارها تعكس مجموعة من المتغيرات التي طرأت بعد انتهاء الحرب الباردة ولعل من أهمها:

1- ظهور نظام وفاق القوى في النظم الإقليمية الذي يتسم بغلبة الطابع الاقتصادي على الطابع الجغرافي، وبوجود اندماجية كبيرة ما بين فواعل النظام الدولي، فضلاً عن انه يعتمد على التعاون والمشاركة والاعتماد المتبادل، مما مهد السبيل لتحقيق قدر أكبر من الاندماج بين النظامين العالمي والإقليمي من خلال تكوين منظومات إقليمية تتجاوز كل المحددات الحمائية.

---

(*)كونها بدأ العمل بها منذ نهاية الحرب الباردة إلا أنها ليست المنفردة إذ تعد منظومة الحوار الآسيوي الشرق أوسطي أيضاً من المنظومات القارية المهمة في آسيا والتي تأسست في 21 أيار 2005 بهدف تعزيز الحوار والتعاون في مختلف المجالات وتضم 50 دولة آسيوية ما عدا إسرائيل. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي، مصدر سبق ذكره، ص70.

2- ظهور وعي آسيوي لدى العديد من القوى الأسيوية بمجمل أهدافها ومصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية التي تتقاطع في كثير من الأحيان مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفعها إلى السعي لتحقيق تلك الأهداف والمصالح من خلال التفاعل مع بعضها البعض وتجاوز أحقادها القديمة وشكوكها المتبادلة، وبذلك فقد وحدت توجهاتها وأقامت منظومات إقليمية تتولى مهمة تحقيق ذلك.



# الفصل الخامس

# المشاهد المستقبلية لأدوار منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا

اختلفت المفاهيم والتسميات الأساسية في دراسة المستقبل والسبب في ذلك كونه حقلاً حديثاً لم تتبلور بعد مصطلحاته وتسمياته فضلاً عن أن لكل مجتمع معياراً خاصاً به في تصنيف العلوم ويدل مصطلح المستقبل لغة على "زمان آت بعد الحال" أي انه يمثل الحلقة الأخيرة في السلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر، وعليه فهو يتناول الأحداث التي لم تحدث بعد وذلك خلال مدة زمنية لم تحل بعد وعندما تحل سوف تصبح حاضراً[1].

ويعد الاهتمام بالمستقبل هماً إنسانيا متواصلاً يحتل حيزاً كبيراً من التفكير الإنساني نتيجةً لاعتبارين أساسيين:-**الأول** إن المستقبل يدخل ضمن المجهول واللامرئي والإنسان بطبعه يخشى ذلك المجهول بسبب ما ينطوي عليه من تهديدات تمس بقاءه ومن ثم أصبح التبصر بالمجهول يعد بمثابة السبيل إلى تفادي تلك التهديدات والتحسب لها، أما **الثاني** فينطلق من أن تحقيق الأهداف المنشودة هو عملية تقع بمجملها في المستقبل لذلك فان توجيه السلوك والتخطيط للحركة يعدان أمرين ضروريين لتحقيق تلك الأهداف وهو ما يتطلب المعرفة بالمستقبل بكل ما ينطوي عليه من آثار ايجابية أو سلبية تنعكس على السعي للوصول إلى تلك الأهداف[2].

---

(1) فرهاد جلال مصطفى، الأمن ومستقبل السياسة الدولية، العراق، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، 2011، ص ص 92-95.

(2) محمد عبدالله راضي الصايح، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص127.

ويوجد العديد من التقنيات المستخدمة في الدراسات المستقبلية[1] الناتجة عن صقل التقنيات الحدسية والتخمينية التي يستخدمها الإنسان في حياته الاعتيادية[2]، التي تتمثل بعدد من المفاهيم والأدوات البحثية التي يتم اعتمادها لاستشراف مستقبل الأحداث والوقائع والظواهر السياسية بما في ذلك وقائع وأحداث وظواهر السياسة الدولية[3].

ومن منطلق ما تنطوي عليه الدراسات المستقبلية من هدف قيمي يتمثل في محاولة الفهم الاستباقي لاحتمالات معينة انطلق هذا الفصل لرسم ثلاثة مشاهد مستقبلية تتعلق بأدوار منظومات التعاون الإقليمي وما سيطرأ عليها من تغيير خلال الحقب الزمنية القريبة والمتوسطة و المنظورة، وتم ذلك بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات والمتغيرات الإقليمية والدولية والتي تم توظيفها في إطار عوامل داعمة وكابحة للمشهد ومن ثم تم إخضاعها للتقييم لغرض استكشاف مدى إمكانية تحقق المشهد وعليه فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: مشهد زيادة فاعلية ادوار منظومات التعاون الإقليمي القائمة.**

**المبحث الثاني:مشهد تغير ادوار منظومات التعاون الإقليمي من الطابع العلاجي إلى الطابع الوقائي.**

**المبحث الثالث: مشهد تغير ادوار منظومات التعاون الإقليمي مع إمكانية توسيع عضويتها.**

---

(1) وليد سليم عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000، ص187

(2) ادوارد كورنشي، الاستشراف "مناهج استكشاف المستقبل"، ترجمة حسن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص129.

(3) وليد سليم عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مصدر سبق ذكره، ص187، للاطلاع على أهم هذه المناهج والأدوات البحثية، ينظر: ادوارد كورنشي، مصدر سبق ذكره، ص ص129-132 وكذلك ينظر: وليد سليم عبد الحي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص9.

## المبحث الأول

## مشهد زيادة فاعلية أدوار منظومات التعاون الإقليمي القائمة

يفترض هذا المشهد انه خلال المستقبل القريب ستطرأ عدة تغيرات ايجابية "إقليمية ودولية ومؤسسية" تعزز فاعلية أدوار منظومات التعاون الإقليمي وتمنحها قدرة اكبر على تعزيز الاندماج والتكامل فيما بين دولها.

ويمكن القول بان هناك العديد من الفرص أو العوامل الداعمة لتحقيق هذا المشهد وعلى النحو الأتي:

**أولاً: في المجال الاقتصادي**

على الصعيد الإقليمي تحتوي قارة آسيا على العديد من الأقاليم الفرعية التي تعد أسرع نمواً في العالم لاسيما من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ يتركز معظم ذلك النمو في إقليمي شرق وجنوب شرق آسيا، كالصين وهونغ كونغ وماكاو واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وبروناي وتايوان والهند [1]، وتشير التوقعات إلى استمرارية صعود القارة اقتصادياً خلال هذا العقد مستندة في ذلك إلى ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي من (11,5) تريليون دولار عام 2010 إلى (22,4) تريليون دولار عام 2020 ولا بد من القول بان النسبة الأكبر من ذلك النمو يرجع إلى كل من الصين والتي تقدر نسبة مساهمتها ب (56%) وكذلك الهند وبنسبة (16%) [2]. ينظر الجدول رقم (16) والشكل رقم (2).

---

(1) Economy of Asia، http// en،wikipedia.org.

(2) Imagining Asia 2020 Make Way For The Asia Giant، Singapore، DBS Group Research، 2011، p10.

**الجدول رقم (16)**

**نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الاقتصادات الآسيوية خلال المدة من 2010-2020/ مليار دولار**

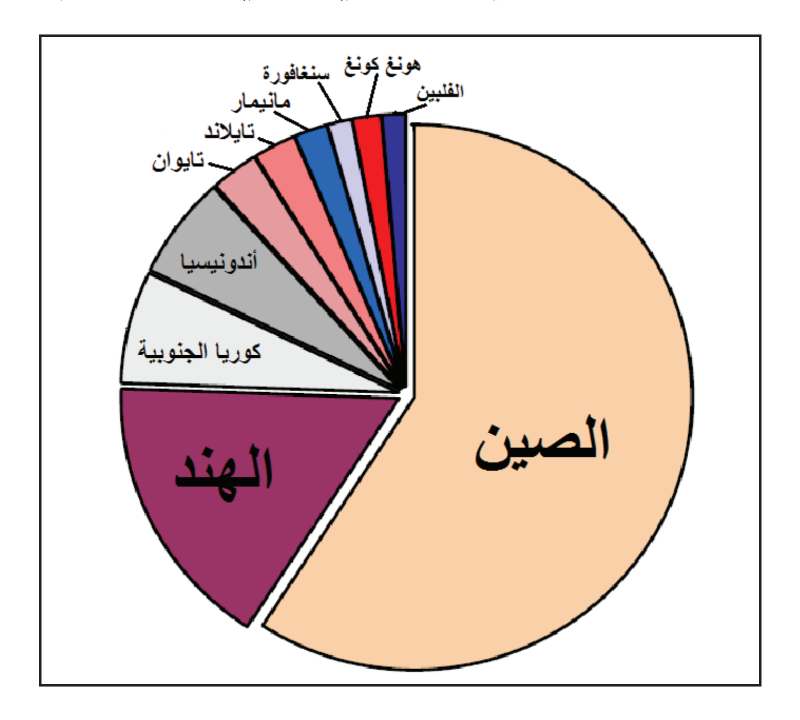
| الاقتصادات الآسيوية | 2010 | 2020 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| الصين | 5,825 | 13,168 | 7,343 |
| هونغ كونغ | 224 | 342 | 117 |
| كوريا الجنوبية | 1,014 | 1,494 | 480 |
| تايوان | 432 | 664 | 232 |
| سنغافورة | 223 | 354 | 131 |
| ماليزيا | 238 | 406 | 168 |
| تايلاند | 319 | 557 | 239 |
| الهند | 1,721 | 3,716 | 1,995 |
| الفلبين | 189 | 330 | 141 |
| اليابان | 5,461 | 6449 | 988 |
| إندونيسيا | 707 | 1,384 | 677 |

**المصدر:**

**Imagining Asia 2020 Make Way For the Asia Giant، Singapore، DBS Group Research، 2011، p10**

الشكل رقم (2)

أعلى الاقتصادات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لقارة آسيا لعام 2020




(1) Asia 2020 The Region Nine Years Hence، Singapore، DBS Group Research، 2011،p10

ومرد ذلك النمو يعود إلى عـدة عوامـل منهـا العامـل الـديموغرافي، إذ تشـير التوقعات المستقبلية بان قـارة آسـيا سـوف تشـهد نمـواً ديموغرافيـاً يقـدر بحـوالي (5,027) مليار نسـمة في عـام 2020 [1] الأمـر الـذي سـينعكس إيجابـاً عـلى النمـو الاقتصادي لها لاسيما إذا ما علمنا بان نسبة كبار السن الذين هم دون سن العمـل سـتمثل اقـل مـن (15%) مـن نسـبة سـكان الـدول الصـاعدة اقتصـادياً كالهنـد

(1) The Estimated Most Populous Continents in The World 2020، www.blotant world.com.

والصين واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند[1]، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل وزيادة الاستهلاك الناتج عن نمو الطبقة المتوسطة، ويمكن الإشارة أيضا إلى عامل الاستثمار بوصفه مساهماً للنمو، إذ أشار تقرير الاستثمار العالمي بموجب دراسة أعدها عام 2012 إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى آسيا سوف يشهد نمواً متسارعاً مع منتصف العقد الحالي إذ سيرتفع من (460- 570) تريليون دولار متغلباً بذلك على الاتحاد الأوربي الذي سيتراوح نسبة نموه من (440-550) تريليون دولار وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية (290-340) تريليون دولار وأمريكا اللاتينية (200-250) تريليون دولار وإفريقيا من(75-100) تريليون دولار[2]، فضلاً عما تقدم فهناك أيضاً عامل الاستثمار في البنية التحتية الأساسية "نقل المياه، الطرق، الكهرباء اللوازم الصحية، الاتصالات السلكية واللاسلكية" إذ يعتزم العديد من الدول الآسيوية توجيه العديد من استثماراتها لهذا القطاع المهم كونه يعد احد الأولويات الأساسية لاستمرارية النمو فيها، وبموجب ذلك فقد اتخذت أغلبية الدول الآسيوية مجموعة من الإجراءات منها مساعدة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وتوجيه المفاوضات لإقامة شراكات بين القطاع العام والخاص[3] فضلاً عن وضع الخطط المستقبلية

---

(1)Asia 2020 The Region Nine Years Hence، Singapore، DBS Group Research، 2011 p.9.

(2)World Investment Report 2012 Towards A New Generation of Investment Policies، New York and Geneva، United Nations Conference On Trade and Development، 2012، p.19.

(3)Paths To 2015 MDG Priorities in Asia and the Pacific، United Nation، Economic and Social Commission For Asia and Pacific، 2010، pp 2-3.

لتحسينها، وتبدأ من عام 2009 وتستمر لغاية عام 2015. فمثلاً تعهدت الصين بإنفاق (585) مليار دولار والهند (500) مليار دولار واستراليا (4,7) مليـار دولار وسـنغافورة (13,8) مليار دولار[1] ومن المتوقع أن ينعكس الاهـتمام بالبنيـة التحتيـة إيجابـاً عـلى النمو الاقتصادي لكل من الصين بنسبة (0,85%) والهند بنسبة (1,32%) واندونيسـيا بنسبة(0,80%) و(0,30%) لبنغلادش و (0,45%) لباكستان[2].

ومن اجل تعزيـز تنميتهـا الاقتصـادية في المسـتقبل القريـب لجـأ العديـد مـن الدول الآسيوية إلى عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وإقليمية، ففيما يخـص اتفاقيـات التجارة الحرة الثنائية يلاحظ أنها قد شهدت نمواً واسعاً خـلال العقـدين السـابقين إذ ارتفعت من (14) اتفاقية موقعة من قبل الاقتصـادات الآسـيوية عـام 1990 إلى (45) اتفاقية في عام 2000 و (112) اتفاقية في عـام2010، فضـلاً عـن وجـود حـوالي (109) اتفاقية قيد الدراسة المستقبلية.

وقد استأثرت سنغافورة بالتوقيع على العدد الأكبر مـن تلـك الاتفاقيـات إذ وقعت على (18) اتفاقية تليهـا كـل مـن الهنـد واليابـان بــ(13) اتفاقيـة واسـتراليا بـ(11) اتفاقية، أمـا الصـين وكوريـا الجنوبيـة فقـد وقعتـا عـلى العديـد منهـا كـما، إنهما تطمحان إلى زيادة عددها في المستقبل القريب، لاسيما أن هناك العديد مـن

---

(1) Eric J.Gerritsen، The Global in Restructure Boom of 2009- 2015: Strategic Economic Consequences For America، China and The Global Economy، Working Paper، Collaboration For Research on Global Projects، No48، March 2009، p.4.

(2) Stephen Jones، Infrastructure Challenges in East and South Asia، Topic Paper، Institute of Development Studies، No1، March 2006، p4.

الاتفاقيات التي ما زالت قيد التفاوض[1] وتكمن أهمية تلك الاتفاقيات بما تحققه من تقوية للاقتصادات، وتسهيل التحرير التدريجي وتعزيز التجارة في السلع والخدمات فضلاً عن إنشاء نظام للاستثمار وتطوير التدابير المناسبة لتوثيق التعاون الاقتصادي بين الأطراف وتسهيل مزيد من التكامل الاقتصادي الفعال فيما بينها[2].

أما على صعيد اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية فقد تبلورت في البرامج المستقبلية التي وضعتها المنظومات الإقليمية سعياً منها لزيادة اندماجها وتكاملها وفاعليتها، وتمثلت بالاتفاقيتين التجاريتين الإقليميتين اللتين اقترحتهما كل من (آسيان+3) (APT) لأجل إقامة اتفاق تجارة حرة لشرق آسيا (EAFTA)[*]وقمة شرق آسيا والتي تمثلت باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة من اجل شرق آسيا (CEPEA)[*].

---

(1) Giovanni Capannelli، Institutions For Economic and Financial Integration in Asia: Trends and Prospects، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No308، September 2011، p22.

(2)SiowYue Chia، Trade and Investment and Regional Economic Integration in East Asia، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 210، April 2010، pp 4-5

ولمزيد من التفاصيل كذلك ينظر

Zhang Zhiyong، Economic Integration in East Asia: the Path of Law، Working Paper، Singapore، Asia Law Institute، No 24 July 2011، p8.

(*) أدرج في جدول أعمال اسيان+3 وفي مرحلة مبكرة اقتراح بإقامة منطقة تجارة حرة لشرق آسيا ((EAFTA)) بينهم وبعد دراسات من قبل المجموعة الشرق أسيوية تم إصدار مجموعة من التوصيات منها يجب أن يكون دور تلك المنطقة دوراً مركزيا في شرق آسيا

واستكمالاً لما سبق فقد وضعت منظومة جنوب شرق آسيا(ASEAN) برنامجاً مستقبلياً يهدف إلى تحقيق الجماعة الاقتصادية لآسيان (AEC) عام 2015 بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال[1]، وتنص خطة (AEC) على إيجاد سوق وقاعدة إنتاج واحدة وتحقيق إقامة منطقة اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية ومنصفة للتنمية ومتكاملة تماماً مع الاقتصاد العالمي مما سيمهد الوصول إلى رؤية آسيان عام2020 [2] وبما أن الدول الآسيوية تطمح لمزيد من الاندماج والتكامل فلهذا ستسعى إلى تنفيذ المشروع المستقبلي الرامي إلى توحيد اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية

---

وتشكيل مجموعات عمل لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات بشأنها وتهدف إلى تحرير التجارة الإقليمية والاستثمار.

(*) أما ((CEPEA)) فقد روجت وبدعم من اليابان لتضم آسيان+3واستراليا ونيوزيلندا والهند وتركز على تطوير البنية التحتية وتوريد سلسلة الاتصال وإقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم ولتحقيق المنطقتين تم إدماج مجموعات عملهما وأوكل لمنظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN) مهمة تحقيق الاندماج ومن المتوقع أن يتم استكمال التفاوض بشأنهما في المستقبل القريب لمزيد من التفاصيل ينظر:

Robert Scollay، Regional Economic Integration Outlook، New Zealand ، APEC Study Center، No date، p43.

(1)Asean Regional Trends in Economic Integration Export Competitiveness and Inbound Investment For Selected Industries، United States، U.S International Trade Commission، No 332-511، August 2010،p.p 1-2.

(2)Soumezaki and Jenny Corbeet، Over View Deepening East Asian Economic Integration، in Jenny Corbeet and Soumezaki (Edited)، Deepening East Asian Economic Integration، ERTA Research Project Report، No 1، March 2009، p.p 3-4.

والتمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة تمتد لتشمل نطاق آسيا بالكامل مما سيسفر عن ذلك إقامة الجماعة الاقتصادية الآسيوية عام2020 [1] ينظر الشكل رقم (3) التي تكمن فائدتها في المساعدة على تحقيق اقتصادات كبيرة الحجم وتعزيز العلاقات التجارية من خلال القضاء على التشوهات في السياسات التجارية البينية والاستثمار كما ستساهم أيضا في تسهيل نقل التكنولوجيا، فضلاً عن تمهيدها الطريق لإقامة اتحاد جمركي بينها من خلال إدخال تعريفة جمركية خارجية مشتركة بين أعضائها[2]. وبما أن استمرارية النمو الاقتصادي يعد هدفاً مستقبلياً تطمح غالبية دول القارة لتحقيقه فقد توجب عليها تحقيق هدفين أساسيين **أولهما** إيجاد انضباط مالي يساعد على مواجهة التقلبات والأزمات المالية وستلجأ إلى تحقيق ذلك[3] عن طريق إما إقامة منظومات قادرة على الحد من الآثار السلبية لتلك الأزمات، كإنشاء صندوق للأزمات الإقليمية يشمل أكبر عدد ممكن من دول القارة ويقوم بدور المقرض الأول في مثل تلك الحالات فضلاً عن تقديمه الدعم المالي للقطاعات المالية المحلية ودعم موازين المدفوعات ويتطلب الصندوق بنية أساسية مادية مع موظفين مؤهلين تأهيلاً جيداً للمشاركة

---

(1) NC Pahariya، Towards An Asian Economic Community By 2020، Briefing Paper، India،Center For International، No2، 2006، p.p 1-3.

(2)SiowYue Chia، Op.Cit، p.10.

(3) Vijay kelkar، South Asia in 2020 Economic Outlook، in Michael "Edited"، South Asia 2020 Strategic Balances and Alliances، Institute For Strategic Studies، November 2002، p.84.

في رصد الاقتصادات قبل وأثناء الأزمات[1]، أو تعزيز المنظومات القائمة على مواجهة الأزمات المالية ويمكن الاستدلال على ذلك بالمشروع المستقبلي الذي ما زال قيد الدراسة لإنشاء آلية سارك+3[*] على غرار آسيان+3 إذ سيكون نقطة الانطلاق نحو تفاعل جنوب آسيا وشرقها الأمر الذي سيعجل بإقامة الجماعة الاقتصادية الآسيوية وتحقيق التكامل الأسيوي[2].

---

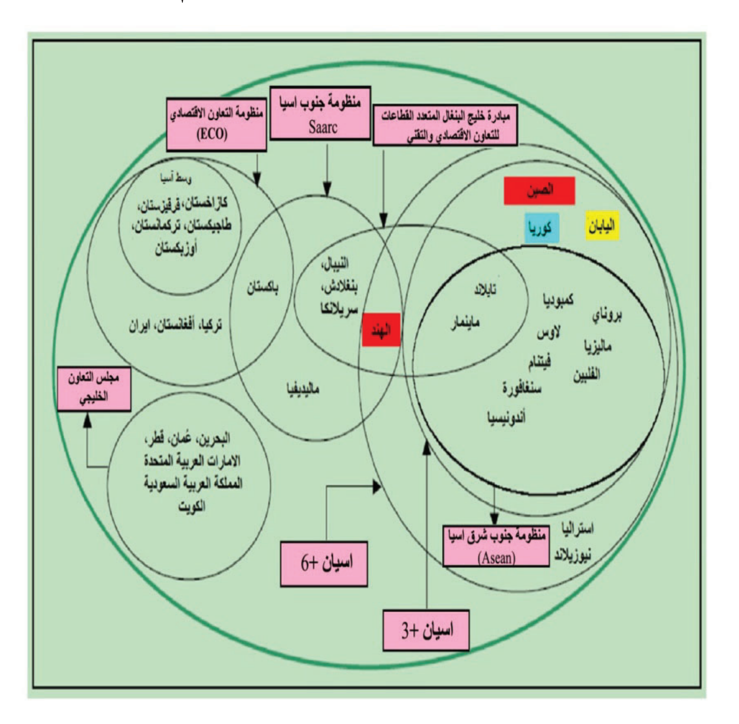
(1) Regional Economic Cooperation in Asia Current Situation and Future Prospects، Back Ground Paper، World Economic and Social Survey 2010، United Nations، ESCAP، 2010، p.4.

(*) ويقصد بها دول منظومة جنوب آسيا(SAARC) زائداً الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

(2) Ramesh Chandra and Rajiv Kumar، South Asian Integration Prospects and Lessons From East Asia، Working Paper، India، Indian Council For Research On International Economic Relations، No 202، January، 2008، p.19.

**الشكل رقم (3)**

**الجماعة الاقتصادية الآسيوية عام 2020**




**المصدر:**

NC Pahariya، Towards An Asian Economic Community By 2020، Briefing Paper، India، Center For International، No2، 2006، p.5.

أما **ثانيهما** فيكمن في التصدي لأية تغيرات مناخية ناتجة عن ارتفاع استخدام الطاقة إذ تعهدت الدول الآسيوية لاسيما المزدهرة اقتصاديا بوضع برامج مستقبلية تحد من الغازات الدفيئة فمثلا الصين وضعت خطة خمسية في آذار عام 2011 أطلق عليها (Th12) وتتضمن ضرورة خفض نسبة ثنائي أوكسيد الكربون من ناتجها المحلي الإجمالي من (40- 45%) من مستويات عام 2005 بحلول عام 2020 والتحكم في الإنتاجية الإجمالية ووضع أهداف جديدة

لاستهلاك الطاقة بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي وتخفيضها بنسبة (15%) بحلول عام 2015، فضلا عن زيادة مساحة الغابات بنسبة (21,9%) وبموجب ذلك سيتم تطوير آليات وسياسات محددة لتنفيذ تلك الخطة من قبل الوزارات والمحافظات، أما الهند فزيادةً على ما أصدرته من صكوك لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة فقد وضعت برنامجاً واسع النطاق للاستفادة من الطاقة الشمسية يمتد تنفيذه من (2010- 2022)، أما اليابان ففي 12اذار عام 2010 تمت موافقة مجلس وزرائها على مشروع قانون ياباني جديد يتعلق بالتدابير المضادة لظاهرة الاحتباس الحراري قدم إلى برلمانها الوطني للموافقة عليه وينطوي فحوى القانون على ضرورة خفض(25%) من نسبة الانبعاثات بحلول عام 2020، وإنتاج (10%) من إمدادات الطاقة الأولية من مصادر متجددة في العام نفسه، وبما أن مشكلة الانبعاثات الناتجة عن زيادة استهلاك الطاقة لا يمكن حلها بصورة فردية وعليه فقد أصبحت محط اهتمام بعض المنظومات الإقليمية واضعة بعض الحلول لها في برامجها المستقبلية ومن ذلك منظومة جنوب شرق آسيا التي اعتمدت خطة عمل من أجل التعاون في مجال الطاقة للمدة من(2010- 2015) وتضمنت السعي إلى الهدف الطموح للحد من استهلاك الطاقة بنسبة لا تقل عن (8%) بحلول عام 2015 وتحقيق أعلى كفاءة للاستخدام النهائي للطاقة وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية لدعم الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتحقيق الهدف الجماعي بإنتاج (15%) من الطاقة مما يسمى بالطاقة المتجددة عام 2015، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير في ذلك النوع من الطاقة أما منظومة جنوب آسيا (SARRC) فقد تضمن برنامجها المستقبلي ضرورة إنشاء

آلية خلال المستقبل القريب تعمل على توفير رأس المال للمشاريع التي تعزز التكنولوجيا المنخفضة لثنائي اوكسيد الكربون والطاقة المتجددة[1].

أما على الصعيد الدولي سيطرأ في المستقبل القريب تحول كبير في الميزان العالمي للقوة الاقتصادية، إذ سترتفع الاقتصادات الناشئة لقارة آسيا كالصين والهند فضلا عن اليابان وروسيا الاتحادية لتتفوق على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في قيادة الاقتصاد العالمي ينظر الجدول رقم (17)، ويمكن أن يستدل على ذلك من خلال مساهمة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، التي تقدر بنسبة (36,8%) في عام 2020[2] في الوقت الذي قدرت فيه مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية( 16% )[3] ينظر الشكل رقم (4).

ونظراً لأهمية القارة الآسيوية فقد استحوذت على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية محاولة توظيف تلك الأهمية بصياغة إستراتيجية تم الإفصاح عنها من قبل الرئيس (باراك اوباما) في 14 تشرين الثاني عام 2009 في الخطاب الذي ألقاه أثناء زيارته طوكيو، إذ انطوى فحواه على الرغبة في المشاركة في جميع المناقشات التي تشكل مستقبل القارة من خلال توظيف بعض المنظومات الإقليمية ذات الأهمية ودعم برامجها المستقبلية، وبموجب ذلك سوف تسعى في المستقبل القريب إلى دعم عملية المفاوضات "الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية

---

(1)Heinrich Wilhelm and Others، Narrowing the Gaps Through Regional Cooperation Institution and Governance Systems، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 359، May 2012، pp.9-21.

(2)Top 10 Largest Economies in 2020، http:// blog، euvomo nitior.com.

(3)Dale W. Jorgenson and Khuong M، the Rise of Developing Asia and the New Economic Order، Working Paper، Lee KuanYew School of Public Policy Research، No 21، 7 July. 2011، p.25.

عبر المحيط الهـادي TPP" لغـرض تحقيـق منطقـة التجـارة الحـرة لمنظومـة التعـاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي لتمهيد السبيل لها لمساعدتها في تحقيـق أهـدافها في التوسع التجاري في آسيا الباسفيك فضلا عـن التكامـل مـع أسرع الاقتصـادات نمـوا في العالم، الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الأمريكي.

**الجدول رقم (17)**

**مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول آسيا مع دول أخرى مختارة للمدة من عام 2010- 2020**

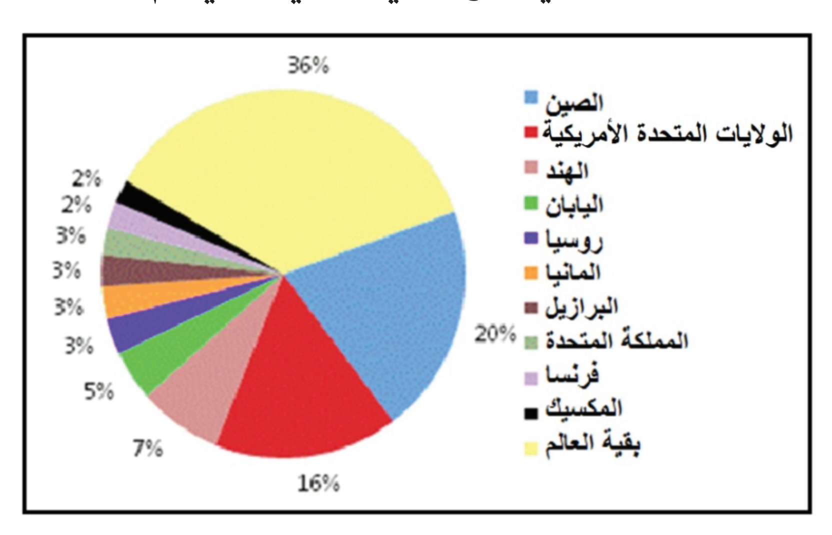
| الدول | الناتج المحلي الإجمالي2010 | الدول | الناتج المحلي الإجمالي2020 |
| --- | --- | --- | --- |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 14,802,081 | الصين | 28,124,970 |
| الصين | 9,711,299 | الولايات المتحدة الأمريكية | 22,644,910 |
| اليابان | 4,267,492 | الهند | 10,225,943 |
| الهند | 3,912,911 | اليابان | 6,196,979 |
| ألمانيا | 2,861,117 | روسيا الاتحادية | 4,326,987 |
| روسيا الاتحادية | 2,221,755 | ألمانيا | 3,981,033 |
| المملكة المتحدة | 2,183,277 | البرازيل | 3,868,813 |
| فرنسا | 2,154,399 | المملكة المتحدة | 3,360,442 |
| البرازيل | 2,138,811 | فرنسا | 3,214,921 |
| ايطاليا | 1,767,120 | المكسيك | 2,838,722 |

**المصدر:**

**Top 10 Largest Economies in 2020، http// blog، euromonitior.com**

**الشكل رقم (4)**

**نسبة مساهمة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2020**




**المصدر:**

**Top 10 Largest Economies in 2020، http// blog، euromonitior.com**

وانسجاماً مع ما تقدم أيضاً فقد تعهدت خلال السنوات القادمة بتقديم الدعم لسكرتارية جنوب شرق آسيا (ASEAN) لأجل بناء قدراتها وتمكينها من تحقيق الجماعة الاقتصادية لآسيان (AEC) عام 2015 والتطلع إلى رؤية آسيان في عام 2020 ولعل الهدف الذي يكمن من وراء ذلك الدعم يتمثل بالرغبة في مضاعفة صادراتها إلى تلك المنطقة لاسيما بعد خفض الحواجز التجارية القائمة بينها[1].

وعلى الرغم مما تقدم من فرص لتحقيق المشهد ضمن هذا المجال إلا انه بالمقابل يوجد هناك مجموعة من الكوابح المعرقلة لتحقيقه، منها تميز اقتصادات دول آسيا بالتنوع وعدم التجانس من حيث النظم الاقتصادية ونصيب دخل

(1)Pek Koon Heng، Op،Cit،p.p 4-9.

الفرد ومراحل التنمية الاقتصادية والمؤسسية [1] فضلاً عن وجود العديد من القيود إما المفروضة من قبل الدول أو التي تصطبغ بها بعض اقتصادات أقاليم آسيا والتي تحد من تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي، إذ يلاحظ أن إقليم شرق آسيا يعاني من عدم التجانس من حيث العوائق المؤسسية التي ما تزال متخلفة في التنسيق المؤسسي ككفاءة السوق ومعاملاته والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية الفكرية وتجزئة الإنتاج[2]، وتبرز تلك القيود أيضا في إقليم جنوب شرق آسيا إذ يعاني هو الآخر من فجوات تنموية بين أكبر وأصغر الاقتصادات تحتاج إلى معالجة جماعية فعلى سبيل المثال ما تزال كمبوديا ولاوس وميانمار والفلبين وفيتنام تعتمد اعتمادا كبيراً على الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة والاستثمارات الرأسمالية لتحفيز النمو وزيادة القدرة التنافسية، أما ماليزيا وتايلاند فقد انتقلتا إلى مرحلة الكفاءة إذ توجهان مجهودهما نحو تطوير العمليات الأكثر كفاءة وتحسين المستويات الإنتاجية، أما سنغافورة فتعد الاقتصاد الأكثر تطوراً الموجه نحو الابتكار[3] وقد ولد هذا التفاوت ظهور تحديات جديدة من بينها الوصول إلى الأسواق والتعميق

---

(1)Angelin C.sumendap and Others، Asian Economic Integration: Challenges and Opportunities، www.hitachi.com.

(2)Ryuhei Wakasugi، the Growth of Trade and Heterogeneity in East Asia، This Paper Was Prepared For Presenting At the Asian Economic Panel Meeting in Seoul، Keio University، 19-21 March 2006، p19.

(3) Kant K. Bhargava and MahendraP. Lama، SAARC 2015 Expanding Horizons and Forging Cooperation in A Resurgent Asia، India، Friedrich- Ebert- Stiftung، 2007 p.p 7-9.

المتسارع للعولمة[1]، أما إقليم جنوب آسيا فيعاني من التفاوت الكبير بين دوله في مستويات النمو والفقر والدخل، فضلاً عن التشوهات في الاقتصاد والعجز المالي في ظل غياب الإقراض الميسر والتوسع المحدود في الصناعات التحويلية الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على العمالة لما تولده من زيادة في الإنتاجية وفرص العمل[2]، أما فيما يتعلق بإقليم غرب آسيا فتتبلور التحديات التي يواجهها بتوسيع العجز الخارجي والتضخم المستمر للعديد من دوله وتدهور الأوضاع المالية وارتفاع الإعانات[3]، أما دول آسيا الوسطى فتواجه مأزقاً كبيرا كونها غير ساحلية مما يترتب على ذلك ارتفاع في تكاليف النقل وانخفاض المنافسة والاستثمار الأمر الذي ينعكس سلباً على نموها وتجارتها واستثماراتها[4].

ومما يصب في صالح الكوابح المعيقة لتحقيق ذلك المشهد ضمن المجال الاقتصادي هو المتغير الأمني إذ تتميز قارة آسيا بكونها مليئة بالتعقيدات الأمنية التي قد تكون إما ناجمة عن الاختلاف الثقافي أو الديني أو اللغوي[5] وما يترتب عليه من نشوء حركات انفصالية تطالب إما بالاستقلال عن الدولة الأم أو

---

(1)Cuid Southeast Asia Regional Scene www.acAchc.com.

(2)Shanta Yanan Devarajan and IjazNabi، Economic Growth in South Asia: Promising UN- Equalizing… Sustainable?، Washington، the World Bank، 2006، p.p 6-7.

(3) Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia، Washington، International Monetary Fund، 2012، pp.1-5.

(4) William Byrd and Others، Economic Cooperation in the Wider Central Asia Region، Working Paper، Washington، The World Bank، No 75، 2006، p.p 16-17

(5)Aurel Croissant and Christoph Trinn، Culture Identity and Conflict in Asia and Southeast Asia، www.asien Kunde.de.

منحها الحكم الذاتي ضمن إطار تلك الدول، مما سيولد حالة من عدم الاستقرار تؤثر على نموها الاقتصادي وتكاملها وقد تكون تلك التعقيدات الأمنية ناجمة عن النزاعات الإقليمية بين الدول الإقليمية التي لا تزال معلقة دون حلول أو معالجات حقيقية.

كما سيولد المتغير السكاني وتحديداً الزيادة السكانية في القارة المذكورة آثاراً سلبيةً ايضاً على ذلك المجال، ولعل من أبرزها التحديات البيئية التي تشمل الضغط على الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، إذ من المحتمل أن تواجه القارة الآسيوية ضغوطاً أكثر حدة على الأراضي الزراعية من أي منطقة في العالم خلال المستقبل القريب، إذ شكلت الزيادة السكانية على مدى السنوات الثلاثين الماضية زيادة في المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بنحو (68%) وجاء هذا التوسع إلى حد كبير على حساب الغابات والأراضي المنخفضة، فضلا عن ذلك فان القارة بقيت وما تزال تعاني من استمرارية الفقر إذ يعيش حوالي (900) مليون شخص فيها على دخل اقل من (1) دولار يوميا، وتشير التوقعات المستقبلية بأن احتياجاتها من المواد الغذائية واللحوم سوف تزداد، فعلى سبيل المثال سوف يرتفع الطلب العالمي على الحبوب من (1847) مليون طن متري إلى (2497) مليون طن متري في عام 2020 وستمثل الصين وحدها أكثر من ربع ذلك الطلب، والى جانب كل ما سبق ستعاني أيضا من مشكلة ندرة المياه فعلى مدى الخمسين سنة الماضية تم استخدام المياه بأكثر من ثلاث مرات من مناطق أخرى من العالم، إذ وجهت(84%) منها إلى الزراعة و (10%) إلى الاستخدام الصناعي و (6%) إلى الاستخدام المنزلي ومن ثم فهي تعاني الآن من انخفاض في مستوى المياه لاسيما العذبة منها، ومن المتوقع أن تزداد ندرتها

في المستقبل، ناهيك عما سيلحق بها من تلوث للبيئة ناجم عن زيادة العدد الإجـمالي للسيارات والشاحنات والحافلات[1].

ومن الكوابح الأخرى المعرقلة لتحقق ذلك المشـهد ضـمن هـذا المجـال زيـادة استهلاك الطاقة مما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها، فمثلاً يتوقع أن يتجاوز استهلاك الصين للطاقة بحلول عام 2020 أوربـا الغربيـة محتلـة المرتبـة الثانيـة بعـد الولايـات المتحدة الأمريكية، والطلب الكثيف على الطاقة من قبل الدول الآسيوية سيدفعها إلى الاستخدام غير الكفء لها، فضلا عن اللجـوء إلى الأنـواع ذات الكفـاءة الأقـل كـالفحم على سبيل المثال مما سيؤدي إلى زيادة انبعاثات ثنـائي أوكسـيد الكـاربون إلى الغطـاء الجوي وعليه فالتوقعات تذهب إلى ان قـارة آسـيا سـوف تصـبح المنـتج الأول لثنـائي أوكسيد الكاربون في المستقبل القريب مـما سـيؤدي إلى مضـاعفات وتغيـير في المنـاخ يؤثر على نموها واستدامة تنميتها سلباً[2].

أما على الصعيد الدولي فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل بشكل كبير في اقتصاد إقليم آسيا الباسـفيك سـواء أكـان ذلـك مـن خـلال عقـدها اتفاقيـات تجارية مع كل من سنغافورة واستراليا واليابان أم من خلال سعيها إلى تحقيق النجاح في مفاوضات الشراكة الاقتصادية والإستراتيجية عبر المحيط الهادي "TPP" وضـم اكـبر عدد ممكن من دول الإقليم في الوقت الذي تستبعد الصين من عضـويتها بحجـة أنهـا تحتاج إلى إصلاحات جوهرية لهيكلها الداخلي.

---

(1)Population، Natural Resources and Environment، www.eastwestcenter.org.

(2)Vinod Mishra، Population and Environmental، Working Paper، Honolulu، East-West Center،No 63، October 2002، p.p. 2-3.

وتستهدف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المفاوضات التوصل إلى اتفاق شامل من شأنه أن يسعى إلى القضاء على(90-95%) من الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء بحلول عام 2020 وسيغطي الاتفاق مجموعة واسعة من المجالات، فضلاً عن السلع والخدمات المعروضة عادة في الاتفاقيات التجارية بما في ذلك الملكية الفكرية والاستثمارات، ويشير العديد من المحللين بان الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي "TPP" ليس له فقط جوانب اقتصادية مهمة ولكن له أيضا جوانب جيوسياسية كبيرة تعمل بموجبها على تعزيز العلاقات الإستراتيجية بينها وبين دول الإقليم مع طمأنتها حول التزامها بالمنطقة فضلا عن احتوائها للصين[1] وهو ما تدركه الأخيرة حقا مما دعاها إلى اتخاذ ترتيبات بديلة، وطرح اتفاق تجاري بينها وبين اليابان وكوريا الجنوبية ومن المتوقع أن يتحقق خلال هذا العقد قبل انتهاء مفاوضات "TPP" وبما أن كلاً منهما ينظر إلى جهود الاتفاقيات التجارية للآخر بوصفها عناصر في إستراتيجية عزل فإن منطقة آسيا الباسفيك ربما تتحول إلى كتلة عدائية تنافسية[2].

**ثانيا: في المجال الأمني**

على الصعيد الإقليمي، وضمن إطار الإرهاب يمكن القول بأنه طوال الأعوام الماضية حققت الدول الآسيوية لاسيما دول آسيا الباسفيك نجاحات كبيرة لمكافحة الإرهاب، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى التعاون المتعدد

---

(1)Pacific Trade Accord Raises Difficult Issues www.iiss.org.

(2) حاتم حميد محسن، الصين وأمريكا حقيقة البناء ووهم السيطرة، جريدة الثورة، العدد 14918، 2012، سوريا.

Thawra، Alwehd a.org-sy.

الأطراف في إطار المنظومات الإقليمية وبما حققته من تعزيز لقدرات الدول بموجب ما أقرته من هياكل وآليات واتفاقيات مكنتها من وضع حد لانتشاره، وضمن التحرك الأسيوي لمكافحة تلك المشكلة في المستقبل القريب، أكدت كل من أفغانستان وأذربيجان والصين والهند وإيران وكازاخستان وقرقيزستان وباكستان وروسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية وطاجكستان وتركيا وتركماستان والإمارات العربية وأوزبكستان في المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظومة مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة (CICA) في 2 تشرين الثاني عام 2011 المعنون بـ(قلب آسيا) على أن الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية تشكل تهديداً خطيراً لكثير من دولها ولا يمكن معالجته إلا من خلال الجهود المشتركة والمتضافرة، وبناءً عليه ينبغي تعزيز الدور المستقبلي للمنظومات الإقليمية القائمة لما لها من أهمية في مكافحة الإرهاب واحترام أنشطتها في تدابير بناء الثقة المعتمدة من قبلها[1]، كما تشير التوقعات المستقبلية إلى أن العديد من دول آسيا ستخصص (20%) من نفقاتها السنوية لمكافحة الإرهاب، ومن المتوقع أن تصل نفقات كل من استراليا وبروناي والصين والهند واندونيسيا واليابان وماليزيا والفلبين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند وفيتنام إلى (25.8) مليون دولار بحلول عام 2015، ومن المحتمل إن يتجاوز إنفاق كل من الهند والصين على الأمن الداخلي ما قيمته (20.3) مليون دولار عام 2015[2].

---

(1)Conference Declaration، Heart of Asia Ministerial Conference، Kabul 14، June 2012، www.auswaertiges-amt.de.

(2) Global Security Asia International Exhibition and Conference On Counter Terrorism and Security 2-4 April 2013، www.Globalsec-aisa.com.

وضمن إطـار النزاعـات الإقليميـة، شـهدت قـارة آسـيا عـدة تطـورات بشـأنها تراوحت ما بين تسويتها وما بين إزالة التوتر بين الأطـراف المتنازعـة، وهـو مـا سـيوفر إمكانية تسويتها في المستقبل القريب.

قدر تعلق الأمر بالنزاعات التي تمت تسويتها، يمكن الإشارة إلى النزاع الـذي كـان قائما بين كل من ماليزيا واندونيسيا حول جزر بولاو سيبادان وبولاو ليفيتان والـذي تـم تسويته في عام 2002 بقرار من محكمة العدل الدولية وبموجبه منحـت بـولاو ليفيتـان وبولاو سيبادان إلى ماليزيا، واستكمالاً لما سبق فقد تـم أيضـا تسـوية النـزاع الـذي كـان قائماً بين كل من سنغافورة وماليزيا حول جزر بيدر برانكا والصخور الوسطى عام 2008 وبقرار من محكمة العدل الدولية، وبموجبها منحت سـيادة بيـدرا برانكـا إلى سـنغافورة ومنحت سـيادة الصـخور الوسـطى إلى ماليزيـا[1]. وعـلى السـياق نفسـه يمكـن الإشـارة إلى النزاع الذي كان قائماً بـين البحـرين وقطـر الـذي تـم تسـويته في عـام 2001 بقـرار من محكمة العدل الدولية وبموجبه منحت سيادة منطقة الزبارة وفشت الديبل لقطر، وجزيـرة الحـوار وقطعـة مـن جـرادة للبحـرين[2]. وايضـاً النـزاع القـائم بـين كـل من اوزبكستان وكازاخسـتان الـذي تـم تسـويته بـين الطـرفين بموجـب الاتفاقيـة التـي عقـدت بيـنهما في عـام 2005 والتـي بموجبهـا تـم تسـوية مـا يقـارب 1200ميـل، وفي

(1) Anna Louise Strachan، Resolving Southeast Asian Territorial Disputes A Role For the ICJ، Ipcs Issue Brief، New Delhi، Institute of Peace and Conflict Studies، No 133، October 2009، p.p1-3.

(2) عبد الهادي خلف، البحرين وقطر.. لقمة العـيش والخلافـات الحدوديـة، مقالـة منشـورة عـلى شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: arabi:assafir.com

نفس الوقت أشار الطرفان إلى انه من الممكن حل الإشكاليات المتبقية حول الحدود وبشكل سلمي خلال المستقبل القريب[1].

أما فيما يتعلق بالنزاعات التي تتوفر فيها فرص التسوية في المستقبل القريب، فمن بينها النزاع الروسي الياباني حول جزر الكوريل، إذ على الرغم من اتخاذ اليابان في السنوات الأخيرة عدداً من الإجراءات التي أظهرت من خلالها عدم الرغبة في التنازل عنها كاعتماد البرلمان الياباني في تموز عام 2009 قانوناً ينص على أن جزر الكوريل هي أراضٍ يابانية وقد احتلت بشكل غير قانوني من قبل روسيا الاتحادية، وكذلك تقديمها في تشرين الثاني عام 2010 احتجاجاً إلى الحكومة الروسية بشأن تأكيد سيادتها عليها ووقوفها موقف المتفرج أثناء قيام متظاهرين يابانيين في عام 2011 بتدنيس العلم الروسي أمام السفارة الروسية في طوكيو، إلا أن ردة الفعل الروسي جاءت بالتأكيد على ضرورة إدراك القادة اليابانيين الحاجة إلى إقامة علاقات تعاونية مع روسيا الاتحادية والدخول معها في استثمار تلك الجزر منطلقين من حاجتها الماسة لتنويع إمداداتها من الطاقة فضلا عن حاجتها إلى حليف في المنطقة يمكن أن يساعد على منع الهيمنة الصينية في شرق آسيا، وبموجب ذلك أعلنت اليابان عن استعدادها للنظر في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المشتركة في جزر الكوريل، فضلا عن إمكانية إيجاد فرص لتسوية النزاع، وعليه فمن المتوقع أن يشهد

(1) عليما بيينوفا، أوزبكستان وكازاخستان تطويان صفحة العداء الحدودي وتتحدثان عن نموذج اتحاد أوربي لتسهيل الإجراءات الحدودية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: www.islamlight.net.

المستقبل القريب إمكانية حل النزاع بشكل كامل[1]، وضمن التحرك في إطار المنظومات الإقليمية كونها احد السبل المهمة لتحقيق الاستقرار الأمني، فمن المتوقع أن تشهد في المستقبل القريب تغيراً ايجابيا في بنيتها المؤسسية كتعزيز أماناتها عن طريق تخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية واتخاذ قرارات ملزمة والعمل بنظام الأغلبية في التصويت وتفويض مزيد من الصلاحيات إليها[2] وضمن السياق نفسه فقد تبنت منظومة جنوب شرق آسيا(ASEAN) برنامجاً مستقبلياً تعتزم عن طريقه تعديل مبادئ الميثاق لاسيما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإدخال نظام التصويت بالأغلبية في بعض الحالات، كما وستعمل أيضا على تكثيف السياسة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق رؤية آسيان عام 2020 والتي تنطوي على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وزيادة الازدهار الاقتصادي وتقليص الفجوة بين دولها والقضاء على الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية الأمر الذي سيهيئ مجتمعاً امناً لآسيان[3]، أما منتدى آسيان الإقليمي (ARF) فخلال اجتماع الخبراء في مجال حفظ السلام والذي تم عقده في سنغافورة للمدة من 4-6 آذار عام 2008 تم البحث في إمكانية وضع برنامج مستقبلي يهدف إلى تعزيزه من الناحية الأمنية، وينطلق فحوى البرنامج من إمكانية المشاركة في عمليات حفظ

---

(1) Dmitry David، South Kuril Dispute، Strategic Studies، Harvard university، No 226، 2011، pp2-3.

(2) Giovanni Capannelli and See Seng Tan، Institutions For Asian Integration: Innovation and Reform، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 375، August 2012، pp.21-25.

(3) Sebastian Bersick and Paul Pasch، South East Asia "The Future of German Foreign Relations"، Berlin، Friedrich Ebert Stiftung، 2007، p.p6-7.

السلام، وتحسين نوعية التدريبات والمعدات اللازمة وتبادل المعلومات وزيادة المستشارين العسكريين وتعزيز الأمن البحري لاسيما في مواجهة التهديدات الرئيسة كالقرصنة، والمطالبات الناجمة عن النزاعات الإقليمية، والإرهاب، والتدهور البيئي، و سيتم وضع البرنامج موضع التنفيذ في المستقبل القريب،كما بحث أعضاء المنتدى في الآونة الأخيرة وبصورة جادة إمكانية إضفاء مزيد من الطابع المؤسسي عليه مع نهاية هذا العقد وسيتم ذلك من خلال إقامة جهاز للإنذار المبكر، وآلية لجمع البيانات، وإنشاء أمانة له تمنحه صلاحيات تعزز من قدراته على الحركة وإيقاع التأثير ضمن إطار مجاله الإقليمي[1] .

أما على الصعيد الدولي وعلى الرغم مما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من انتصارات على الحركات الإرهابية الموجودة في القارة، لاسيما حركة تنظيم القاعدة وطالبان وبالأخص عندما أودت بحياة زعيمها أسامة بن لادن وقتل كبار قادتها إلا انه بالمقابل ما زالت تعدها مع حركات أخرى موجودة في غرب وجنوب آسيا التهديد الأكبر الذي سيؤثر على مصالحها ومصالح حلفائها وشركائها في المستقبل القريب ولأجل مواجهتها ستعمل على اتباع نهج نشط تتوخى من خلاله رصد أنشطة المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم والعمل مع الحلفاء والشركاء للسيطرة على الأراضي غير المحكومة وتوجيه ضربة مباشرة وقاسية لتلك المجموعات[2] .

بالمقابل وعلى الرغم من الفرص التي ذكرت آنفاً لتحقيق ذلك المشهد في المجال الأمني إلا إن هناك العديد من الكوابح التي تعرقل تحقيقيه. فعلى المستوى

---

(1)Katja Weber، The Asean Regional Forum and Security Governance in Asia Pacific www.euce.org.

(2) Sustaining U.S Global Leadership: Priorities For 21st Century Defense، Washington، Department of Defense، January 2012، p.p. 1-3.

الإقليمي وفي إطار الإرهاب تشير التوقعات إلى تفاقم وانتشار الظاهرة في آسيا خلال المستقبل القريب ولعل ذلك يرجع إلى انتشار الإيديولوجية الإسلامية الراديكالية في أغلبية الأقاليم الفرعية للقارة لاسيما إقليم غرب آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى[1]، فضلا عن عدم قدره الحكومات على وضع حد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال مع دول شمال القوقاز وإقليم جنوب شرق آسيا والباسفيك حيث إن أغلبية التوقعات تشير إلى أن التحديات التنموية ستلازمهم طوال هذا العقد[2]، ومن الجدير بالذكر أن استمرارية الإرهاب في المستقبل سيصاحبه تطور في خصائصه والتي يمكن تمثيلها في ثلاثة مجالات **أولها** اتخاذ التهديدات الأمنية ليس فقط طابعاً غير وطني "إقليمي" وإنما عابراً للأقاليم أي إن العديد من الحركات الانفصالية سوف تتغير أهدافها إذ ستخرجها من النطاق الضيق الذي يعني بتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال عن الدولة أو توحيد مجموعة من الدول من إقليم معين إلى نطاق أكثر اتساعا وانتشاراً، فعلى سبيل المثال يتمثل هدف الجماعة الإسلامية في الوقت الحاضر بإقامة جمهورية إسلامية تشمل ميندناو الجنوبية وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا لكن التوقعات المستقبلية تشير إلى انه سوف يأخذ هدفها طابعاً عابراً للحدود بشكل اكبر وبموجب ذلك ستنتشر خلاياها في العديد من الأقاليم الفرعية ومن ثم سوف تتوسع تهديداتها الأمنية، أما **ثانيها** فتتمثل في استفادة الحركات الانفصالية من التطور العلمي والتكنولوجي في الأسلحة والمعدات بما في ذلك

---

(1) Mapping the Global Future، Report of the National Intelligence Councils 2020 Project، Washington، National Intelligence Council، December 2004، p.p 74-77.

(2) The Future Security Environment 2008- 2030، Canada، National Defense، 27 January 2009، pp. 68-70.

المواد الكيميائية والبيولوجية واستخدامها لأجل تحقيق أهـدافها[1]، في حـين ينطـوي فحوى **ثالثها** عـلى قيـام الحركـات الانفصـالية بتوظيـف تطـور تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات (الانترنيـت) في التعـاون فـيما بينهـا في تبـادل المعلومـات والخـبرات والموارد[2] مما سينعكس إيجاباً على قوتهـا وتنسـيق هجماتهـا وتنظيمهـا، أمـا فـيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية فتواجه القارة العديـد مـن النزاعـات الإقليميـة المتعلقـة بالحدود والأراضي والسيادة على الجزر التي ما زالت دون تسوية بـل والأدهـى مـن ذلك تشير الدراسات المستقبلية إلى انـه سـترتفع حـدة التـوتر بـين الـدول المتنازعـة والتي قد تصل إلى حد الصراع مما سينعكس سـلباً عـلى امـن القـارة واسـتقرارها[3]، ويمكن الاستدلال على ذلك بما حدث في الآونة الأخيرة من احتدام للنزاع بـين الـدول المطلة على بحر الصين الجنوبي لاسيما الصين وفيتنام والفلبين وتـايوان عقـب تعزيـز الصين لسيطرتها على جزر بارسيل ومطالبتها بضمها مـما أدى إلى نشـوب مواجهـات عسكرية متكررة بين الصين وفيتنام كان آخرها في 29 أيار عام 2011 عنـدما أغرقـت الصين سفينة لاستكشاف البـترول تابعـة لفيتنـام، وبنـاءً عـلى ذلـك حاولـت جميـع الأطراف إثبات سيادتها على تلك الجزر فقـد أقامـت الصـين هياكـل تشـمل مهبطـاً للطائرات ومنارة في جزيرة سوبي ريف المتنازع عليها مع الفلبين وفيتنام، أما ماليزيـا فقد أقامت حقولا لطواحين الهـواء في جزيـرة سـوالو ريـف وشـيدت فيتنـام بعـض المنشآت ومهابط للطـائرات في جزيـرة سـاوتو يسـتكاي، وبقـدر تعلـق الأمـر ببحـر

---

(1) Bali Concord، Impact of Geopolitical and Security Environment in 2020 On Southeast Asian Armies: Forging Cooperation Security، www.defence.gor.au.

(2)Rohan Gunaratna، Terrorism، www.Ap- Thediplomatic.com.

(3) Ashley J Tellisand and Others، Sources of Conflict in Asia، www.rand.org.

الصين الجنوبي فقد بدأت الصين في إحكام قبضتها على الملاحة فيه عن طريق إقامة قاعدة بحرية إستراتيجية في جزيرة هافيان للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط[1].

ومن الجدير بالذكر إن تشدد الصين بشأن حماية مصالحها البحرية لم يقتصر فقط على بحر الصين الجنوبي بل امتد أيضا إلى بحر الصين الشرقي مع اليابان، إذ بدأت حالة التوتر بينهما في آب عام 2012 بعد قيام مجموعة من نشطاء يابانيين في الهبوط على إحدى الجزر المتنازع عليها وعليه ستسعى الصين في إطار خطتها الخمسية إلى إضافة (36) سفينة مراقبة بحرية جديدة خلال هذا العقد[2].

إن مجمل ما تقدم قد دفع بعض المراقبين إلى القول بان الصين بدأت تفقد صبرها وأصبحت على استعداد للدخول في مرحلة جديدة ربما أكثر عدائية في النزاعات الإقليمية ومما يؤكد ذلك ما نشرته وسائل الإعلام الصينية في 9 كانون الأول عام 2012 عن الحديث الذي أدلاه اللواء (لوه يوان) نائب الأمين العام للجمعية الصينية للعلوم العسكرية وعضو المؤتمر الاستشاري للشعب الصين السياسي، والذي أكد فيه إن ما يسمى بضبط النفس تجاه النزاعات الإقليمية قد لا يستمر لمرحلة أطول من ذلك واستكمل حديثه بالقول بأنه في الوقت الذي كانت تسعى فيه الصين إلى التنمية المشتركة فان الدول المعنية لم تضع الخلافات جانباً وبدلاً من ذلك اختارت تسليط الضوء عليها من خلال الأفعال الانفرادية والاستفزازية المناهضة للصين، واعتباراً من اليوم وحتى المستقبل القريب سوف

---

(1) محمد عبدالله يونس، تحول جيو استراتيجي "الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسفيكي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 188، 2012، ص 91.

(2) China's Territorial Disputes، http// to pics.ny times.com.

يكون هناك مخاطر عالية ومنافسة شرسة[1]، كما أن هناك أيضا النزاع التايلندي الكمبودي، إذ شهد العقد الماضي تصاعد حدة التوتر بين الدولتين بشان النزاع على معبد برياه فيهيار الأمر الذي جعله مثار اهتمام منظومة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، لاسيما في القمة التي عقدتها في جاكرتا في أيار 2011 لكنها فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية حلها ولكن بالمقابل تم إيقاف إطلاق النار بينهما وتشكيل فريق مراقبين اندونيسيين لمراقبة وقف إطلاق النار ولكن ذلك الوضع لم يستمر طويلا إذ اندلعت في 4 شباط عام 2012 مواجهات مسلحة بين الطرفين مما أسفر عن قتل العشرات من المدنين والجنود وتشريد الآلاف من الجانبين، وعلى اثر ذلك تم إحالة النزاع من قبل كمبوديا إلى محكمة العدل الدولية لتفسيرها القرار الذي اتخذته عام 1962 بأحقية كمبوديا للمعبد[2] وقد أعربت تايلاند عن طريق نائب رئيس الوزراء سورا يونج في 2 كانون الثاني عام 2013 عن قلقها تجاه قرار المحكمة لاسيما إذا ما كان غير مؤاتٍ لتايلاند ملمحاً بان ذلك سيؤدي إلى إجراءات غير مرغوب فيها من قبل الشعب التايلندي[3] الأمر الذي ينذر باحتمالية كبيرة بقيام نزاع إقليمي في جنوب شرق آسيا في المستقبل القريب. وهناك إلى جانب ذلك النزاع الهندي الصيني الذي من المحتمل إن يؤدي إلى تفاقم التوتر ما بين الطرفين فالبنية التحتية الصينية المتراكمة على طول الحدود شكلت مصدر قلق للهند التي رأت فيها

---

(1) Jmichael Cole، China's Maritime Surveillance Fleet Adds Muscle، www.thediplomat.com.

(2)Panchali Saikia، The Thai- Cambodian Border Dispute From Friction To Fire Mainstream، India، No 27 June 2011، www.mainstream weekly.net.

(3) Thai Foreign Minister Anxious About Cambodian Border Temple Conflict، www.pattaya mail.com.

تهديدا على المدى الطويل لأمنها وعلى اثر ذلك وافقت الحكومة الهندية في حزيران عام 2012 على تخصيص (10) مليارات دولار لدعم برنامج التنمية العسكرية للمناطق الحدودية ويشمل قواعد مقاتلة جديدة ومهابط طائرات وخطط لدفاعات دائمية[1].

أما على الصعيد الدولي فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني إستراتيجية يمتد تنفيذها إلى نهاية هذا العقد وتنطلق من ضرورة (إعادة التوازن) للحفاظ على مصالحها في آسيا من أية تهديدات أمنية قد تقوض وجودها المستقبلي، وقد استندت تلك الإستراتيجية إلى ركيزتين أساسيتين **أولهما** تعزيز الوجود العسكري في القارة،إذ اعتمدت في إستراتيجيتها الجديدة على تفعيل وجودها العسكري في المنطقة وفي القواعد العسكرية في اليابان وكوريا الجنوبية وجوام وجزيرة دييجو جارسيا في المحيط الهندي إلى جانب وجود (28) ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية و (50) ألف جندي أمريكي في اليابان[2]، كما عمدت أيضا إلى عقد اتفاقيتين معهما تهدفان إلى تطوير التعاون بينهما، فالاتفاقية التي عقدتها مع كوريا الجنوبية في عام 2010 يمتد أمد تنفيذها لغاية عام 2015 وتهدف إلى التعاون معها في مجال الفضاء وتقاسم الفضاء الالكتروني والاستخبارات والمعلومات[3]. أما فيما يتعلق بالاتفاقية التي عقدتها مع اليابان في أيلول عام 2012 فيكمن فحواها في تقديم الدعم المالي لأجل إقامة رادار دفاع صاروخي يحميها من أية تهديدات وحاولت وبالاستناد إلى

---

(1) India and China Back At the Table To Resolve Border Dispute،17 Jan 2012 www.the national، ae.

(2) محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(3)U.S Remains Committed To the Security of the Asia Pacific region www.Taipeitimes.com.

الاتفاقية التي وقعتها مع استراليا في نيسان عام 2011 إلى إرسال المزيد من القوات إلى شمالها ليبلغ العدد (2500) جندي أمريكي بحلول عام 2016، كما أجرت مفاوضات جادة لنشر سفن حربية تابعة لسلاح البحرية في سنغافورة[1] وقد تحقق لها النجاح في تلك المفاوضات لاسيما بعد أن سمح لها بنشر ما يصل إلى أربع سفن متتالية ساحلية مهمتها إجراء تدريبات وللرد على أية تحديات تواجهها[2] كما تسعى أيضا إلى تعميق علاقاتها مع الفلبين لاسيما في مجال السماح لها بتيسير دوريات بحرية انطلاقا من أنها تحتوي على (600) جندي من العمليات الخاصة يقومون بدور استشاري تدريبي لفائدة القوات المحلية منذ عام 2002، أما **الركيزة الثانية** فتنطوي على توسيع التحالف العسكري الإقليمي عن طريق تقوية الاختراق للمجال الحيوي الصيني بتوسيع نطاق التحالف الإقليمي ليشمل دولاً جديدة فضلا عن الحلفاء التقليدين لها مع زيادة صادرات الأسلحة لدول المنطقة، وبموجب ذلك شرعت في توثيق التعاون العسكري مع فيتنام، إذ انه منذ عام 2009 بدأت فيتنام في استقبال البوارج البحرية الأمريكية لموانئها في بعثات تدريبية وللقيام بعمليات إصلاح السفن الحربية لدعم قدرتها على مواجهة الأنشطة الصينية في الجزر المتنازع عليها وتصاعدت وتيرة التعاون باستضافة فيتنام لمناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي خلال عام 2010، وفي إطار الإستراتيجية ذاتها حاولت استعادة العلاقات تدريجياً مع ميانمار "الحليف التقليدي للصين في منطقة جنوب شرق آسيا" والتي بدأت بزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلنتون) إليها في تشرين الثاني عام 2011 لأول مرة منذ إعلان الحكم العسكري وفرض العقوبات

(1) محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص 92-93.

(2)Loen E Panetta، America's Pacific Rebalance www.project-sydicate.org.

الأمريكية عليها، إذ طرحت إمكانية رفع العقوبات عنها والقيام بمبادرات مستقبلية لتعزيز الشراكة في حال الاستمرار في عمليات الإصلاح الديمقراطي، وفي السياق نفسه بدأت في تكوين نواة لتحالف إقليمي جديد مناوئ للصين وذلك بالدخول في حوار استراتيجي ثلاثي مكون منها ومن اليابان والهند في كانون الأول عام 2011، ومن غير المستعبد أن تبدأ بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلا ليصبح نظيراً أسيوياً لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا ويستدل على هذا التوجه المناوئ للصين قيامها بما لا يقل عن (300) مناورة بحرية كبرى في العام الماضي بمشاركة دول الإقليم كان من أهمها التدريبات العسكرية في خان كويست بمنغوليا على الحدود الشمالية للصين بمشاركة كندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهو ما عد تحدياً مباشرا للصين في محيطها الإقليمي، أما التحدي الأبرز فيتمثل في موافقتها على صفقات التسلح لتايوان بقيمة (12) مليار دولار تقريبا[1].

**ثالثا: في المجال العسكري**

على الصعيد الإقليمي فمن المعلوم إن كلا من الصين واليابان والهند لا يخفون تطلعاتهم إلى تولي مراكز مهمة وفعالة في آسيا لاسيما إنهم يملكون ما يمكنهم من تعزيز هذه التطلعات، ولذلك وادراكاً منهم بأهمية التفاهم امنياً وعسكرياً فيما بينهم وبالشكل الذي يمنع من حدوث أية احتكاكات أو مغامرات عسكرية يمكن أن تؤثر سلباً على رغبتهم في الشراكة سعى الجميع إلى

(1) محمد عبدالله يونس، مصدر سبق ذكره، ص92.

طمأنة بعضهم وجيرانهم[1] من خلال الدخول معهم في اتفاقيات عسكرية القصد منها تعزيز التعاون العسكري والأمني.

وانطلاقا من ذلك وقعت الصين مع كازاخستان في عام 2002 اتفاقية للتعاون العسكري حصلت بموجبها كازاخستان على العديد من المساعدات التكنولوجية العسكرية ومعدات الاتصال والنقل كسيارات الجيب العسكرية، وفي عام 2008 أجرى البلدان عدة عمليات مشتركة ضد الاتجار بالمخدرات، وبادرت الصين أيضا إلى تقديم المساعدة العسكرية لتركمانستان على اثر اللقاء الذي جمع بين وزراء دفاعهما في عام 2007 تمثلت بتجهيز الجيش بالمعدات، وزياً رسمياً للضباط والجنود، وتقديم (3) ملايين دولار إليها لتلبية ما تحتاجه من احتياجات عسكرية أخرى، وفي السياق نفسه وقعت الصين مع طاجكستان في عام 2005 على عدة وثائق للتعاون العسكري يتضمن بعضها تبادل المعلومات الاستخباراتية في مجالات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ولتعزيز تعاونها لجأت الصين إلى تقديم المساعدات العسكرية لها كتعهدها في نيسان عام 2009 بتقديم (1,5) مليون دولار لها بقصد تطوير قواتها المسلحة، وقدمت الصين أيضا مساعدات عسكرية لكل من قرقيزستان والتي قدرت بـ(1,2) مليون دولار على اثر الاتفاقية التي وقعها الطرفان عام 2002، وكذلك أوزبكستان بموجب الاتفاقية التي تم توقيعها فيما بينهما عام 2009 وبموجبها قدمت الصين (3,7) مليون دولار إلى أوزبكستان لتجهيز المعابر الحدودية وتعزيز معداتها العسكرية ويشير العديد من المراقبين بالاستناد

(1) أركان محمود احمد اسود، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012، ص 169.

إلى ما تقدم إلى انه في المستقبل القريب سوف نشهد استمرارية للتعاون العسكري ما بين الصين ودول آسيا الوسطى[1].

ولم يقتصر توجه الصين فقط إلى آسيا الوسطى بل توجهت أنظارها أيضا إلى جنوب شرق آسيا، ففي عام 2001 توصل كل من الصين وتايلاند إلى الاتفاق على آلية سياسية لتعزيز التعاون العسكري بينهما تشمل أربعة مجالات رئيسة، **أولاً** احترام التدريبات العسكرية لكل منهما، **وثانياً** استئناف مبيعات الأسلحة الصينية إلى تايلاند، **وثالثاً** التبادل التعليمي "فيما يتعلق بالشؤون العسكرية"، **ورابعاً** الجمع بين التدريب والمناورات، وبموجب تلك الآلية حضر مراقبون من جيش الصين واطلعوا على المناورات والتدريبات التي تجري بين تايلاند والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اشترت تايلاند العديد من المقاتلات والمدرعات الصينية، وفي أواخر عام 2005 بدأ الجيش الصيني بإزالة الألغام الأرضية في إطار برنامج تدريبي لهيئة الطرق والمواصلات على طول حدودها مع كمبوديا، كما قامت القوات البحرية التايلاندية الصينية بممارسة بحرية مشتركة هي الأولى من نوعها أطلق عليها (الصين وتايلاند الصداقة 2005)، وفي 28 أيار عام 2007 وقع الطرفان على وثيقة عدت خطة مشتركة بينهما هدفها تعزيز التعاون الثنائي بينهما، إذ تناول الجزء الثاني منها التعاون العسكري وبموجبه دعا الجانبان إلى مواصلة الحوار وتبادل الزيارات العسكرية، وضرورة إجراء مناورات عسكرية مشتركة تركز على مكافحة التهديدات الأمنية التقليدية، وتشجيع مزيد من التعاون في مجالات التدريب العسكري

---

(1)Sebastien Peyrouse، Military Cooperation Between China and Central Asia: Breakthrough limits and Prospects، www.Jamestown.org.

والدعم اللوجستي[1]، هذا وقد شاركت قوات المشاة البحرية الصينية والتايلندية في عملية مشتركة في منطقة خليج تايلاند وكذلك في مقاطعة قوانفدونغ أطلق عليها (المغوار الأزرق 2012) استهدفتا من خلالها مكافحة الإرهاب[2]، وضمن السياق نفسه تم توسيع التعاون في جميع المجالات بين الصين وفيتنام منذ عام 1990، وفي شباط عام 1999 رفع قادة الدولتين شعار (جارتان صديقتان) والاتجاه في التعاون الشامل إلى المستقبل وقد توج ذلك التعاون بموافقتهما على بناء شراكة شاملة في التعاون الاستراتيجي في أيار عام 2008 وبهذا لجأ الطرفان إلى التوقيع على العديد من الوثائق المهمة بما في ذلك بروتوكول تعاون بين وزارتي الدفاع واتفاقيات لتسيير دوريات مشتركة في خليج تونكين ولتعزيز التعاون بين وزارتي الحدود والدفاع لتدريب الموظفين العسكريين، وبموجب تلك الاتفاقيات قامت قوات حرس حدود الطرفين بـ(10) دوريات برية مشتركة في حين نظمت القوات البحرية (13) دورية مشتركة وتمرينين بحريين، ومنذ عام 2009 نفذ الجانبان تبادلا للضباط الشباب، وفي عام 2010 أرسلت الصين وفدا من المستشارين العسكريين الصينيين السابقين إلى فيتنام للاستفادة من خبراتهم، كما شهد العام نفسه تنظيم حوار على مستوى وزاري يقوم على أساس الأخوة والصداقة. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن تم تنظيم ثلاثة حوارات اتسمت بالتوافق على تعزيز التعاون الدفاعي وهو ما سيسهم في تعزيز التفاهم

---

(1) Ian Storey، China and Thailand: Enhancing Military- Security Ties in the 21th Century، www.Jamcstown.orgh.

(2) Ian Storey، From Strength To Strength Military Exercises Bolster Sino. Thai Relations، www.Jamestown.org.

والثقة السياسية بينهما[1]، واستمراراً لسياستها لجأت الصين أيضا إلى تعزيز التعاون العسكري مع اندونيسيا، وعدَّ عام 2011 نقطة الانطلاق لتحقيقه إذ تم إجراء تدريبات مشتركة بين القوات الخاصة الاندونيسية والقوات الخاصة الصينية[2] كما دخل الطرفان في محادثات في 5 تموز عام 2012 بشأن مساعدة اندونيسيا على إنتاج الصواريخ المضادة للسفن (C.750) لأجل تحقيق استقلاليتها في مجال التسلح وتعزيز التنمية التعاونية بشأن برامج الصواريخ في المستقبل[3]، إلى جانب ما تقدم فقد أعربت الحكومة الصينية عن أملها في تعزيز التعاون العسكري المستقبلي مع اندونيسيا[4] وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الاحتمالات المستقبلية تميل إلى استمرارية توظيف العامل العسكري من قبل الصين لتحسين علاقتها مع دول جنوب شرق آسيا رغبة منها في طمأنتها وإشاعة الاستقرار في المنطقة. كما يوجد إدراك لدى الصين بضرورة التفاهم والتنسيق مع اليابان مستقبلا لتحقيق طموحاتها الإقليمية منعاً لحدوث أي سوء فهم يؤدي إلى صدمات ملحة لا يعرف نتائجها، أما اليابان فستسعى إلى التفاهم عسكريا مع الصين وذلك بناء على اعتقاد سائد بين القيادات اليابانية مفاده إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنهكتها أعباء الزعامة الدولية وان ظروفها الاقتصادية الداخلية غير مؤاتية مما سيجعلها تتخلى عن المنطقة ويرى كثير من هؤلاء الزعماء إن احتمالية تخليها عن المنطقة سيعيد شبح العداوات القديمة

---

(1) Defense Cooperation is ADriving Force For Development of Vietnam China Friendly، Lies Lalkviethnam.com.

(2)China Hoping Military Cooperation With RT To Increase in Future، www.antaran now.com

(3) China Indonesia Expand Military Cooperation،defense-update.com

(4) China Hoping، Op..Cit.

ويزيد من احتمالات نشوب الصراع المسلح الذي قد تنزلق إليه اليابان أو الصين أو كلاهما، وتحسبا لتحقق هذه الشكوك ستعمل الصين واليابان في المستقبل القريب على تقريب وجهات النظر حول المسائل الأمنية والعسكرية وبالشكل الذي يحقق مصالح الطرفين[1].

أما الهند فقد دخلت في اتفاقيات ثنائية للتعاون الدفاعي مع ماليزيا وفيتنام وسنغافورة ولاوس واندونيسيا، والى جانب ذلك تقوم بتقديم المساعدات للقوات المسلحة الميانمارية والتايلاندية[2] وفي الوقت نفسه يوجد هناك احتمال كبير في نمو وتعمق العلاقات الدفاعية فيما بينهم في المستقبل القريب رغبة من دول جنوب شرق آسيا في تأمين مصالحها الأمنية والدبلوماسية بوصفها وسيلة للتحوط ضد احتمالات انخفاض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[3] ولحماية ممراتها البحرية. كما لجأت الهند إلى تحسين علاقاتها مع الصين منذ العقد الماضي وبدأت تحديداً في عام 2004 مع زيارة وزير الدفاع الهندي السابق (جرج فرنانديز) للصين إذ أسست تلك الزيارة الأرضية الجديدة لتطوير العلاقات العسكرية بين الصين والهند ومهدت الطريق لمناورة البحث والإنقاذ المشتركة بين سلاحي البحرية الصيني والهندي في تشرين الثاني من العام نفسه، وبدوره زار وزير الدفاع الصيني الهند في آذار عام 2004، كما تعهد الطرفان خلال المحادثات التي جرت بينهما في بكين في كانون الأول عام 2006 على

---

(1) أركان محمود احمد، مصدر سبق ذكره، ص169.

(2)Asif Ahmed، India- Asean Relation in 21st Century Strategic Implication For India Analysis، www.eurasiareview.com.

(3)Bilveer Singn، South Asia- India Defense- Relation in the Changing Regional Security Lands cape، www.defence.pk.

توسيع التبادل الفني والتكنولوجي بين قواتهما المسلحة[1]، وبـادر الطرفـان بتأسـيس منتـدى حـوار الـدفاع السـنوي (ADD) لإضـفاء الطـابع المؤسـسي عـلى التبـادلات العسكرية والزيارات الحاصلة فيما بيـنهما، وتـم حـدوث عـدة تـدريبات بحريـة بـين الطرفين مـن(2005- 2007) وعقـد تمرينـات بـين الجيشـين  في عـامي 2007 و 2008، وعلى الرغم مما طرأ من فتـور في العلاقـات خـلال عـامي (2009، 2010) إلا أنهـا مـا لبثـت أن عـادت بـدخول عـام 2011 عـلى اثـر (الاجـتماع الرابـع ADD)، إذ توصـل الطرفان إلى ضرورة استئناف التـدريبات العسـكرية الثنائيـة وتعزيـز التعـاون الأمنـي البحري وإجراء تبادلات رسمية رفيعة المستوى انطلاقا من قنـاعتهما بضرورة التعـاون والابتعاد عن العداوات القديمة، وبناء عليه فالاحتمالات المستقبلية تشير إلى اتجاههما نحو تعزيز التعاون العسكري والأمني لاسيما بعـد إدراك مزايـاه مقارنـة مـع حـدوث نزاع وما قد يولده من ضرر للنمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني[2].

أما على الصعيد الدولي فـيلاحظ أن القـادة السياسـيين الأمـريكيين ينكـرون أن تكون وظيفة الجيش الأمريكي في منطقة آسـيا الباسـفيك احتـواء الصـين، وان الغـرض منه حماية التجارة المنقولة عبر الطرق البحرية المهمة ويسعون دائماً إلى طمأنة الصين وذلـك بالترحيـب بهـا بوصـفها دولـة قويـة ومزدهـرة لهـا دور بنـاء في تعزيـز الأمـن الإقليمي[3].

---

(1) أركان محمود احمد، مصدر سبق ذكره،ص ص169-170.

(2) Indo- China Military Relation: the Present and the Future، www .defenceinfo.com.

(3) Pentagon Pre Paves To Contain China By 2017، www.hurriyeted news.com.

ومما تقدم يمكن القول إن تلك الاتفاقيات سوف تساهم في تعزيز التعاون والثقة بين العديد من الدول الآسيوية المهمة مما سينعكس إيجاباً على استمرارية وجود المنظومات الإقليمية ناهيك عن زيادة فاعليتها في تحقيق أهدافها، وعلى الرغم من الفرص المتاحة لتحقيق ذلك المشهد في المجال العسكري إلا انه بالمقابل هناك عدد من الكوابح تقف في سبيل تحققه وتتمثل بوجود حالة من عدم الثقة بين الدول الآسيوية ستدفعها في المستقبل القريب لزيادة نفقاتها العسكرية، ومرد تلك الحالة يعود **أولا** إلى وجود نزاعات إقليمية "وتحديدا مائية" بين بعض دول إقليم آسيا الباسفيك كالصراع على بحر الصين الجنوبي إذ سيشكل حافزاً مهما لكل من الصين ودول جنوب شرق آسيا لدعم برامجها العسكرية المستقبلية، ففيما يتعلق بالصين تشير التقديرات إلى انه ستطرأ زيادة على ميزانيتها العسكرية تصل إلى نحو (238) بليون دولار بحلول عام 2015[1] وتطمح إلى تطوير طائرات مقاتلة من الجيل الخامس شبيهة بمقاتلة (FE22) و (F25) الأمريكية وتطوير طائرات نقل عسكرية للمعدات الأرضية كطائرات (C-17) الأمريكية[2]. أما دول جنوب شرق آسيا فقد أشارت توقعات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى احتمالية ارتفاع نفقاتها العسكرية من (25,4) مليار دولار في عام 2011 إلى (40) مليار دولار عام 2016، وسوف تصبح المنطقة واحدة من اكبر أسواق الدفاع في العالم خلال السنوات المقبلة الأمر الذي دفع العديد من المراقبين إلى القول إن المنطقة على حافة سباق تسلح محتمل فماليزيا وضعت برنامجاً عسكرياً مستقبليا طموحاً يقوم على زيادة نفقاتها الدفاعية بنسبة (48%) بحلول 2015 والتوسع في الأسطول البحري ودعم الصناعة الدفاعية.

(1)Will China Really Double Its Military Budget By 2015? www.net work 54.com.

(2) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص160.

أما اندونيسيا فقد تعهدت بزيادة نفقاتها الدفاعية بنسبة (1,5%) بحلول عـام 2014 وزيادة الاستثمار في السلاح البحري وشراء اثنين أو أكثر من المنصـات لتعزيـز قـدراتها الدفاعية الساحلية كما وضعت خططاً طموحة لسلاحها الجـوي، أمـا فيتنـام والفلبـين فلديهما ايضاً برامج طموحة لتطوير قواتهما البحرية خلال المسـتقبل القريـب[1]، أمـا **ثانيا** فقد تؤثر المنافسة الإقليمية بـين الـدول الآسـيوية الكـبرى وتـدفعها إلى تحـديث برامجهـا العسـكرية المسـتقبلية لاسـيما بعـد تحـديث الصـين لبرنامجهـا العسـكري المستقبلي كما هـو الحـال مـع اليابـان إذ أصـدرت في عـام 2010 القواعـد الإرشـادية لبرنامج الدفاع الوطني لعام 2011 وما بعده لمدة عشر سنوات وبرنـامج الـدفاع عـلى المدى المتوسط (2011-2015) تضمنت الأولى أسس الأمن الياباني والبيئة المحيطة بهـا وقواعد الدفاع في المستقبل والقواعد الأساسية لتعظيم قدرات الدفاع أما الثانية فمـن بين ما تضمنته مراجعة تشكيلات قوات الـدفاع الذاتيـة وزيـادة القـدرات العسـكرية والإنفاق العسكري[2] في حين تعهدت الهند بزيادة حجم إنفاقها العسكري خلال هـذا العقد إلى (200) مليار دولار يذهب نصفها لسلاح الجو الهندي (IAF)[3] والى جانـب ذلك تعتزم توسيع انتشارها في المحيط الهندي عن طريق تطوير ناقلاتها البحرية.

أما على الصعيد الدولي فسيكون للولايات المتحدة الأمريكية دور رئيس في تأجيج سـباق التسـلح في آسـيا في المسـتقبل القريـب انطلاقـاً مـن فحـوى

---

(1) Claire Taylor، Military Balance in Southeast Asia، Research Paper، United kingdom، Parliament، No 79،14 December 2011، p.p 1-10.

(2) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص163.

(3) India To Spend $200 By Defense By 2020، www.pakistan talk.com

إستراتيجية الدفاع الجديدة التي أطلقها الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) والتـي ترمـي إلى تحول التركيز من العراق وأفغانسـتان إلى المحـيط الهـادي لغـرض درء التهديـدات المتزايدة من الصين، وبموجـب ذلـك بـدأت بـالتخطيط بوضـع (60%) مـن الأسـطول البحري الأمـريكي في المحـيط الهـادي بحلـول عـام 2020 مـع إعطـاء الأولويـة بإيفـاد الأحدث والأكـثر تطـوراً تكنولوجيـاً بمـا في ذلـك الغواصـات مـن الفئـة الخامسـة مـن مقاتلات (F22) و (F35) و(P8)، وطائرات للـدوريات البحريـة والحـرب الالكترونيـة وتعزيز قدرات الاتصالات وتحسين نوعية الصواريخ[1]، كما إنها تنوي نشر ثلاثة أنـواع من الطائرات الحربية الشبح وعدد من المقاتلات النفاثـة التـي لا يرصـدها الـرادار في القواعد الواقعـة بـالقرب مـن الصـين[2]والى جانـب مـا تقـدم فقـد وضـعت البحريـة الأمريكية عدة مقترحات بضرورة إيفاد مجموعة من السفن المجهـزة بالنظـام المضـاد للصواريخ إلى إقليم آسيا الباسفيك في موعد لا يتجاوز عام 2018 [3].

وفي ضـوء مـا تقـدم يمكـن القـول بـان إمكانيـة تحقيـق هـذا المشـهد في المستقبل القريب ستكون كبيرة على الرغم مما طرح من كوابح قد تقف عائقاً في سبيل تحققه، ولإثبات تلك الإمكانية يمكن الاستناد إلى المتغير الاقتصادي بوصـفه المتغير الأبرز الذي سيقود ذلك المشهد سواء عـلى المسـتوى الإقليمـي أو الـدولي، وبقدر تعلق الأمر بالمستوى الإقليمي يلاحظ أن النمو الاقتصادي المتزايـد للقـارة الآسـيوية سـيولد حـافزاً لـدفع دولهـا للانـدماج والتكامـل في إطـار المنظومـات الإقليمية لغرض المحافظة على استمرارية ذلك الصعود والتصدي لأيـة تهديـدات

---

(1) America's Pacific، Op،Cit.

(2)Pentagon Prepares، Op، Cit.

(3) U.S Missile Defense Push in Asia Seen As Response To North Korea، China 23 Aug2012 www.nti.org.

قد تهز ذلك النمو كالأزمات المالية أو التغيرات الناجمة عن استهلاك الطاقة مما سيمنحها ثقلاً على الصعيد العالمي وسينتج عن ذلك رغبة آسيوية بعدم الدخول في أي نزاع إقليمي يزعزع ذلك النمو حتى وان كان لدى العديد من دولها برامج عسكرية مستقبلية إذ ستحاول قدر الإمكان تلافي حدوث ذلك الأمر من خلال تفعيل البرامج المستقبلية للمنظومات الأمنية، أما على المستوى الدولي فسيساهم تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنظومات الإقليمية ومحاولة إقامة شراكات اقتصادية مع دولها إلى دفع العديد من الدول الآسيوية لمواجهة ذلك اقتصادياً من خلال تعزيز اندماجها وتكاملها الاقتصادي ضمن إطار المنظومات الإقليمية أيضا وكل ما تقدم سيسهم في تعزيز فاعلية ادوار منظومات التعاون الإقليمي في المستقبل القريب.

## المبحث الثاني

## مشهد تغير أدوار منظومات التعاون الإقليمي من الطابع العلاجي إلى الطابع الوقائي

ينطلق هذا المشهد من انه خلال المستقبل المتوسط ستشهد قارة آسيا ظهور منظومات إقليمية جديدة تتخذ أدوارها الطابع الوقائي المائل إلى التخصص في الوقاية في جانب واحد.

ويوجد هناك عدد من الفرص أو العوامل الداعمة لتحقيق هذا المشهد يمكن إيرادها وعلى النحو الأتي:

**اولاً: في المجال الاقتصادي**

إقليمياً تشير الاحتمالات المستقبلية انه خلال المستقبل المتوسط ستشهد معظم الاقتصادات الإقليمية الآسيوية نمواً اقتصادياً كبيراً يؤهل القارة الآسيوية لاعتلاء المرتبة الأولى على الصعيد العالمي من الناحية الاقتصادية، ويطلق على تلك الاقتصادات مصطلح (آسيا النامية) وتتكون من (الصين، هونغ كونغ، الهند، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سنغافورة، تايبيه الصينية، تايلاند، فيتنام) إذ ستلحق بها مجموعة من التطورات تضعها في خانة أولى اقتصادات القارة منها نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من (2021-2030) بنسبة تفوق اقتصادات آسيا الأخرى، ومما سيعزز من ذلك النمو ويقويه هو ارتفاع إنتاجية العامل الإجمالي الذي يعد المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي لاسيما الصين إذ يتوقع أن تبقى معدلات نمو إنتاجية عاملها

الإجمالي مرتفعة تشاركها في ذلك اقتصادات هونغ كونغ وتايبيه الصينية [1]، ينظر الجدول رقم (18) وكذلك نمو التجارة البينية فيما بينها [2]، ينظر الجدول رقم (19)، فضلا عن تحولها إلى وجهة مهمة للاستثمارات لاسيما إذا ما علمنا بأنها سوف تنتقل إلى مرحلة أكثر تقدماً وهي إنتاج المنتجات العالية ذات القيمة المضافة وتوظيف مزيد من العمالة في القطاعات المتداولة ورفع أجورها الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية ومن ثم تحسين مستويات المعيشة، فضلا عن انتقال مركز التفوق العلمي والتكنولوجي إلى آسيا النامية وتحديداً (الصين والهند) إذ ستستحوذان على حوالي (20%) من التقدم في مجال البحث والتطوير على مستوى العالم بحلول عام 2025 كما إنها ستسعى وبصورة جادة للحصول على اكبر قدر ممكن من المعرفة ونستدل على ذلك بالتقديرات التي تشير إلى ارتفاع أعداد الطلبة الصينيين والهنود الموفدين إلى الخارج بحلول 2025 إذ يقدر عددهم بـ (645000) و (300000) على التوالي[3].

(1) Jong- whale and Kiseok Hong، Economic Growth in Asia Determinants and Prospects، Working Paper، Philippines، Asian Development Band، No 220، September 2010 pp 17-18.

(2) Long-Term Projections of Asian GDP and Trade، Philippines، Asian Development Bank، 2011، p 11.

(3) The World in 2025 Rising Asia and Social Ecological Transition، Luxembourg، European Commission، 2009، pp 10-12.

**الجدول رقم (18)**

**الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات آسيا النامية ونسبة مشاركة القوى العاملة وعدد سكانها ومعدل عمر السكان العاملين خلال المدة من 2021-2030/ نسبة مئوية، مليار نسمة**

| الاقتصادات | الناتج المحلي الإجمالي | نسبة مشاركة القوى العاملة | معدل عمر السكان العاملين (سن العمل) | عدد سكانها |
|---|---|---|---|---|
| الصين | 5,0 | 83,4 | 69,4 | 1,426,1 |
| هونغ كونغ | 2,8 | 71,9 | 60,2 | 8,6 |
| الهند | 4,3 | 64,1 | 67,4 | 1,480,2 |
| اندونيسيا | 4,1 | 78,0 | 67,3 | 2,276,3 |
| كوريا | 3,4 | 70,8 | 66,1 | 52,5 |
| ماليزيا | 4,8 | 78,0 | 62,1 | 35,8 |
| باكستان | 6,3 | 71,1 | 65,4 | 223,6 |
| فلبين | 5,5 | 77,4 | 73,4 | 119,3 |
| سنغافورة | 3,3 | 94,3 | 55,7 | 6,0 |
| تايبيه الصينية | 2,5 | 65,6 | 68,2 | 23,4 |
| تايلاند | 3,6 | 78,1 | 65,2 | 75,0 |
| فيتنام | 3,7 | 77,0 | 70,3 | 101,2 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**Long-Term Projections of Asian GDP and Trade، Philippines، Asian Development Bank، 2011، pp 8-10**

**الجدول رقم (19)**

**التجارة البينية بين اقتصادات آسيا النامية من 2021-2030/ نسبة مئوية**

| الاقتصادات | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| الصين | 58,5 | 48,5 |
| هونغ كونغ | 70,7 | 92,6 |
| الهند | 65,6 | 46,2 |
| اندونيسيا | 87,7 | 69,2 |
| كوريا | 67,2 | 56,9 |
| ماليزيا | 66,5 | 66,4 |
| باكستان | 49,1 | 62,0 |
| فلبين | 76,8 | 73,8 |
| سنغافورة | 85,0 | 74,2 |
| تايبيه الصينية | 63,4 | 68,2 |
| تايلاند | 77,1 | 72,2 |
| فيتنام | 71,3 | 84,0 |

المصدر:

**Long-Term Projections of Asian GDP and Trade، Philippines، Asian Development Bank، 2011، p. 11**

وبما إن تقدم القارة سيقاس بمدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، لذا ستكثف الدول الآسيوية جهودها للتعاون من اجل الوصول إلى أعلى مراحل ذلك التقدم، وسيتم ذلك من خلال إقامة منظومات إقليمية تهتم حصراً بالتعاون في مجال الحصول على تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والنانو تكنولوجي.

وتميل الاحتمالات المستقبلية أيضاً للإشارة إلى النمو الديموغرافي السريع وما سيصاحبه من تغيرات إيجابية تصب في صالح تنمية صعودها الاقتصادي، كزيادة نسبة العاملين وما يترتب عليه من ارتفاع مشاركة القوى العاملة، وتوسيع الطبقة المتوسطة ونمو الأسواق الاستهلاكية في آسيا، إذ تشير التوقعات إلى أنها ستكون موطناً للفئة المتوسطة الأسرع نمواً ذات الأسواق الاستهلاكية المهيمنة بحلول عام 2030، كما وأكدت إحدى الدراسات على أن إقليم آسيا الباسفيك سيشهد زيادة في طبقته الوسطى وبنسبة (2,5) مليار نسمة مما سيؤهله أن يمثل حوالي (60%) من استهلاك الطبقة الوسطى العالمية (في نفس العام المذكور آنفاً)[1]. وللحفاظ على استمرارية صعود القارة اقتصادياً ولغرض تفادي حدوث أية تغيرات تنعكس على ذلك النمو بالسلب ستسعى الدول الآسيوية إلى إنشاء منظومات إقليمية مهمتها إتباع إجراءات وقائية تمكنها من الوقاية من أية أزمات تواجهها وتعرقل صعودها ومن منطلق ما تقدم سيتم إنشاء منظومات إقليمية ذات طابع اقتصادي:

**أولاً:** تختص بالجانب المالي حصراً إذ ستستهدف اتخاذ إجراءات وقائية تهدف إلى منع حدوث أية أزمات مالية ومنها إصدار عملة أسيوية موحدة تحمي من خلالها القارة من أية تقلبات مالية حاصلة خارجها مما سيضاعف من تكاملها وسيمنحها وزناً اكبر على المستوى المالي[2].

**ثانياً:** تختص بالوقاية من التأثيرات الناجمة عن استهلاك الطاقة كاللجوء إلى نشر الابتكارات التكنولوجية التي تساعد على التقاط الكاربون وتخزينه في

---

(1) Asia Will Continue Trade Forming the Region and Global. http://asiancentury.dpmc.gov.an.

(2)Golbal Trends 2025 A Transformed World، United States، The National Intelligence Council، November 2008، pp 82-83.

جميع القطاعات[1] وإزالة الدعم عن الوقود الاحفوري والانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المنخفضة لثنائي اوكسيد الكاربون وتصميم ونشر التكنولوجيا المتعلقة بذلك وتقديم حوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة والتحول في عبء الضرائب من السلع الاقتصادية "على سبيل المثال الدخل" إلى الأضرار العامة "الانبعاثات" والحد من ملوثات الهواء كتحديد وسائل النقل والإشراف على الزراعة والغابات واعتماد السياسات التي تعزز تجنب النفايات والحد من إنتاج واستخدام المواد الكيميائية الخطرة[2].

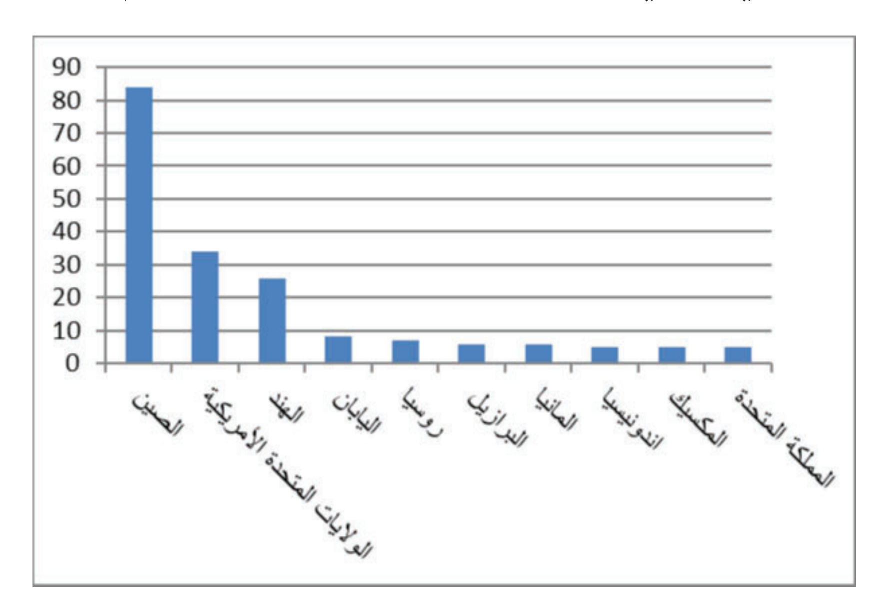
أما على الصعيد الدولي فتشير أغلبية التوقعات إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية أمام الصعود الآسيوي وبالأخص الصيني، إذ ستشهد الصين بحلول عام 2030 نمواً اقتصادياً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ (83,778) مليون دولار بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قدر نسبة نموها (25,942) مليون دولار "ينظر الشكل رقم(5)".

(1) Ray Hammond، The World in 2030، Itxaropean "Spain"، Yago، 2007، p133.

(2) Policies and Practices For Low-Carbon Green Growth in Asia، Philippines، Asian development Bank Institute، 2012، pp 30-35.

**الشكل رقم (5)**

**الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول آسيا بالمقارنة مع دول أخرى لعام 2030**




**المصدر:**

**The 10 Largest Economies in 2030، www. I look for wardto.com**

وبناء على ما تقدم فسوف تتضاعف حصة آسيا في المساهمة في النـاتج المحـلي الإجمالي العالمي مما سيؤهلها لقيادة الاقتصاد العـالمي[1] ينظـر الشـكل رقـم (6) كـما ستتضاعف أيضاً حصتها في التجارة العالمية ينظر الجدول رقم (20).

---

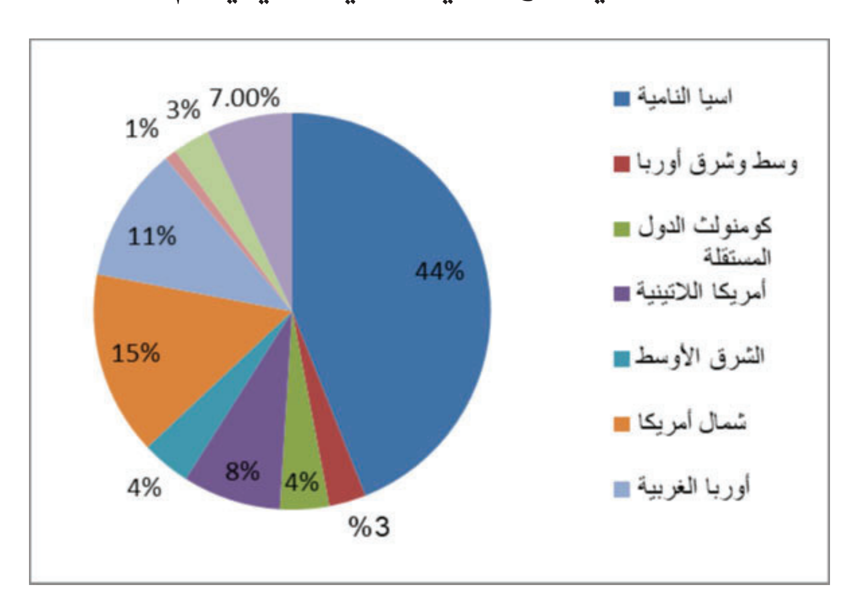
(1) Strategic Transport Infrastructure Needs To 2030"Main Findings"، OECD، International Futures Programme، 2011، p8.

**للمزيد من التفاصيل ينظر:**

Kym Anderson and AnnaStrutt، Agriculture and Food Security in Asia By 2030، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 368، July 2012، p 9.

**الشكل رقم (6)**

**مساهمة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2030**




**المصدر:**

**Barry Hughes، Booming Asian Economies the Coming Decades، Australia، Industry Group، 2011، p3.**

**الجدول (20)**

**مقارنة بين مساهمة دول وأقاليم آسيا في الصادرات والواردات من السلع والخدمات العالمية مع غيرها من الدول أو الأقاليم الفرعية لعام 2030**

| الدول أو الأقاليم الفرعية | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| أوربا الغربية | 26,1 | 31,0 |
| شرق أوربا | 3,9 | 3,7 |
| الولايات المتحدة الأمريكية وكندا | 10,8 | 18,0 |
| استراليا ونيوزيلندا | 1,3 | 1,5 |
| اليابان | 2,5 | 4,4 |
| الصين | 19,6 | 12,1 |
| جنوب شرق آسيا | 8,2 | 6,8 |
| جزر المحيط الهادئ | 0,1 | 0,1 |
| بقية شرق آسيا | 6,9 | 5,7 |
| جنوب آسيا | 4,4 | 3,9 |
| آسيا الوسطى | 0,6 | 0,5 |
| أمريكا اللاتينية | 6,6 | 5,4 |
| الشرق الأوسط وإفريقيا | 8,8 | 7,1 |

**الجدول من إعداد الباحثة وبالاستناد إلى:**

**Kim Anderson and Anna Strutt، Asia's Changing Role in World Trade: Prospects For South - South Trade Growth to 2030، Working Paper، Philippines، Asian Development Bank، No 264، July 2011، p. 6.**

ولا بد لنا من الإشارة بأن الصعود الآسيوي سيولد حافزاً للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقتها معها لاسيما أنها ستعد مصدراً مهماً لصادراتها فالتوقعات ترجح أن تنمو الصادرات الأمريكية إلى آسيا باستثناء اليابان خلال المدة من (2021-2030) بنسبة (8%) سنوياً[1]. ومن المتوقع أن تتضاعف صادراتها إلى الصين بحوالي ثلاثة أضعاف حجمها الحالي خلال المدة المذكورة [2] أما الهند فستصل إلى (10%) وفيتنام (16%) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى (7%) خلال المدة نفسها [3].

وعلى الرغم من الفرص التي قدمت لدعم ذلك المشهد في المجال الاقتصادي إلا انه بالمقابل توجد هناك كوابح عدة تقف عقبة أمام هذا المجال، وتنطوي على احتمالات تعرضها لصدمات في أسواقها المالية ناتجة عن الطفرة في رؤوس الأموال وإقبال المستثمرين عليها الأمر الذي قد يؤدي إلى تعرض اقتصادها إلى الإنهاك، فضلاً عما سيتولد عن النمو الديموغرافي المتزايد في القارة من آثار سلبية تؤثر في نموها الاقتصادي وتتمثل بقلة فرص العمل وارتفاع البطالة، فعلى سبيل المثال قدرت منظمة العمل الدولية أن حوالي (45%) من إجمالي الشباب في آسيا الباسفيك سيكونون عاطلين عن العمل[4] كما إنها ستبقى تعاني من الفقر الناتج عن قلة الاستثمار في البنية التحتية التي تحد من تكاليف النقل وتعزز من اندماج الدول مما سيؤثر سلباً على استدامة نموها.

(1) Steve Minter، U.S Trade Opportunities Ramp Up in India، www.industryweek.com.

(2)Yael Selfin and David Hope، Future of World Trade Top 25 Sea and Air Freight Routes in 2030، Economic Views، March 2011، p.6. www.economics.com.

(3) Steve Minter …. Op. Cit.

(4) I Tuc-Asia Pacific Youth Carter (2011-2015) http://ituc-ap.org.

واستكمالاً لما سبق من الكوابح فستواجه قارة آسيا مشكلة تضاعف احتياجاتها من الطاقة لاسيما دول (الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، ودول جنوب شرق آسيا) مما سيولد فجوة بين العرض والطلب الأمر الذي سيدفعها للبحث عن مصادر جديدة للطاقة، إما من خلال اللجوء إلى استخدام إستراتيجية الهيمنة والسيطرة على الأقاليم الغنية الموجودة في القارة لغرض تأمين إمداداتها منها مما سيؤدي إلى اندلاع صراع إقليمي، أو قد تلجأ إلى معالجة المشكلات المتعلقة بذلك الجانب لاسيما فيما يخص المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية المتعلقة بهما [1].

وتجدر الإشارة إلى الآثار التي ستترتب على الاستخدام الكثيف للطاقة وما ستنتجه من تغيرات مناخية تودي بالصعود الاقتصادي للقارة إذ تشير التقديرات المستقبلية إلى انه سوف تزيد انبعاثات آسيا من الغازات الدفيئة بحلول عام 2030 على (40%) [2] وفي دراسة أخرى تم الإشارة إلى أن إقليم آسيا الباسفيك سيساهم بنحو (45%) من تلك الانبعاثات على المستوى العالمي بحلول عام 2030 [3].

أما على الصعيد الدولي وبما أن مستقبل قوة الولايات المتحدة الأمريكية سيتوقف على مدى نجاحها في توفير المصادر الكامنة من الطاقة لإدامة تقدمها الصناعي والاقتصادي وللتغلب على قلة مخزونها الاحتياطي والاستراتيجي لاسيما بعد تزايد الطلب عليها من قبل كل من الهند الصين اليابان وأوربا،

---

(1) Stephen Jones، Infrastructure Challenges، in East and South Asia، India، Institute of Development Studies، March 2006، pp.14-18.

(2)Policies and Practices…Op Cit. p.6.

(3)World Remains On Un Stain Able Track Despite Hundreds of Internationally Agreed Goals and Objectives. www.unep.org.

وعليه فمن المرجح أن يحصل سباق جديد من اجل السيطرة على الأقاليم الآسيوية ذات الموارد الطبيعية الغنية بالطاقة "غرب آسيا وآسيا الوسطى" مما سيؤدي إلى حدوث صراعات دولية بين الدول المتنافسة[1].

**ثانياً: في المجال الأمني**

على المستوى الإقليمي في هذا المجال تشير الاحتمالات إلى أن الإرهاب سيتلاشى شيئاً فشيئاً خلال المستقبل المتوسط، ولعل ذلك يعود إلى الإجراءات التي ستتخذها الدول الآسيوية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي لمكافحته وإضعافه.

وبقدر تعلق الأمر بالمستوى المحلي ستلجأ إلى تشكيل مجالس يطلق عليها مجالس الأمن (لتضم في عضويتها زعماء العشائر ورؤساء المؤسسات الدينية) محاولة توظيفها للتغلب على الاختلاف الثقافي والديني[2]. منطلقة مما تنطوي عليه القيم والثقافة الآسيوية من احترام للسلطة والتناغم داخل المنظمة والانضباط والرغبة في إخضاع مصالح الفرد للجماعة [3]، كما ستحاول أيضاً الاستفادة من التطور في أساليب تحسين الاتصال كتلك التي طرأت على وسائل الإعلام الاجتماعية أو شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتوتير واستخدامها للتواصل مع الأجيال والشباب والناشطين وأصحاب المصالح

---

(1) روبرت كيوهان، مبني للمجهول "مألات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 404، 2012، ص52.

(2)Terrorism and Ways To Control www.Asian.com.

(3) السيد غانم، دراسة علمية للقيم الآسيوية، في هدى ميتكس "محرراً"، القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2007، ص37.

والمجموعات العرقية والدينية الأمر الذي سيهيئ لتبادل وجهات النظر فيما بينها ومعرفة آرائهم وأفكارهم والاستجابة لبعض منها.

أما على المستوى الإقليمي فقد تم وضع مخططين **أولهما** ينطوي على عقد مؤتمرات إقليمية تضم مؤسسات فكرية وهيئات بحوث وأوساط أكاديمية وصناع سياسات وغيرهم من صانعي القرار الرئيس لأجل تبادل الأفكار والآراء، الأمر الذي سيعزز من بناء الشراكات والثقة وتعزيز تبادل المعلومات أما **ثانيهما** فيقوم على إنشاء مجلس امن إقليمي، يختص بمعالجة القضايا الأمنية على أن تكون شاملة وتتوخى اتخاذ قرارات ملزمة[1]، والجدير بالذكر أن هناك من يرى بأن التطورات التي طرأت في الوقت الحاضر وتحديداً في الشرق الأوسط والمعروفة باسم (الربيع العربي) ستدفع الحركات الانفصالية في المستقبل إلى اللجوء إلى الخيار اللاعنفي لتحقيق أهدافها مستلهمة ذلك من أن الانتفاضات العربية اثبت الشرعية الأخلاقية وإمكانية نجاح الإستراتيجية اللاعنفية[2].

أما فيما يخص النزاعات الإقليمية وتحديداً المائية منها والتي من المحتمل أن تظهر خلال المستقبل المتوسط فستتبلور السياسة الآسيوية تجاهها بتعزيز التعاون الإقليمي وذلك بإنشاء منظومات إقليمية فاعلة تتولى مهمة تعزيز إدارة الموارد المائية العابرة الحدود وتنفيذ المشاريع الرائدة لتحسين تلك الإدارة[3] واستكشاف

(1) Terrorism، Op.Cit.

(2) Patrick Goodenough، U.S. Intelligence Report Says Islamist Terrorism Could End By 2030، 11December 2012 http//cncnews.com.

(3)Central Asia Will Face Water Scarcity Within Two Decades Project Experts، www.neurope،eu.

السبل التي تمكن من تطوير البنية التحتية لتخزين المياه[1] فضلاً عن تعزيز فرص الاستثمار والابتكار التكنولوجي لضمان تأمين أعلى كفاءة إنتاجية لاستخدام المياه وتنقيتها.

ومما سيعزز من استقرار الأوضاع الأمنية في آسيا هو رغبة كلا القوتين الإقليميتين الأبرز خلال المستقبل المتوسط وهما الصين والهند في تعميق علاقتهما التعاونية. فعلى الرغم من أن الصين تعد ثاني اكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية فستعمد إلى تعميق وتوثيق تلك العلاقات ونستدل على ذلك بالتصريح الذي أدلى به الرئيس الصيني السابق (هوجين تاو) بتكامل اقتصاد بلاده بدرجة أوثق مع الاقتصاد الأسيوي مما سيؤدي إلى ظهور نوع جديد من الشراكة يتميز بالمنافع المشتركة والمساندة المتبادلة[2] أما الهند فستعمد هي الأخرى إلى تطوير علاقاتها مع الصين لغرض تطوير قطاعها الزراعي والمصرفي ولحاجتها لمزيد من الاستثمار في العلم والتكنولوجيا من اجل مواصلة نمو اقتصادها المتقدم [3].

أما على الصعيد الدولي فالتوقعات تشير إلى أن النظام الدولي الحالي سيشهد تغيراً خلال المستقبل المتوسط إذ سيتحول من النظام الأحادي القطبية إلى النظام التعددي مع بقاء حالة المنافسة هادئة مما سيؤدي إلى ضعف احتمالية

(1)Water and Food Challenges For South Asia، Srilanka، International Water Management Institute، 2011، p4.

(2) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص147.

(3) Lauren M. Phillips، International Relation in 2030: The Transformative Power of Large Developing Countries، Discussion Paper، Bonn، Deutsches Institute fur EntwicklungspolitikgGmb H.، 2008، pp. 16-18.

قيام صراع فيما بين القوى الرئيسة الفاعلة في النظام ويستند ذلك التوقع على عمق الترابط الاقتصادي لهذه القوى فأوربا والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والهند مترابطة للغاية من خلال شبكة من التمويل والتجارة[1]، إلى جانب ذلك سيصاحب تغير النظام الدولي مجموعة من التحديات تحتاج من القوى الفاعلة فيه توحيد جهودها لتقاسم الأعباء من اجل حلها [2] كتلك المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ ناهيك عن انتشار الإرهاب واحتمالية ظهور أزمات مالية [3].

وعلى الرغم مما تقدم من فرص لتحقيق ذلك المشهد في المجال الأمني إلا أن ذلك لا ينفي وجود كوابح قد تقف عقبة في سبيل تحققه.

ففيما يتعلق بالإرهاب تظهر الاحتمالات المستقبلية إلى انه سوف يتعزز ويزداد وتستند في ذلك على ما سيطرأ من تطورات في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام، وما ستوفره من دعم للحركات الانفصالية سواء عن طريق تعزيز قدراتها على التواصل فيما بينها لاسيما للأقليات المتواجدة في أكثر من دولة ومن ثم توحيد جهودها وأهدافها، أم من خلال كسب الرأي العام إلى جانبها وذلك بإظهار وعرض مظالمها والانتهاكات التي ترتكب بحقها موظفين بذلك شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان الأمر الذي قد يولد ضغوطاً على دولها، ومن المحتمل أن تتطور تلك إلى إجراء آخر كالتدخل من

---

(1) Conference Report Global Conflict Future Trends Challenges: Towards 2030، United Kingdom، Wilton park p.3

(2) Global Trends 2030: Alternative Worlds، United States، The National Intelligence Council، December 2012، pp 47-48.

(3) Global Trends 2030….Op. Cit، pp. 59.

قبل المنظمات العالمية[1]، كما سيشكل انخفاض النمـو الاقتصـادي وارتفـاع مسـتويات البطالة والتضخم والدين الخارجي دافعاً أساسـيا لاسـتمراريته[2]، وانطلاقاً مـما تقـدم فسوف تبقى العديد من دول آسيا تعاني من مشكلة الإرهاب وفي مقدمة هذه الدول فلسطين واليمن وأفغانستان وباكستان [3] وتركيـا ولبنـان وتايلانـد وروسـيا الاتحاديـة والهند[4] وأذربيجان[5].

ومن المشكلات الأخرى التي من المحتمل أن يكون لها تداعيات أمنيـة خطـيرة تزعزع من استقرارها المستقبلي (مشكلة ندرة المياه) أو ما يسـمى (بالإجهـاد المـائي)، فالنمو الاقتصادي وبقطاعاته المختلفة الزراعية منها والصناعية وارتفاع النمو السـكاني المصاحب بزيادة التحضر سيستدعي الضغط على الموارد المائية التي تعاني أساسا مـن الإجهاد[6]. فعلى سبيل المثال تتوقع الأمم المتحدة انـه سيتضـاعف طلـب القـارة عـلى المياه في المستقبل المتوسط لاسيما إقليم آسيا الباسفيك نظراً لوضعها المتقدم بوصـفها مركزاً للإنتاج الصناعي العـالمي ونمـو قطاعاتهـا الفرعيـة وبموجـب ذلـك سـتحتاج إلى كميات كبيرة منه.

وتتمثل ابرز الأنهار التي ستعاني من تلك المشكلة بـ (دجلة، الفرات، السند، الجانج، الميكونغ، الأصفر، اليانغستي، نهر الأردن، نهـر امـور داريـا

---

(1)Kriengsak Chareon Wongsak، The Future Society of Asia، Thailand، Institute of Future Studies For Development، No date،pp 27-28.

(2) Sources of Conflict in Asia، www.Rand.org.

(3) Global Trends 2025، Op…Cit pp. 65.

(4) Global Trends 2030، Op…Cit، pp 73-77.

(5)Pekka Sivonen and Henvikki Heikka، Prediction Regarding International Actors Up To the Year 2030، Finland، Ministry of Defense، pp 7.

(6) Brahma Chellaney، Asia's Worsening Water Crisis، www.iiss.org.

وسيرداريا) فضلا عن بحيرة بلخاش وتاريم في آسيا الوسطى[1]. ولا بد لنا من القول بأن هناك عدة أسباب تقف وراء تفاقم تلك المشكلة تتراوح ما بين الأسباب الإقليمية والعالمية، **فالأسباب الإقليمية** تشمل سوء إدارة الموارد المائية لاسيما في القطاع الزراعي والمراكز الحضرية وفقدان كميات كبيرة منه نتيجة خطوط الأنابيب المعيبة والممارسات الزراعية غير المستدامة، إذ ذكر تقرير لوكالة ناسا في عام 2009 بأن أكثر من (26) متراً مكعباً من المياه الجوفية اختفت في مناطق هارا بانا والبنجاب وراجستان ومومباي بسبب ما تم ذكره انفاً، واستكمالاً لما سبق هناك أيضاً عدم كفاية الاستثمار في تعزيز البنية التحتية لموارد المياه التي تهدف إلى تسخير المياه المتولدة من الأمطار السنوية مما سيخفف الضغط على شبكات الأنهار والمياه الجوفية والخزانات، فضلاً عن الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية والتوسع العمراني غير المنتظم[2]، وبموجب ما سبق فمن المحتمل أن تشهد القارة خلال المستقبل المتوسط العديد من الصراعات حول المياه منها الصراع حول نهر الميكونغ بين دول جنوب شرق آسيا [3] والصراع حول بحر الصين الجنوبي بين الصين وجنوب شرق آسيا [4] والصراع

(1) Global Trends 2030، Op…Cit،pp 65-67.

(2)Willson John، Water Security in South Asia: Issues and Policy Recommendation، Issue Brief، Observer Research Foundation، No 26، February 2011 pp 3-4.

(3) Alexander Carius and Achim Maas، Climate Change and Security Two Scenarios For South East Asia، This Report Was Prepared For the Directorate General External Relation of the European Commission 2009، Brussels، European commission،2009، pp8-9.

(4) Global Trends 2030، Op…Cit.،pp 67-68.

حول الأنهار الإقليمية بين دول آسيا الوسطى[1] والصراع بين تركيا وسوريا والعراق حول نهري دجلة والفرات [2].

أما **الأسباب العالمية** فتنطوي بما سيحصل من خلل في المناخ نتيجة ارتفاع درجات الحرارة العالمية، إذ من المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة بين عامي (2000 - 2030) بنسبة (1°F) $0,55\,^{O}C$ الأمر الذي استدعى من العلماء توجيه تحذير من النتائج التي ستتمخض عن ذلك الارتفاع، إذ سيتسبب ذلك الارتفاع بإذابة جليد جرينلاند والقارة القطبية ومناطق جليدية أخرى في العالم وآسيا مما سيولد ارتفاعاً في مستوى سطح البحر ومن ثم حدوث فيضانات كبيرة.

وبقدر تعلق الأمر بآسيا فتشمل تلك الفيضانات انهار النيل ودجلة والفرات كما ستشمل دولاً كباكستان والهند وسريلانكا وإندونيسيا وبنغلادش وفيتنام والفلبين وكمبوديا وتايلاند وستغمر عدة جزر في المحيط الهندي والهادي[3].

إلى جانب ما تقدم من كوابح أمنية يوجد هناك العديد من التوقعات المستقبلية التي تشير إلى احتمالية قيام صراع بين كل من الهند والصين على منطقتي شرق آسيا وجنوبها وبموجب ذلك ستصبح هاتين المنطقتين من أكثر

---

(1)Aharone Najmitdin، Central Asian Integration A Survey of Guaranteeing Regional Security، Economic Growth Feasibility and Prospects، Uzbekistan، Institute of Political Science، 2009، p.10.

(2) David Michel and Others، Water Challenges and Cooperation Response in the Middle East and North Africa، www.Drooking.edu.

(3) 2030 The Perfect Storm Scenario Population، p5 www.poupulation institute.org.

مناطق آسيا هشاشة من الناحية الأمنية في عالم ما بعد أمريكا فصعود كل منهما خلال المستقبل المتوسط بوصفهما قوتين إقليميتين رئيستين مع تطلعاتهما العالمية سيدفعهما نحو إجراء تحولات في توزع النفوذ الإقليمي[1] وبالتالي إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة.

أما على الصعيد الدولي فهناك العديد من الدراسات المستقبلية التي تؤكد حدوث تغير في النظام الدولي في المستقبل المتوسط، فالواقعيون والليبراليون التعدديون على حد سواء يرون بأن صعود القوى الناشئة الصين والهند والبرازيل سيؤدي إلى انهيار نظام الأحادي القطبية والدخول في مرحلة تعدد القوى الدولية أو ما يسمى بالتعددية المضطربة مع احتمالية قيام صراع بينها [2] وبموجب ذلك سيصبح النظام الدولي في حالة عجز عن منع النزاعات لاسيما بعد اتضاح عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على حماية دول كانت تراها لأسباب تتعلق بالمصلحة القومية جديرة بالانخراط، كذلك فإن ضرورة إدراك ذلك الواقع قد يتمخض عن نزوع أكثر اتساعاً نحو العنف الإقليمي إذ تغدو الدول الأقوى أكثر أحادية في تعاملها مع جارتها الأضعف وقد تصدر تهديدات جدية للسلم عن قوى إقليمية رئيسة ميالة إلى تصفية حسابات جيوسياسية أو عرضية مع جاراتها المباشرة ولكن الأضعف بكثير، إذ من شأن النفوذ الأمريكي المتضائل أن يخلق فرصة مواتية لنوع من تأكيد القوة واثبات الوجود وبكلفة متدنية نسبياً على المدى القصير لمن هم معنيون بذلك[3].

---

(1) زبيغنيف بريجنسكي، رؤية إستراتيجية "أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، ترجمة فاضل جتكر، لبنان، دار الكتاب العربي، 2012، ص121.

(2) Lauren M. Phillips، Op. Cit… pp 17-18.

(3) زبيغنيف بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 120-121.

**ثالثاً: في المجال العسكري**

على المستوى الإقليمي في هذا المجال، فمن المحتمل أن تشكل التحديات الأمنية التي ستواجهها القارة في المستقبل المتوسط حافزاً لدى العديد من دولها لدفعها نحو تعزيز تعاونها وقدراتها العسكرية لاسيما البحرية منها لأجل التغلب على أية عقبات أو تحديات ستواجهها وتتمثل ابرز تلك التحديات بالإرهاب والقرصنة، إذ تشير العديد من الدراسات المستقبلية إلى التغير الذي سيطرأ على الإستراتيجية التي ستستند عليها الحركات الإرهابية لأجل تحقيق أهدافها، إذ ستحاول توجيه ضرباتها إلى المنابع المهمة للطاقة كالخليج العربي، فضلاً عن توجيه هجماتها إلى أغلبية خطوط أنابيب نقل الطاقة الموجودة فيها وتهديد النقل البحري الأمر الذي سينعكس سلباً على استمرارية نموها الاقتصادي وبموجب ذلك ستسعى كل من الهند والصين إلى تطوير قدراتهما البحرية رغبة منهما في حماية الأصول الاقتصادية الهامة وضمان الوصول الأمن إلى موارد الطاقة [1] وذلك عن طريق تعزيز الأمن البحري لاسيما في المنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى شرق وجنوب آسيا [2].

وعلى النهج نفسه ستسير روسيا الاتحادية، إذ ستبادر إلى تطوير قدراتها العسكرية وبالأخص البحرية منها لضمان الحفاظ على نفوذها ومصالحها في دول آسيا الوسطى وحمايتها من أي تهديد يصدر من أية جهة.

---

(1) Global Trends 2025، Op.Cit، p66.

(2) تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، الاتجاهات العولمية 2025: عالم قد تحول، عرض صموئيل رمسيس، سلسلة كراسات عروض، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2010، ص75.

أما في مجال التسلح النووي فبحلول عام 2025 يعتقد إن نشهد توحيد كوريا أو على الأقل ستكون كونفدرالية (شمالية جنوبية) خالية من السلاح النووي، إذ أن إعادة التوحيد ستفرض عليها ميزانية ضخمة لغرض إعادة الأعمار وبالمقابل ستجد قبولاً دولياً لمنحها المساعدات الاقتصادية لضمان نزع سلاحها النووي وبشكل نهائي[1].

أما على الصعيد الدولي فعلى الرغم مما سيلحق بالولايات المتحدة الأمريكية من تراجع في دورها بوصفها قوة عظمى قائدة للنظام الدولي وصعود دول أسيوية منافسة لها إلا أنها مع ذلك سوف تستمر بلعب الدور الضامن لأمن آسيا ساعية من ذلك إلى حماية الممرات البحرية المهمة المتواجدة في غرب وشرق وجنوب شرق آسيا منطلقة بما لديها من وجود عسكري كثيف في تلك المنطقة فضلاً عن ترحيب حلفائها الإقليميين للقيام بذلك الدور[2].

وعلى الرغم من الفرص المتاحة لتحقيق ذلك المشهد في هذا المجال إلا انه بالمقابل هناك العديد من الكوابح التي ستشكل عقبة في سبيل تحقيقه منها، اندفاع الصين لتطوير قدراتها البحرية وبشكل كبير، الأمر الذي سيدفع دول جنوب شرق آسيا لتحدي قدراتها أيضاً من خلال تبنيها برنامج مستقبلي يركز على تحديث (الغواصات الهجومية) و(الصواريخ البعيدة المدى المضادة للسفن) الأمر الذي قد يولد حدوث سباق تسلح يقود إلى صراع بين الصين ودول جنوب شرق آسيا مما سيؤثر على امن واستقرار القارة، ويوجد احتمال آخر يشير إلى أن قارة آسيا ستشهد تأسيس أحلاف تتضمن عدداً من الدول من ضمنها لاعب أو لاعبان رئيسان في الوقت الذي تستبعد فيه لاعباً رئيساً، ويستند ذلك الاتجاه

(1) المصدر نفسه، ص73.

(2) Global Trends 2025، Op. Cit، p 66.

على الشكوك المتبادلة بين الدول الآسيوية، فضلا عن حالة عدم الثقة، والرغبة في الاحتفاظ بالهيمنة الإقليمية، مما سيقود إلى احتمالية قيام صراع فيما بينها [1].

أما في مجال التسلح النووي فمن المتوقع أن دولاً ستمتلك فعلياً السلاح النووي كما هو الحال مع إيران ودول أخرى ستطور برامجها النووية رغبة منها في امتلاك السلاح النووي لتحقيق التوازن مع إيران كالإمارات والسعودية والكويت والبحرين [2].

وهناك العديد من المراقبين الذين أشاروا إلى أن حروب المستقبل المتوسط الآسيوية الناتجة عن المنافسة الإقليمية أو النزاعات الإقليمية ربما قد تتطور من الحرب التقليدية إلى الحرب النووية كما هو الحال مع الهند وباكستان والهند والصين.

وعلى الصعيد الدولي فمن المحتمل أن يؤدي تراكم القدرات البحرية لدى كل من الهند والصين وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الانعكاس سلباً على استقرارية امن القارة عن طريق تأجيج التوترات والمنافسات الإقليمية مما سيقود إلى حدوث صراع فيما بينها قد لا تعرف نتائجه[3].

وعلى الرغم مما ظهر من كوابح سواء في المجال (الاقتصادي، الأمني، العسكري) معرقلة لتحقيق المشهد إلا انه مع ذلك فأن إمكانية تحققه ستكون كبيرة خلال المستقبل المتوسط وذلك بالاستناد إلى ما تم تقديمه من فرص عدة

---

(1) تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص75.

(2) Richard L. Russell، The Future Middle East Nuclear، in Henry Sokolski "Editor"، The Next Arms Race، United States، Strategic Studies Institute، 2012، pp. 190-195.

(3) Global Trends 2025، Op.Cit، p76

ستشكل حافزاً تدفع دول آسيا لإقامة منظومات إقليمية ذات ادوار وقائية ولعل من أهمها:

**اولاً:** نموها الاقتصادي المتقدم والذي سيؤهلها لقيادة النظام الاقتصادي العالمي، وعليه فالرغبة في الحفاظ على ذلك النمو سيدفعها إلى صياغة رؤية تنطوي على إجراءات وقائية يتم توظيفها في منظومات إقليمية جديدة لأجل الوقاية من أية أزمات أو تهديدات اقتصادية من المحتمل أن تصيبها.

**ثانياً:** ظهور تحديات أمنية جديدة كندرة المياه تستوجب من الدول التضامن والتعاون لأجل الوقاية من حدوثها.

وتجدر الإشارة إلى ما تم طرحه من رؤى مستقبلية كبرامج وقائية للمنظومات الإقليمية، تعد محدودة نوعاً ما فعلى سبيل المثال أن الدول الآسيوية لكي تستطيع أن تحصن نفسها من أية أزمات مالية تحتاج إلى بناء نظام مالي قوي وسياسات اقتصادية سليمة لاسيما في إطار سياسات الاقتصاد الكلي الذي يعد المصدر الأساسي لتعزيز النمو الاقتصادي، وسيتم تحقق ذلك من خلال الحفاظ على انخفاض التضخم والعجز في الميزانية الصغيرة والحساب الجاري، كما يستوجب أيضاً على الدول الآسيوية أن تضع رؤى مستقبلية وقائية للتغلب على ازدياد احتياجات الطاقة من خلال إقامة منظومات اقتصادية تهدف فقط إلى تعزيز التعاون ما بين الدول في نشر التكنولوجيا التي يتم بواسطتها الاستفادة من الطاقة المتجددة.

## المبحث الثالث

## مشهد تغير أدوار منظومات التعاون الإقليمي مع إمكانية توسيع عضويتها

يفترض هذا المشهد انه خلال المستقبل المنظور سوف نشهد تغير ادوار منظومات التعاون الإقليمي مع محاولة زيادة فاعلية تلك الأدوار من خلال توسيع عضويتها لتضم دولاً تقع خارج القارة الآسيوية.

وهناك عدد من الفرص أو العوامل الداعمة لتحقيق هذا المشهد، يمكن إيرادها على النحو الأتي:

**اولاً: في المجال الاقتصادي**

من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الآسيوية تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال المستقبل المنظور وسيقود ذلك التقدم سبعة اقتصادات وهي (الصين، الهند، اندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، تايلاند، ماليزيا) لتمثل نسبة (90%) من الناتج المحلي الإجمالي من آسيا ينظر الجدول رقم (21).

**الجدول رقم (21)**

**الناتج المحلي الإجمالي لدول آسيوية مختارة لعام2050/ مليار دولار**

| الدول | 2010 | 2050 |
|---|---|---|
| الصين | 5,7 | 62,9 |
| الهند | 1,4 | 40,4 |
| اندونيسيا | 7 | 11,4 |
| اليابان | 5,4 | 8,2 |
| كوريا | 1,0 | 3,7 |
| تايلاند | 3 | 3,2 |
| ماليزيا | 2 | 2,6 |
| المجموع | 14,8 | 132,4 |

**المصدر**

**Asia 2050 Realizing The Asian Century، Singapore، Asian Development Bank، 2011، pp. 31.**

وترجع مؤشرات ذلك النمو إلى عدة متغيرات منها **أولاً** المتغير التكنولوجي وما سيطرأ عليه من تقدم لاسيما إذا ما تم تسخيره في ريادة الأعمال، إذ ستسعى الاقتصادات الآسيوية لتكييف التكنولوجيا في مجال الإنتاج والانتقال بها إلى روح المبادرة والابتكار، ولعل من أهم الدول التي تطمح لتحقيق ذلك (الهند والصين) وهناك جهودٌ مثمرة تبذل من قبل الهند منذ الآن لأجل الوصول إلى الابتكار ليكون المنطلق الذي ستنطلق منه خلال المستقبل المنظور لتلبية احتياجات الملايين من ذوي الدخل المتواضع [1] أما **المتغير الثاني** فهو المتغير السكاني فعلى الرغم من الزيادة السكانية التي ستشهدها قارة آسيا بحلول عام 2050، إلا أن تلك الزيادة ستكون عنصر قوة يصب في صالح صعودها الاقتصادي سواء أكان ذلك من ناحية انخفاض مستوى الفقر، إذ أن الاحتمالات ترجح انخفاض ذلك المستوى خلال المستقبل المنظور في كل من اندونيسيا والصين والهند مما سيشكل نقطة تحول كبيرة في استمرارية نموها، إذ أن هذه الدول تمثل أهم الاقتصادات الموجودة في القارة ينظر الجدول رقم (22) والجدول رقم (23).

---

(1)Homi Karas and Har Paul Alberto، Asia in the Global Economy in 2050: The Asian Century، p.p 67-68، www.emerging markets forum.org.

**الجدول رقم (22)**

**النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على اقل من 1،25 دولار من عام 2005إلى عام 2050**

| الدولة | 2005 | 2010 | 2020 | 2030 | 2050 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصين | 15,9 | 7,9 | 3,1 | 2,0 | 1,2 |
| الهند | 41,6 | 34,5 | 10,4 | 4,1 | 2,5 |
| اندونيسيا | 27,4 | 18,1 | 7,4 | 4,1 | 2,3 |

المصدر

**Uri Dadush and Bennett Stancil، The World Order in 2050، United States، Carnegie Endowment For International Peace، 2010، p16.**

**الجدول رقم (23)**

**النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على اقل من 200 دولار من عام 2005-2050**

| الدولة | 2005 | 2010 | 2020 | 2030 | 2050 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصين | 36,3 | 19,5 | 5,1 | 3,2 | 2,0 |
| الهند | 75,6 | 64,1 | 40,5 | 19,6 | 4,0 |
| اندونيسيا | 55,9 | 47,4 | 29,8 | 13,0 | 3,7 |

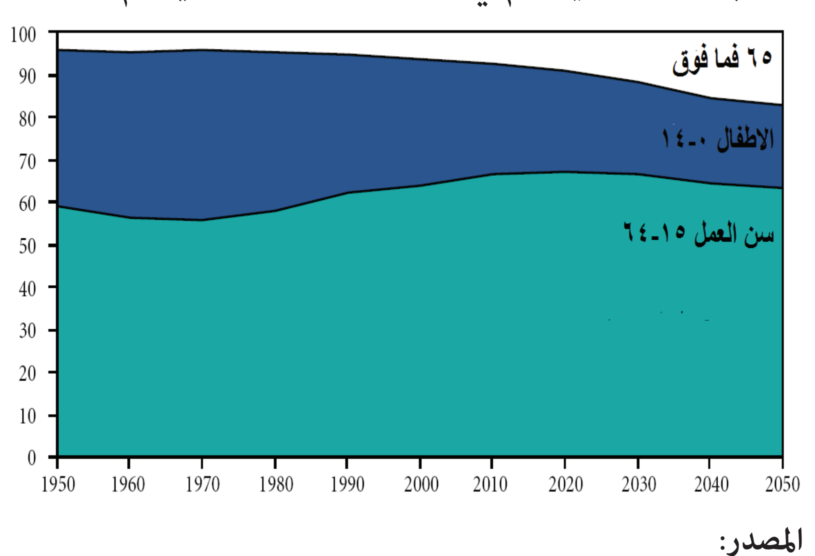
**المصدر**

**Uri Dadush and Bennett Stancil، The World Order in 2050، United States، Carnegie Endowment For International Peace، 2010، p16.**

أم من خلال ما سيصاحب تلك الزيادة من ارتفاع في عدد السكان الـذين هـم في سن العمل ينظر الشكل رقم (7).

**الشكل رقم (7)**

**نسبة السكان الذين هم في سن العمل من سكان آسيا عام 2050**




**المصدر:**

**The future of population in Asia ،p89 http//sites،asiasociety.org**.

ونمواً في الطبقة الوسطى التـي تعـد مصـدر المـدخرات وريـادة الأعـمال والذي يساعد على إنتاج عمليات جديدة في الإنتاج وبموجبها سيزداد الاستهلاك ويرتفـع النمـو الاقتصـادي [1]، **والمتغيـر الثالـث** يتمثـل في الإرادة السياسـية، فالدراسات المستقبلية رصـدت أن إدراك القـادة السياسـيين الأسـيويين لأهميـة التعاون الإقليمي سيزداد خلال المستقبل المنظـور وعليـه سـيتم بنـاء مخططـين اسـتراتيجيين مسـتقبليين اقتصـاديين سـيحاولون تنفيـذهما بغيـة الحفـاظ عـلى اسـتدامتهم الاقتصـادية، **فـالمخطط الأول** يسـتهدف إدخـال تحسـينات نوعيـة

---

(1) Asia 2050 Realizing the Asian...،Op. Cit،.. p.23.

ذات جـودة عاليـة عـلى المؤسسـات السياسـية والاقتصـادية لتجنـب وقوعهـا في فـخ الدخول المتوسطة والاقتصادات البطيئة النمـو عـن طريـق تنميـة أسـواق رأس المـال لاسـيما الاسـتثماري منهـا وإدخـال تحسـينات في الإنتاجيـة والتحـول للميـزة النسـبية بالنسبة للاقتصادات المتقاربة والانتقال من النمو إلى الرفاه بالنسبة للاقتصـادات ذات الدخل المرتفع فضلاً عن تعزيـز البنيـة التحتيـة وبنـاء قطـاع تمويـل سـليم جوهريـاً، وتنويع أسواق التصدير للحد من الاعتماد الشديد على أمريكا الشمالية وأوربـا وذلـك بإزالة الحواجز والحدود القانونية والإدارية، وفتح أسواقها بشـكل كامـل اقليميـاً مـما سيسمح بالتدفق الحر للتجارة والاستثمار وتنقل العمالة وكل ذلك سيساهم في إقامـة مجتمع آسيوي متكامل اقتصادياً يستند على مبادئ الانفتاح والشفافية ولتفعيل ذلك المخطـط سـيلجأ القـادة إلى تضـمينه ضـمن المنظومـات الإقليميـة القائمـة في المجـال الاقتصادي والسعي إلى تحقيقه[1]، أمـا **المخطـط الثـاني** فينطـوي عـلى ضرورة تحويـل أنظمتها المالية لدعم تنمية القطاع الحقيقي والحد مـن التقلبـات في الأسـواق وإدارة تحديات التحضر السريع وتحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية، وتشـجيع الابتكار وروح المبادرة لتعزيز الإنتاجية، والقدرة على المنافسة، والحد من التفاوت بين الدول في الدخل والفرص، وبما أن ذلك المخطط يعد ضرورياً لإبقـاء اسـتمرارية نموهـا الاقتصادي فإن ذلك سيستدعي برأي القادة إنشـاء منظومـات إقليميـة جديـدة ذات رؤية جديدة تستهدف تحقيق ما سبق ذكره [2].

أما على المستوى الدولي فإن معظم التوقعات تشير إلى أن الصين والهنـد ستتجاوزان الدول الأخرى في نموهما الاقتصادي عـام 2050(باسـتثناء الولايـات

---

(1)Homi Kharas and Har paul Aleberto، Op. Cit، p.p. 69-70.

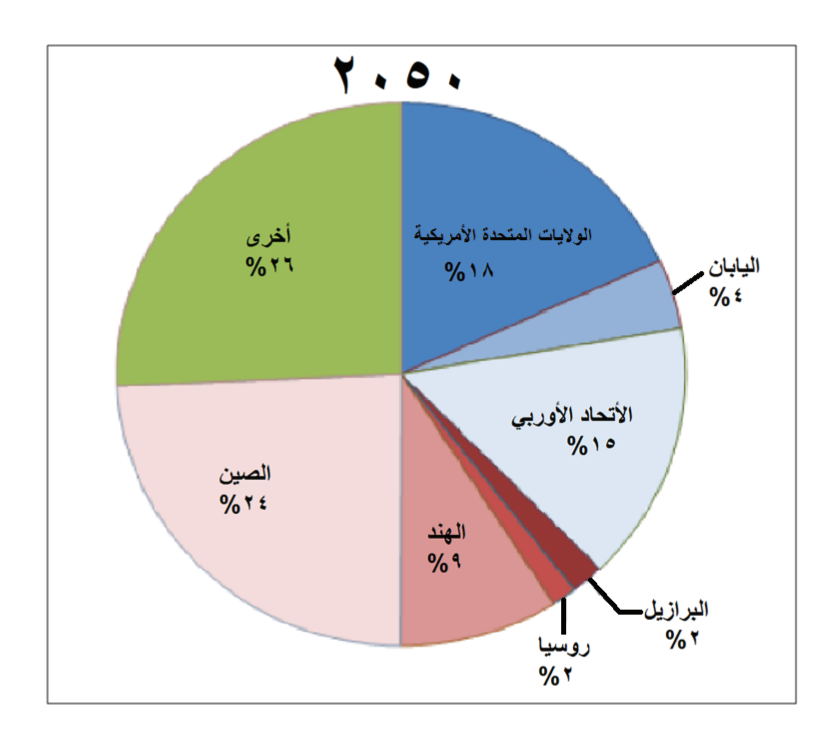
(2) Asia 2050 Realizing the Asian،…Op. Cit، p.p. 6-9.

المتحدة الأمريكية بالنسبة للهند)، إذ توقعت دراسة لغولدمان ساشـز ارتفـاع النـاتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى (35,1) تريليون دولار والناتج المحلي الإجمالي اليابـاني إلى (6,7) تريليون دولار والنـاتج المحـلي الألمـاني إلى(3,6) تريليـون دولار والنـاتج المحـلي الإجمالي الهندي إلى (27,8) تريليون دولار والناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى (44,4) تريليـون دولار والنـاتج المحـلي الإجـمالي الـبرازيلي إلى (6,1) تريليـون دولار والنـاتج المحلي الإجمالي الـروسي إلى (5,9) تريليـون دولار، وهكـذا سـوف تحـل الصـين مكـان الولايات المتحدة الأمريكية بوصـفها اكـبر اقتصـاد في العـالم وسـتحل الهنـد في المرتبـة الثالثة [1]. وبموجب ذلك التوقع سيرتفع نصيب آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العـالمي ليصل إلى النصف تقريباً ينظر الشكل رقم (8).

(1) لورنس سميث، العالم في العام 2050، "أربع قوى توجه مستقبل الحضارة في الشـمال"، بـيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص63.

الشكل رقم (8)

نصيب آسيا من الناتج المحلي الإجمالي في العالم لعام 2050




المصدر:

**Global Europe 2050، Belgium، European Union، 2012، p. 15.**

كما إنها ستهيمن بحلول عام 2050 على نصف التجارة والاستثمار العـالميين[(1)]، وبهذا يتضح مما سبق بأن آسيا ستصبح مركز الثقل العالمي ولأجـل اسـتمرارية نموهـا تقضي مصلحة دولها الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز تعاونها مع دول العالم من خلال المنظومات الإقليمية وذلك بإتباع إستراتيجية الإقليمية المفتوحة[(2)].

(1) Asia Accounted For 50% of World Trade By 2050 www.Asia.Drs.com

(2) Asia 2050 Realizing the ....، Op،...Cit، p.p. 6-10.

وعلى الرغم من الفرص المتاحة لتحقيق ذلك المشهد في المجال الاقتصادي إلا انه بالمقابل هناك عدد من الكوابح تقف في سبيل تحقيقه.

فعلى المستوى الإقليمي يمكن حصرها بكوابح اقتصادية وكوابح أمنية، ففيما يتعلق **بالكوابح الاقتصادية** فتتمثل باحتمالية خطر وقوع الاقتصادات المتقدمة في فخ الدخل المتوسط وارتفاع التفاوت في الدخول بين الدول وسوء الإدارة وضعف القدرة المؤسسية، وهو ما سيواجهها اغلب الدول تقريباً ناهيك عن خطر تعرضها لازمة مالية تعصف بنموها الاقتصادي. أما **الكوابح الأمنية** فستتمثل بضعف التماسك الاجتماعي للعديد من دولها الناتج عن عدم المساواة بين الأقليات داخل الدول، واشتداد حدة المنافسة على الموارد الطبيعية فضلاً عن تأثيرات تغير المناخ ومالها من آثار سلبية على النمو الاقتصادي [1].

أما على الصعيد الدولي فوجود مزيد من القوى الدولية الفاعلة يشير إلى احتمالية حدوث منافسات إستراتيجية حادة في ميدان التبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية والموارد الطبيعية لاسيما أنها محاطة بمجموعة منوعة من الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والموارد المتزايدة والتي بموجبها تتحدد الظروف والخيارات المتوافرة لديها [2].

**ثانياً: في المجال الأمني**

على المستوى الإقليمي في هذا المجال تعد ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ والنقص الشديد في المياه وزيادة حدة الصراعات الداخلية والإقليمية من ابرز التحديات التي ستواجهها الدول الآسيوية خلال المستقبل المنظور، لذا تعد

(1) Asia 2050 Realizing the Asian Century، Executive Summary، http://asian bonds online، adb.org.

(2) لورنس سميث، مصدر سبق ذكره، ص65.

الوقاية منها مسألة مهمة لتأمين استقرارها الذي لابد منه للحفاظ على صعودها العالمي. لذا ستسعى الدول الآسيوية إلى تعزيز الرؤية التي تستهدف الزيادة في كفاءة استخدام الطاقة والحد من الاعتماد على الوقود الاحفوري، واعتماد نهج جديد للتحضر من خلال بناء مدن أكثر إحكاماً، ملائمة للحفاظ على البيئة والاعتماد أكثر على النقل الجماعي والسكك الحديدية وإعطاء الأولوية لتطوير التكنولوجيات ذات الصلة بذلك، وتغيير أنماط الحياة للتخفيف من حدة الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة عن طريق استخدامها بشكل أكثر كفاءة، والاهم من ذلك التخفيف من حدة الصراع الداخلي (العرقي - الطائفي – الديني) وكذلك الإقليمي، وبموجب ذلك سيحاول القادة السياسيون تنفيذ تلك الرؤية من خلال تضمينها في إطار المنظومات الإقليمية القائمة والسعي إلى بذل الجهود لتحقيقها، وبما أن بعض الأهداف موجودة أصلاً ضمن أهداف المنظومات الإقليمية القائمة خلال المستقبل المتوسط فستلجأ الدول إلى وضع الخطط الجادة وتعزيز الحوار فيما بينها لغرض تحقيقها.

أما على المستوى الدولي، فهناك العديد من الدراسات المستقبلية التي تشير إلى عدم إمكانية مواجهة القارة الآسيوية بمفردها للتهديدات الأمنية التي ستتعرض لها خلال المستقبل المنظور وان كان يوجد هناك منظومات إقليمية لمساعدة دول آسيا للتغلب عليها إلا أن جهودها ستبقى محدودة نوعاً ما في تجاوزها لذا فهي بحاجة إلى التعاون مع دول من خارج القارة ويتم ذلك من خلال إنشاء منظومة على غرار حلف شمال الأطلسي لتضم دول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وتهدف إلى مساعدة آسيا في التعامل مع

التهديدات التقليدية وغير التقليدية بصورة أكثر فاعلية وقدرة من منطلق ما يسمى (بالدفاع الجماعي)[1]

وعلى الرغم من الفرص المتاحة لتحقيق ذلك المشهد في المجال الأمني إلا انه بالمقابل هناك العديد من الكوابح التي ستعيق تحققه، فعلى الصعيد الإقليمي من المحتمل أن تتطور الصراعات الداخلية داخل العديد من دول القارة بما قد يؤدي إلى استنزاف قدرات صعودها، فعلى سبيل المثال وصف رئيس الوزراء الهندي (مانموهان سينج) مؤخراً التمرد الماوي في المناطق الشرقية والوسطى بأنه اكبر تهديد يواجه الأمن القومي الهندي في المستقبل وفي إطار النزاعات أيضاً تشير التوقعات إلى إمكانية تطور النزاعات الإقليمية لدرجة قد تصل إلى اندلاع حرب كبرى بين دول القارة. أما فيما يخص التحديات الأخرى كتغير درجات الحرارة، فالتوقعات تشير إلى احتمالية ارتفاع درجات الحرارة بحلول عام 2050 وسينتج عن تلك الزيادة عواقب كارثية منها انخفاض الغلة الزراعية لاسيما في زراعة القمح والذرة والأرز مما سيزيد من الاعتماد على أسواق الحبوب العالمية ومن ثم تهديد الأمن الغذائي مما قد يتولد عن ذلك حدوث مجاعات تهدد الاستقرار الأمني لقارة آسيا، فضلا عما سيولده ارتفاع درجات الحرارة من ارتفاع في مستويات سطح البحر نتيجة ذوبان المناطق الجليدية مما يسبب فيضانات كبيرة وتسرب في المياه المالحة وهلاك الأحياء المائية، وتدمير الأراضي الزراعية، وتفاقم سوء التغذية، وتردي الأوضاع الصحية لاسيما في بنغلادش وبوتان والهند والديف وميانمار والنيبال، كما ستتسبب أيضاً في تهجير(24)

(1)Homi Kharas and Har paul Aleberto، op، cit، pp 58-60.

مليـون شـخص معظمهـم مـن المنـاطق الحضريـة في بـنغلادش والهنـد واندونيسـيا وكمبوديا وفيتنام والفلبين[1].

أما على الصعيد الدولي فمـن المحتمـل أن تتـدهور علاقـات القـوى الكـبرى في النظام الدولي الأمر الذي قـد يولـد انقسـامات عميقـة تـنعكس سـلباً عـلى الاسـتقرار الأمني لقارة آسيا.

وبموجـب مـا تقـدم يمكـن القـول بأنـه سـيطرأ تغـيران أساسـيان عـلى ادوار منظومات التعاون الإقليمي خلال المستقبل المنظور:

**اولاً:** تفعيل الأدوار الوقائية لمنظومـات التعـاون الإقليمـي القائمـة خـلال المسـتقبل المتوسط.

**ثانياً:** توافر إمكانية كبيرة لتوسيع عضويتها لتشمل عدداً اكبر من القـوى الفاعلـة في النظام الدولي لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

وبذلك يمكن القول وفي ضوء ما سبق ذكره بأن هناك مجموعـة مـن التغـيرات سوف تطرأ على ادوار منظومـات التعـاون الإقليمـي في قـارة آسـيا في المسـتقبل، وان كانـت تلـك التغـيرات تختلـف بـاختلاف المـدد الزمنيـة المسـتقبلية "القريبـة منهـا والمتوسـطة والمنظـورة"، إذ إنـه مـن المـرجح أن يـتم زيـادة فاعليـة أدوار منظومـات التعاون الإقليمي القائمة في المستقبل القريب في حين أن المسـتقبل المتوسـط سيشـهد ظهور منظومات جديدة تتبنى أدواراً جديدة وقائية لا علاجية فقط تتواءم مع صعود القارة الآسيوية وتحولات النظام الدولي أما في المسـتقبل المنظـور فـيمكن القـول بأنـه سوف تشهد القارة اسـتمرارية في تغـير أدوار المنظومـات مـع تـوافر احتماليـة زيـادة فاعليتها وتوسيع عضويتها لتضم عدد اكبر من الـدول لاسـيما تلـك القـوى الفاعلـة في النظام الدولي.

---

(1) Asia Pacific Regional Climate Change Adaptation Assessment Final Report: Findings and Recommendation، United States، Usaid From the American People Asia، April 2010، p.p. 10-20.

## الخاتمة

يمكن القول وفي ضوء ما سبق تناوله في هـذا الكتـاب أنـه قـد تـم التوصـل إلى مجموعة من النتائج وعلى النحو الأتي:

1- الدور هو سلوك سياسي تمارسه الدولـة عـلى وفـق موقعهـا في بنيـة النظـام الدولي، ويعبر عن مجمل رؤيتها للوظائف الأساسية التـي تضـطلع بهـا في نظـام دولي معين، وعادة ما يرتبط بمجموعة من الأبعاد منها تصورات صـانع السياسـة الخارجيـة لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوعية دوافعهـا في السياسـة الدوليـة، وكـذلك لتوقعاتـه لحجم التغيير المترتب على ممارسة ذلك الدور، وبناء على تلك التصورات تتبنى الدولة الدور الذي تراه ملائماً، ويستند الدور على مجموعة من المتغيرات فكلما اتسمت تلك المتغيرات بالمحدودية كلما انعكس ذلك سلباً على الدور الذي ترغب الدولة بممارسـته والعكس صحيح.

2- تعد المنظومة الإقليمية شخصاً قانونياً يخلـق عـن طريـق اتفاقيـة دوليـة جماعية أطرافها عدد محدود من الدول تجمـع بينهـا مقومـات التجـاور الجغـرافي أو التقارب السياسي أو الإيديولوجي أو الاقتصادي بغية تحقيق أهـداف مشـتركة للـدول الأعضاء فيها، والتي لا تنتقص من سيادتها على الرغم من انضـمامها إلى هـذا التجمـع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها مـن خـلال أجهـزة دائمـة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

3- يوجد هناك مجموعة من الـدوافع التـي دفعـت إلى إنشـاء منظومـات التعاون الإقليمي، منها **أولاً** دوافـع نظريـة وتتعلـق بالنظريـات التـي نـادت بهـا المدارس الفكرية للعلاقات الدوليـة إذ شـكل تواجـدها وإسـهامها الفكـري عـاملاً محفزاً ساعد على بلورة مفهوم الإقليمية و**ثانياً** دوافـع عمليـة ويمكـن تجسـيدها بدوافع إقليمية "سياسية واقتصادية وأمنيـة" ودوافـع دوليـة تكمـن في التغـيرات

التي لحقت بالبيئة الدولية خلال القرن العشرين وما أفرزته من متغيرات انعكست بشكل ايجابي على إنشاء تلك المنظومات.

4- تتمتع قارة آسيا بمركز جيواستراتيجي فائق الأهمية بناء على ما تتمتع به من أهمية جيو استراتيجية وثقل اقتصادي، فضلاً عن إسهامها الكبير في التفاعلات الدولية وهو ما صب في صالح زيادة ثقلها في ميزان القوى العالمي، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القول بان القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيويا.

5- بما أن التعاون الاقتصادي حظي باهتمام واسع النطاق بعد الحرب الباردة نتيجة لما حدث من تطورات في الاقتصاد العالمي وما اتسم به من أنماط جديدة كسيادة أنموذج اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن الاقتصاد الموجه، وزيادة الترابط والتشابك بين أجزاء العالم، وازدياد الحمائية، وزيادة أقلمة التجارة العالمية، وظهور لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي الجديد لاسيما في منطقة شرق آسيا كاليابان والصين وعدد آخر من دول جنوب شرق آسيا متطلعة لأن تصبح جزءاً من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، كل ذلك دفع الدول الآسيوية إلى التفكير جدياً بتعزيز التعاون فيما بينها لاسيما بعد أن أدركت أهمية التعاون الاقتصادي والوصول إلى اكبر قدر ممكن من أسواق الأقاليم الفرعية، وحاجتها إلى تعزيز التجارة البينية نظراً لتنوع المنطقة من حيث المهارات الاقتصادية والموارد فضلاً عن الحاجة إلى توسيع التدفقات التجارية والاستثمارية، وقد نشأت العديد من المنظومات الإقليمية المختصة بالجانب الاقتصادي.

6- لجأت القوى الإقليمية الآسيوية إلى تعزيز مشاركتها في المنظومات الإقليمية بوصفها واحدة من الأدوات الرئيسة التي ارتكزت عليها بعد الحرب

الباردة لتعزيز نفوذها في آسيا ولعل ذلك يعود إلى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وما تولد عن ذلك من حدوث تأثيرات في التفاعلات الإقليمية لاسيما أن ذلك التفكك صاحبه حدوث فراغ (أمني- سياسي عسكري) الأمر الذي انعكس صداه في قيام عدد من القوى الإقليمية بمحاولات لملء ذلك الفراغ، ولم يقتصر التنافس الإقليمي على الزعامة والتأثير الإقليمي فحسب بل تعداه الأمر إلى حرية الوصول إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي.

7- إن النزاعات الإقليمية شكلت دافعاً أساسيا لظهور العديد من المنظومات الإقليمية في قارة آسيا لاسيما أن تلك القارة تتميز بوجود العديد منها والتي تتنوع ما بين نزاعات برية ترجع بجذورها إلى الموروثات الاستعمارية ونزاعات مائية حول (الجزر، الخلجان، البحار الأنهار) ترجع أساساً إلى ما تتمتع به المناطق المذكورة من موقع استراتيجي مهم وقيمة اقتصادية كبيرة، وبناء على ما تقدم أدركت الدول الآسيوية بأن بقاء مثل تلك البؤر ساخنة دون أن تعالج بشكل ملائم وسليم سيؤدي إلى صراعات وحتى إلى حروب طاحنة الأمر الذي يهدد امن واستقرار القارة ومن هذا المنطلق اتجهت إلى تشكيل منظومات إقليمية أو هياكل تستهدف تعزيز إجراءات بناء الثقة ومن ثم حلها بالطرق السليمة لضمان استمرار استقرار الوضع الأمني للقارة.

8- شكلت هيكلية النظام الدولي التي سادت أثناء الحرب الباردة وبعد انتهائها عاملاً اساسياً لظهور العديد من المنظومات الإقليمية في قارة آسيا نتيجة لما فرضته من اعتبارات دفعت إلى إنشاء تلك المنظومات كاعتبارات المنافسة والرغبة في الحصول على النفوذ وتحقيق التوازن مع القطب الآخر "كما هو الحال مع نظام ثنائي القطبية خلال الحرب الباردة" أو اعتبارات عدم قدرة القطب المنفرد على تحمل أعباء ومسؤوليات قيادة النظام الدولي بمفرده ولا بد

من الأطراف الأخرى أن تتحمل جزءاً من تلك المسؤوليات "كما هـو الحـال مـع نظـام آحادي القطبية الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة".

9- إن متغيرات البيئة الدولية التي سادت أثناء الحرب البـاردة وبعـد انتهائهـا دفعـت العديـد مـن الـدول الآسـيوية إلى تشـكيل منظومـات إقليميـة مدفوعـة إمـا باعتبارات عدم الرغبة في الانغماس في الصراع بين القطبين أو من أجل توحيد الجهـود والتضامن لغرض مواجهة سياسات أحد القطبين "كما هو الحـال مـع المتغـيرات التـي سادت بيئة الحرب الباردة"، أو أن البيئة السـائدة هـي بيئـة تعاونيـة لاسـيما في ظـل صعود العامل الاقتصادي والتكنولوجي على حساب العامـل الإيـديولوجي الـذي كـان سائداً خلال الحرب الباردة كل ذلك اسـتدعى مـن القـوى الدوليـة والأسـيوية ضرورة التحلل من التوازنات القديمة وفرض مواقف جديدة مختلفـة للقـوى الفاعلـة كخلـق علاقات الشراكة والتعاون بين القوى الكبرى مـن خـلال إنشـاء منظومـات إقليميـة أو عابرة للأقاليم. و"ينطبق ذلك على المتغيرات التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة"

10- توجد مجموعة من المشكلات والتحديات ظهرت في مرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة نتيجة لعدد من الأسباب منها ما أفرزته تلك المرحلـة مـن آليـات لعل من أهمها العولمة وما انطوت عليه من أهداف تنزع نحو توحيد العالم عـبر الأسواق وتحرير حركة انتقال الأفكار والسـلع والأمـوال متجـاوزة بـذلك الحـدود الثقافية والسياسية، للدول القوميـة، وقـد ترتـب عـلى ذلـك تراجـع دور الدولـة وتآكل سيادتها لاسيما بعد أن أصبحت غير قادرة على السـيطرة عـلى التـدفقات العابرة للحدود كالمخدرات والإرهاب وغسيل الأموال والأزمـات الماليـة وتهريـب السـلاح فضـلا عـن تنـامي نزعـة التطـرف الـديني والقـومي والعرقـي للعديـد من الأقليات وظهور النزاعات الإقليميـة وانهيـار التحالفـات السـابقة كـل ذلـك

شكل عاملا محفزاً لأغلبية الدول الآسيوية لتشكيل منظومات تستهدف مكافحة تلك التحديات أو تضمينها ضمن منظومات قائمة لاسيما بعد أن أدركت عدم إمكانية حلها أو التخفيف من وطأتها بمفردها، لذا لابد من التعاون الجماعي.

11- إن التحولات الجذرية التي طرأت على صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي بعد الحرب الباردة استلزم من الولايات المتحدة "بوصفها القوة المهيمنة على النظام الدولي" أن تعيد ترتيب الأوضاع الدولية على مقتضى أهدافها ومصالحها الحيوية وذلك بهدف تكريس زعامتها أو قيادتها للنسق العالمي، إذ لم يعد في مقدورها أن تستند إلى القوة العسكرية المجردة وحدها في فرض هيمنتها على العالم، و لضمان استمرارية قيادتها لجأت إلى تشجيع التعاون المتعدد الإطراف.

12- لدى الولايات المتحدة مصالح حيوية في كل إقليم فرعي من أقاليم آسيا ولتحقيق تلك المصالح لاسيما في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا واسيا الوسطى ارتكزت الولايات المتحدة إلى المنظومات الإقليمية لاسيما تلك التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

13- إن أدوار منظومات التعاون الإقليمي خلال الحرب الباردة كانت غير فاعلة كونها تأثرت بالعامل الأمني والإيديولوجي الذي ساد في تلك المرحلة، أما أدوار منظومات التعاون الإقليمي بعد الحرب الباردة فقد أصبحت أكثر فاعلية لاسيما بعد أن ازداد عددها وفاعلية أدوارها وذلك كون البيئة السائدة بيئة تعاونية وتزامنت تلك البيئة مع ظهور وعي آسيوي واضح بضرورة التعاون والتضامن لغرض الحفاظ على استمرارية نموها الاقتصادي ومكافحة أية تهديدات أو تحديات تواجه ذلك النمو.

14- تعـد منظومـة التعـاون الاقتصـادي لأسـيا الهـادي (APEC) مـن أهـم المنظومات المختصة بالجانب الاقتصادي في قارة آسيا كونها تتمتع بمركز ثقل مـؤثر في الاقتصاد العالمي فضلاً عن أنها تستهدف تحقيـق التكامـل الاقتصـادي بـين اكـبر دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، مما أدى إلى إرساء دعائم لعلاقات مستقرة فيما بينها، زيادة على الدور الذي تسـتهدف تحقيقـه في تيسـير التجـارة والاسـتثمار في آسـيا الباسـفيك وذلك بفعل ما تنتجه من تدابير ملموسة تساهم في تحقيق ذلك مثل قاعـدة بيانـات التعريفة (APEC) ومنشورات (APEC) على نظم الاستثمار والكمارك وقواعد المنشأ وبطاقات سفر رجال الأعمال وحقوق الملكيـة الفكريـة وتـوفير دليـل لمواءمـة معـايير التعريفة الكمركية مع المعايير الدولية

15- تعد منظومـة معاهـدة الأمـن الجماعـي (CSTO) مـن أهـم المنظومـات الإقليمية المختصة بالجانب الأمني كونها أولا تعد المنظومة الوحيدة في قارة آسيا التي تختص فقط بتناول جميع مفاصل تحقيق الأمن بدءاً مـن تعزيـز التعـاون العسـكري بين أعضائها لغاية مكافحة جميـع التهديـدات الأمنيـة التـي تهـدد الاسـتقرار والأمـن كالإرهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والكوارث، وثانياً نتيجة لما وفرتـه مـن أجواء ملائمة لمناخ أمني مستقر في إقليم آسيا الوسـطى ويرجـع ذلـك إلى الاتفاقيـات التي أقرتها لتعزيز التعاون العسـكري ومـا أنشـأته مـن قـوات كقـوات الـرد السريـع وقوات حفظ السلام ومـا أقرتـه مـن آليـات وهيئـات تسـتهدف مكافحـة التحـديات والتهديدات التي تواجهها.

16- تعـد منظومـة مـؤتمر إجـراءات التفاعـل وبنـاء الثقـة (CICA) أول واهم منظومة قارية في قارة آسيا إذ تضم (25) دولة يمثل عدد سكانها أكثر من (3) مليار شخص وهو ما يمثل (90%) من سكان ومسـاحة القـارة إلى جانـب أنها سلطت اهتمامها على تدابير بناء الثقة في مجـالات عـدة كالمجـال الاقتصـادي

والبيئـي والإنسـاني والأمنـي والتقنـي، وذلـك بموجـب مـا أصـدرته مـن خطـط عمـل ومشاريع تستهدف تحقيق تلك الأهداف الأمر الـذي مهـد وسـيمهد السـبل لتحقيـق الأمن والاستقرار والتنمية السلمية للقارة.

17- إن الدراسات المستقبلية تشير إلى إن هناك مجموعة من التغـيرات سـوف تطرأ على أدوار منظومات التعاون الإقليمي في قارة آسيا بالاسـتناد إلى مجموعـة مـن المؤشرات والمتغيرات الإقليمية والدولية، فخلال المسـتقبل القريـب تشـير الاحـتمالات المستقبلية انه سـوف تطـرأ مجموعـة مـن التغـيرات الإقليميـة والدوليـة والمؤسسـية ستنعكس إيجاباً على ازدياد فاعلية ادوار منظومات التعاون الإقليمـي القائمـة، أمـا في المستقبل المتوسط فالدراسـات المسـتقبلية تشـير إلى احتماليـة تغـير ادوار منظومـات التعاون الإقليمي من الطابع العلاجـي إلى الطـابع الوقـائي مـع الميـل إلى التخصـص في جانب واحد، أما فيما يتعلق بالمستقبل المنظور فتشير الدراسات المسـتقبلية إلى تغـير ادوار منظومات التعاون الإقليمي مع توافر إمكانية زيادة فاعليتها وتوسيع عضويتها.

# المصادر والمراجع

## أولاً: المعاجم والموسوعات

1. إبراهيم شمس الدين، مقاييس اللغة لابن فارس ووضع حواشيه، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.

2. إحسان محمد الحسن. موسوعة علم الاجتماع، لبنان، الدار العربية للموسوعات، 1999.

3. إسماعيل بن حماد الجوهري، معجم الصحاح، تقديم خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة،2005.

4. إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العرب للنشر، 2008.

5. جار الله محمد الزمخشري، أساس البلاغة، القاهرة، المطبعة العصرية،2005.

6. سفيان الصفدي، الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها، الأردن، دار أسامة، 2005.

7. صلاح الدين الهواري، المعجم الوسيط، بيروت، دار ومكتبة هلال للطباعة والنشر، ب ت.

8. عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

9. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.

10. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. مختار الصحاح، الكويت، دار الرسالة 1987.

11. محمد عابد الجابري، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، القاهرة، دار المعرفة، 2000.

12. محمد محمد عتريس إبراهيم، معجم بلدان العالم، القاهرة، مكتبة الآداب، 2010،

13. معجم الوافي البستاني، بيروت، مكتبة لبنان، 1980.
14. وضاح زيتون، المعجم السياسي، الأردن، دار أسامة، 2010.
15. يوسف خياط، معجم مصطلحات العلمية والفنية، بيروت، دار لسان العرب، ب ت.

**ثانيا: الكتب العربية والمترجمة**

1. أ. ني اوتكين، النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة يونس كامل، دمشق، دار المركز الثقافي، 2007.
2. إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، الأردن، دار الشروق، 1998.
3. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الأردن، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
4. إبراهيم احمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1985.
5. ـــــــ التنظيم الدولي "دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، بيروت، الدار الجامعية، 1984.
6. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها "النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
7. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل،1984.
8. ـــــــ علم الاجتماع العسكري، دراسة تحليلية في النظم والمؤسسات العسكرية المقارنة، بغداد، دار وائل للنشر، 2005.
9. ـــــــ علم الاجتماع العنف والإرهاب، الأردن، دار وائل للنشر ، 2008.
10. احمد أبو زيد، البناء الاجتماعي" مدخل لدراسة المجتمع"، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
11. احمد البهبهاني، الصين وأمريكا من المواجهة إلى التعايش السلمي، الكويت، دار السياسة للنشر، ب ت.

12. احمـد حسـون محمـد السـامرائي، جغرافيـة اوراسـيا "دراسـة في الجغرافيـة الإقليمية"، بغداد، جامعة بغداد، 1991.
13. احمد حسين حديد وآخـرون، جغرافيـة القـارات، بغـداد، مطبعـة وزارة التربيـة، 1988.
14. احمد داؤود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السـاحة الدوليـة، ترجمة: محمد طارق ثلجـي وطـارق عبـد الجليـل، قطـر، مركـز الجزيـرة للدراسـات، 2010.
15. احمـد سـليم البرصـان، عـالم الجنـوب المفهـوم وتحدياتـه، سلسـلة دراسـات إستراتيجية، أبو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية العـدد 73، 2002.
16. احمد مصطفى خاطر، طريقة تنظيم المجتمع" مـدخل لتنميـة المجتمـع المحـلي واستراتجيات رادار التنظـيم الاجتماعـي"، الإسـكندرية، المكتـب الجـامعي الحـديث، 1984.
17. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2009.
18. ادوارد كـورنشي، الاسـتشراف "منـاهج استكشـاف المسـتقبل"، ترجمـة حسـن الشريف، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
19. أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجـارة الدوليـة"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2000.
20. إسـماعيل صـبري مقلـد، الإسـتراتيجية والسياسـة الدوليـة المفـاهيم والحقـائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.
21. ـــــــ العلاقات السياسية الدولية " دراسـة في الأصـول والنظريـات"، الكويـت، جامعة الكويت، 1979.
22. ـــــــ العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2011.

23. ـــــــ قضايا دولية معاصرة "السياسة الدولية من الحرب البـاردة إلى الوفـاق"، الكويت، مؤسسة الصباح، 1980.

24. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية "دراسـة نقديـة مقارنـة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

25. إيمان احمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة مـا بعـد الاحـتلال الأمـريكي للعراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

26. ايمن عبدالوهاب، المنظمات الإقليمية، القـاهرة، مؤسسـة الأهـرام، 2007، عـرض الكتاب شوقي مصطفى، جريدة قراءات العرب، 2007 وعلى الوقع www.AL-Arab Review.com.

27. باراج خانه، العالم الثاني "السلطة والقوه في النظام العالمي الجديـد"، بـيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

28. بايتس غيل، النجم الصاعد الصين دبلوماسـية أمنيـة جديـدة، ترجمـة دلال ابـو حيدر، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009.

29. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسـات والنشر، 2003.

30. بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر 1945-1991، تعريب يوسف ضـومط، بـيروت، دار الجليل، 1993.

31. تشارلز اوليزنيت، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضـل زكي محمـد، بغـداد، دار الحرية للطباعة،1976.

32. تومـاس ويلبـورن، السياسـة الدوليـة في شـمال شرق أسـيا (المثلـث الاسـتراتيجي الصين، اليابان، الولايات المتحـدة)، سلسـلة دراسـات عالميـة، أبـوظبي، مركـز الإمـارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد12، 1998.

33. ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد127، 2008.
34. ــــــــ تداعيات عاصفة الأبراج"الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة"، دمشق، دار اليازوري، 2003.
35. جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11، 1997.
36. جمال عبدالناصر مانع، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.
37. جميل مطر وآخرون، النظام الإقليمي العربي "دراسة في العلاقات السياسية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
38. جودة حسنين جودة وآخرون، جغرافية اوراسيا الإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة المعارف،2001.
39. ــــــــ أسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية الإسكندرية، دار المعرفة، 2000.
40. ــــــــ جغرافية أسيا الإقليمية، الإسكندرية، مكتب الجامعي، 1998.
41. جودت بني جابر، علم النفس الاجتماعي، الأردن، مكتبة دار الثقافة، 2004.
42. جورج شكري كتن، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها، سلسلة دراسات إستراتيجية، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، العدد 53، 2001.
43. جوزيف س ناي، المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"، ترجمة احمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة، 1993.
44. ــــــــ القوه الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تقديم عبد العزيز عبد الرحمن، السعودية، العبيكان، 2007.

45. حسن الابراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة دار العلوم، ب ت.
46. حسن العطار، المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، 1970.
47. حسين شريف، الولايات المتحدة من الحرب الباردة إلى أتون فيتنام 1945-1969، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، ج2، 2001.
48. ـــــــ الولايات المتحدة من الهزيمة في فيتنام إلى الريادة في حرب النجوم، 1969-1989، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج3، 2001.
49. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان، 2009.
50. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
51. ـــــــ مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
52. خليل إسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، بغداد، جامعة بغداد، 1991.
53. ـــــــ الوظيفة والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 62، 2001.
54. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
55. خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.
56. خيرالدين نصر عبدالرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 56، 2001.

57. دانيال وانر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 15، 2001.

58. راشد البرواري، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مصر، مكتبة النهضة العربية، 1972.

59. رضا عبدالسلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، القاهرة، المكتبة العصرية، 2010.

60. ريتشارد نيكسون 1999" نصر بلا حرب"، إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم، القاهرة، مركز الأهرام، 1993.

61. زبغنيف برنجيسكي، الفرصة الثانية "ثلاث رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية"، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007.

62. ـــــــ رقعة الشطرنج العظمى "التفوق الأمريكي ضرورات الجيواستراتيجية الملحة، ترجمة: سليم ابراهام، دمشق، دار علاء ، ط2008،4 .

63. ـــــــ ، رؤية إستراتيجية "أمريكا وأزمة السلطة العالمية"، ترجمة فاضل جتكر، لبنان، دار الكتاب العربي، 2012.

64. سامي جاد عبد الرحمن، إرهاب الدولة "في إطار قواعد القانون العام"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008.

65. سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، دار زهران، 2008.

66. ـــــــ مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

67. سعيد اللاندوي، أمريكا في مواجهة العالم " حرب باردة جديدة، القاهرة، دار النهضة، 2004، عرض كتاب لمنى عبد العزيز شهاب وعلى الموقع Imaddinl. arabbologs.com

68. سمير احمد الزين، النظام العربي "ماضيه، حاضره، مستقبله"، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 47، 2001.

69. سمينة احمد، برنامج التسلح النووي الباكستاني في نقاط التحول والخيارات النووية، سلسلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 39، 2001.

70. سنجايا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 10، 1997.

71. شذى جمال الخطيب، الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق آسيا، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 51، 2001.

72. شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين"الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، سلسلة دراسات إستراتيجية، ابوظبي، مركز الامارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 38، 2001.

73. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي " أسس وأبعاده "، بغداد، جامعة بغداد، 1990.

74. صايل زكي الخطايبة، مدخل إلى علم السياسة، عمان، دار وائل للنشر، 2010.

75. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الأردن، دار الحامد، 2011.

76. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، القاهرة، المكتبة العصرية، 2010.

77. طلعت إبراهيم لطفي وآخرون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، القاهرة، دار غريب، ب ت.

78. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

79. عبد الحميد لطفي علم الاجتماع، القاهرة، جامعة عين شمس، 1997.
80. عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2009.
81. عبد القادر زريق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
82. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بغداد، دار الرقيم للنشر والتوزيع، 2005.
83. ــــــــ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 56، 2005.
84. ــــــــ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، الموصل، بيت الحكمة، 1990.
85. ــــــــ، نظرية السياسة الخارجية، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010.
86. عبدالرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، ب ت.
87. عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، ليبيا، المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004.
88. عبدالكريم علوان، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2007.
89. عبدالله عبو، المنظمات الدولية "الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية"، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، ط2، 2011.
90. عبدالله عبو، المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دهوك، مطبعة جامعة دهوك، 2010.

91. عبدالمطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والآفاق في الألفية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

92. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، مجد للدارسات والنشر، 2010.

93. عصام العطية، القانون الدولي العام، بغداد، جامعة بغداد، 1980.

94. عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

95. علي احمد هارون، أسس الجغرافية السياسي، القاهرة، دار الفكر، 2003.

96. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

97. علي حسين الشلش، جغرافية أمريكا الشمالية الإقليمية، البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1980.

98. علي محافظة، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة ، عمان، دار فارس ، 2005.

99. علي محمد المياح، آسيا المحيط الهادي في العرب واسيا، سلسله المائدة الحرة، بغداد، بيت الحكمة، العدد 46، 2000.

100. علي موسى وآخرون، جغرافية القارات، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1997.

101. عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا، جامعة قار يونس، 2010.

102. غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، الإسكندرية، دار الثقافة للطباعة والنشر، 2009.

103. فخري رشيد المهنا، المنظمات العربية، جامعة بغداد، كلية القانون، 1988، ص46.

104. فرهاد جلال مصطفى، الأمـن ومسـتقبل السياسـة الدوليـة، العـراق، أكاديميـة التوعية وتأهيل الكوادر، 2011.

105. فؤاد شهاب، تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العـربي، البحـرين، مكتبـة فخراوي، ب ت.

106. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكـبرى، بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 1997.

107. فوزي حسن حسين، الصين واليابـان ومقومـات القطبيـة العالميـة، بـيروت، دار المنهل، 2009.

108. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، شركة أياد للطباعة، 1987.

109. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد، شركة أياد للطباعة الفنيـة، 1988.

110. لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحـرب البـاردة وانعكاسـاتها عـلى المنطقة العربية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2009.

111. لورنس سميث، العالم في العام 2050، "اربع قـوى توجـه مسـتقبل الحضـارة في الشمال"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

112. مارتن غريتش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات، مركز الخلـيج للأبحاث، 2008.

113. مارك ليونارد، فيم تفكر الصين، ترجمة هبة عكام، السعودية، عبيكان للطباعة والنشر، 2010.

114. مجموعة باحثين، "العولمة وأثرها في المجتمع والدولة"، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

115. مجموعة باحثين، استعادة التوازن" إستراتيجية للشرق الأوسـط برسـم الـرئيس الجديد"، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العرب، 2009.

116. ـــــــــ التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

117. ـــــــــ الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

118. ـــــــــ العلاقات العربية الإيرانية" الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

119. ـــــــــ الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

120. ـــــــــ في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي2007، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

121. ـــــــــ في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2011.

122. ـــــــــ في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2011، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

123. ـــــــــ مصادر الطاقة في بحر قزوين الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2001.

124. ـــــــــ نهوض الهند، سلسلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 67، 2008.

125. محمد ابراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى "مخطط لتقسيم الوطن العربي من بعد العراق"، دمشق، دار الكتاب العربي، 2004.

126. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، جامعة الموصل، دار ابن الأثير، 2008.

127. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

128. ـــــــــ تحليل النظم الإقليمية "دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

129. محمد السيد الدقاق وآخرون، المنظمات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار المعارف، ب ت.

130. محمد السيد الدقاق، القانون الدولي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980.

131. ـــــــــ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1978.

132. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين ، آسيا والعولمة ، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 2003.

133. ـــــــــ تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.

134. محمد المجذوب، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية المتخصصة"، بيروت، منشورات الحلبي، ط8، 2006.

135. محمد بن عبد الرحمن العبيدي وواثق محمد براك، دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011.

136. محمد جمال مظلوم وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في آسيا، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2010.

137. محمد حافظ إبراهيم، محاضرات في المجتمعات الدولية الإقليمية، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958.

138. محمد خميس زوكة، أسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار الكندي للطباعة والنشر، 2000.

139. ـــــــــ أسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1986.

140. محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، بيروت، الفارابي للنشر، 2008.

141. محمد سامي عبدالحميد، قانون المنظمات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1982.

142. محمد طلعت الغنيمي، نظرات في العلاقات الدولية العربية، القاهرة، جامعة الإسكندرية، ب ت.

143. محمد طه بدوي، أصول علم العلاقات الدولية، القاهرة، المكتب العربي، 1989.

144. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع" نظريات وتطبيقات"، بيروت، مركز الكتب الثقافية، 1985.

145. محمد عبد الرحمن يونس، العراق ومحيطه الإقليمي في عالم متغير، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2010.

146. محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت، دار المعرفة، 1976.

147. محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، بيروت، دار النهضة العربية ، 2002.

148. محمد فائز فرحات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 111، 2005.

149. محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة ، 1982.

150. محمد محمود الأمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

151. محمد موسى، أضواء على العلاقات والنظام الدولي، بيروت، دار البيارق، 1993.

152. محمود إسماعيل محمد، مشكلات دولية معاصرة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1982.

153. محمود المراغي، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق، القاهرة، دار الشرق، 2003.

154. محمود سالم السامرائي، انهيار الاتحاد السوفيتي" قراءة في الأسباب والنتائج"، الموصل، دار ابن الاثير، 2006.

155. محمود عودة، أسس علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة، ب ت.

156. مختار مزراق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، بيروت، الدار العالمية، 1984.

157. مصطفى احمد فؤاد، قانون المنظمات الدولية، مصر، دار الكتب القانونية، 2004.

158. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ب ت.

159. معز خليل عمرو وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، بغداد، دار الشروق، 1992.

160. ممدوح محمود مصطفى، مفهوم "النظام الدولي" بين العلمية والنمطية، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 71، 1998.

161. موسى محمد ال طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كندي حتى غورباتشوف 1961-1991، بغداد، دار المرتضى، 2008.

162. ـــــــ دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، 2007.

163. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق "الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

164. ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، القاهرة، عين الدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2007.

165. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

166. نسرين عبدالحميد نبيه، لماذا انهارت أمريكا "كيف وقع الأسد الأمريكي في الفخ"، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

167. نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج "إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، الأردن، دار فارس للنشر، 2004.

168. نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي، الأردن، دار الكندي، 2001.

169. نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

170. هاشم خضير الجنابي، جغرافية اوراسيا "دراسة في الجغرافية العامة والإقليمية"، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر،1987.

171. هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد ، 1982.

172. ـــــــ سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

173. ـــــــ دراسات إقليمية في شؤون آسيا، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002.

174. ـــــــ صراع الارادات في أسيا (دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في أسيا واثره على الشرق الاوسط)، دمشق، مركز الشرق للدراسات، 2007.

175. هاني الياس خضر الحديثي والطاهر آدم الطاهر، اثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، الأردن، دار الجنان، 2012.

176. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الأردن، المكتبة الوطنية ، 2009.

177. هدى ميتكس، القيم الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2007.

178. هلال الدين المدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، إيران، منظمة الإعلام الإسلامي، ب ت.

179. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

180. هيثم يوسف محمد عويضة، كينز والكساد الكبير "قراءة في أزمة 1929 والأزمة المالية"، القاهرة، جامعة القاهرة، 2010.

181. هيفاء التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الأردن، دار الحامد، 2010.

182. وليد سليم عبد الحي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

183. وليد سليم عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.

184. وليد عبدالحي، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003.

185. وود جراي وآخرون، موجز التاريخ الأمريكي، الولايات المتحدة، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 1997.

186. يزيد صايغ، العولمة الناقصة "التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، سلسلة دراسات إستراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 28، 2001.

187. يسرى الجوهري وآخرون، جغرافية العالم، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988.

188. يوسف محمد سلطان وآخرون، الجغرافية الإقليمية للقارات "أسيا، أفريقيا، استراليا"، البصرة، جامعة البصرة ، 1986.

**ثالثا: البحوث والدراسات**

1. إبراهيم سيف، هل تتجه استثمارات العالم نحو أسيا، مجلة آفاق المستقبل، الإمارات، العدد7، 2010.

2. احمد إبراهيم محمود، "دوافع التحول أهداف التجارب النووية الهندية الباكستانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 133، 1998.

3. ـــــــ الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد146، 2001.

4. احمد أبو زيد، الموجه الرابعة ثورة معرفه عالمية، مجلة العربي، الكويت، العدد 632، 2011.

5. احمد السيد احمد، البرنامج النووي الكوري ونظام صنع الانتشار، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2010. www.ahram.org

6. احمد الغندور، التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد5، 1966.

7. احمد حامد علي، التنافس الجيوبولتيكي في بحر قزوين المعطيات والأبعاد، مجلة دراسات الإقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد1، 2004.

8. احمد عارف ارحيل، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء "احتلال العراق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الأردن، العدد الثاني، 2009.

9. احمد عبد الفتاح تعبان، في البدء كانت تايلاند، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 137، 1999.

10. احمد محمود أمين الحيالي، الأزمة المالية العالمية بوادرها وأسبابها، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 49، 2010.

11. إدريس لكريني، الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك " مقومات الريادة واكراهات التراجع"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 91، 2003.

12. إسماعيل صبري مقلد، عدم الانحياز بين الإيديولوجية والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 45، 1976.

13. تفاهم خليجي سوفيتي "إذا فشلت واشنطن في رد الزحف الأحمر"، مجلة نفط العرب، الكويت ، العدد 9، 1980.

14. جبار علي عبدالله، مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد الأول، 2009.

15. جيور ايلاند، الملف النووي الإيراني "خيار إسرائيل العسكري"، مجلة واشنطن كوارتلي، الولايات المتحدة، العدد 48، 2010.

16. حامد عبيد حداد، التنافس الأمريكي – الروسي في القوقاز وحوض بحر قزوين، أوراق دولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 164، 2008.

17. حسن أبو طالب، مستقبل النظام والإصلاح المزدوج، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 122، 2005.

18. حسين علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية سابقا) القيود والفرص، المجلة القطرية للعلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، العدد 2، 2002.

19. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، 2009.
20. حميد شهاب احمد، التنافس الإقليمي والدول في منطقة الجمهوريات الإسلامية واسيا الوسطى، دراسات سياسية دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 1، تشرين الثاني 2004.
21. خالد الدين نايف الهباس، النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011.
22. خليل حسين، نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع www.drkhalih ussin.blogspot.com
23. داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 64، 2010.
24. رباحي امينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الجزائر، الأكاديمية للدراسات السياسية والاجتماعية، 2011.
25. رمزي بن دبكة، الدارسات الإقليمية المعاصرة"نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية"، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع www.Politics.com.
26. روبرت كيوهان، مبني للمجهول "مآلات القيادة الامريكية للنظام الدولي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 404، 2012.
27. ستار الدليمي، أزمة القدرات الكورية الشمالية التصعيد أم المواجهة، أوراق قارية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 17، 2003.
28. سرمد عبد الستار العبيدي، اوربا وإيران والملف النووي الإيراني، الملف السياسي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 98، 2011.
29. سليمان اوسته، حدود فلسطين مدخل إلى الاستعمار، مجلة عالم الفكر، دمشق، العدد 4، 2004.

30. سليمان نـاصر، التكـتلات الاقتصـادية الإقليميـة كإسـتراتيجية لمواجهـة تحـديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "دراسة لحالة الجزائر"، مجلة الباحث، الجزائـر، العدد 1، 2002.

31. سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصـادي العـربي، مجلـة جامعـة دمشـق، دمشق، العدد 1، 2002.

32. سهى العزاوي، مستقبل التعاون الإقليمي لـدول البحـر الأسـود، مجلـة دراسـات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 21، 2003.

33. سوسن إسماعيل العساف، الأمم المتحدة والانفرادية الأمريكية في ظل التغيـيرات الدولية، الواقع والمسـتقبل، مجلـة دراسـات دوليـة، جامعـة بغـداد، مركـز الدراسـات الدولية، العدد17، 2002.

34. السيد امين شبلي، هـل حققـت الولايـات المتحـدة مصـالحها في الشرق الأوسـط، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 109، 2002.

35. صهيب جاسم، الكتلة الاقتصادية لشرق أسيا، قضايا دولية، باكستان، العدد 346، 1996.

36. طالب حسين حافظ، الصراع الدولي في القوقاز، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 203، 2011.

37. ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه بين العراق وتركيا، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 173،2009 .

38. عادل السلمان، الأحلاف والتكتلات الدولية، مجلـة الحـوار المتمـدن الالكترونيـة، العدد 930، 2004.

39. عادل عبد الحمزة، اثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيـق أهـداف الدولـة، مجلـة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العددان 38و39 ، 2009.

40. عبد الرحمن عبد العال، الهند مقومات الصعود وتحولات السياسـية الخارجيـة ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007.

41. عبد الـلـه فاضل الحيـالي، الأزمـة الماليـة العالميـة وانعكاسـاتها، مجلـة دراسـات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 2، 2011.
42. عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا "صياغة آسيوية"، مجلـة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 131، 1998.
43. عبد الناصر محمد، اثـر العامـل الخـارجي عـلى السـلوك السـياسي المصري تجـاه العـراق خـلال أزمـة الخلـيج وحـرب الخلـيج الثانيـة 1990-1991، مجلـة الجامعـة الإسلامية، غزه، العدد1، 2005.
44. عبدالـلـه الاشعل، السياسة الماوية في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدوليـة، القاهرة، العدد 47، 1977.
45. عبدالناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحويلات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، الجزائر، العدد 5، 2005.
46. عطا عبد الزهرة، نظرية الـدور في السياسـة الخارجيـة، المجلـة القطريـة للعلـوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، العدد2، 2002.
47. عفيف رزق، إستراتيجية الدول الكبرى في القوقـاز، الحـرس الـوطني، السـعودية، العدد 226، 2001.
48. ـــــــ التجربة النوويـة الكوريـة الشـمالية ونتـائج التـداعيات، مجلـة الحـرس الوطني السعودية، العدد 301، 2007.
49. علاوي محمد حسـن، الإقليميـة الجديـدة المـنهج المعـاصر للتكامـل الاقتصـادي الإقليمي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد7، 2010.
50. علي عواد الشرعة، اثر التغير في النظام الدولي عـلى السياسـات الخارجيـة للـدول العربية 1990 -2005، مجلة المنارة، الأردن، العدد 2، 2008.
51. علي محمد حسين، التنافس على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسـطى الإسـلامية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 34، 2007.

52. عواطف عبدالرحمن، استراليا والأحلاف العسكرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 2، 1969.
53. عيسى إسماعيل عطية، الأهمية الجيوبولتيكية لأسيا الوسطى، الملف السياسي، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 45، 2008.
54. فادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد183، 2011.
55. فوزي حماد وعادل محمد، الأبعاد الإستراتيجية الدولية للمتفجرات النووية الهندية والباكستانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 133، 1998.
56. مجموعة باحثين، من تطورات الملف النووي لكوريا الشمالية، دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد 2010.
57. محمد السعيد ادريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 138، 1999.
58. محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007.
59. ـــــــ خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي"حالة الاسيان"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 366، 2009.
60. محمد ببيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، اليمن، المركز الوطني للبيانات الزراعية، 2008.
61. محمد بن عتيق الدوسري التقنية المتناهية الصغر "النانو"، مجله الأمن والحياة، السعودية، العدد 358، 2011.
62. محمد حقي، صراع القوى في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 21، 1971.
63. محمد سالم الكواز، البرنامج النووي الإيراني" النشأة، التطور، الدوافع"، مجلة دراسات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد25، 2006.

64. محمد سعيد أبو عامود، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 148، 2002.
65. محمد سعيد أبو عامود، الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134، 1998.
66. محمد سيد ابوالسعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، سلسله دورية جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 95، 2010.
67. محمد شوقي عبدالعال، أمتي في العالم "حول إصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات الإنسانية، ب ت.
68. محمد شوقي عبدالعال، أمتي في العالم "حول إصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات الإنسانية، ب ت.
69. محمد عبد العاطي، الملفات البحثية "أزمة النظام الرسمي العربي"، قطر، مركز الجزيرة للدراسات والنشر، 2009.
70. محمد عبد الوهاب، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرون، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 123، 2005.
71. محمد عبدالله يونس، تحول جيو استراتيجي "الإستراتيجية الامريكية الجديدة في الباسفيكي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 188، 2012.
72. محمد عزيز شكري، التكتلات والأحلاف الدولية في عصر الوفاق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 38، 1974.
73. محمد كريم كاظم الرفاعي، النظام العالمي الجديد والتحولات السياسية وتأثير ذلك على المنطقة العربية، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 2005.
74. محمد نعمان جلال، التجارب التنموية الأسيوية الدروس المستفادة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 160، 2005.

75. محمد نور الدين، تركيا إلى اين، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، العدد364، 2009.
76. ـــــــ تركيا، الصيغة والدور، بيروت، رياض الريس للكتب النشر، 2008.
77. ـــــــ سياسة تركيا الإقليمية بين الحساسيات الداخلية والاعتبارات الخارجية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 12. 2009.
78. ـــــــ وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 382، 2010.
79. محمد ياسر منصور، الواقع النووي في آسيا، مجلة الحرس الوطني، السعودية، العدد، 291-292. ، 2006.
80. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق التحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج العربي، 2001، مجلة أراء، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 81، 2011.
81. مدحت ايوب، الاسيان بين بكين و واشنطن، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 183، 2011.
82. ـــــــ بؤر التوتر الإقليمي في أسيا الأسباب والحلول، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007.
83. مراد بطل الشيشاني، الشيشان والحركة الإسلامية بعد 11سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، 2002.
84. مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، اليمن، مركز البيانات الزراعية، 2005.
85. مصطفى عبدالله أبو القاسم، التنسيق والتعاون تجاه الشراكة الأوربية المتوسطة "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 148، 2002.
86. مصطفى علوي، التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 56، 1979.

87. مليحة التون الشيك، الخيارات الإستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا وموقع الوطن العربي منها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 382، 2010.
88. منير الحمش، الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 364، 2009.
89. منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 382، 2010.
90. نادية فاضل عباس، مسار الملف النووي لكوريا الشمالية وتداعياته الإقليمية والدولية، دراسات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية العدد 102، 2010.
91. نادية فاضل، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد18 ، 2002.
92. نبيل جعفر عبد الرضا. الأهمية الاقتصادية لنفط بحر قزوين، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 1، 2002.
93. نرمين السعدي، قراءات حول الأزمة النقدية العالمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد137، 1999.
94. نزار إسماعيل وعبدالحميد الموساوي، العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة إلى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، العدد 11، 2009.
95. نوار جليل هاشم، قياس قوه الدولة " إطار تحليلي لقياس قوه الصين مقارنة بدول كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، 2010.
96. نوار محمد ربيع ونوري الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 221 و 222، 2010.

97. هالة خالد حميد، الدور الإقليمي والدولي لروسيا الاتحادية في عهد يلسن، مجلة قضايا السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 29، 2010.

98. هـاني اليـاس خضر الحـديثي، منظمـة التعـاون والتنميـة الإقليميـة، سلسـلة الدراسات العامة، بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، العدد11، 1985.

99. ـــــــ أهمية التعاون الإقليمي دراسة نظرية مـع تطبيـق عـلى حالـة العـراق، مجلة أم المعارك، بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، العدد15، 1998.

100. ـــــــ منظمة آسيان" نشوئها، تطورها، علاقاتها الإقليمية والدوليـة"، المرصـد الدولي، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد6، 2008.

101. ـــــــ رؤية مستقبلية في سياسة التعـاون الإقليمـي الآسـيوي وقضـية الشرق الأوسط، مجلة مركـز الدراسـات الفلسـطينية، بغـداد، مركـز الدراسـات الفلسـطينية، العدد7، 2008.

102. هاني حنا، مأزق الأزمة الآسيوية وقمة الدول الصناعية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 135، 1999.

103. هزاع المفلـح وآخـرون، اثـر العامـل الاقتصـادي في توجيـه السياسـة الخارجيـة الصينية، مجله المنارة، الأردن، العدد 1، 2010.

104. هيثم الجنابي، السياسة الإيرانية الإقليمية، مجلـة الحـوار المتمـدن الالكترونيـة، العدد2657، 2009.

105. ياسمين هلال الحيالي، الأزمة الاقتصادية العالمية وتـداعياتها، مجلـة الدراسـات الإقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 19، 2010.

106. يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية "الأسباب والنتائج المستخلصة منها"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 365، 2009.

**رابعا: الرسائل والاطاريح الجامعية**

**أ- الرسائل:**

1. اركان محمود احمد اسود، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم أسيا الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012.
2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضرباتنة، 2007.
3. إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي الياباني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2006.
4. حسين عمر حاجي، دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2003.
5. رشا يحيى عبيس هاني، سباق التسلح والانعكاسات على البنية الأمنية لإقليم شرق آسيا مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.
6. شيماء عبدالمحسن البكر، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2001.
7. الشيماء هشام ابو الوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990 إلى 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2009.
8. عبدالله فالح المطيري، امن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011
9. عدنان خلف البدراني، الدور الياباني في النظام الدولي الراهن واثره في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.

10. عطارد عوض عبدالحميد الشريفي، مستقبل منظومة التعاون الإقليمي لدول جنوب شرق اسيا لتعزيز مكانتها في البيئة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.
11. غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي " دراسة حالة قطاع الصناعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2009.
12. فاطمة احمد السيد الشاعر، القضايا الامنية الأسيوية الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة واثرها على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
13. محمد عبدالله راضي الصايح، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005.
14. نغم نذير شكر، اثر المتغير الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000.
15. هشام بن عبد العزيز، مكانة الصين الدولية " دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006، "رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، 2008.
16. ياسر عبدالرزاق وهيب، مستقبل الأمن الإقليمي في آسيا – الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.
17. يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2012.

**ب: الأطاريح**

1. باقر جواد كاظم، الأبعاد الإستراتيجية لادوار القوى الكبرى في إقليم أسيا الباسفيك، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.
2. تلا عاصم فائق، ألمكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعه النهرين، 2008.
3. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2006.
4. دنيا جواد مطلك الجبوري، الإقليمية الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة" دراسة نموذج آسيا الباسفيك"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008.
5. زياد عبدالوهاب النعيمي، التنظيم الإقليمي في ظل القانون الدولي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، 2011.
6. سعد سليم سالم، أهم الاتجاهات الاقتصادية الحديثة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية القادة والأركان للعلوم المسلحة، المملكة العربية السعودية، 2001.

**خامساً: التقارير**

1. التقرير الاستراتيجي 2009-2010، تحرير إبراهيم خليل العلاف وآخرون، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011.
2. تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2011، نيويورك، الأمم المتحدة، 2011.
3. تقرير تحقيق العمل اللائق في آسيا، جنيف، مكتب العمل الدولي، 2006.

4. تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، الاتجاهات العولمية 2025:عالم قد تحول، عرض صموئيل رمسيس،سلسلة كراسات عروض،القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2010.

**سادساً: المؤتمرات**

1. الداؤدي الشيخ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وحلولها، بحث القي في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها في منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي"، لبنان، جامعة الجنان، 2009.
2. طارق بن طلق المطيراني، دور تقنية النانو في الحد من الكوارث، ورقة عمل مقدمة للجنة الحلقة العلمية المنعقدة بكلية التدريب في جامعة نايف العربية والموسومة "استخدام التقنيات الحديثة في مواجهة الكوارث"، ماليزيا، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.
3. محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية وأسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية، بحث القي في مؤتمر بعنوان "حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي الإسلامي"، لبنان، جامعة الجنان، 2009.
4. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر إشكالية المصالح الوطنية أولا، بحث القي في الندوة الموسومة "الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة" (جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية 25/24 يونيو)، 2003.

**سابعا: الوثائق**

1. اتفاقية الإطار لمنتدى التعاون العربي التركي، الجامعة العربية، الأمانة العامة، 2007.
2. احتلال إيران للجزر الثلاث، www.gcc.org
3. احتلال إيران للجزر الثلاث، قمة الدوحة 2010، www.lasportal.org
4. بيانات البنك الدولي على الموقع data.albank aldawl:org
5. تطورات القضية الفلسطينية، www.gcc.org

6. تطورات الملف النووي الإيراني، www.gcc.org
7. التعاون الاقتصادي والمالي www.gcc.org
8. التعاون في مكافحة الإرهاب. www.gcc.org
9. الجامعة العربية (لمحة تاريخية)، www.lasportal.org
10. المبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية الرابعة عشر (1)، بيروت، 2002، www.lasportal.org
11. مجالات التعاون، القطاع السياسي.www.lasprotal.org
12. مجالات التعاون، قطاع فلسطين والأراضي المحتلة، www.lasportal.org
13. مذكرة شارحة بشأن الإرهاب وسبل مكافحته. www.lasportal.org
14. معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الجامعة العربية وملحقها العسكري، www.lasportal.org
15. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، ب ت،
16. ميثاق جامعة الدول العربية 1945 www.lasportal.org
17. النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي العربي، الامارات، 1981، www.gcc.org
18. نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، بيانات البنك الدولي http//data albank aldawli.org.

**ثامنا: الصحف**

1. تحديث الصين لقواتها العسكرية، جريدة الوسط البحرينية، العدد 3043، 2010، البحرين.
2. جان رادفايتي، عندما يلعب الكبار في اوستيبا، جريدة قاسيون، 2012. www.bamoscow.com
3. حاتم حميد محسن، الصين وأمريكا حقيقة البناء ووهم السيطرة، جريدة الثورة، العدد 807،2012، alwehd a.org-sy،Thawra

4. مارغريت ماكميلان، ماو العجوز مع نيكسون "اللااخلاقي" وكيسنجر كاتب السيناريو، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10235، 2006، لندن.

**تاسعا: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)**

1. لماذا يتردد اليابانيون بشأن اتفاقية (Tpp) مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: erico world.net//Japan

2. الإرهاب في قارة آسيا، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية للانترنيت وعلى الموقع:www.almoqtal. Com

3. اوابك 683، 66 مليار احتياطات المنطقة من النفط الخام 2011، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع ammanxchange.com

4. تاريخ النزاع الشيشاني - الروسي، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.Arabicrt.com

5. التوزيع القاري للأجناس البشرية مقاله منشورة على شبكة معلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.samsec.com

6. الجنرال ماركوف، منظمة معاهدة الأمن الجماعي ستشهد إعادة بناء قواتها، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت www.arabic.rt.com

7. حلف شمال الأطلسي. مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.enwikipedia.org

8. خليفة منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.arabicnew.ch

9. الصراع على المياه في أسيا الوسطى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت www.arabic.RT.com.

10. عبدالهادي خلف، البحرين وقطر.. لقمة العيش والخلافات الحدودية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: arabi:assafir.com

11. علاء فاروق، أزمة طاحنة تواجه بلدان أسيا الوسطى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.alfan on line.com.

12. عليما بيينوفا، أوزبكستان وكازاخستان تطويان صفحة العداء الحدودي وتتحدثان عن نموذج اتحاد أوربي لتسهيل الإجراءات الحدودية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع: www.islamlight.net.

13. فينالي دنييوف، معلومات عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، 2009، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: Arabic.rt.com

14. قارة أسيا، بحث منشور على شبكة المعلوماتية العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.jaeead.org.

15. ك. س. كوبوسوامي، التوجه الهندي شرقا وتعزيز المكانة، ترجمة فؤاد خليل، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الموقع www.onislam.com

16. لافروف، روسيا تنوي زيادة إسهام منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مواجهة الأخطار المنطلقة من أفغانستان، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع www.Arabicrt.com

17. مازن الياسري، مستقبل العراق في ضوء سياسة المكانة، مقاله منشوره على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع iraqparliament.com

18. محمد عبد العاطي، ناغورني كارباخ، جذور الصراع وعوائق التسوية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت www.aljazeera.com

19. منظمة معاهدة الأمن الجماعي تتخذ قرارا يقضى بموافقة كل أعضائها على نشر قواعد عسكرية تابعة لدول أخرى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت www.Jaridatak.com

20. منظمة معاهدة الأمن الجماعي تتخذ قرارا يقضي بموافقة كل أعضائها على نشر قوات عسكرية تابعة لدول أخرى، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية الانترنيت وعلى الموقع: www.Arabicrt.com

21. منظمة معاهدة الأمن الجماعـي ومنظمـة كولومبـو يقـيمان التعـاون في مجـال مكافحة المخدرات، مقالة منشـورة عـلى شـبكة المعلومـات العالميـة الانترنيـت وعـلى الموقع www.Arabicrt.com
22. نبذة عن طاجاكستان، مقالة منشورة على شـبكة المعلومـات العالميـة الانترنيـت وعلى الموقع www.Arabicrt.com
23. الوضـع القـانوني لداغسـتان. مقالـة منشـورة عـلى شـبكة المعلومـات العالميـة الانترنيت وعلى الموقع www.Arabicrt.com
24. الاقتصاد الموجه، مقالة منشورة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) وعـلى الموقع www.ibisonline.net

**عاشراً: المصادر الأجنبية**

**First: Books**

1. 2011 World Population Data Sheet، Washington، Population Reference Bureau 2011.
2. Aharone Najmitdin، Central Asian Integration A Survey of Guaranteeing Regional Security، Economic Growth Feasibility and Prospects، Uzbekistan، Institute of Political Science. 2009.
3. Alyson J.K Bailes and Others، The Shanghai Cooperation. Organization، Sweden، Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، 2007.
4. Amitav Acharya، Foundation of Collective Action in Asia: Theory And Practice Of Regional Cooperation، Japan، Asian Development Bank Institute، 2012.
5. Anatoliy A.Rozanov and Elena. F. Dorgans، Collective Security Treaty Organization 2002-2009، Geneva، The Geneva Center For The Democratic Control Of Armed Forces، 2010.
6. Andrew C. Gagel and Others، Patterns In Terrorism In North Africa، The Middle East، Central Asia and South Asia، 2007 – 2010، Washington، Center For Strategic and International Studies، 2011.

7. Andrew Tan، Force Modern Is Action Trends In Southeast Asia ،Working Paper، Singapore، Institute Of Defense and Strategic Studies، No59، 2004.
8. Asia 2020 The Region Nine Years Hence، Singapore، DBS Group Research، 2011.
9. Asia 2050 Realizing The Asian Century، Singapore، Asian Development Bank، 2011.
10. Asian Development Outlook 2011 South-South Economic Links، Philippines، Asian Development Bank، 2010.
11. Barry Hughes، Booming Asian Economies The Coming Decades، Australia، Industry Group، 2011.
12. Central Asia and Afghanistan: Insulation on Silk Road Between Eurasia and The Heart Of Asia، Norway، Peace Research Institute Oslo (PRIO)، 2012،
13. Claire Taylor، Military Balance Southeast Asia، Britain، House of Commons Library، 2011.
14. Evan A. Feigen and Robert Manning، The United States in the New Asia، United States، Council Foreign Relation، 2009.
15. Evelyn Gob ، Meetng the China Challenges: The U.S in Southeast Asian Regional Security Strategies، Washington، East-West Center،2005.
16. Global Europe 2050، Belgium European Union، 2012.
17. Global Financial Crisis and Proposed ADB Response، Manila، Asian Development Bank، 2009.
18. Gregory F. Treverton، Measuring National power، United State، Rand Corporation، 2005.
19. Group Of Researchers، China's Growing Role in the Middle East : Implications for the Region and Beyond، Washington، the Nixon Center، 2010.
20. Henry Sokolski ،The Next Arms Race، United States، Strategic Studies Institute، 2012.
21. Imagining Asia 2020 Make Way For The Asia Giant، Singapore، DBS Group Research، 2011.

22. Innovation in Nanotechnology (An Asia Pacific Perspective)، United Nation، Asia and Pacific Center for Transfer of Technology (APCTT)، 2010.
23. International Trade Statistics 2011، World Trade Organization، 2011. www.wto.org
24. Ippei Yamazawa، Asia Pacific Economic Cooperation (APEC): Its Structure، Activities and Achievements، Moscow، Russian Apec Study Center، 2012.
25. Isher judge Ahluwalia، Economic Cooperation in South Asia، India، Indian Council For Research on International Economic Relation، No date.
26. J،H Saat، The Collective Security Treaty Organization، United Kingdom، Conflict Studies Research Center، 2010.
27. Jackm Phillips and Logan Jamoorp، China Economic Political and Social Issues، New York، Nova Science Publishers، 2009
28. James Clad، The Borderlands of Southeast Asia Geopolitics، Terrorism and Globalization، Washington، Institute for National Strategic Studies، 2011.
29. Jonlune and Calvin Thompson، Southeast Asia: Political and Economic Introduction، Britain، House of Commons Library، 2011.
30. Kant K. Bhargava and Mahendra p. Lama، SAARC 2015 Expanding Horizons and Forging Cooperation in A Resurgent Asia، India، Friedrich-Ebert- Stiftung، 2007.
31. Key Indicators For Asia and The Pacific، Philippines، Asian development Bank، 2011.
32. Kriengsak Chareon Wongsak، The Future Society of Asia، Thailand، Institute of Future Studies for Development ، No date.
33. Lakshmi Lyer، The Bloody Millennium Internal Conflict in South Asia، United States، Harvard Business School، 2004.
34. Loksangl and Johnwong ، Apec and the Rise of China، Singapore، World Scientific، 2011.
35. Long-Term Projections of Asian GDP and Trade، Philippines، Asian Development Bank، 2011.

36. Mark Beeson، Institution of the Pacific Asean  Apec and Beyond، London، Routledge Taylor and Francis Group، 2009،.
37. Masahiro kawai،  Regional Economic Integration and Cooperation in East Asia، Tokyo، Institute of Social Science، 2004.
38. Mely C. Antthony، Regionalization of Peace in Asia: Experiences and Prospects of Asian ARF and UN Partnership، Singapore، Institute of Defense and Strategic Studies، 2003.
39. michael wesley، The Regional Organization of the Asia Pacific، New-York، Palgrave Macmillan، 2003.
40. Mohamed Jawhar Bin Hassan، Asean's Political and Security Relations With Japan، Tokyo، Japan Center for International Exchange، 2003.
41. Nagesh Kumar، Towards Broader Regional Cooperation in Asia، India، Regional Center in Colombo، No date.
42. Need For Institution For Regional in Asia and the Pacific، Philippines، Asian Development Bank، 2010.
43. Neil. J. Melvin، Conflict in Southern Thailand، "Islamism، Violence And The State in The Patina Insurgency"، Sweden، Stockholm International Institute "SIPRI"، 2007.
44. Niklas L.P. Swanstrom and Others، A Strategic Conflict Analysis of Central Asia (with A Focus on) Kyrgyzstan and Tajikistan، Swedish، Development Cooperation Agency، Central Asia Caucasus Institute، 2005.
45. Paradorn Rangsimaporn، Russia as an Aspiring Great Power in East Asia "Perceptions and Policies from Yeltsin to Putin"، New York، Palgrave Macmillan، 2009.
46. Paul. R Hensel and Others، Colonial Legacies and Territorial Claims، Search Thrown in Conference National Territory and Sovereignty: Sixty Years Since The Founding For The Nation، Seoul، The North East Asian History Foundation، 2008،

47. Pekka sivonen and Henvikki Heikka، Prediction Regarding International Actors up to the Year 2030، Finland، Ministry of Defense،2007.
48. Policies and Practices for Low- Carbon Green Growth In Asia، Philippines، Asian Development Bank Institute، 2012.
49. Ramkishen.S، Rajan، Asia Economic Cooperation and Integration Sequencing of Financial Trade and Monetary Regionalism، Australia، Freedom Foundation، 2004.
50. Ray Hammond، The World in 2030، Itxaropean "Spain"، Yago، 2007.
51. Rebort.G. sutter، Chian's Rise : Implications for U.S Leadership in Asia، Washington، East West Center، 2006.
52. Regional Economic Outlook Middle East and Central Asia، New York، International Monetary Fund، 2011.
53. Regional Economic Outlook Middle East And Central Asia، Washington، International Monetary Fund، 2012.
54. Richa Singh، Trans – Boundary Water Politics and Conflicts in South Asia : Towards (Water for Peace)، New Delhi، Center for Democracy and Social Action، No dated.
55. Robert Scollay، Regional Economic Integration Outlook، New Zea Land، Apec Study Center، No date.
56. S.D Muni، Comprehensive Security : The South Asian Case، Singapore، Institute of Defense and Strategic Studies، 2002.
57. Sebastian Bersick and Paul Pasch، South East Asia "The Future of German Foreign Relations"، Berlin، Friedrich Ebert Stiftung ، 2007.
58. Shanta Yanan Devarajan and Ijaz Nabi، Economic Growth in South Asia: Promising UN- Equalizing… Sustainable?، Washington، The world Bank، 2006،
59. Statistical Year Book For Asia and The Pacific 2011، Thailand، United Nation Publication 2011.
60. Statistical Yearbook for Asia and The Pacific 2011، Thailand، United Nation،2011

61. Stephen.G، Geology and Nonfuel Mineral Deposits of Asia and The Pacific، Virginia، National Center Reston، 2005.
62. Strategic Transport in Frastructure Needs To 2030""Main Findings"، OECD، International Futures Programme، 2011.
63. Takeshi Fukuda، Conventional Arms Control and Confidence Building Measures Asia، Japan، Researcher National Diet library of Japan، 2010.
64. The Apec Region Trade and Investment، Australian، Department of Foreign Affairs and Trade، 2012.
65. The Future Security Environment 2008- 2030، Canada، National Defense، 27 January 2009.
66. The World in 2025 Rising Asia and Social Ecological Transition، Luxembourg، European Commission، 2009.
67. Tj.Brown، World Mineral Production First Published، British، Geological Survey، 2012.
68. Uri Dadush and Bennett Stancil، The World Order in 2050، United States، Carnegie Endowment for International Peace، 2010.
69. William Byrd and Others، Economic Cooperation in The Wider Central Asia Region، Washington، The world Bank، 2006،
70. Won Hokim، The Next Apec Member Ship from Latin America A Contextual Approach، Korea، Institute for International Economic Policy (KIEP)، 2008.
71. Yan Xue Tong، Analysis of China's National Interests، United States، The Monterey Instatute of International Studies، 2002.
72. Zalmay khalil zad and Others، The United States and Asia "Toward A New U.S Strategy and Force Posture"، United States، Rand Institute، 2001
73. Zeyno Baran and Others، Islamic Radicalism in Central Asia and Caucasus : Implications for The EU، Sweden، Central Asia – Caucasus Institute، 2006.

**Second: Research and Studies:**

1. Abanti Bbatta Cbarya، Conceptualizing Uyghur Separatism in Chinese Nationalism strategic Analysis، New Delhi، Institute For Defense studies and Analyses، No 3، 2003.
2. Adam Weinstein، Russian Phoenix the Collective Security Treaty Organization ، The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relation، Cambridge، No24، 2007.
3. Akira Kawasaki، Japan's Military Spending at A Crossroads، Asian Perspective، University of kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4،2009.
4. Amitav Acharya، Terrorism and Security in Asia: Redefining Regional Order، Working Paper، Nan Yang Technological University، Institute of Defense Strategic Studies، No. 133، 2004.
5. Anna Louise Strachan، Resolving Southeast Asian Territorial Disputes a Role for The ICJ، Ipcs Issue Brief، New Delhi، Institute of Peace and Conflict Studies، No 133 ،October 2009.
6. Anthony. C Bowyer، Islamic Movements and Democracy in Central Asia : Integration or Isolation ?، Paper Proposal for Csid's 9th Annual Conference Submitted Johns Hopkins University، International Foundation for Election Systems (IFES)، 2008.
7. Ayhan Guney and Others، Is the Regional Economic Cooperation in South Caucasus Myth or Reality?، The Journal of Faculty of Economic and Administrative Sciences، Suleyman Demirel University، Faculty of Economic and Administrative Sciences، No (1)، 2011.
8. Background Paper on Sipri Military Expenditure Data، 2011، Sweden، Stockholm International Peace Research Institutes، 17 April 2012.
9. Bridging the Fault Lines "Collective Security in Southwest Asia" Discussion Paper، New York، The East West Institute، 2012.
10. Chris Rottenberg، Asia- Pacific Economic Cooperation: Counter Terrorism Challenges for the 21st Century، www.osgood center.org

11. Claire Taylor، Military Balance in Southeast Asia، Research Paper، United Kingdom، Parliament، No 79،14 December 2011.
12. Dale W. Jorgenson and Khuong M، The Rise of Developing Asia and The New Economic Order، Working Paper، Lee Kuan Yew School Of Public Policy Research، No 21، 7 july. 2011.
13. David Scott، India's (Grand Strategy)for the Indian Ocean : Mahanian Vision، Asia Pacific Review، Institute for International Policy Studies، No 2، 2006.
14. Dian L. Manifold، Apec: Organization، Goals and Approach، Working Paper، Washington، U.S. International Trade Commission، No.97، March 1997.
15. Dirk Nabers، China، Japan and the Quest for Leadership in East Asia، Working Papers، German، Institute of Global and Area Studies، No 67، February 2008.
16. Dmitry David، South Kuril Dispute، Strategic Studies، Harvard University، No 226، 2011.
17. Doh Hyun Jae، Energy Cooperation in North East Asia: Prospects and Challenges، East Asian Review، Columbia University، New York، No (3)، 2003.
18. Dong Zhang، India Looks، East Strategies and Impacts، Working Paper، Australia، Ausaid Public Affairs Group، September 2006.
19. Eric J.Gerritsen، The Global in Restructure Boom of 2009- 2015: Strategic Economic Consequences for America، China and The Global Economy، Working Paper، Collaboration for Research on Global Projects، No48، March 2009.
20. Evelyn Gon، The Asean Regional Forum in united states East Asian strategy، Journal of Pacific Review، Taylor and Francis group، No 1، 2004،.
21. Frank Langdon and Brian L، Job، Apec Beyond Economics the Political of Apec، Working Paper، The Helen Kellogg Institute for International Studies، University of Noterdame، No.243، October 1997.
22. Giovanni Capannelli and See Seng Tan، Institutions for Asian Integration: Innovation and Reform،Working Paper ،Japan، Asian Development Bank Institute، No 375، August 2012.

23. Giovanni Capannelli، Institutions for Economic and Financial Integration in Asia: Trends and Prospects، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 308، September 2011.
24. Grazvydas Jasutis، Collective Security Treaty Organization: Military Integration Problems and Perspective in The Cis Space، The Institute of International Relation and Political Sciences، University of Vilnius، 2007.
25. Heinrich Wilhelm and Other's، Narrowing the Gaps Through Regional Cooperation Institution and Governance Systems، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute ، No 359، May 2012.
26. Homi Karas and Har Paul Alberto، Asia in the Global Economy in 2050: The Asian Century، www.emerging markets forum.org.
27. Hugh Patrick، Pecc، Apec and East Asian Economic Cooperation: Prime Minister Ohhira's Legacy and Issues in the 21st Century، Disussion Paper Series، Apec Study Center، Columbia University، No.38، July 2005.
28. Ippei Yamazawa، Apec's New Development and Its Implication for Non Member Developing Countries the Developing Economies، Journal of Developing Economies، Washington، International Economic Development Council، No2 June 1996.
29. Jenny Corbett and Soumezaki، Deepening East Asian Economic Integration، ERTA Research Project Report، No 1، March 2009
30. John A. Mow Chan، The Militarization of the Collective Security Treaty Organization، Issue Paper، U.S Army War College، Center For Strategic Leadership، 2009.
31. Jong- Whalee and Kiseok Hong، Economic Growth in Asia Determinants and Prospects، Working Paper، Philippines، Asian Development Band، NO 220، September 2010.
32. Julio Soto and Others، Southeast Asia U.S Regional Interest، 1997 www.dtic.mil..

33. Katinka Weinbevger، High Value Agricultural Products in Asia and The Pacific for Small-Holder Farmers: Trends Opportunities. and Research Priorities، International Workshop ،Colombia، The World Vegetable Center، 2005.
34. Kayhan Barzeyar، The Middle East and the "New Terrorism"، Isyp Journal On Science and World Affairs، Young Pug Wash، No 2، 2005.
35. Kim Anderson and Anna Strutt، Asia's Changing Role in World Trade: Prospects for South - South Trade Growth to 2030، Working Paper، Philippines، Asian Development Bank، No 264، July 2011.
36. Kripa Sridharan، Regional Organizations and Conflict Management : Comparing Asian and Saarc، Working Paper، The Department of International Development، Development Studies Institute، No33، 2008.
37. Kym Anderson and Anna Strutt، Agriculture and Food Security in Asia by 2030، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 368، July 2012.
38. Lauren M. Phillips، International Relation in 2030: The Transformative Power of Large Developing Countries، Discussion Paper، Bonn، Deutsches Institute fur Entwicklungs Politikg Gmb H.، 2008
39. Mussarat Jabeen and Others، U.S Afghan Relation A Historical Perspective of Events All، A Research Journal of South Asian Studies، NewDelhi، No 1، 2010.
40. Nc Pahariya، Towards an Asian Economic Community By 2020، Briefing Paper، India Cuts International، No2، 2006.
41. Panchali Saikia، The Thai- Cambodian Border Dispute From Friction to Fire Mainstream، India، No 27 June 2011، www.mainstream weekly.net.
42. Patrick b. Fazzone، The Trans- Pacific Partnership- Towards A Free، Trade Agreement of Asia Pacific? http//illigation-essentials،lexisnexis.com
43. Pek Koon Heng، Asean Integration in 2030: United States Perspective، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 367، July 2012.

44. Poul W Chambers and Siegfried، image Formation Atnation's Edge: Thaiperception of it's Border Dispute With Cambodia – Implications for South Asia، Working Paper، Heidelberg University، South Asia Institute، No52، 2010.
45. Qian.Xu.Ewen، Chinia's Energy Cooperation with Middle East Oil – Producing Countries، Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)، Shanghai International Studies University، No 3، 2010.
46. Rabeah Sabri، Balochistan : Af- Pak's Forgotten Frontier، 2009،. www.un.Hcr.org.
47. Raiher Schweickert and Others، External Drivers of Institutional Change in Central Asia-Regional Integration Schemes and The Role of Russia and China، Working Paper، Germany، Kiel Institute for the World Economy، No 1763 March 2012.
48. Ralf Emmers، Security Relations and Institutionalism in Southeast Asia، Working Paper، University of California، No7،2005.
49. Ramesh Chandra and Rajiv Kumar، South Asian Integration Prospects and Lessons from East Asia، Working Paper، India، Indian Council for Research on International Economic Relations No 202، January 2008.
50. Ramses Amer، The Association of Southeast Asian Nation and the Management of Territorial Disputes، IBRU Boundary and Security Bulletin، Durham University، Boundaries Research Unit International Borders، No91، 2001-2002.
51. Ranjit Singh، Asean's Odyssey of Crises Achievements and Visions (1967-2010)، This paper was Presented to the 18th Biennial Conference of the Asian Studies Association in Adelaide 5-8 July 2010، Australia، Asian Studies Association، 2010.
52. Regional Economic Cooperation in Asia Current Situation and Future Prospects، Back Ground Paper، World Economic and Social Survey 2010، United Nations، ESCAP، 2010.
53. Richard Stubbs، Asean plus Three "Emerging East Asian Regionalism، United State، University of California، 2002.
54. Rohan Gunaratna، Terrorism in Southeast Asia Threat and Response، Research Paper، Washington، Center of Eurasian Policy، No1، No date.

55. Ryuhei Wakasugi، The Growth of Trade and Heterogeneity in East Asia، This Paper was Prepared for Presenting at the Asian Economic Panel Meeting in Seoul، Keio University، 19-21 March 2006.
56. Sean Chen and Sohu Fettr، China's Military Spending : Soft Rise or Hard Threat ?، Asian Perspective، University of Kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4، 2009.
57. Shulong Chu and Others، U.S Security Strategy in Asia and the Regional Security Regime A Chinese View، Research Presented to International Conference "Anew Horizon for Japans Security Policy Basic Concept and Frame Work"، Tokyo، Institute for International Policy Studies،No30، December 2004.
58. Siow Yue Chia، Trade and Investment and Regional Economic Integration in East Asia، Working Paper، Japan، Asian Development Bank Institute، No 210، April 2010.
59. Stephen Jones، Infrastructure Challenges in East and South Asia، Topic Paper، Institute of Development Studies، No1، March 2006.
60. Stephen Jones، Infrastructure Challenges، In East and South Asia، India Institute of Development Studies، March، 2006.
61. U.S Missile Shield Seen Stocking China Fears، The wall Street Journal، United States www.On.linews.com.
62. Valery Smirkov، The Collective Security Treaty Organization، Strategic Geographical Magazine International Agencies، No 54،2009.
63. Vinod Mishra، Population and Environmental، Honolulu، East-West Center، No 63، October 2002.
64. Vladimir Paramonoy and Olegsto Povski، Russia and Central Asia Multilateral Security Cooperation، United Kingdom، Defense Academy، March 2008.
65. Wang Jisi، China's Changing Role in Asia، Working Paper، China، Institute of American Studies، W.N January، 2004.
66. Water and Food Challenges for South Asia، Srilanka، International Water Management Institute، 2011.

67. What is Apec and What Can Do for Business? United States، National Center for Asia Pacific Economic Cooperation، No Date،.www.nc.apec،org.
68. William Byrd and Others، Economic Cooperation in The Wider Central Asia Region، Working Paper، Washington، The World Bank، No 75، 2006.
69. William W Crimes، The Asian Monetary Fund Reborn Implication of Chiang Mai Initiative Multilateralization، Asia Policy، Washington ،The National Bureau of Asian Research، No 11، 2011.
70. Willson John، Water Security in South Asia: Issues and Policy Recommendation، Issue Brief، Observer Research Foundation، No 26 February 2011.
71. Yael Selfin and David Hope، Future of World Trade Top 25 Sea and Air Freight Routes in 2030، Economic Views، March 2011. www.economics.com
72. Yoji Akashi، An Asean Perspective on Apec، Working Paper، The Helen Kellogg Institute for International Studies، University of Noter dame، No.240، August 1997.
73. yuan chong، east asian integration and japan's regional policy، research paper، japan، the japan forum on international relations، August 2010.
74. Zahid Shahab Ahmed، Interstate Conflicts and Regionalism in South Asia : Prospects and Challenges، 2008، sam.gov.tv/wp
75. Zhang Zhiyong، Economic Integration in East Asia: The Path of Law، Working Paper، Singapore، Asia Law Institute، No 24، July 2011.
76. Znu Feng، An Emerging Trend in East Asia : Military Budget Increases and Their Impact، Asian Perspective، University of Kyungnam، Institute of Far Eastern Studies، No 4، 2009.

**Third: Thesis**

1. Armen Gomtsyan، Is The Csto Threading Democracy for Security، Un Published Masters Thesis، School of Arts and Sciences، Georgetown University، 2010.
2. Brynhidur Lngimar Sdottir، The collective Security Treaty Organization and Nato "Never، The twain، Shall Meet"، Óbirt meistararitgerð، College Felagsvisind Dasvid، Haskoli Islands، 2011.

3. Cindy Kang، South Korea's Commercial Liberal Approach to Security، Un Published Master Thesis، Naval Postgraduate School، University California، 2002.
4. Cindy Kang، South Korea's Commercial Liberal Approach to Security، Un Published Master Thesis، Naval Postgraduate School، University California، 2002.
5. Timothy craig، The Shanghai Cooperation Organization Origins and Implication، Un Published Master Thesis، Naval Postgraduate School، University of California، 2003.

**Fourth: Report:**

1. Alexander Carius and Achim Maas، Climate Change and Security Two Scenarios for South East Asia، This Report was Prepared for The Directorate General External Relation of the European Commission 2009، Brussels، European Commission،2009.
2. Asia Pacific Regional Climate Change Adaptation Assessment Final Report: Findings and Recommendation، United States، Usaid from the American People Asia، April 2010.
3. Brock، R. Williams، Trans-Pacific Partnership (TPP) Countries: Comparative Trade and Economic Analysis، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service، 30 May 2012.
4. Bruce Vabghn، US Strategic and Defense Relationship in the Asia – pacific Region، CRS Report for Congress، United States، Congressional Research Service 22 January، 2007.
5. Bruce Vaughu and Others، Terrorism in Southeast Asia، CRS Report for Congress، United States، Congressional Research Service، October 2009.
6. Christine Andra and Others، Annual Report 2012 Editor " Susanne Henke"، Germany، Bonn International Center for Conversion (B.I.C.C)، 2012.
7. Conference Report Global Conflict Future Trends Challenges: Towards 2030، United kingdom، Wilton park .
8. Global Extremism، Terror and Response Strategies، Report of the International Workshop، Egypt، Biblio Theca Alexan Drina، 2006.

9. Global Trends 2025 A Transformed world، united states، The national Intelligence council، November 2008.
10. Global Trends 2030: AlTernative Worlds، United States، The National Intelligence Council، December 2012.
11. Jim Nichol، Armenia، Azerbaijan and Georgia : Security Issues and Implication for U.S Interests، CRS Report for Congress، United States، Congressional Research Service، 14 January، 2009.
12. -------------------، Central Asia Security : Issues and Implications for U.S Interest، CRC Report for Congress، United State، Congressional Research Service، March 2010.
13. K.Alan Kronstadt and Others، Terrorism in South Asia، CRS Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 31 August، 2005.
14. Larry Niksch، Indonesian Separatist Movement in Aceh، CRC Report For Congress، United States، Congressional Research Service، 25 September، 2002.
15. Mapping The global Future، Report of The National Intelligence Councils 2020 Project، Washington، National Intelligence Council، December 2004.
16. Micael F. Martin، The Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meeting in Honolulu: a Preview، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service، 25 October، 2011.
17. --------------------، The 2009 Asia Pacific Economic Cooperation on (APEC) Meeting and U.S. Trade Policy in Asia، CRS Report for Congrees، United States، Congressional Research Service، 4 February 2010.
18. ---------------------، The Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meeting in Vladivostok Russia A Preview، CRS Report of Congress، United States، Congressional Research Service، 16 August 2012.
19. MichaelR. Chambers ، South Asia 2020 Strategic Balances and Alliances، United States ، Institute for Strategic Studies، November 2002.

20. Sergey Kulik and Others، Collective Security Treaty Organization Responsible Security، Synopsis of Report، Moscow، Institute of Contemporary Development، August 2011.
21. The Report Global Investment Trends Monitor Global and Regional FDI Trends in 2010، New York، United Nations"UNCTAD"، No5،17 January 2011.
22. World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development، New York and Geneva، United Nation "UNCTAD"، 2011.
23. World Investment Report 2012 Towards A New Generation of Investment Policies، New York And Geneva، United Nations Conference On Trade And Development، 2012.

## Fifth: Documents

1. 2010 Data Now Available Faostat Food and Agriculture Organization of The United Nation، www.fao.org
2. A Concept paper on Confidence-Building Measures in the Field of in the Field of Information Technology، www.cica.org.
3. A Concept Paper on the Implementation of Confidence Building Measures in the Economic Dimension "Cooperation in the Field of Energy" 23، January 2010، www.cica.org.
4. About Cti-CFF، Coral Triangle Initiative
5. Action Plan for the Implementation of Confidence- Building Measures in the Human Dimension، www.cica.org.
6. Action Plan on the Implementation of the Last- Building Measures to Promote Business Opportunities and Information Exchange، www.cica.org.
7. Additional Protocol on Combating Terrorism، www،bsec،org
8. Agreement Between the Governments of Economic Cooperation in the Fight Against Crime، www،bsec،org
9. Agreement for the Promotion and Protection Investments، www.eco secrearit.org
10. Agreement on the Exchange of the Scientific and Technical Information ،www.cis.minsk.by
11. Agreement Strategic Economic Pariner Ship Trans-Pacific، 2005، www.mfat.govt، nz
12. Almaty Law، 4 June، 2002 www.cica.org
13. Almaty Law، 4 June، 2002 www.cica.org.

14. An Action Plan for Cooperation Between Member of the Anti- Drug، 2010-2011، 5 June 2010، www.cica.org.
15. An Action Plan on the Implementation of Confidence- Building Measures in the field of New Challenges، 23 August 2008، www.cica.org.
16. An Action Plan on the Implementation of Cooperative Measures in the Field of Information Technology، www.cica.org.
17. Annual Report 2011 of the Eurasian Group on Combating Money Laundering and Financing of Terrorism، www.eurasian، group، org.
18. Apec Members، www.apec.org
19. Apec Secretariat، www.apec.org
20. Asean Comprehensive Agreement of Investment 26 February 2009، www.asean.org
21. Asean Convention to Combat Terrorism 2007.www.asean.org
22. Asean Framework (Amendment) Agreement for the Integration of Priority Sectore، 8 December 2006، www.asean.org
23. Asean Ministerial Meeting. www.asean.org
24. Asean Regional Trends in Economic Integration Export Competitiveness and Inbound Investment for Selected Industries، United States، U.S International Trade Commission، No 332-511، August 2010.
25. Background ACD، www.ACDdialogue.org
26. BIMSTEC، www.newstrackindia.com
27. Bogor Declaration، www.apec.org..
28. Budget and Administrative Committee www.apec.org
29. Busan Action Plan Summary، www.Apec.org.
30. Business Advisory Council، www.apec.org
31. CAREC Program، www.abd.org
32. Center To Combat Terrorism،www،guam.org
33. Charter Indian Rim Association for Regioal Cooperation،1997، www.IOR-ARC.org
34. Charter of Shanghai Cooperation Organization، 2002 ،
35. Charter of the Organization of the Black Sea Economic Cooperation، 1999، www.bsec.org
36. Charter of the South Asian Association for Regional Cooperation 1985، p.p. 2-4 www.saarc.org

37. Cica 20th Anniversary 1992-2012، Kazakhstan، an Official Publication of the Government of the Republic of Kazakhstan، 2012.
38. Cica Catalog، Adopted A Decision of the Meeting of Foreign Affairs، 22 October 2004، Almaty، www.cica.org.
39. Cica Mebers، www.cica.org.
40. Cica Structure، www.cica.org
41. Cica Structure، www.cica.org
42. Civil Forum to Issues of Tolerance in Religion، www.cica.org.
43. Collaborative Approach to the Implementation of Confidence Building Measures in the Cica Issued by the Committee of Senior Officials، Bangkok، 14 March 2007، www.cica.org.
44. Combat Threats and New Challenges، www.cica.org.
45. Committee on Trade and Investment www.apec.org
46. Concept Paper on the Implementation of Confidence- Building Measures in the Field of Promoting Business Opportunities، www.cica.org.
47. Conference Declaration، Heart of Asia Ministerial Conference ،Kabul 14، June 2012، www.auswaertiges-amt.de
48. Conference On Interaction And Confidence Building Measures in Asia، www.mea.gov.in.
49. Convention on the Simplification of Visa Procedures for Businessmen to National of Member States 23 October 2008، www.eco secrearit.org
50. Cooperation (Energy)، www.saarc.org
51. Cooperation in the Field of Energy (Baki)، www.bsec.org
52. Cooperation in The Fight Aginst International Terrorism and Extremism،www.sectssco.org
53. Counter Terrorism Center (ATC). www،cis minsk،by.
54. Declaration on Principles Guiding Relation Between Participating States Where Cica، Almaty، 14 September 1999، www.cica.org .
55. Defense Strategy for the 1990، The Regional Defenses Strategy، United States، US Department of Defenses، 1993.
56. Draft Security Strategy on Energy، www.dialogeue.org

57. Economic Commission، www.apec.org
58. Economic Community for Asean.www.asean.org
59. Economic Cooperation Strategy for The ECO Region، www.eco secrearit.org
60. Economic Cooperation Strategy for the ECO Region، www.ecosecretariat.org
61. FMF، U.S Department of Defense، www.defense.gov.
62. Forum for East Asia-Latin America Cooperation،http://www.fealac.org
63. Generation Energy Market in the Black Sea the Announcement by the Minster of Energy 2010، www.bsec.org
64. Hanoi Summit 2006، www.Apec.org
65. History، www.apec.org
66. How Actuation Apec- The Level of Work، www.apec.org
67. How Actuation Apec- The Policy Level، www.apec.org
68. How Actuation Apec، Scope of Work، www.Apec.org.
69. Human Dimension، www.cica.org.
70. Human Security Facts، www.apec.org
71. Illicit Drug Trafficking، www.cica.org.
72. Information Technology، www.cica.org.
73. Initial Developments، www.cica.org
74. Interior Ministers Meeting (saarc). www.saarc.org
75. Istambul Declaration 1997، www.developing8.org
76. Joint Declaration in the Field of Transport of the Organization of the Black Sea Region 21- October 2011، www.bsec.org
77. Manila plan، www.apec.org
78. March 25، 2010-- A Meeting on Cooperation Between the Countries of the Commonwealth of Independent States in the Field of Space Exploration،www.cis.minsk.by
79. Maritime Transport Council (MTC)، www.Ior-arc.org
80. Meeting of Defense Ministers of Asean.www.asean.org
81. Meetings of the Asean Regional Forum at the Stage of the Third Millennium.
82. Memorandum of Understanding to Facilitate the Transport of Goods by Road in the Region of the Organization of the Black Sea، 2006، www.bsec.org
83. Military and Political Dimension www.cica.org.

84. Movement of Goods in the Commonwealth of Independent State for Rail Transportation، www.cis.minsk.by
85. National Security Strategy، United States، Executive Power in Government of the United States، 2010.
86. North Eastern Region Vision 2020، India، Ministry of Development of North Eastern Region and North Eastern Council، 2008.
87. Osaka Action Plan، www.apec.org
88. Paper Conceptual Describes Cooperation Between Member States in the Production and Drug Trafficking، 23 August 2008، www.cica.org.
89. paths to 2015 MDG Priorities in Asia and The pacific، United Nation، Econmic and Social Commission for Asia and Pacific، 2010.
90. Presentation Russian and Chinese Joint Initiative on Strengthening Security in the Asia-Pacific، www.cica.org.
91. Principles of Energy Policies in the Member States in Eurasian Economic Community، www.eurazes.com.
92. Programme of Action for the ECO in Transport and Communication، 1998-2007، www.ecosecretariat.org.
93. Projects، www.apec.org.
94. Regional Center for Science and Technology Transfer (Restt)، www.IOR-ARE.org.
95. Regional Counter Terrorism Structure. www.saarc.org.
96. Role of APSCO in Space Cooperation in the Asia Pacific Region، Apsco Asia Pacific Space Cooperation Organization، www.apsco.org .
97. Saarc Agreement on Administrative Mutual Assistance in Customs Matters، 2006، www.saarc.org.
98. Saarc Arbitration Council، www.saarc.org .
99. Saarc Preferential Trading Arrangement، www.saarc.org.
100. Saarc Regional Convention on Suppression of Terrorism and Its Additional Protocol،www.saarc.org.
101. Shanghai Convention on Combating Terrorism Separatism and Extremism، www.sectssco.org.
102. South Asia Free Trade Area (SAFTA)، www.saarc.org.
103. South Asia Seas Programme، http://www.sacep.org.

104. South Asia Coral Reef Task Force، http://www.sacep.org.
105. Statute of the Joint Council for the Eurasian Economic Community 31.May 2001.www.eurazes.com.
106. Steering Committee on Economic and Technical Cooperation، www.apec.org.
107. Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense، Washington، Department of Defense، January 2012.
108. South Asia Co-operative Environment Programme، http://www.sacep.org
109. Terrorist Offences Monitoring Desk (stomd)، www.saarc.org
110. The Asean Charter، Indonesia، Association of Southeast Asian Nations، 2007.
111. The Concept Paper for the Implementation of Confidence- Building Measures in the Human Dimension، www.cica.org
112. The Economic Dimension، Develop Small and Medium Sized Enterprises، www.cica.org
113. The Eight Asean Regional Forum،25، July، 2001.
114. The Ninth Asean Regional Forum، 31. July 2002.
115. The Report about America's National Interests، United States، The Commission America's National Interests، July، 1996.
116. Trade Agreement (ECOTA)، 17 July 2003، www.eco secrearit.org
117. Trade Policies، Expansion of Trade Through Regional Cooperation، www.carec.org
118. Trade، www.developing8.org
119. Transit Trade Agreement، 15 March 1995، www.eco secrearit.org
120. Treaty of Izmir- The Basic Charter of the Organization Economic Cooperation (ECO)، 14 September 1996،www.eco secrearit.org
121. Treaty on the Long Term Good Neighborliness Friendship and Cooperation between the Member State of the Shanghai Cooperation Organization،www.sectssco.org
122. Working Group in Trade and Investment، www.IOR-ARC.org

## Sixth: Other

1. 2030 The Perfect Storm Scenario Population، www.poupulation institute.org.
2. All Countries.Eu. www.projectvisa.com

3. Angelin c.Sumendap and Others، Asian Economic Integration: Challenges and Opportunities، www.hitachi.com
4. Ashley J Tellis and Others، Sources of Conflict in Asia، www.rand.org
5. Asia 2050 Realizing the Asian Century، Executive Summary، http://asian bonds online، adb.org.
6. Asia Accounted For 50% of World Trade by 2050 www.Asia.Drs.com
7. Asia Eu Bilateral Trade and Trade with the World D.G Trade 2010، http\\ Trade.europe.eu
8. Asia Eu Bilateral Trade and Trade with the World D.G Trade، 2010، Trade.europe.eu
9. Asia Will Continue Trade Forming The Region And Global. http// asiancenturydamcc.gov.an
10. Asian Industry. www.economy watch.com
11. Asif Ahmed، India- Asean Relation in 21st Century Strategic Implication for India Analysis، www.eurasiareview.com
12. Aurel Croissant and Christoph Trinn، Culture Identity and Conflict in Asia and Southeast Asia، www.asien Kunde.de
13. Bali Concord، Impact of Geopolitical and Security Environment in 2020 on Southeast Asian Armies: Forging Cooperation Security، www.defence.gor.au
14. Bilveer Singn، South Asia- India Defense- Relation in the Changing Regional Security Lands Cape، www.defence.pk
15. Brahma Chellaney، Asia's Worsening Water Crisis، www.iiss.org.
16. Central Asia Will Face Water Scarcity Within Two Decades Project Exprts، www.neurope،eu.
17. China Hoping Military Cooperation with to Increase in Future، www.antar an now.com
18. China Indonesia Expand Military Cooperation، defense-update.com
19. China's Territorial Disputes، http// to pics.ny times.com
20. Collective Security Treaty Organization. www.enwikipedia.org
21. Cuid Southeast Asia Regional Scene، www.acAchc.com

22. David Michel and Others، Water Challenges and Cooperation Response in the Middle East and North Africa، www.Drooking.edu.
23. Defence Cooperation is A Driving Force for Development of Vietnam China Friendly، Lies Lalkviethnam.com
24. Economy of Asia، http// en،wikipedia.org
25. Europeanunion w.w.w. anwikipedia.org
26. Exploring Root and Trigger Causes of Terrorism ،www.Transnational terrorism-eu
27. Global Economic Performance. www.web-worldbank.org.
28. Global Security Asia International Exhibition and Conference on Counter Terrorism and Security 2-4 April 2013، www.Globalsec-aisa.com
29. High Military Spending South Asia، www.millitary services.com
30. I Tuc-Asia pacific youth carter (2011-2015) http://ituc-ap.org.
31. Ian Storey، China and Thailand: Enhancing Military- Security Ties in the 21th Century، www.Jamcstown.orgh
32. Ian storey، From Strength to Strength Military Exercises Bolster Sino Thai Relations، www.Jamestown.org
33. India and China Back at the Table to Resolve Border Dispute، 17 Jan 2012 www.the national، ae
34. India Spend $200 Bn Defence by 2020، www.pakistan talk.com
35. Indo- China Military Relation: The Present and the Future، www. defenceinfo.com
36. Iran، Australia، Refugee Review Tribunal، 2009، www.un.Hcr.org
37. Irans Nuclear Program "Nuclear" Talks 2012. www.topic.nytimes.com.
38. Islands Oceania، www.accrossoceaniu.com
39. Jmichael Cole، China's Maritime Surveillance Fleet Adds Muscle، www.thediplomat.com
40. Joseph Nye، The War on Soft Power، www.foreignpolicy.com.
41. Josephs Nye، Is military Power Becoming Obsolete، www.project-syndicate .org.
42. Katja Weber، The Asean Regional forum and Security Governance in Asia Pacific www.euce.org
43. Kato Mihoko، Russia's Multilateral Diplomacy in the Process of Asia-Pacific Regional International: The Significance of Asean، www.slar.hokudai، ac.jp.

44. List of Countries by Current Account Balance as Percentage of GDP. En.Wikipedia.Org
45. Loen E Panetta، America's Pacific Rebalance www.project-sydicate.org
46. Nikolai bordyuzha، The Collective Security Treaty Organization Abrief، www.love.humburg.de
47. North Korea Nuclear Program، www.bbc.com
48. pacific Trade accord raises difficult issues www.iiss.org
49. Patrick Goodenough، U.S. Intelligence Report Says Islamist Terrorism Could End by 2030، 11 December 2012 http//cncnews.com.
50. Pentagon Pre Paves to Contain China by 2017، www.hurriyeted news.com
51. Population، Natural Resources and Environment، www.eastwestcenter.org
52. Recent FDI Trends in the Apec Region، www. Asia pacific.org
53. Regional Cooperation : Conceptual Framework and Asia – Pacific Experience، www.unescap.org.
54. Regional Cooperation in Transport، www.unescap.org.
55. Richard P Cronin، Maritime Territorial Disputes and Sovereignty Issues in Asia، www.state.gov libraries lvietnaw.
56. Rohan Gunaratna، Terrorism، www.Ap- Thediplomatic.com
57. Rosa and Gregory Gleason، Bridges and Fences the Eurasian Economic Community and to Coordinate Policies Eurasia، www.vnfindhuji.ac.il
58. Russia Tested New Micelle، in Warning Over U.S Shield.Articles . chicagotribune.com
59. Russian Peace Keeping Forces (Can) Deploy to Syria.
60. Sebastien Peyrouse، Military Cooperation between China and Central Asia: Breakthrough Limits and Prospects، www.Jamestown.org
61. Sources of Conflict in Asia، www.Rand.org.
62. Steve Minter، U.S Trade Opportunities Ramp up in India ، www. industryweek.com.
63. Terrorism and Ways to Control، www.Asian.com.
64. Thai foregin Minister Anxious About Cambodian Border Temple Conflict، www.pattaya mail.com
65. The 10 Largest Economies in 2030 www. I look for wardto.com.

66. The Estimated Most Populous Continents in the World 2020، www.blotont world.com
67. The Future of Population in Asia، http//sites،asiasociety.org
68. The Land and Its History، www.News book services.ed
69. The Role of the Balance of Power Factor Within the ARF Citation Information، www.crcnetbase.com.
70. The World Largest Economies 2011، w.w.w Therichest.org
71. Top 10 Largest Economies in 2020 http// blog، euromonitior.com
72. Top 10 Largest Economies in 2020، http:// blog، euvomo nitior.com
73. Trade Support Institution، International Trade Center، 2011،www .intracen.org
74. Trade Support Institution، International Trade Center، 2011،www .intracen.org
75. U.S Missile Defense Push In Asia Seen As Response to North Korea، China 23 Aug2012 www.nti.org
76. U.S Missile Shield Plan Seen Stocking China Fears، The wall street Journal، united states، www. On. line ws. Com
77. U.S Remains Committed to the Security of the Asia Pacific Region www .Taipeitimes.com.
78. United States and Asian Economic Regionalism on the Outside، www.Apacific Nation.com.
79. United States. w.w.w. arwikipedia.org
80. Will China Really Double Its Military Budget By 2015? ،www.net work 54.com
81. World Remains on un Stain Able Track Despite Hundreds of Internationally Agreed Goals and Objectives. www.unep.org.
82. Zhenis Kembayev، Legal Aspects Of Regional Integration Central Asia ، www.zaoer.de/66

**حادي عشر: المصادر باللغة الروسية**

1. اتفاق التعاون بين الأعضاء في التنمية والإنتاج والتشغيل والصيانة والإرشاد والتحديث للمنتجات العسكرية، 10 كانون الثاني 2010 "باللغة الروسية" www. csto.org
2. الاتفاق الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية". www. Csto.org

3. الاتفاق على المبادئ العامة للجمعيات الدولية العلمية والصناعية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لإنتاج المنتجات العسكرية، 10 كانون الثاني 2010 "باللغة الروسية" www.csto.org
4. اتفاق في أنشطة التعاون العسكري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، دوشابني 5 تشرين الثاني في 2007 www.csto.org
5. أكملت كازاخستان المرحلة النشطة من التدريبات الأولى لحفظ السلام ضمن منطقة معاهدة الأمن الجماعي "الاخوان2012" "باللغة الروسية" www.csto.org
6. الأمن الجماعي "باللغة الروسية" www.csto.org
7. الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي 2012/4/25 "باللغة الروسية" www.csto.org
8. أهداف ومبادئ وسياسات منظمة معاهدة الأمن الجماعي 2002-2012، 2012، ص 33، "باللغة الروسية" www.csto.org
9. بروتوكول تعديل اتفاق المبادئ الاساسية للتعاون العسكري التقني بين الأطراف في المعاهدة الموقعة في 15 أيار 1992، يالطا 19 أيلول 2003 "باللغة الروسية" www.csto.org
10. بروتوكول تمديد معاهدة الأمن الجماعي 1999 "باللغة الروسية" www.csto.org
11. تشريعات منظمة معاهدة الأمن الجماعي في إطار الطوارئ "باللغة الروسية " www.csto.org،
12. توقيع الأعضاء على اتفاق إنشاء قوات الرد السريع الجماعية، دورة CSC موسكو 2009 "باللغة الروسية"،www.csto.org
13. جوليانيكاتين، آليات وتطور استراتيجيات السياسة الدولية "منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون""انموذجا"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة MFA الروسية، 2008 ، "باللغة الروسية".

14. الحقـائق الاساسـية لمنظمـة معاهـدة الأمـن الجماعـي "باللغـة الروسـية" www.csto.org

15. مجلس رؤساء التنفيذيين لمكافحة الاتجار بالبشر(الغرض والوظائف) "باللغة الروسية"، www.csto.org

16. ميثاق رابطة كومنولث الدول المستقلة، 1993 (باللغة الروسية)

17. ميثاق منظمة التعاون والتنمية الديمقراطية "غوام" ،1997، (باللغة الروسية) www.cuam.org

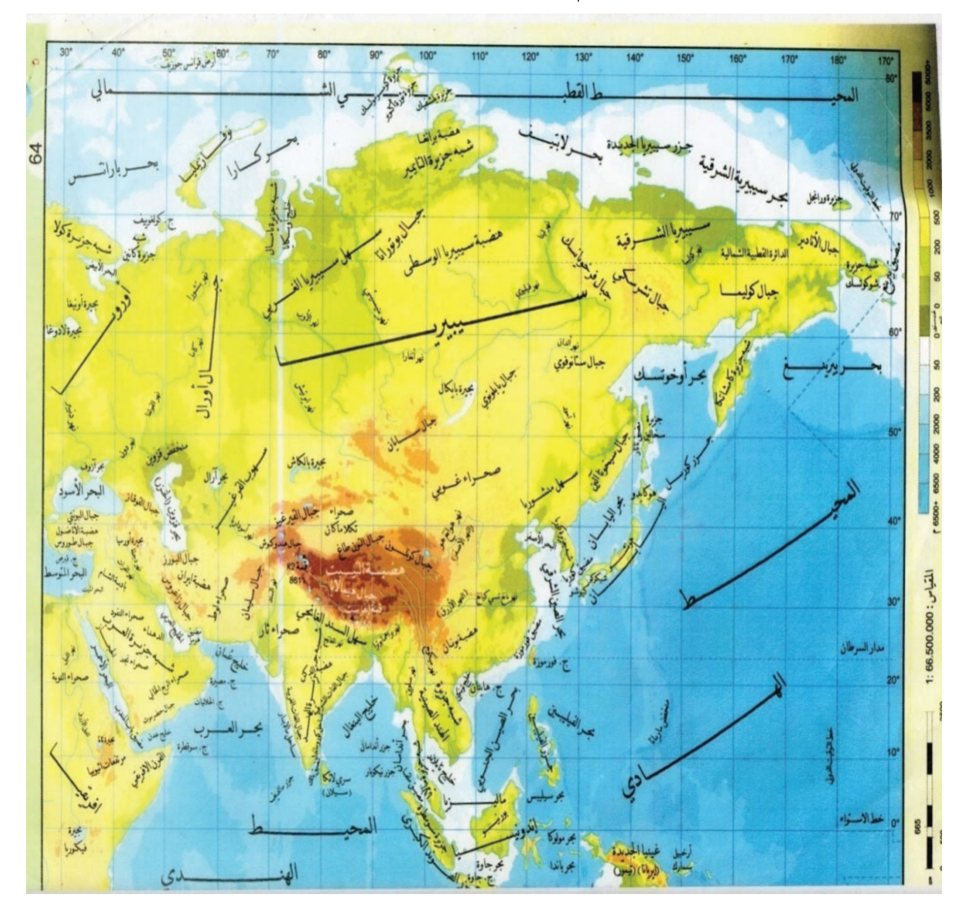
18. ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية" www.csto.org

19. النظام الأساسي للجنة المشتركة للتعاون العسكري والاقتصادي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي "باللغة الروسية"، www.csto.org

20. الهيئـات العاملـة في منظمـة معاهـدة الأمـن الجماعـي "باللغـة الروسـية" www.csto.org

# الملاحق

## ملحق رقم (1) خارطة اسيا الطبيعية




**المصدر: أطلس العالم، د.م، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، د.ت، ص 64.**

## ملحق رقم (2) خارطة اسيا السياسية




المصدر: أطلس العالم، د.م، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، د.ت، ص 65.

## ملحق رقم (3)

## أقاليم ودول قارة أسيا

| اسم الإقليم والدول التابعة له | المساحة (كم$^2$) | تعداد السكان 2011 | العاصمة |
|---|---|---|---|
| **وسط آسيا** | | | |
| كازاخستان | 2.724.927 | 16,6 | أستانا |
| قرقيزستان | 198.500 | 5,6 | بشكيك |
| طاجيكستان | 143.100 | 7,5 | دوشنبه |
| تركمانستان | 100،488 | 5,1 | عشق آباد |
| أوزبكستان | 447.400 | 28,5 | طشقند |
| **شرق آسيا** | | | |
| الصين | 9.584.492 | 1,345,9 | بكين |
| اليابان | 835،377 | 128,1 | طوكيو |
| كوريا الشمالية | 540،120 | 24,5 | بيونج يانج |
| كوريا الجنوبية | 480،98 | 49,0 | سول |
| منغوليا | 1.565.000 | 2,8 | أولان باتور |
| **شمال آسيا** | | | |
| روسيا | 17,075,400 | 142,8 | موسكو |
| **جنوب شرق آسيا** | | | |
| بروناي | 5.770 | 0,4 | بندر سري بكاوان |
| كمبوديا | 181.035 | 14,7 | بنوم بنه |
| ميانمار | 676.578 | 54,0 | رانجون |
| تيمور الشرقية | 15.007 | 1,2 | ديلي |
| إندونيسيا | 440،919،1 | 238,2 | جاكرتا |
| لاوس | 236.800 | 6,3 | فيينتيان |
| ماليزيا | 329.847 | 28,9 | كوالا لامبور |
| الفلبين | 300.000 | 95,7 | مانيلا |
| سنغافورة | 704 | 5,2 | سنغافورة |
| تايلاند | 514.000 | 69,5 | بانكوك |
| فيتنام | 331.690 | 87,9 | هانوي |
| | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **جنوب آسيا** | | | |
| أفغانستان | 647.500 | 32,4 | كابول |
| بنغلاديش | 147.570 | 150,7 | دكا |
| بوتان | 38.394 | 0,7 | تيمفو |
| الهند | 3.287.263 | 1,241,3 | نيو دلهي |
| مالديف | 300 | 0,3 | مالي |
| نيبال | 181،147 | 30,5 | كاتماندو |
| باكستان | 940،803 | 176,9 | إسلام أباد |
| سريلانكا | 610،65 | 20,9 | كولومبو |
| **غرب آسيا** | | | |
| أرمينيا | 29.800 | 3,1 | يريفان |
| أذربيجان | 86,660 | 9,2 | باكو |
| البحرين | 665 | 1,3 | المنامة |
| قبرص | 9.250 | 1,1 | نيقوسيا |
| جورجيا | 69,700 | 4,3 | تبليسي |
| العراق | 072،437 | 32,7 | بغداد |
| إيران | 1.648.195 | 77,9 | طهران |
| إسرائيل | 770،20 | 7,9 | تل أبيب |
| الأردن | 92.300 | 6,6 | عمان |
| الكويت | 820،17 | 2,8 | الكويت |
| لبنان | 10.452 | 4,3 | بيروت |
| عمان | 460،212 | 3,0 | مسقط |
| فلسطين | 6.257 | 4,2 | القدس |
| قطر | 11.437 | 1,7 | الدوحة |
| السعودية | 1.960.582 | 27,9 | الرياض |
| سوريا | 180،185 | 22,5 | دمشق |
| تركيا | 756.768 | 74,0 | أنقرة |
| الإمارات | 82.880 | 7,9 | أبو ظبي. |
| اليمن | 970،527 | 23,8 | صنعاء |
| **اوقيانوسيا (الباسفيك)** | | | |
| استراليا | 7,686,850 | 22,7 | كانبرا |
| ولايـــات ميكرونيزيـــا | 702 | 0,1 | بالكير |

| المتحدة | | | |
|---|---|---|---|
| فيجي | 18,270 | 0,9 | سوفا |
| بولينيزيا الفرنسية | 4,167 | ,30 | بابيتي |
| غوام | 549 | 0,2 | هاجاتنا |
| كيريباتي | 811 | 0,1 | جنوب تاراوا |
| جزر مارشال | 181 | 0,1 | ماجورو |
| ناورو | 21 | 0,01 | يارين |
| كاليدونيا الجديدة | 19,060 | 0,3 | نوميا |
| نيوزيلندا | 268,680 | 4,4 | - |
| بالاو | 458 | 0,02 | ميليكيوك |
| بابوا غينيا الجديدة | 462,840 | 6,9 | بورت مورسبي |
| ساموا | 199 | 0,2 | باجو |
| جزر سليمان | 28,450 | 0,5 | هونيارا |
| تونغا | 748 | 0,1 | نوكو ألوفا |
| توفالو | 26 | 0,01 | فونافوتي |
| فانواتو | 12,200 | 0,3 | بورت فيلا |

**المصادر: قارة اسيا، بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) وعلى الموقع:En. Wikipedia.org**

**2011 World population data sheet، Washington، population Bureau، 2011، p.p7-12**

# قائمة المحتويات

# قائمة الجداول

# قائمة الأشكال

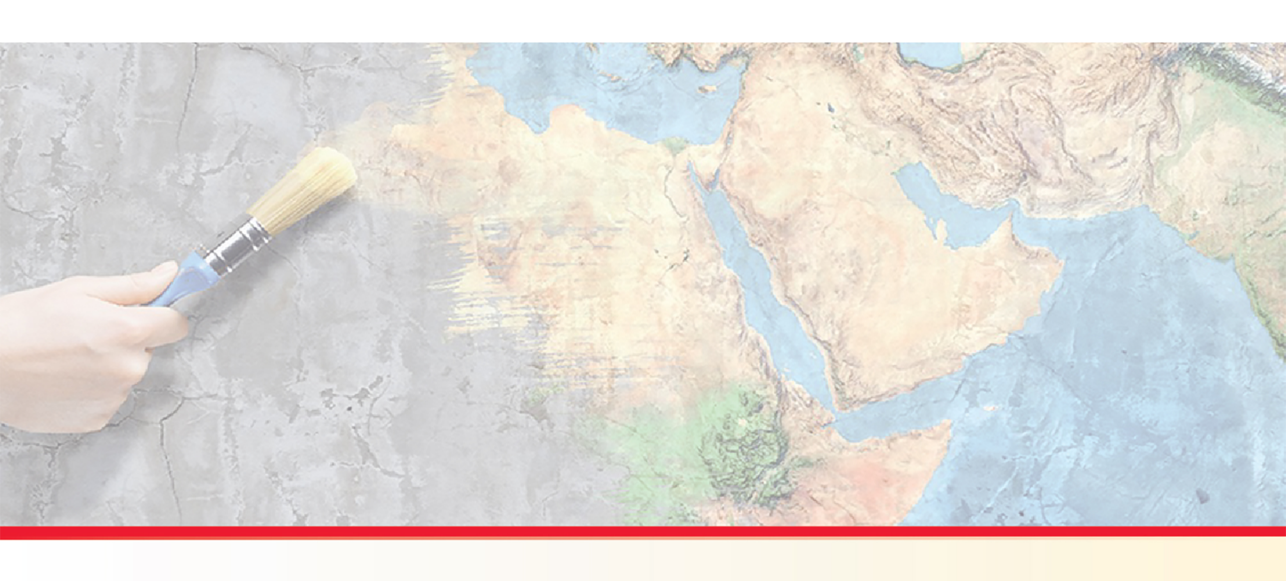


# قائمة المخططات

# قائمة الاختصارات

| | |
|---|---|
| UNPP | United Nations Professional Placements |
| ARC-IOR | India Ocean Rim Association For Regional Cooperation |
| ECO | Economic Cooperation Organization |
| CAREC | Central Asia Regional Economic Cooperation |
| D8 | Developing 8 |
| ASEAN | Association Of Southeast Asian Nations |
| CIA | Commonwealth Of Independent States |
| EAEC | Eurasian Economic Community |
| SAARC | South Asian Association For Regional Cooperation |
| GCC | Cooperation Council For The Arab States Of The Gulf |
| ACD | Asia Cooperation Dialogue |
| BSEC | Organization Of The Black Sea Economic Cooperation |
| APSCO | Asia-Pacific Space Cooperation Organization |
| ARF | Asean Regional Forum |
| EAS | East Asia Summit |
| OCAC | Organization Of Central Asian Cooperation |
| BIMSTEC | Bay Of Bengal Initiative For Multi-Sectoral Technical And Economic Cooperation |
| CTI-CFF | Coral Triangle Initiative On Coral Reefs Fisheries And Food Security |
| SEATO | South East Asia Treaty Organization |
| CENTO | The Central Treaty Organization |

| SCO | Shanghai Cooperation Organization |
|---|---|
| EAG | Eurasian Group On Combating Money Laundering And Financing Of Terrorism |
| CUAM | Organization For Democracy And Economic Development |
| CMI | Chiang Mai Initiative |
| ABF | Asian Development Bank |
| FMF | Foreign Military Financing |
| APEC | Asia-pacific Economic Cooperation |
| EU | European Community |
| WTO | World Trade Organization |
| PBEC | Pacific Basin Economic Council |
| PECC | Pacific Economic Cooperation Council |
| FTAAP | Free Trade Area Of The Asia And Pacific |
| TPP | Trans-Pacific Strategic Economic Partnership |
| CSTO | Collective Security Treaty Organization |
| CICA | Conference On Interaction And Confidence Building Measures In Asia |
| APT | Asean Plus Three |
| AEC | Asian Economic Community |
| SASP | South Asia Seas Programme |
| SACRTF | South Asia Coral Reef Task Force |
| SACEP | South Asia Co-operative Environment Programme |
| OAPEC | Organization of Arab Petroleum Exporting Countries |
| FEALAC | Forum for East Asia-Latin America Cooperation |










شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com




9789957637408